-oOo- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية -oOo-

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر

معهد العلوم الإقتصادية

التنمية الزراعية في الوطن العربي معوقاتها و آفاقها

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية

فرع التحليل الإقتصادي

لجنة المناقشة:

الدكتور : بوكلة مراد .... رئيسا

الدكتور : طواهر محمد التهامي........ مقررا

الدكتور : بدعية عبد الله .... ممتحنا

الأستاذ : بوكابوس سعدون.......... ممتحنا

تحت إشراف الدكتور:

طواهر محمد التهامي

من إعداد الطالب:

عبيرات مقدم

السنة الدراسية : 1994 / 1995

الإهداء

إلى التي حملتني وهنا على وهن أمي العزيزة .
إلى الذي علمني وشجعني على مواصلة الدراسة وكان معي في كل لحظة أبي العزيز.
إلى إبني العزيز محمد ياسين وزوجتي ،وأخوي بوعلام ومنصور.
إلى جميع أفراد أسرتي .
إلى كل أساتذي الذين ساهموا في تكويني.
إلى كل طالب علم .
أهدي ثمرة مجهودي هذا.

شكر وتقدير

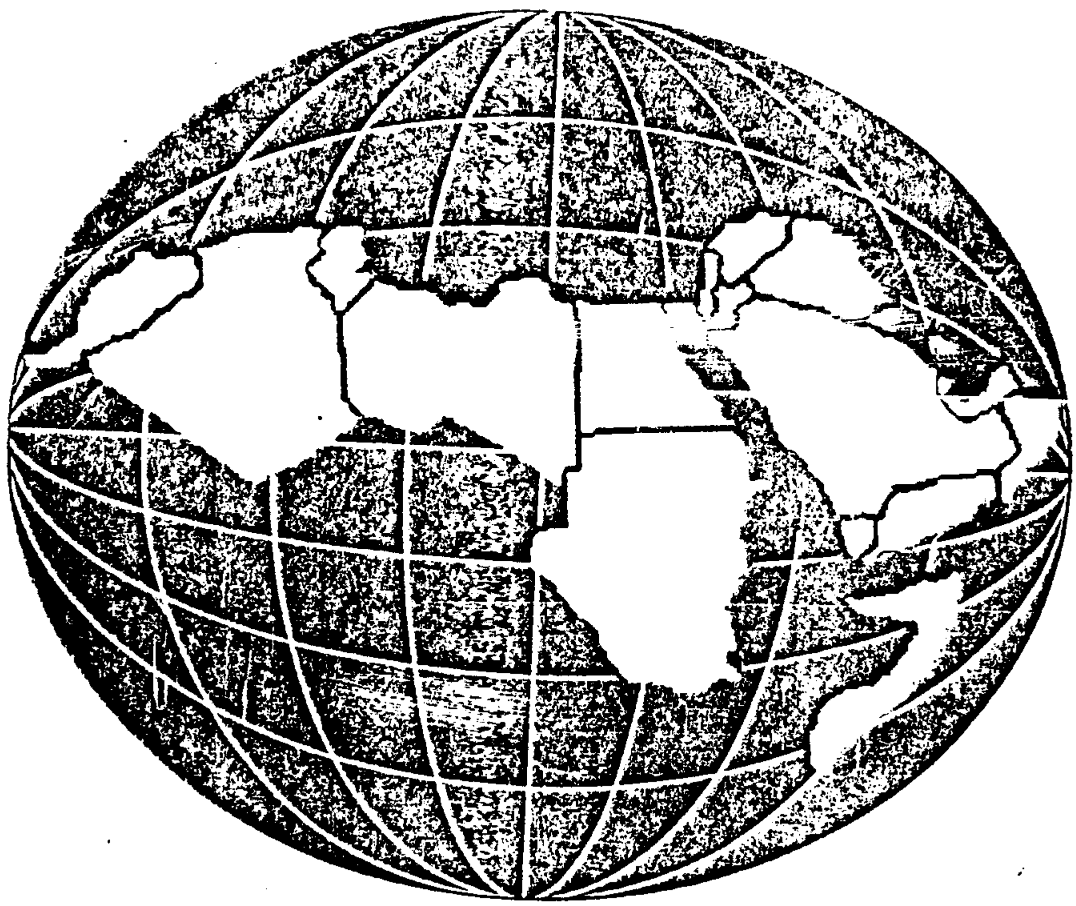
الشكر كله لله العلي القدير ،وإنه ليشرفني أن أتقدم بكلمة شكر لأستاذي الفاضل الدكتور محمد طواهر التهامي ،الذي قبل الإشراف على هذا البحث بصدر رحب ،وقدم لي يد العون ،ولم يدخر أي جهد بنصائحه وتوجيهاته القيمة التي أضائت لنا الطريق في إعداد هذه الدراسة .

كما أتوجه بالشكر الجزيل لأهل الفضل الأساتذة و الزملاء الذين ساعدوني في إنجاز هذه الدراسة وعلى رأسهم الأستاذ عبد المجيد قدي ، دون أن أنسى الفرع الإقليمي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية وعلى رأسها الدكتور مصطفى العباسي مدير الفرع .

وأخيرا أقدم شكري الحار إلى الزملاء اللذين يشرفون على مركز الإعلام بالمركزالجامعي بالأغواط ،على مساعدتهم لي في طبع وإخراج هذا البحث في صورته الحالية.

الباحث

الوطن العربي



محتويات الرسالة

مقـــــدمـــــة

مقـدمــــــة :

تعاني معظم الدول العربيـة إن لـم نقل كلهـا مـن نقـص فـي إنتـاج الغـذاء و خاصـة المحـاصيل الإستراتيجية (الحبوب) والتي تعتبر الغذاء الرئيسي لها ، إذ لم تستطع تجاوز هذا المشكل رغـم الإمكانيات المتوفرة لديها ،سواء منها المادية أم البشرية .

فهذه الإمكانيات من المفروض أن تخفف من حدة المشكلة أوإزالتها،إلا أن الوضع الزراعي فـي الوطن العربي غير سليم و يعاني من شلل في هذا القطاع ، وهذا كون معظم المواد الإستهلاكية الإستراتيجية من الغذاء وخاصـة الحبوب تـأتي عـن طريـق الإستيراد ،بالإعتمـادعلى العـائدات النفطية لبعض من الدول (النفطية) العربية،وهذا عوض أن تذهب إلى مشاريع إستثمارية فـي القطاع الزراعي و في قطاعات أخرى كالصناعة مثلا.

و القطاع الزراعي هو أحد القطاعات الرئيسية فـي البنيـان الإقتصـادي العربـي إذ يعتمـد عليـه أكثر من نصف سكان العالم العربي ، و لاشك أن البـلاد العربيـة تعيـش عجـزا غذائيـا فـرض عليها نوعا من التبعية و الإعتماد على العالم الخارجي ، بحيث أصبح هـذا النـوع مـن التبعيـة يهدد كيانها ليس من الناحية الغذائية فحسب ، بـل و حتـى مـن الناحيـة السياسـية، بحيث أصبـح الغذاء سلاحا سياسيا في يد الدول المتقدمة والمنتجة لــه.

و تحقيق الأمن الغذائي العربي من المفروض أن يعتبر هدفـا رئيسيا ضمـن إستراتيجية عربيـة شاملة من شأنها تحقيق الأمن الغذائي العربي و السياسي معا.

فبالرغم من التجارب و الإصلاحات التي أجريت في كثير من البلدان العربية ، إلا أنها ما زالت ولحد الآن تتخبط في مشكل إنتاج الغذاء ، و هذا بسبب عدم تطـابق معـدلات نمـو الإسـتهلاك و معدلات نمو الإنتاج ، فكل هذا دفعنا إلى إختيار القطاع الزراعي و ما وصل إليه العالم العربـي من تنمية زراعية و إمكانية قيام تكامل إقتصادي زراعي، لتنمية الزراعـة العربيـة ،خاصـة فـي ظل معطيات دولية جديدة والتي قد تؤثرعلى التنمية الإقتصادية العربية الشاملة.

و لتأكيد ذلك هناك أسباب أخرى نوجزها في النقاط التالية :

- أهمية المشروع الزراعي في البلاد العربية
- تزايد المديونية الغذائية .
- خطورة الغذاء بعدما أصبح سلاحا سياسيا و أداة ضغط على الدول السائرة في طريق النمو ، بما فيها الدول العربية ، و التي تعـاني عجـزا غذائيا ، إلـى جـانب إرتبـاط قدرلتهـا السياسـية و الإقتصادية بقرارات خارجية .

والشئ الذي حفزنا أكثر هو شعورنا بالمسؤلية ، و ما يمليه الواجب كباحث عربي أراد تغطية موضوع زراعي كثيرا ما شغل البلاد العربية ، فيما يخص إحتياجاته الغذائية ، إضافة الى الرغبة في البحث في ميدان التنمية الزراعية و إثراء المكتبة العربية بمثل هذه الدراسات و إلقاء الضوء على المشاكل الكبرى التي تعاني منها البلاد العربية ، خاصة و أن هناك إهتماما كبيرا بالزراعة على مستوى المجتمع الدولي ، و ما يثير الإهتمام هو الإمكانيات الزراعية الهائلة التي تمتلكها الدول العربية من جهة ، في حين نجدها من أكبر المستوردين للغذاء على المستوى العالمي ، الشئ الذي يجعلنا نتسائل عن أساس هذه المفارقة، و لمحاولة معرفتها و تحليلها نقوم بطرح جملة من التساؤلات نلخصها فيما يلي :

1) - ماهي مكانة و دور الزراعة في البلاد العربية ؟

2) - ماهي أسباب ضعف الإستثمار الزراعي العربي التي وقفت في وجه التنمية الزراعية وهل هناك بدائل لإخراج البلاد العربية من مشكل إستيراد الغذاء إذا تم إستغلال الموارد الزراعية المتاحة ؟

3) - ماهي الاستراتيجيات و الأهداف المستقبلية لتنمية الزراعة العربية و التي بواسطتها يمكن الوصول إلى حل أزمة الغذاء و خاصة في مجال الحبوب ؟

فكل هذه الأسئلة التي سنحاول الإجابة عليها في موضوع دراستنا هذه ، و التي نهدف من ورائها الى محاولة تفهم و مواجهة مشاكل التنمية العربية على المستوى الإقليمي و القومي و تبيان أنه في ظل العوامل الإنتاجية ، فإن التكامل الإقتصادي الزراعي قد يكون الطريق الوحيد للتنمية الزراعية العربية ، كونه يعد من طرف الكثير من الباحثين الإقتصاديين العرب ، شرطا اساسيا لتحقيق التنمية الزراعية في البلاد العربية، و لتأكيد ذلك ننطلق من الفرضيات التالية .

أ - إن الدراسة المراد القيام بها يدور محورها حول التنمية الزراعية العربية وآفاقها المستقبلية، و بالتالي سنركز في هذه الدراسة على المحاصيل الإستراتيجية الغذائية(الحبوب) بإعتبارها الغذاء الرئيسي للمواطن العربي .

ب - وجود موارد زراعية هائلة ، منها الموارد الطبيعية كالأراضي الصالحة للزراعة و المياه المتاحة في المنطقة العربية ، و غيرها من مستلزمات الإنتاج ، إلى جانب الموارد المالية و التي تتوفر لدى أغلب الدول النفطية ، خاصة دول الخليج العربي، هذا بالإضافة إلى المناخ السائد في المنطقة العربية و الذي يمتاز بالتنوع من منطقة إلى أخرى ، فكل هذه العوامل تعتبر أساسية و بإمكانها ان تساعد على إقامة مشاريع زراعية ذات بعد قومي و قطري .

جـ - إن ظهور الثروة البترولية في العديد من الأقطار العربية أدى إلى إهمال القطاع الزراعي

و إنطلاقا من هذه الفرضيات و التساؤلات المطروحة ، و للوصول إلى الهدف المراد ، سنحاول إتباع توليفة من المناهج منها المنهج التاريخي و هذا بسرد مجموعة من الوقائع الإقتصادية في مجال التنمية الزراعية العربية و التكتلات الإقتصادية التي أقيمت في السابق .

كما سنتخذ المنهج الوصفي ، و المنهج التحليلي، وهذا بإعتمادنا على عرض و تحليل الوقائع الإقتصادية السابقة من خلال الإحصائيات الزراعية العربية المتاحة .

- أما فيما يخص أدوات التحليل التي سنتخذها في هذا الشأن ، فهناك مجموعة من الكتب و الدراسات و الدوريات ، كما سنركز على المصادر التي تصدر من المنظمات ذات الصلة بالقطاع الزراعي .

و ما نستخلصه في الأخير هو إتساع الموضوع ، و للتحكم فيه سنقسمه إلى سبعة فصول :

-الفصل الأول منه نتطرق فيه إلى الإطار العام للتنمية الزراعية العربية مفهومها وأهدافها.

- أما الفصل الثاني فنتناول فيه بعض المؤشرات الإقتصادية الزراعية في الوطن العربي و هذا بإبراز المواردالمتاحة للنهوض بالقطاع الزراعي .

- وفي الفصل الثالث سنتعرض إلى السياسات الإقتصادية الزراعية العربية، كما يتضمن الفصل الرابع الإستثمار الزراعي العربي و إنتاجه من المحاصيل الإستراتيجية الغذائية .

- أما الفصل الخامس فسنعرج على التجارة الزراعية العربية ومعرفة الفجوة الفجوة الغذائية والفجوة الحبوبية .

وفي الفصل السادس سنحاول الوقوف على معوقات التنمية الزراعية العربية .

- أما الفصل السابع والأخير فنتناول فيه آفاق التنمية الزراعية في إطار التكامل الزراعي العربي ،والذي نستعرض فيه محاولات التكامل الزراعي العربي والنظرة الممستقبلية له كإستراتيجية مقترحة للتنمية الزراعية العربية .

الفصل الأول : التنمية الزراعية نظريات ونماذج عالمية :

تمهيـــد :

تعتبر الزراعة من أهم النشاطات والحرف التي ساعدت الإنسان على كسب رزقه ،ومارستها جميع الشعوب، وبالرغم من تفاوت نسبة الممارسة والنتائج المترتبة عنها كتحقيق الإكتفاء الذاتي، الفائض في الإنتاج أو غير ذلك ، فالمهم أنه تمت ممارسة الزراعة قبل الصناعة ، أو مهنة آخرى كالتجارة مثلا . ولايمكن لأي شعب أو أمة أن تعيش بدونها رغم ماتؤديه الصناعة من وسائل إنتاج وتكنولوجيا للعمل بها في الدول العربية وخاصة في الظروف الراهنة ,وماتفرزه المعطيات الجديدة للنظام الدولي الجديد يعتبر أمرا غير مضمون, وبالتالي يستوجب على الأمة العربية أن تجد حلا لمعضلاتها الغذائية واعطاء أهمية قصوى للقطاع الزراعي, لتحقيق مايسمى بالتنمية الزراعية من أجل ضمان أمنها الغذائي .

ونظرا لأهمية التنمية الزراعية ومساهمتها في التنمية الإقتصادية أردنا أن يكون الفصل الأول من هذا القسم حول التنمية الزراعية والذي يشكل الخلفية النظرية لهذه الدراسة حيث تم تقسيمه الى أربعة مباحث

المبحث الأول : مفهوم التنمية الزراعية ووسائل تحقيق أهدافها
المبحث الثاني : نظريات وآراء في التنمية الزراعية .
المبحث الثالث: التنمية الزراعية ودورها في التنمية الإقتصادية .
المبحث الرابع : بعض التجارب العالميـــة (تجربة اليابان).

المبحث الأول : مفهوم التنمية الزراعية ووسائل تحقيق أهدافها:

المطلب الأول : مفهوم التنمية الزراعية وأهدافهـــا :

إن زيادة الإنتاج الزراعي أمرا ضروريا لتحقيق درجة كبيرة من التنميـة الإقتصاديـة وبدون تحقيق هذه العملية الخاصة بنمو الإنتاج الزراعي, فإن التنمية الإقتصادية تتعثر وتـؤدي الـى تدنـي الإنتـاج الزراعي ، وبدون تحقيق هذا النمو ووصولـه الـى المستوى المطلوب مـن الكفـاءة الإنتاجيـة ، فـإن القطاع الزراعي يبقى عائقا في وجه التنميـة الإقتصاديـة كمـا أن زيـادة الإنتـاج الزراعـي ضـروري لمواجهة معدلات الزيادة السكانية والتي تعاني منها الدول النامية بما فيها الدول العربية ، كمـا تعتبـر الزيـادة فـي الإنتـاج الزراعي أمـر ضـروري لمواجهـة طلب الصناعـة المتزايد مـن المســتخدمات الوسيطية ومن رأس المـــال .

وما نستخلصه في الأخير هو أن التنمية الإقتصادية تعتمد إعتمادا كبيرا على زيادة الإنتاج الزراعـي وهو ما نقصده بالتنمية الزراعية والتـي تهـدف الـى كافـة الإجراءات والسياسـات التنمويـة الخاصـة بالقطاع الزراعي .

فزيادة النمو الزراعي المستمر والذي يحقق إرتفاعا في دخول العـاملين فـي حقـل الزراعـة وخاصـة أبناء الريف ، وكذا عدالـة توزيـع الثروات الماديـة ووضـع الزراعـة فـي خدمـة التنميـة الإقتصاديـة الشاملة وفق سياسات وبرامج خاصة لهذا الغرض, وهذا ما يعرف بالتنمية الزراعية والتي قد تسـاهم بنسبة كبيرة في التنمية الإقتصادية الشاملة ، وبصورة عامة نجد أن عمليـة التنميـة الزراعيـة تهـدف الى زيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد الزراعي ، وهذا كون معظم البرامج التنموية الخاصة بالسياسات الزراعية تهتم بالمؤشرات الإقتصادية الزراعية والتي نلخصها في النقاط التالية :

1- زيادة إجمالي الناتج الزراعي بصورة عامة حسب الطلب على المحاصل الزراعيـة والتـي تتم إما بالتوسع في المساحة المزروعة المتاحة أو تطوير إنتاجية المشروعات الزراعية .

2 - رفع مستوى الدخل الفردي في القطاع الزراعي وهذا بواسطة التوسع في المشاريع القائمة أو تنويع المشاريع من الناحية الإنتاجية وهذا لتحقيق فكرة التخصص والتنوع في المنتجات الزراعية

3 - إن عملية توسع المشـاريع الإستثمارية فـي القطـاع الزراعـي يصاحبهاخلق منـاصب شـغل بحيث تخفـف بنسبة كبيرة مـن ظـاهرة البطالـة أو حتـى الوصـول الـى التشـغيل الكـامل, إذا اقيمـت مشاريع ضخمة ،وكل هذه المؤشرات الثلاث إذا تحققت بإمكانها أن تحـد مـن هجـرة القوى العاملـة الى القطاعات الآخرى والإحتفاظ بالطاقات المتاحة .

4 - إقامة المراكز الخاصة بالإرشاد الزراعي والمراكز الصحية والثقافية والعناية وهذا للإهتمـام بالبيئة الريفية وسكان الأرياف للإيقاف من نزيف الهجرة الريفية الى المدن ، وتجدر الإشارة الى أن هناك تباينا في الأهداف والوسائل من بلد الى آخر وهذا حسب طبيعة الموارد المتاحة ونوعية النشاط الإقتصادي والظروف الإجتماعية المهيئة لعملية النمو الإقتصادي .

المطلب الثانـــي : وسائــل تحقيق أهداف التنمية الزراعية :

إن توفر العديد من الشروط والإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية الزراعية والتي من شأنها الوصول بالقطاع الزراعي الى دوره الحقيقي في تنمية الإقتصـاد الوطنـــي وهذا كون المراجع(1) الزراعيـة تميز بين وسيلتيـــن عند معالجتها موضـوع وسـائل تحقيق التنميـة الزراعيـة ، وهاتـان الوسيلتان يمكن حصرهما كالتالي :

الوسيلة الأولــى : زيادة الموارد الزراعية المتاحـة وإستغلالها أحسـن إستغلال كإنشاء مشـاريع الري وإقامة السدود وإستصلاح أراضي جديدة والتي تدخل في إطار التوسع الأفقي الى جانب زيـادة المدخلات الزراعية كإستخدام الأسمدة والمبيدات وإدخال المكننة, فكـل هـذه العوامـل الأخيرة تـؤدي الى زيادة إنتاجية العمل والأرض .

الوسيلة الثانية : إن إعادة تنظيم الحياة الزراعية في الريف وترشيدها لزيادة الإنتاج وهذا بتنظيم العلاقات الإجتماعية بما يساعد على الإستخدام الأمثل للموارد الزراعية وتوفير الحوافز على الإنتاج ، وإعادة تنظيم الدورة الزراعية لتحقيق عائد أكبر من الأرض ،بتوفير الخدمات الزراعية من تمويل وإرشاد ، وتسويق, فكل هذه العمليات من شأنها أن تؤدي الى زيادة الإنتـاج الزراعـي ،وممـا سبق ذكره يمكن حصر طرق زيادة الإنتاج الزراعي أو زيادة النمو الزراعي والأنشـطة الإقتصاديـة التـي من شأنها أن تساهم في عملية التنمية الزراعية كالتالي :

1 - طرق زيادة الإنتاج الزراعي : إن طرق زيادة النمو الزراعي أو الإنتاج الزراعي تتمثل في العمليتين التاليتين :

- التوسـع الأفقــي .
- التوسع الرأسي .

أ) التوسع الأفقي :

تتمثل هذه الطريقة في عملية التوسع في الرقعة المزروعة وهذا بإستصلاح أراضي جديدة لم تكن مزروعة من قبل ، وإذا ما أهملنا المشاكل الإجتماعية التي قد تنجم عن عملية التوسع الأفقي بإضافة مساحات جديدة, ومايترتب عليها من إنشاء مجتمـع جديد, فإننـا نجد أنفسـنا أمـام مشـاكل إقتصاديـة مرتبطة بعملية التوسع الأفقي والتي يمكن حصرها فيما يلي :*

*** ضخامـة الإستثمارات** : إن حجـم التمويـل الـلازم للاستثمار يتوقـف علـى حجـم وطبيعـة الموارد التي يجب توفيرها للإستغلال الأمثل ، كمـا أن إستصـلاح الأراضـي يتطلـب مـوارد مائيـة كبيرة وخزنها ، والتوسع بالإنتفاع بها ، وإنشاء سدود وقنوات الري .

فكل هذا يتطلب مبالغ ضخمة وقد تستدعي قروض طويلـة الأجل ، وهـذه العمليـات تـؤدي الـى ضخامة المشروع الإستثماري في القطاع الزراعي والذي يقف عائقا في وجه التوسع الأفقي والزيادة في الإنتاج الزراعي ،كما أن تكاليف الإستصلاح الزراعي قـد تختلـف حسـب نـوع التربـة وحسـب مكوناتها وخلوها من الأملاح الضارة ،كما تقل هذه التكاليف في الأراضـي الخصبـة والطينيـة التـي تقتصر حاجتها الى مياه الري وتمهيد الأرض ، والأمثلة في هذا الشأن كثيرة ومتنوعـة فـي الـدول العربية، فمثلا السعودية نجد فيهـا تكـاليف الإسـتثمار الزراعـي ضخمـة وهـذا نظـرا لعـدم خصوبـة الأرض ، عكس السودان والذي يمتاز بأراض خصبة وسهلة الإستصلاح وقليلة التكلفة .

---

1) أنظر: عبدالوهاب مطر الداهري: الإقتصاد الزراعي ،دار المعرفة ،الطبعة الأولى ،بغداد 1980، ص427

* **طول فترة الإستثمار**: يرتبط حجم ضخامة الإستثمارات بالفترة اللازمة لإستصلاح الأراضي الزراعية والتوسع فيها, وهذا للوصول الى مستوى إنتاجي يعادل متوسط إنتاج ماهو سائد, ولكن الفترة الزمنية قد تختلف في عملية الإستصلاح حسب نوع التربة السائد وكيفية إصلاحها .

ب **التوسع الرأسي** : وتعني زيادة المردودية أو الطاقة الإنتاجية لنفس الرقعة المزروعة أي دون إضافة مساحة جديدة وهذا ما يعرف بالتنمية الزراعية الرأسية ، عكس التوسع الأفقي والذي يعرف بالتنمية الزراعية الأفقية .

وبالرغم من الفوائد التي تنجر عن التوسع الرأسي والمتمثلة في زيادة الإنتاج الزراعي إلا أن هناك صعوبات أيضا تواجه هذا النوع من التوسع, والتي تبحث عن زيادة الإنتاج لنفس الوحدة الزراعية .

فبينما يتطلب التوسع الأفقي استثمارات ضخمة وإستصلاح أراضي جديدة والري ، نجد أن المستلزمات الرئيسية للتوسع الرأسي تكمن أساسا في تطبيق التكنولوجيا الزراعية الحديثة ، والتي تتطلب إستخدام الأسمدة والمبيدات واستخدام المكننة الحديثة ، الا أن التكنولوجيا الحديثة في الواقع تتباين من وجهة نظر الى أخرى ، وإن كانت النظرة الأكثر شيوعا هي استخدام وسائل وأساليب حديثة لزيادة الإنتاج كما ونوعا والتقليل من تكاليف الإنتاج .

*بطبيعة الحال يمثل هذا الجانب الأرضية أو القاعدة الأساسية اللازمة لإدخال أي نمط تكنولوجي آخر ، أو التوسع في العمل الزراعي أم غير ذلك من العوامل ، والتي تدخل في إطار التكنولوجيا الزراعية والمتمثلة في العوامل المادية والتي تتعدد وفقا لطبيعة وتعدد النواتج الزراعية نفسها *(2)

كإستخدام الأسمدة والمبيدات والمواد الكيماوية ، وطرق الري الحديثة كالرش المحوري وغيره ، وكذا استخدام الآلات الزراعية الحديثة لأحكام آداء العمليات الزراعية في المواعيد وبالأساليب المناسبة .

واستخدام التكنولوجيا الزراعية يتحدد بعوامل عديدة والتي قد تتباين من دولة الى أخرى حسب الظروف الفنية و الإقتصادية والطبيعية لكل دولة, وعلى العموم يمكن سرد العوامل التي تؤثر على استخدام التكنولوجيا في القطاع الزراعي وخاصة المجال النباتي في النقاط التالية :

*) **توفر الإعتمادات المالية** :

إن تكاليف تعميم الوسائل والتكنولوجيا يتطلب أموال مرتفعة نسبيا ، وبالتالي فإن قدرة الحصول على الوسائل الإنتاجية الحديثة في الإنتاج الزراعي يتطلب إعتمادات مالية لهذا الغرض حتى يتم إتاحة الإستثمار في القطاع الزراعي ، مهما كان نوعه سواء الخاص أم العام ، وبالتالي فإن الإعتمادات المالية تعتبر من المحددات الرئيسية للإستثمار الزراعي.

---

2)أحمد بن قليس: تخطيط الإستثمارات الزراعية بالجزائر للفترة (67 - 1984) ، جامعة قسنطينة، 1987، ص 19

*) أسعار المنتجات الزراعية :

إن ارتفاع مستويات الأسعار للإنتاج الزراعي تؤدي بالفلاحين الى الإقبال على الاستثمار الزراعي ، أما مستويات الأسعار المنخفظة للمنتجات الزراعية تكون فيها الزراعة في شكل إكتفاء ذاتي وفيها تكون رغبة الفلاحين على الإقبال على الاستثمار الزراعي وتوسيعه قليلة أو ضعيفة ، وقد تصبح غير مرغوب فيها أحيانا وهذا لعدم كسب أرباح ضخمة، وخاصة في مجال التكنولوجيا لتنمية الإنتاج الزراعي وتطويره ، وطبعا يحدث العكس في حالة مستويات سعرية عالية اين نجد الرغبة في استخدام التكنولوجيا الزراعية والتوسع في الاستثمار من شأنه تحقيق فوائض مناسبة للمزارعين .

* العوامل الطبيعية :

تتمثل العوامل الطبيعية في المناخ وخاصة الأمطار ونسبة توزيعها السنوية ، إضافة الى العوامل الجغرافية والمحددة بالتربة وتركيبها الكيمياوي ، وكذا نوعية التكنولوجيا المستخدمة ، فعلى سبيل المثال نجد أن معدل إنخفاض سقوط الأمطار أو سوء توزيعها السنوي يؤدي الى الحذر من إستخدام بعض مستلزمات الإنتاج الزراعي ، خاصة الأسمدة الكيمياوية وبالإضافة الى العوامل الطبيعية السابقة هناك عوامل أخرى تحد من طبيعة الأساليب التكنولوجية الحديثة في الزراعة ، وخاصة الدول النامية بما فيها الدول العربية ، و التي تتمثل في ضعف أو قلة مراكز البحوث والإرشاد الزراعي ، نقص المتخصصين للقيام بالتجارب في الميدان الزراعي وبإستمرار، الى جانب ضعف الخبرة الزراعية ، ومشاكل التسويق التي تعتبر من معوقات التنمية الزراعية في الأقطار النامية .

2 ـ الأنشطة الإقتصادية الزراعية التكميلية :

إن تقدم القطاع الزراعي والنهوض به لتحقيق مايسمى بالتنمية الزراعية لا يتطلب فقط توفر الموارد الإقتصادية في العملية الإنتاجية ، بل يتطلب أيضا بعض الخدمات التكميلية للأنشطة الإنتاجية سواء من الناحية الكمية أو النوعية ، وهذه الخدمات تتمثل في الجانب التمويلي من طرف المؤسسات المالية التي تعمل في اطار توفير رأس المال للاستثمار في المجال الزراعي ، الى جانب خدمات المؤسسات التسويقية والتي تشرف على تسويق المنتجات الزراعية ، بالإضافة الى خدمات مؤسسات الإرشاد الزراعي ، والتي تعمل على ترشيد وتوعية القائيمن بالنشاط الزراعي – فكل هذه الأنواع من الخدمات يتطلب توفرها في القطاع الزراعي وتعتبر ذات أهمية بالغة وانعدامها يمثل عائقا من معوقات التنمية الزراعية ، ومن أمثلة الخدمات التي تساهم بها المؤسسات التمويلية هي تحويل المدخرات من أغراض إستهلاكية الى أغراض إنتاجية لتساهم في عملية التنمية ، فوجود جهاز نقدي قوي يمكن من توفير المتطلبات الإستثمارية للتنمية الزراعية ، هذا بالنسبة للمؤسسات المالية أما فيما يخص المؤسسات التسويقية (التوزيعية) فتقوم بخدمات تسويق المنتجات الزراعية في الأسواق المحلية أو الدولية وهذه العملية الخاصة بخلق أسواق تمثل ربط نقاط الانتاج ونقاط الاستهلاك عن طريق النقل والموصلات والتي تعود الى كفاءة الجهاز التسويقي في لعب هذا الدور المنوط به.

أما عن خدمات مؤسسات الارشاد الزراعي ، فإن دورها لايقل عن خدمات المؤسسات السابقة، حيث أن خلق مؤسسات الإرشاد الزراعي و إتساعها في المناطق الزراعية والتي تعمل على توعية الفلاحين في مجال الأبحاث العلمية وكيفية استخدام المدخلات الزراعية من أسمدة ومبيدات ، وادخال المكننة الى جانب خلق مراكز للبحوث الزراعية والإهتمام بالمشاكل التي يطرحها القطاع الزراعي في مجال الإرشاد الزراعي فكل هذه الشروط تعتبرضرورية للمساهمة في عملية التنمية الزراعية ، خاصة وأن جهل الأساليب الإنتاجية الحديثة مايزال قائما لدى الفلاحين في المناطق الريفية للدول النامية ، والتي تسعى للنهوض بقطاعاتها الزراعية ، وهكذا فإن العمل على توفير النشاطات الإقتصادية الزراعية التكميلية بشكل يتناسب والأهداف التنموية في إطار السياسة الزراعية يعتبر من الشروط الأساسية أثناء تنفيذ برامج التنمية الزراعية .

المبحث الثاني : نظريات وآراء في التنمية الزراعية :

المطلب الأول : نظريات في التنمية الزراعية .

1- نظرية شولتز : إن ماجاء في كتاب الأستاذ .ت دبليوشولتز من آراء حول (تطوير الزراعة التقليدية) تعد الأفكار الأكثر تأثيرا في السياسات التي تهدف الى تطوير الزراعة التقليدية .

لقد حاول شولتز تفسير السلوك الإقتصادي للفلاح في المجتمعات الزراعية الفقيرة ، بحيث شرح العديد من الحقائق الخاصة بالزراعة التقليدية ، إلا أنها أهملت ولم تعطى مكانتها الحقيقية .

وفي هذا الإطار ذهب الى تعريف الزراعة التقليدية بأنها ذلك القطاع الفقير الذي يتصف بتوازن خاص طويل الأمد بالنسبة الى توزيع عناصر الإنتاج المتوفرة لدى الفلاحين .

* ويقصد شولتز بالتوازن الطويل الأمد الخاص بالزراعة التقليدية ذلك التوازن الذي يشبه التوازن الكلاسيكي الطويل الأمد في حالة السكون أو القريب جدا من التوازن الكلاسيكي الطويل الأمد *(3)

ويرى فيه بأنه التوازن الذي قد يحققه الإقتصاد أو أي قطاع من قطاعاته عند نفاذ جميع الفرص الإقتصادية المتاحة والخاصة بالأسلوب للإنتاج القائم ،

وحسب أفكار شولتز ، لايوجد هناك فرص غير مستثمرة في الزراعة التقليدية لكي يتم استخدامها من طرف الفلاحين لزيادة الإنتاجية الزراعية ، وأن مجال عدم الكفاءة الإنتاجية في توزيع عناصر الإنتاج هي قليلة نسبيا في قطاع الزراعة التقليدية ، كما ركز على دراستين في الهند وغواتيمالا في تأكيده على أن الفلاحين التقليدين يبذلون كل مالديهم من كفاءة مهنية ، وتوزيع أمثل لها ، إلا أنه في ظل الأسلوب الإنتاجي التقليدي تكون المساهمة في العملية الانتاجية ضئيلة في نموها وعلى الرغم من زيادة الإدخار والاستثمار بالمقارنة مع عناصر الإنتاج المتاحة فإنها لاتقدم سوى فرص قليلة من النمو ، ثم إن عائدها قليل مقارنة مع كفاءة الفلاحين ، والعوامل المحيطة بالجانب الإنتاجي جعلت الفلاحين لايضيعون الفرص المربحة كما يستفيدون منها حسب درجة كفاءتهم .

وهذا هو الشيئ الذي جعل شولتز يؤمن بأن الفلاح التقليدي فقير بالرغم من كفاءته .

وفيما يخص مفهوم التحول نحو التنمية ، يرى في ذلك شولتزبأن هذا يتحقق عن طريق التجارب المتعاقبة للفلاحين والخاصة بالفرص الإقتصادية الجديدة وأن الفرص الإقتصادية في أغلب الأحيان ماهي إلا تحسينات في التقنيات الانتاجية ، حيث أن الزيادة في الانتاج الزراعي تعتمد على استخدام وسائل الإنتاج المستحدثة ، إضافة الى عناصر الانتاج ، والفرص التسويقية الجديدتين ، وفي هذا الشأن يرى المفكر شولتز بأن مفتاح عملية التنمية هو تطوير المعرفة التي تمكن من تحسين الأسلوب الانتاجي والتركيز على السياسة السعرية ، وسياسة الاستثمار في البحوث والاستثمار في رأس المال البشري إضافة الى كل هذا فإن السياسة التطبيقية الخاصة بالزراعة التقليدية تتطلب ما يلي :

1 تشخيص العناصر الزراعية الفعالة من خلال العائد .

2 - ايصال هذه العناصر الى الفلاحين بعد التأكد من فعاليتها .

3 - تدريب الفلاحين على هذه العناصر وتعليمهم عليها بكفاءة ، باعتبارها سياسة دائمة وارتباطها بالعمل الفلاحي .

---

3)- نضال كامل:الأسس النظرية في التنمية الزراعية العراقية -، مطبعة الحوادث بغداد،ص 55

4 - إتخاذ الإجراءات والتدابير التي يتم التحكم والسيطرة على نمو السكان مقارنة بنمو الإنتاج الزراعي (الغذائي).

5 - التحكم في تذبذب أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي برسم سياسة واضحة المعالم وإزالة كل العراقيل التي من شأنها أن تخفض في أسعار المنتجات الحقلية .

وحسب شولتز فإن هذه الإجراءات إذا ما تبعت جملة . فإن عملية التنمية الزراعية ستصبح ذات ديناميكية

2 - نظرية داندكيا في التنمية الزراعية :

يعتبر داندكيا من الإقتصادين الذين حاولو نوعا ما التفاعل مع أفكار شولتز فيما يخص تنمية الزراعة التقليدية وإن إتفق معه في بعض الأفكار فقد اختلف معه في البعض الآخر .

فمن المعطيات التي اتفق داندكيا مع شولتز تبدو في تركيزه على أهمية النمو السكاني كعامل متغير ومؤثر على التنمية الزراعية ، اذا كان هناك عدم توازن بين معدل نمو الإنتاج ومعدل نمو الاستهلاك .

وبالرغم من إعترافه بالزراعة التقليدية كما جاء في تحليل شولتز إلا أنه اختلف معه في عامل الكفاءة ، بحيث يرى داندكيا أن الكفاءة لاتقود بالضرورة الى حالة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج وخاصة العمل .

كما يرى أن ضغط السكان بالنسبة للزراعة التقليدية له طبيعة خاصة ، والذي لا يتماشى مع هذا العامل ، بإعتباره يؤثر سلبا على توفير الغذاء لهذه الزيادة السكانية كون أن الزراعة التقليدية ذاتية التشغيل وأن العمل المتبقي يسمح فقط بالبقاء على قيد الحياة دون مراعاة الانتاجية الحدية للعمل .

فتحليل داندكيا حول الضغط السكاني ومدى تأثيره على الزراعة التقليدية يعتمد فيه على قطاعين:

- الأول هو الذي ينتج فائضا .
- الثاني هو الذي يعاني من الضغط السكاني وعدم تركه آثارا ايجابية وبالتالي لايوفر إدخارا ولا إستثمارا فهو بمثابة عائق في وجه التنمية الزراعية ويري داندكيا أن التنمية الزراعية التقليدية في الهند كان من الواجب أن تكون مصحوبة بتنمية عامة كما يأخذ بعين الإعتبار ثلاث إجراءات :
- إصلاح الكيان الزراعي .
- توفير الأموال لتمويل الإستثمار الزراعي .
- أن يكون هناك حد أدنى لدعم الأسعار وعليه فهذا الإقتصادي يعتقد بعدم جدية هذه الإجراءات التي لا تؤدي الى حل معين إذا لم تعالج المشاكل العامة للتخلف .

المطلب الثاني : آراء حول التنمية الزراعية :

1 : آراء ليونارد جوي في التنمية الزراعية :

إن أول ما إبتدأ به ليونارد جوي حول التنميـة الزراعيـة هـو بعض التسـاؤلات الخاصـة بوضـع سياسـة التنمية الزراعيـة لشـولتز وعدم وضـوح أفكاره فيمـا يخص نمـوذج الزراعـة التقليديـة بكل أنواعها .

وفي هذا الشأن إنتقد ليونارد جوي أفكار شولتز المتعلقة بالنموذج التقليدي موضحا إنتقـاده بـالقول ، أن بعض الحالات الزراعية ذات حد كفاف والتـي تتوفـر فيهـا فـرص لـم تسـتنفد بعد ولـم تصـل الزراعة بعد الى التوازن في المدى الطويل .

كما يشير ليوناردجوي في الكثير من الأحيان معتمدا في ذلك على خبرته في الزراعـة الإفريقيـة في إيجاد تغيرات لنظريـة شـولتز الـواردة فـي كتابـه بعنـوان (الزراعـة التقليديـة) ومـن بيـن هـذه التغيرات التي يراها هامة ما أسماه بالدواعي الإقتصادية والتي قد تؤثر على الأسس الهامة والـواردة في سياسة شولتز الزراعيـة و ضـرورة تطبيق المكتشـفات الزراعيـة ، والتـي قـد تظهـر مـن خـلال تناقض رغبة الفلاحين لتطبيق هذه المكتشفات ، والتي قد تؤدي الى زيـادة العـائد مـن الإنتـاج ولكـن بنسبة أقل من زيادة التكاليف ، هذا بالإضافـة الـى مـاهو متوقـع فـي المسـتقبل مـن زيـادة فـي العـائد الإنتاجي والتي قد تكون غير مرغوب فيها على نطاق التفصيل الزمني .

وإضافـة إلـى ذلـك يـرى الأسـتاذ ليونـاردجوي وجـوب الأخـذ بعيـن الإعتبـار الجـانب الثقـافي والإجتماعي ، حيث أنه ينصح الإقتصاديين بوجوب دراسة المشاكل الخاصـــة والمكتشـفات ليـس مـن الناحية الفنية فقط بل أيضا بعلاقتها بالوسط الإجتماعي والبيئة التي سوف تطبق فيهـا ومـدى تلائمهـا مع هذا الوسط .

2- آراء هندركس و كريستنسن في التنمية الزراعية :

في مقالة للأستاذ هندركس والتي قسم فيها الـدول الـى دول ذات نمـو سـريع فـي التنميـة وآخـرى بطيئة التنمية في هذا الشأن (4).

وحسب رأيه في هذا الشأن فـإن الأسـباب الرئيسـة التـي أدت الـى زيـادة الإنتاجيـة فـي الـدول أو الأقطار التي حققت سرعة في النمو الزراعي ترجع الى :

1- التوسع في الرقعة أو المساحة المزروعة (التنمية الزراعية الأفقية) .
2 - تغيرات في طبيعة ونوع المحاصيل المزروعة .
3 - تغيرات في مردودية المحاصيل .

أما فيما يخص كريستنسن فيشخص عوامل متعددة من شأنها التأثير على التنمية الزراعية والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

1) - نصيب الفرد من عائد الأرض .
2) - مدى الإستخدام الأمثل للعمل الزائد (الفائض)
3) - مدى استعمال رأس المال في تموبل المشاريع للإستثمار الزراعي
4) - التحفيزات الإقتصادية لزيادة العائد الإنتاجي .
5) - إعتماد حجم الحقل بحيث يكون ذا كفاءة إنتاجية .

وهكذا يتبين أن هناك عوامل عديدة تعمل على نمو الإنتاجية الزراعية ، وهذه العوامل منها ما هو على مستوى الحقل ومنها ما هو خارج الحقل ، كخدمات الإرشاد الزراعي ، التمويل وغير ذلك .

4) المصدر : الأسس النظرية للتنمية الزراعية العراقية ، مرجع سبق ذكره. ص 62

المبحث الثالث: التنمية الزراعية ودورها في التنمية الإقتصادية

تعد التنمية الزراعية من الأهداف الرئيسية في تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملةلأي بلد من البلدان ، وذلك بحكم الدور الذي تلعبه الزراعة كقطاع إنتاجي حيوي في الإقتصاد الوطني لأقطار العالم .

*فمن الناحية التاريخية تفيد تجارب العالم المتقدم أن عملية الإنطلاق في النمو الإقتصادي متوقفة على التقدم والنمو الذي يحرزه القطاع الزراعي فاليابان وإنجلترا والإتحاد السوفياتي مثلا تلك الدول التي تعتمد بدرجة كبيرة على إستيراد قدر كبير من السلع الزراعية ، فإن تقدمها الإقتصادي في مختلف فروع الأنشطة الإقتصادية لم يبدأ إلا بعد تحقيق قدر معين من الكفاءة في النشاطات الزراعية ونمو الإنتاج الزراعي (5) .

فالزراعة تعد من النشاطات الإقتصادية التي تتكامل فيما بينها بحيث تتأثر بها وتؤثر فيها سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، وبالتالي فدور الزراعة وتأثيرها في التنمية الإقتصادية يمكن أن يتحدد بعدة متغيرات إقتصادية والتي نلخصها في المطالب التالية :

المطلب الأول : توفيــــر الإحتياجات الغذائية للسكان :

إن الإحتياجات الغذائية أو (المنتجات الغذائية) التي ينتجها القطاع الزراعي كبيرة ومتنوعة مثل (الحبوب ، الخضر ، الفواكه ، المنتجات الحيوانية كاللحوم الحمراء والبيضاء و الألبان .....إلخ. وهذه المنتجات المتنوعة تستهلك سواء للغذاء المباشر للسكان أو تستعمل كمدخلات للصناعة الغذائية ، والملاحظ هنا هو التنوع بالزيادة يقابله إرتفاع الطلب على السلع المذكورة وبصورة عامة فهذا الطلب المرتفع هو نتيجة لمتغيرات أهمها :

1) النمو السكاني :* لقد إتسمت معظم الدول النامية بإرتفاع نسبة نموها السكاني بشكل ملحوظ نتيجة تحسين المستوى الصحي فيها من جهة ولعدم تنظيم النسل من جهة آخرى *(6)

وبالرغم من إختلاف نسبة النمو من دولة الى آخرى في الدول النامية ، إلا أنها تتميز بالإرتفاع مقارنة بالدول المتقدمة والتي بلغت حوالي3%وهذه النسبة تبدو مرتفعة اذا ما قورنت بمعدل النمو الغذائي .

وحسب بعض الدراسات الصادرة من البنك الدولي والتي تخص الدول النامية (جوان 1981) ترى بأنه يجب على الدول النامية أن تعمل على الرفع من معدل نمو الإنتاج الزراعي بنسبة لاتقل عن 4 % سنويا ، وهذا لمواجهة النمو السكاني وفي الواقع نجد هذه الدول ماتزال تعاني من هذا المشكل بما فيها الدول العربية والتي عجزت عن تلبية إحتياجاتها من الإنتاج الزراعي لمواجهة الطلب المتزايد الشيئ الذي يؤدي إلى إرتفاع وارداتها من الغذاء وبالتالي زيادة العجز في ميزان المدفوعات .

---

5)عمرو محي الدين : التنمية والتخطيط الإقتصادي ، دار النهظة العربية ، بيروت 1972 –ص، 299

6) المنظمة العربية للتنمية الزراعية: برامج الأمن الغذائي العربي، الجزء الأول، الخرطوم 1980، ص،41.

2)- مواجهة الزيادة في الإستهلاك والتغيرات الحاصلة في أنماطه :

إن دفع عجلة التنمية الإقتصادية يوسع الحاجة الى المواد الغذائية لمواجهة الزيادة الطبيعية للسكان وإرتفاع مستوى الإستهلاك نتيجة الإرتفاع الحاصل في المدخلات وزيادة النزعة الإستهلاكية ، ففي الوقت الذي يستوجب فيه على الدول المتقدمة تحقيق زيادة في المواد الغذائية لمواجهة متوسط سنوي في الزيادة السكانية(7) والتي لا تتعدى 1.5 %

نجد الدول النامية مضطرة الى تحقيق زيادة في المواد الغذائية بنسبة ضعف ماهو مقرر في الدول المتقدمة .

وفيما يخص نمط المعيشة فإنه يمكن تقسيم سكان العالم الى ثلاثة أنماط :

- **الأول** : نجد فيه المجتمعات المتقدمة ، والتي تستخدم وسائل تكنولوجية متقدمة وبالتالي فإن نمط الإستهلاك عال ويتسم بنسب عالية من المواد البروتينية .

- **أما الثاني** : فنجد فيه الدول السائرة في طريق النمو ، حيث تستهلك نسبة كبيرة من الحبوب .

- **أما النمط الثالث** : تتسم به الدول التي ما تزال في المراحل الأولى للتنمية والتي تعتمد على المحاصيل الزراعية الدنيا .

ومن هنا فإن التنمية الزراعية يعلق عليها أهمية كبيرة لتوفير السلع الزراعية الغذائية والمنتجات الحيوانية

وهذا من خلال إستخدام الوسائل الإنتاجية الحديثة من مكننة زراعية وأسمدة وغيرها ، حيث أن عملية توفير الغذاء لأفرد المجتمع ترتبط ارتباطا وثيقا مع متغيرات التنمية الإقتصادية الزراعية .

---

7)بن فليس أحمد : تخطيط الإستثمارات الزراعية بالجزائر مرجع سبق ذكره ، ص 4

المطلب الثاني : الزراعة مصدر من مصادر التكوين الرأسمالي :

إن دور الزراعة لايقتصر على توفير الغذاء للسكان بل قد يكون أيضا مصدرا من مصادر تكوين رأس المال ، والذي يمكن استثماره في قطاعات اخرى غير زراعية، كما هو الحال لبعض الدول النامية غير النفطية والتي يشكل فيها القطاع أحد مصادر جلب العملة . والتي يحول فيها المال من القطاع الزراعي لتنمية قطاعات آخرى ، وعملية تحويل رأس المال هذه تتطلب تنمية زراعية أو زيادة الإنتاج الزراعي الأمر الذي يتطلب مضاعفة الإستثمار في هذا القطاع ، وتفيد التجارب التنموية في بعض البلدان أن للزراعة دورا أساسيا في تحقيق نسب مرتفعة من التمويل الوطني للتنمية الإقتصادية .

ففي اليابان مثلا شهدت فترة النمو السريع (1885- 1910) تقدما كبيرا في الإنتاج الزراعي ، الشئ الذي أدى الى تحويل الفائض الإقتصادي المحقق في الريف نحو تنمية الصناعة الناتجة عن ضريبة الدخل والأرض الزراعية ، التي غطت حوالي 93% من إيرادات الميزانية العامة للدولة

أما في الإتحاد السوفياتي والصين فنجد أيضا مساهمة الزراعة مساهمة فعالة في التنمية الصناعية والإقتصادية .

والجدير بالذكر أنه كلما تقدمت الدولة إقتصاديا كلما قل إعتمادها على الزراعة كمصدر لرأس المال

المطلب الثالث: تزويد الصناعة بالمواد الأولية وخلق سوق للمنتجات الصناعية :

تحتل المحاصيل الزراعية مكانة هامة في التنمية الصناعية لما تقدمه من سلع زراعية – والتي تحول كمدخلات للإنتاج الصناعي ، فهناك الكثير من الصناعات الخفيفة والتي يتوقف إستمرار تصنيعها على توفر السلع الزراعية الأولية ، فمثلا هناك بعض الصناعات الغذائية والمختلفة والتي تعتمد في إنتاجها على الخضر والفواكه وغيرها .

كما تتطلب صناعة المنسوجات القطن والصوف الى جانب الأدوية التي تتطلب الأعشاب الطبيعية لصناعتها . وهكذا نجد أن التوسع في الصناعات الغذائية وغيرها من الصناعات تعتمد على المواد الزراعية الأولية ومنه يمكن القول بأن تنمية القطاع الزراعي يعد خدمة لقطاعات آخرى كالصناعة مثلا وليس تقدم القطاع الزراعي وحده ، وهذا ماتراه الدول المتقدمة التي تعمل دائما على الإهتمام بهذا القطاع .

وإعتماد الصناعات الغذائية على المواد الزراعية الأولية يزيد في الطلب على هذه المواد الشئ الذي يؤدي الى زيادة الإنتاج الزراعي وهو ما يعد أمرا ضروريا لإستمرار النمو الإقتصادي، .حيث أن قدرة القطاع الزراعي على خدمة القطاع الصناعي فيما يخص الصناعات الغذائية يتوقف على مستوى التنمية .

فمثلا التطورات الزراعية التي حدثت في أوربا وما ترتب عنها تعد من العوامل التي مهدت وساعدت على قيام الثورة الصناعية **(8)** .

المطلب الرابع : توفير الموارد النقدية وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات :

يلعب القطاع الزراعي دورا هاما من ناحية قدرته على توفير الموارد النقدية وإستخدامها في الإحتياجات الأساسية للتنمية الإقتصادية وذلك من خلال التوسع في المحاصيل التصديرية ، وفقا لما تمتاز به الدولة النامية المختلفة بالميزات النسبية فيىإنتاج بعض المحاصيل وتوجيهها لأغراض التصدير (9)،

حيث أن معظم الدول النامية بإستثناء الدول المصدرة للنفط ، تعتمد في صادراتها على المنتجات الزراعية وعليه فيمكن القول أن قدرةالبلد على تصدير السلع الزراعية معناه توفير الموارد الإستثمارية خاصة المتعلقة بالتقدم التكنولوجي وعليه فإن قدرة الدول النامية على النمو في أولى مراحل التنمية محددة بقدرته التصديرية .

وبالرغم من هذه العلاقات التجارية بين الدول إلا أن نسبة الصادرات من هذه الدول بالنسبة الى إجمالي الصادرات الدولية أخذت في الإنخفاض حيث قدرت عام 1953 بحوالي 28% ثم الى 23.4% عا م 1962 إلى أن انخفضت إلى 19.4% عام 1972.

أما إذإستثنينا تجارة النفط فإن النسبة تصل الى 16،6 % عام 1972 ومع ذلك فمازالت تعتبر المحاصيل الزراعية التصديرية مصدرا أساسيا من مصادر العملات الأجنبية ، وبالتالي زيادة دورها في التنمية الإقتصادية .

وعندما يكون القطاع الزراعي غير قادر على تلبية الإحتياجات من المواد الغذائية للوطن ، فإن هذا يؤدي الى إختلال التوازن بين العرض والطلب ، وبالتالي تضطر الى إستراد غذائها من الخارج مما يؤدي الى ارتفاع السلع الإستهلاكية المستوردة ، وبالتالي الى التضخم ، ومعالجة الدول لهذا الإختلال بعملية الإستيراد يؤثر على ميزان المدفوعات .

---

8) عمر محي الدين:التنمية والتخطيط الإقتصادي ، مرجع سبق ذكره ،ص 233

9) خالد الحامض:التخطيط الزراعي ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، المطبوعة السورية، حلب 1980،ص 13 .

المطلب الخامس: ضرورة تحقيق توازن في النمو بين قطاعي الزراعة والصناعة :

تعتبر الصناعة ذات أهمية كبرى في التنمية الزراعية والإقتصادية كأهمية الزراعة في الجهود الإنمائية الإقتصادية للإقتصاد الوطني ، فالعلاقات المتبادلة والمتعددة بين قطاعي الصناعة والزراعة واللذين يؤثران في بعضهما البعض سواء بصفة مباشرة أوغير مباشرة ، وفي ظل النشاطات الإقتصادية تقتضي ضرورة إحداث تنمية زراعية مواكبة لعملية التنمية الصناعية .

فعندما ترتفع الدخول الزراعية يزداد الطلب على السلع الصناعية ، وفي نفس الوقت نرى أن تطور الصناعات يؤدي إلى إرتفاع دخول العاملين وبالتالي يرتفع الطلب أيضا على السلع الزراعية ، وهذا مما يشجع على تطوير الزراعة ونموها ، الشئ الذي يؤدي الى توسيع الأسواق وتوفير وسائل النقل والمواصلات بين المدينة والريف وبالتالي تطوير التبادل بينهما ، ذلك أن تعطيل أي قطاع يؤدي إلى تأخير الآخر بحيث إذا تخلف أي قطاع يؤدي إلى حدوث إختلال في الإقتصاد الوطني ، فمثلا إذا كان هناك تخلف زراعي ، وتطور صناعي ، فإن هذا يؤدي الى ضغط شديد على المنتجات الزراعية ، وبالتالي إختلال داخلي إلى جانب الضغوط التضخمية ومنه إختلالات خارجية والذي يؤدي إلىعجز ميزان المدفوعات .

إن الحقائق السالفة الذكر توضح مدى العلاقة المتبادلة بين الصناعة والزراعة وضرورة تنمية كلا القطاعين بصورة متوازية ، وهو ما نادت به نظرية الدفعة القوية لنركسه والنمو المتوازن لونشتاين، وتنص الفكرة الأساسية للنظريتين على مايلي

"لايمكن للأقطار المختلفة ، القضاء على التخلف الإقتصادي دون القيام بدفعة قوية أو سلسلة من تلك الدفعات المتمثلة بالقيام بإستثمارات ضخمة لإقامة الهياكل الإقتصادية الأساسية وإنشاء مشروعات متكاملة عديدة حيث يمكن ذلك من الخروج من طوق الركود "**(10)**.

ويؤكد نركسه علىأن سياسة التنمية الإقتصادية ينبغي أن تستهدف إقامة التوازن بين الزراعة والصناعة في برامجها ، موضحا بأن العلاقة بينهما تفيد بتحقيق توازن في عملية النمو الإقتصادي .

ويضيف نركسه على أن النمو الإقتصادي يتحقق عند تنمية مختلف القطاعات الإقتصادية في آن واحد والذي يعبر عن النمو المتوازن .

---

10) أحمد الشافعي :التنمية الإقتصادية ،دار النهضة ،مصر 1970 ،ص 129

المبحث الرابع : بعض التجارب الدولية في التنمية الزراعية (تجربة اليابان)

إن وقوع إختيارنا على تجربة اليابان ما هو إلالإكتساب الخبرة من هذا البلد ومعرفة الإستراتيجية المتخذة لتنمية زراعته ،إضافة إلى وضعية اليابان في تلك الفترة والتي كانت نفس الوضعية الغذائية في الوطن العربي أو أسوء منها ،وبالتالي قد تكون هذه التجربة دروسا يمكن الإستفادة منها، فاليابان كان في الفترة (1868- 1911) معزول من نفوذ التكنولوجيا الغربية لأكثر من قرنين وبالرغم من الحظر المفروض من طرف الإستعمار الغربي عليه فإنه تنبه إلى كيفية الحصول على التكنولوجيا الغربية كضرورة عاجلة .

وبعد مجئ حكومة ميجي أعجبوا بتكنولوجيا الغرب ورأو أنه يجب استيراد آلات ومعدات حديثة لتنمية زراعة اليابان وخاصة الأدوات المستخدمة في الولايات المتحدة وإنجلترا .

وفي عام 1870 قام هيروتومي بشراء ما يقارب 700 دولار كآلات زراعية من الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم قام بفتح معارض في عدة مدن يابانية وفي سنة 1879 أنشأ مصنع ميتا لصناعة الآلات الزراعية وفقا للنماذج المستوردة كما دعت الحكومة أستاذين في الزراعة من إنجلترا سنة 1877 ، لإعادة تصميم كلية الزراعة بطوكيو عام 1890 وركزت اليابان على التكنولوجيا الأمريكية بإستيراد التكنولوجيا الميكانيكة .

وبعد تقييم الأستاذين الإنجلزيين إتضح أن تعلميهما غير فعالا وخاصة بعد تخرج أحد الطلبة اليابانين والذي أصبح أستاذا في الزراعة وإنتقد المدرسين الإنجليزيين ، وفي هذا الشأن أستوعبت اليابان هذه التجربة وبدأت تبحث عن تكنولوجيا لتنمية زراعتها وبعد إنتهاء عقود المدرسين البريطانين حل محلهم الكميائي الألماني والزراعي أوسكار لنكر وعالم تربة ألماني ماكس فاكسا ثم تم تنظيم هيكل الدراسة الزراعي في اليابان وتم التركيز على كمياء الزراعة اليابانية وعلم التربـــة .

وفي سنة 1881 تم إنشاء وزارة الزراعة والتجارة وأنشئ معها نظام التعليم المتجول ، بحيث كان المدرسون يسافرون إلى جميع أنحاء البلاد من أجل التدريس والندوات الزراعية ، وأعتمدت الحكومة اليابانية على الفلاحين القدامى وخريجي الجامعات في تلك الفترة وهذا من أجل إتحاد الخبرة والمعرفة العلمية الجديدة ومع هذه الإجراءات تم التركيز على المحاصيل اليابانية التقليدية ذات الإنتاجية المرتفعة ، كما تم إنشاء مدرسة تجريبية للحبوب والخضروات في سنة 1886 بستة فروع موزعة على مناطق اليابان . وفي سنة 1893 تم تقوية المزرعة التجريبية ، وفي ظل توحيد محطة التجارب لجميع الفروع وقد ساعدت المدرسة التجريبية بفروعها على إمتصاص نظام التعليم المتجول .ومع ذلك فإن هذه التجارب أثمرت نتائج إيجابية ، أين لوحظ نمو سريع للإنتاجية الزراعية بحيث أدت هذه التجارب إلى إحتكاك خبرة الفلاحين بالمتخرجين الجدد وهذا أدى الى تطوير كل من الخبرة والمعرفة العلمية الجديدة .

فكل هذه الإصلاحات التي قامت بها حكومة ميجي ساعدت الفلاحين كثيرا وأصبحوا أحرارا بعدما أضطهدوا من قبل الحكومة السابقة و كانوا عرضة إلى القيود القوية للإقطاع وبعد إكتساب الحرية في إختيار المحاصيل الزراعية والوسائل المستخدمة ، وعقبها إمتداد وسائل النقل لجميع أنحاء البلاد ، كالسكك الحديدية ودخول خدمات وسائل البريد الحديثة، إنخفضت تكاليف إنتشار المعلومات حول التكنولوجيا الجديدة بدرجة كبيرة وعدلت ضريبة الأرض التي كانت عبئا على الفلاحين وتحولت حصتة من ضريبة المحصول إلى ضريبة نقدية ثابتة مما رفع قدرة الفلاح على الإبتكار (11) .

فكل هذه الإجراءات تفاعل معها الفلاحون والباحثون في مجال الزراعة وأعطت نتائج جيدة ، وتم فيها الإعتماد على القدرات اليابانية ، خصوصا بعد ظهور إبتكارات بعض الفلاحين منها زراعة تشكرو(**) ونقلها المدرسون الى الكثير من المناطق كما تم تطبيقها برجال البوليس و إجباريا .

كما لوحظ إهتمام كبير بالأسمدة التي زادت في إنتاجية المحاصيل ، وإزدياد الطلب عليها أدى إلى إنشاء مصانع لتلبية هذا الطلب ، كما أن محطة التجارب الزراعية أدت تجاوبها مع الفلاحين الأذكياء والعلماء لتنمية الزراعة في اليابان .

وهذا التفاعل الذي حدث بين الفلاحين والعلماء إضافة إلى شركات التوريد الزراعية إستجابة لعامل السعر الذي عكس منح موارد لليابان .،وإستطاعت اليابان تطوير نظام إنتاج فريد من نوعه للتكنولوجيا الزراعية أطلق عليه إسم ميجي نوهو (أي تكنولوجية ميجي للزراعة) الإتجاه نحو تطور علمي في بحوث محطة التجارب..

وفي أوائل القرن العشرين شهدت القوى البشرية تزايدا معتبرا في اليابان والإهتمام بالمعرفة العملية ، الشئ الذي أدى الى تزايد محطات التجارب الزراعية في أغلب المدن أين وصل عددها عام 1900 الى 32 محطة ، وهذا التزايد كان مدعما من طرف الحكومة اليابانية آنذاك ، فهذا التقدم في فتح المحطات تبعه إجراء بحوث تطبيقية حققت نتائج هامة ، والشئ الذي شجع على ذلك هو نشوء الجمعيات الزراعية وعلى رأسها الجمعية الزراعية الإمبراطورية في القمة ، والجمعيات القروية في القطاع ، وفي ظل توسع نشاطاتها الزراعية ، تم توظيف فنيين زراعيين وفيها بلغ عدد الموظفين في القطاع الزراعي 5200 عاملا سنة 1914 الى أن وصل الى 14000 عاملا سنة 1923.

وفي العقد الأول من القرن العشرين ، شهدت اليابان تراجعا في المستوى الغذائي أين تم تغطية هذا التراجع باستراد الأرز من بعض المستعمرات (كوريا ، تايوان) والسبب في ذلك هو نشوب الحرب العالمية الأولى وبعد مضي فترة من الزمن عملت الحكومة على منع استراد الأرز مع إنشاء برنامج خاص (بنظام التجارب المتخصص) من طرف وزارة الزراعة والغابات والذي يركز على إنتاج القمح بالدرجة الأولى والأرز في الدرجة الثانية .

وقد لاقي هذا النظام نجاحا كبيرا وأنقذ الوضع الزراعي في منطقة نيجاتا بحيث حققت الحكومة اليبانية في الثلاثينات عام 1800 طفرة كبيرة في نموالإنتاجية الزراعية ومانستخلصه هو أن تجربة اليابان كانت مشابهة لتجربة الولايات المتحدة الأمريكية.

**) تشكرو : الزراعة عند نقط تقاطع الصفوف ذات الزاوايا الحادة لتسمح بحرث طريقين .

11-) يوجيرو هيامي - فرنون و روتان :التنمية الزراعية رؤية عالمية -، ترجمة ميشيل تكلا ، مكتبة الإنجلو مصرية ، ص345

التنمية الزراعية بعد الحرب :

بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية وجدت اليابان نفسها أمام مشكلة كبيرة وهي إنخفاض أراضيها الى النصف عما كانت عليه ، وتزايد عدد السكان ، وإنخفاض قدرة إنتاج المصانع التي دمرت وهبط فيها الإنتاج الى ربع المستوى قبل الحرب ، وفي هذا الظرف العسير تطلب على اليابان الحصول على غذائها من الزراعة المحلية ، وكان العائق في ذلك هو نقص الأسمدة ،وأمام هذا العجز ظهر برنامج إصلاح الصناعة المسمى (كيشا سايسان هوشيكي) أي خطة الإنتاج المختلف الذي بدأ عام 1946 وفيه أعطي إنتاج الأسمدة أولوية قصوى

و في الوقت ذاته كانت السياسات تعمل على ديمقراطية المجتمع الزراعي والمعاهد قد نشطت تحت إدارة قوات الإحتلال الأمريكية (12) .

ومن أهم الإصلاحات، إصلاح الأراضي والإعتراف بالجمعيات الزراعية التعاونية وإصلاح الأراضي في اليابان والذي أصبح فعالا في الفترة (1950– 1946) طبقا للسلطات القوية لسلطات الإحتلال تم شراء الأراضي التي كان يملكها ملاك غائبون وكل ما على الأرض من مباني وبلغت الأراضي التي إشترتها الحكومة حوالي 7،1 مليون هكتار من الأرضي الزراعية ، وبعد جمع هذه الأراضي حولت الحكومة حوالي 9،1 مليون هكتار الى الفلاحين المستأجرين ، كما تم فرض تحديد ملكية الأرض بـ 12 هكتار في هوكايدو وذلك لمنع إعادة ملكية الأرض من السادة الملاك .

وبالرغم من أن الإصلاح الزراعي ساهم في زيادة مستوى المعيشة والإستهلاك إلا أن مساهمته في تكوين رأس المال لم تكن فعالة كما خطط لها ، أما الإصلاح الذي كان فعالا على الإقتصاد الزراعي هو إعادة تنظيم الجمعيات الزراعية والتعاونيات .

أين نجد في الفترة 1945 - 1947 حققت اليابان نشاطها في الإنتاج الزراعي ، والشئ الذي ساعد على ذلك هو التركيز على إنتاج المدخلات الزراعية مثل الأسمدة والمبيدات والجرارات حيث طور علماء الزراعة وسائل أدت الى إستهلاك الأرز للأسمدة الى أقصى حد وهذا ما ساعد على إرتفاع إنتاجية الأرز ، والى جانب العوامل التي أدت الى إرتفاع الإنتاج الزراعي ، التطور الملحوظ في إستعمال المكننة الزراعية مقارنة بالفترة ما قبل الحرب العالمية الثانية .

وهذا التقدم السريع في الجرارات سببه إرتفاع الأجور والتي كان ظهورها في أواخر الخمسينات ، أين بدأ ينتشر في جميع أنحاء البلاد عندما زادت هجرة العمال من الزراعة بعد الستينات .

وفيما يخص العاملين في الزراعة فهناك عائلات تعمل بصفة دائمة وعائلات تعمل بصفة مؤقتة في الأرض ، وهذا يرجع الى سياسة إمتلاك الأرض التي إتبعت منذ إصلاح الأرض بعد الحرب ، حيث أن إستئجار الأرض وجد حماية قوية إستحال من خلالها طرد المستأجرين من الأرض من قبل الملاك .

---

12)، يوجيرو هيامى وفونون وروتان : التنمية الزراعية،رؤية علمية، مرجع سبق ذكره ،ص 251

والملفت للإنتباه هو أن العائلات التي تعمل بصفة مؤقتة في المزرعة ركزت على زراعة الأرز كونه محصولا ثابتا جدا وذا دخل مرتفع مع فترة عمل متقطعة إضافة الى تسويق الأرز الذي تقوم به الحكومة فقط ، وبالتالي ففلاحو الأرز يضمنون أسعارا عالية و إنتاجهم يباع بسهولة ، الى جانب ذلك فكانت على البحوث الزراعية في تلك الفترة تركز على الأرز .

ومايمكن إستخلاصه هو أنه في مرحلة مبكرة للتنمية الإقتصادية نجحت اليابان في تحويل الزراعة التقليدية الى قطاع ديناميكي حديث فاق العالم في الإنتاجية وهذا نتيجة لسلسلة إبتكارات تكنلوجية وتنظيمية في ظل ظروف غير مواتية للأرض و العمالة ، وما تواجهه الزراعة لتطابق إنتاجية العمالة في قطاعات غير زراعية وخاصة قطاع الصناعة حيث أنه شهدت فترة الستينات إنخفاضا في الحجم المطلق لقوة العمل الزراعي ، وبعد ما عرف قطاع الصناعة في اليابان تطورا هائلا ، عرفت الزراعة طلبات جديدة الشئ الذي زاد في أهمية القطاع الزراعي في اليابان .

والجدير بالذكر هو أن اليابان يعد بلدا صناعيا اكثر منه زراعيا بالرغم من التجارب الناجحة في الزراعة ، **ولكن السؤال الذي نطرحه هو:هل هناك دروس يستفاد بها من تجربة اليابان الزراعية ؟.**

الدروس المستفادة : إن التجربة اليابانية هي في الحقيقة تجربة شبيهة بتجربة الولايات المتحدة الأمريكية ، فكلاهما نجحا في تحقيق نمو هائل في الإنتاجية الزراعية بتوليد مجرى من الإبتكارات التكنولوجية.

وما يمكن إستخلاصه من خبرة تاريخية للتنمية الزراعية اليابانية هو ما يلي :.

أ) العملية التي تطورت بها الإبتكارات التكنولوجية ، وكذا الطرق التي طبقها لحل مشاكل التعديل الزراعي والتي أدت الى نجاح قطاع الزراعة في تحقيق نمو إنتاجية زراعية هامة .

ب) تنمية التعليم الزراعي العام المدعم وأنظمة البحوث اللذان عملا على تقدم العلوم البيولوجية ، العلوم التكنولوجية كما أن القطاع العام كان مسؤولا عن كثير من البحوث الأساسية والعامة وعن تدريب العلماء والفنين ، إضافة الى حماية حقوق الملكية و براءة الإختراعات الميكانيكة والكميائية .

جـ) إن الدرس الرئيسي الذي يمكن تعلمه من تجربة اليابان هو أن الإستثمار العام الخاص بتعليم العلوم البيولوجية المنتسبة للزراعة وفي بحوث محطات التجارب وقدرتها يتمثل في :

1) نشر التكنولوجيا النظرية التي يستخدمها الفلاحون .

2) تحويل وتكييف التكنولوجية الزراعية المتطورة والنامية من الدول الآخرى.

3) إجراء الفحوص الأساسية والتطبيقية لإمداد فلاحيها بمجرى دائم بالتكنولوجيا البيولوجية والكيمائية .

* خــلاصـــة الفصل

إن الخلاصة التي نخرج بها من خلال ماجاء في هذا الفصل هي، أن الزراعة كنشاط إنتاجي لها أهمية كبيرة في دفع عجلة التنمية الإقتصادية وبالتالي فإن الإهتمام بها يعد أمرا ضروريا بإعتبارها مصدر رزق للبشرية .

وتحقيق التنمية الزراعية يتطلب تحقيق أهداف متعددة، منها زيادة التوازن بين العرض والطلب ، وكل هذا يتحقق بواسطة تجنيد جميع الموارد سواءا منها المالية أو البشرية او المادية والطبيعية ،

ومن خلال ذلك نتسائل عن مدى أهمية الموارد على مستوى الوطن العربي ، وفي هذا الشأن ينبغي توضيح هذه المعالم في إطار المؤشرات الإقتصادية الزراعية في الوطن العربي والتي نستعرضها في الفصل اللاحق .

الفصل الثاني: بعض المؤشرات الإقتصادية الزراعية للوطن العربي :

تمهيـــــد :

تعد الزراعة من أهم الحرف التي ساعدت الإنسان في الإستفادة من المحيط الـذي يعيش فيـه لكسب رزقه كما تعتبر من أهم الحـرف التـي مارستها الشـعوب قبل أن تمـارس الحرف الآخـرى كالصناعة والتجارة مثلا .

والسؤال المطروح هو :
هل كانت هذه الحرفة في بداية الأمر تعتمد على وسائل معتبرة كما نراه اليوم ؟

إن الجواب على هذا السؤال معروف وهـو أن كـل الوسـائل التـي كـانت تستخدم آنـذاك هـي وسـائل تقليدية بحتة مقارنة بوسائل الوقت الراهن ، حيث لو لاحظنا اليوم العـالم ومـا يتوفـر عليـه مـن مـوارد مادية وبشرية نجدها متابينة من دولة لآخرى ، وفي هذا الشـأن أردنـا أن نتسـاءل عـن هـذه الإمكانيـات ومدى توفرها في الدول العربية والى جـانب أهميـة القطـاع الزراعـي فـي الإقتصـاد العربـي أردنـا أن نتطرق في هذا الفصل الى بعض المؤشرات الإقتصادية الزراعية للوطـن العربـي والـذي سنقسـمه الـى مبحثين :

- المبحث الأول : الأهمية النسبية للقطاع الزراعي.
- المبحث الثاني : القاعدة الموردية الزراعية في الوطن العربي .

المبحث الأول : الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الوطن العربي :

يعد القطاع الزراعي أحد القطاعات الرئيسية في البنيان الإقتصادي العربي ، بإعتباره مصدر رزق لأغلب سكان العالم العربي في تلبية حاجاته الغذائية ، كما يساهم بقسط وافر في الناتج المحلي الإجمالي للوطن العربي.(1)

ويعتبر الإنتاج الزراعي عنصرا هاما في بنية الصادرات لعدد من البلدان العربية حيث يساهم في جلب العملات الأجنبية لتمويل الأعباء الخارجية ، وبالرغم من أنه يوظف قوى عاملة كلية أكثر من غيره من القطاعات الأخرى إلا أنه يتصف بضعف عوامل إنتاجه المختلفة ، ولتوضيح ذلك سنقسم هذا المبحث الى أربع مطالب .

- **المطلب الأول : السكان والقوى العاملة .**
- **المطلب الثاني : الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي العربي .**
- **المطلب الثالث : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي والناتج الزراعي : .**

المطلب الأول : السكان والقوى العاملة :

تعتبر الموارد البشرية من أهم العوامل الإقتصادية التي تؤثر تأثيرا مباشرا في الإنتاج بما تتبعه من فرص فيما يخص القوى العاملة للإقتصاد في مختلف القطاعات وما يتوقف عليه من إتجاهات ومعدلات النمو في التنمية الإقتصادية ، وتشير الإحصاءات المتوفرة لعام 1989 ، أن عدد سكان العالم العربي بلغ حوالي 212 مليون نسمة كما هو موضح في الجدول رقم (1) ، ووصل عام 1991 الى حوالي 225،6 مليون نسمة(ملحق جدول رقم (1)).

ويتوزع سكان العالم العربي حسب الجدول رقم 1 الى "23 % بمنطقة البحر الأحمر و 16 % بمنطقة الخليج العربي وبحر العرب، 49 % بمنطقة البحر الأبيض المتوسط وحوالي 12 % بمنطقة المحيط الأطلسي ، أما عن التقسيم المشار إليه في الملحق جدول (1) فنجد أن عدد السكان موزع كالآتي :

- 91،8 مليون نسمة في مجلس التعاون العربي .
- 21،3 مليون نسمة في مجلس التعاون الخليجي .
- 65،3 مليون نسمة في إتحاد المغرب العربي .
- 49،2 مليون نسمة لباقي الدول .

---

1)أنظر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية :دراسة الجدوى الفنية والإقتصادية لصناعة مسحوق السمك والمرتكزات البروتينية في الوطن العربي ،الخرطوم 1992 ص ص3، 4

جدول رقم (1) تعداد سكان الوطن العربي وعدد المشتغلين في القطاعات المختلفة عام (1989)

الأقطار البيان	الخليج ع وبحرالعرب		البحر الأحمر		البحر الأبيض المتوسط		المحيط الأطلسي		إجمالي الوطن العربي	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
الزراعة	2626	26.9	8568	55.9	8863	32.4	3214	32.4	3271	28.4
قطاعات اخرى	7120	73.1	6752	44.1	18519	76.6	4399	67.8	37290	61.6
إجمالي المشتغلين	9746	100	15320	100	27382	100	8113	100	60561	100
تعداد السكان	34300	16	49000	23	102900	49	25900	12	212100	100

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ،المجلد العاشر ،الخرطوم ،1992،ص 2

الملاحظ في عقد الثمانيات هو تقلص نسبة سكان الريف في الوطن العربي بعدما كانوا السمة الغالبة لتملك المجموعات قبل الفترة المذكورة ، بحيث بلغ عدد سكان الريف حوالي 124،4 مليون نسمة كما هو موضح في الملحق جدول رقم (1).

وفيما يتعلق بالقوى العاملة الكلية في الوطن العربي لعام 1989 جدول رقم (2) فقد بلغت حوالي 60،5 مليون نسمة موزعين حسب الجدول المذكور ، أما عن العاملين في قطاع الزراعة فيقدر حسب نفس المصدر بحوالي 47 مليون نسمة والتي تمثل حوالي 77 % من إجمالي القوى العاملة وبمقارنة إنتاجية العمالة الزراعية في الوطن العربي بباقي القطاعات فنجدها منخفضة ، و هذا ناتج عن تدني الدخول في القطاع الزراعي عن باقي القطاعات مما أدى بالإطارات الفنية والمدربة بهجرة هذا القطاع.إلى باقي القطاعات الأخرى أي الهجرة من الأرياف إلى المدن الشيء الذي زاد من حدة مشكلة العمالة الزراعية وخاصة الإطارات الفنية والمدربة .

جدول رقم(2) القوى العاملة الكلية و الزراعية (ألف نسمة)

الدول	السنة	القوى العاملة الكلية	القوى العاملة الزراعية
الأردن	1979	430.0	125.0
	1983	469.2	36.6
	1987	509.0	38.0
	1988	522.0	40.0
	1989	535.0	42.0
الإمارات	1975	296.5	13.7
	1980	301.0	15.0
	1987	753.0	23.0
	1988	774.0	22.0
	1989	793.0	21.0
البحرين	1981	64.6	3.0
	1987	162.5	3.9
	1989	191.0	4.0
	1989	198.7	4.0
تونس	1980	1809.8	559.5
	1984	2175.0	557.0
	1987	2470.0	667.0
	1988	2551.0	665.0
	1989	2630.0	662.0
الجزائر	1977	2337.0	692.2
	1980	3280.0	963.0
	1987	5168.0	1363.0
	1988	5366.0	1379.0
	1989	5573.0	1355.0
السعودية	1974	1703.2	683.0
	1980	2471.2	1333.0
	1987	3666.0	1535.0
	1988	3802.0	1555.0
	1989	3939.0	1574.0
السودان	1977	5015.0	3435.4
	1983	5751.0	3962.0
	1987	7489.0	4772.0
	1988	7716.0	4824.0
	1989	7937.0	4872.0
سوريا	1975	1839.0	916.0
	1981	1524.1	748.0
	1987	2782.0	723.0
	1988	2881.0	730.0
	1989	2988.0	738.0

تابع جدول رقم (2)

الدول	السنة	القوى العاملة الكلية	القوى العاملة الزراعية
الصومال	1975	1240.0	1023.0
	1980	1781.0	1425.0
	1987	2774.0	2015.0
	1988	2842.0	2048.0
	1989	2909.0	2080.0
العراق	1975	2890.0	1073.0
	1987	4581.0	1039.0
	1988	4753.0	1042.0
	1989	4932.0	1046.0
عمان	1975	203.0	131.0
	1980	230.0	142.0
	1987	384.0	165.0
	1988	393.0	165.0
	1989	400.0	164.0
قطر	1981	112.0	(..)
	1987	149.0	(..)
	1988	155.0	(..)
	1989	160.0	(..)
الكويت	1975	304.0	7.5
	1980	502.0	(..)
	1987	696.0	(..)
	1988	729.0	(..)
	1989	762.0	(..)
لبنان	1975	771.0	131.0
	1980	742.0	106.0
	1987	807.0	82.0
	1988	834.0	81.0
	1989	868.0	80.0
ليبيا	1974	531.0	122.0
	1980	733.3	156.2
	1987	1023.0	151.0
	1988	1059.0	153.0
	1989	1094.0	154.0
مصر	1976	9645.6	4067.8
	1980	10335.0	4152.0
	1987	13323.0	5684.0
	1988	13875.0	5761.0
	1989	14229.0	5834.0

تابع جدول رقم 2

الدول	السنة	القوى العاملة الكلية	القوى العاملة الزراعية
المغرب	1975	4520.0	2441.0
	1980	5394.0	7239.0
	1987	7023.0	2783.0
	1988	7248.0	2783.0
	1989	7482.0	2804.0
موريتانيا	1980	432.0	367.0
	1986	585.0	389.0
	1987	600.0	396.0
	1988	615.0	403.0
	1989	631.0	410.0
اليمن الجنوبي	1973	318.0	164.0
	1987	592.0	204.0
	1988	610.0	205.0
	1989	629.0	205.0
اليمن الشمالي	1975	1127.0	830.3
	1981	1499.7	1104.4
	1987	1756.0	1134.0
	1988	1812.0	1160.0
	1989	1871.0	1186.0
الجملة	1989	6056.7	47مليون نسمة
مجلس التعاون الخليجي	1989	6252.7	1763.0
مجلس التعاون العربي	1989	21567.0	8108.0
إتحاد المغرب العربي	1989	17410.0	5425.0
باقي الدول	1989	15331.0	7975.0

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية مرجع سابق ص،6

ملاحظة :امعرفة إحصاءات أحدث فيما يخص القوى العاملة الكلية والزراعية أنظر الملحق جدول رقم 2.

المطلب الثاني : الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في الوطن العربي

تشير الإحصائيات الواردة في الجدول رقم (3) أن الناتج المحلي الإجمالي سجل تذبذبا خفيفا (2) بحيث وصل عام 1985 الى 368،7 مليار دولار بعدما كان عام 1981 حوالي 435،8 مليار دولار ،ليرتفع في الأخير ويصبح 435،8 مليار دولار عام 1989، وهذا المؤشر سجل معدل نمو سالب في معظم سنوات الثمانينات، حيث بلغ معدل النمو في المتوسط في الفترة(1981 - 1989) حوالي0.1 %.

فالإنخفاض الواضح للناتج المحلي الإجمالي في الفترة المذكورة يرجع إلى الإنخفاض المضطرد في الناتج المحلي الإجمالي للدول النفطية والذي كان يمثل 89 % من الناتج الإجمالي العربي عام1981 وانخفضت هذه النسبة إلى حوالي 60 % عام 1989 وكما تشير نفس الإحصاءات الواردة في الجدول المذكور أعلاه أن الناتج المحلي الإجمالي للدول النفطية سجل معدل نمو سالب بلغ في المتوسط 3%، بحيث سجل عام 1981 حوالي 341،2 مليار دولار وانخفض عام 1985 إلى حوالي268،3 مليار دولار ليصل الى 262،8 مليار دولار عام 1989 (3)

والشئ الذي أثر سلبا على الناتج المحلي الإجمالي في الدول النفطية والمشار إليها في الجدول رقم(3) فنجد أن الناتج المحلي الإجمالي سجل إرتفاعا معتبرا خلال عقد الثمانينات بحيث سجل عام 1981 حوالي89،9 مليار دولار ليصبح عام1989، 172،3 مليار دولار وهذا بمعدل نمو سنوي موجب بلغ في المتوسط8 %.

وتجدر الإشارة الى وجود تفاوت كبير بين مجموعة الدول النفطية وغير النفطية في قيمة الناتج المحلي الإجمالي والذي يتراوح في المجموعة الأولى مابين 4،9 مليار دولار في البحرين و 92،3 مليار دولار في السعودية ، أما في المجموعة الثانية فنجده يتراوح مابين 571 مليون دولار في جيبوتي و 44،2 مليار دولار في مصر لعام 1985.

أما في السودان فوصل الى حوالي 6 مليار دولار وفي الصومال 2،1 مليار دولارخلال نفس الفترة (1985) وفي سنة 1988 وصل الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي الى حوالي 397 مليار دولار موزعة كالآتي (ملحق جدول رقم 3) :

مجلس التعاون الخليجي حوالي 130 مليار دولار.

مجلس التعاون العربي حوالي 139 مليار دولار.

إتحاد المغرب العربي حوالي 98،54 مليار دولار .

---

2) أنظر -المنظمة العربية للتنمية الزراعية :التنمية الزراعية في الوطن العربي الخرطوم 1991 ،مرجع سابق، ص 5

- عدي قصور :مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الإقتصادي العربي، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،ص ص41 ،42

3) المنظمة العربية للتنمية الزراعية:الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ،المجلد العاشر ،الخرطوم ،1993، ص 19

الثمانينات إذ إرتفع من 3،
أما بالنسبة للناتج الزراعي في الوطن العربي فقد سجل إرتفاعا خلال عقد
26 مليار دولار عام 1981 الى 37،0 مليار دولار عام 1985 ليصل إلى 54،5 مليار دولار عام
1989 وهذا بمعدل نمو سنوي موجب بلغ في المتوسط نحو 9،5 % خلال الفترة (1981-1989) وهذا
الإرتفاع في الناتج الزراعي تحقق في الدول النفطية وغير النفطية ، ففي الدول النفطية إرتفع من 8،9
مليار دولار عام 1981 الى 15،9 مليار دولار عام 1985 ثم الى 23،5 مليار دولار عام 1989 ،و
بلغ متوسط النمو خلال عقد الثمانينات حوالي 12،9 % ، أما في الدول غير النفطية فلقد إرتفع الناتج
الزراعي من 17،4مليار دولار عام 1981 إلى نحو 21،1 مليار دولار 1985 ثم إلى 30،9 مليار
دولار عام1989 ،وفيها بلغ معدل النمو السنوي حوالي 7.4% في المتوسط وبمعدل موجب
.ومايلاحظ هنا هو التفاوت الكبير بين الدول النفطية وغير النفطية فيما يخص الناتج الزراعي ، ففي
الدول النفطية نجده يتروح مابين 53،4 مليون دولار في البحرين 66،9 مليون دولارفي جيبوتي ،
و 8،8 مليون دولارفي مصر .

أما نسبة الناتج الزراعي للناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية والتي تتضح من خلال مساهمة
القطاع الزراعي في إقتصاداتها فيبين الجدول رقم (3) أنها إرتفعت من 6،5 % عام 1981 الى 12،5
% عام 1989 مما يعكس الدور الحقيقي لقطاع الزراعة ومدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي
ويرجع إرتفاع نسبة الناتج الزراعي للناتج المحلي الإجمالي الى الإنخفاض الكبيروالمستمر في الناتج
المحلي الإجمالي في الدول النفطية ، كما يرجع أيضا الى إرتفاع قيمة الناتج الزراعي في الدول النفطية
وغير النفطية على الخصوص ، وتشير البيانات في الجدول رقم (3) دائما الى أن أهمية الناتج الزراعي
في الناتج المحلي الإجمالي إرتفعت من 2،6 % الى 8،8 % خلال الفترة (1981-1989) في الدول
النفطية ، بحيث سجلت عام1981 نحو19،3 % ثم إرتفعت الى22.2%عام 1988 لتعود وتنخفض من
جديد الى حوالي 18 %عام 1989 ،وتجدر الإشارة الى أن هناك تفاوت كبير بين الدول النفطية
وغير النفطية فيما يخص نسبة الناتج الزراعي للناتج المحلي الإجمالي أين نجد هذه النسبةحوالي 1 %
في البحرين وقطر ، 14 %في العراق
أما في الدول غير النفطية فنجد هذه النسبة 5 %في جيبوتي ، 31 % في السودان ، وهنا يظهر
الإختلاف الواضح مابين هاتين المجموعتين ، كون أن مجموعة الدول غير النفطية يعتبر القطاع
الزراعي فيها قطاعا أساسيا في إقتصادياتها ويقابله قطاع المحروقات في الدول النفيطية بنفس الأهمية

ملاحظة : الدول النفطية هي : السعودية - الكويت - الإمارات العربية - ليبيا - الجزائر - عمان - قطر - البحرين
العراق .

جدول رقم 3 : الناتج المحلي الإجمالي و الناتج الزراعي و معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي و الناتج الزراعي في الفترة(1981 -1989)

1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	
									أولا: الوطن العربي
435085.2	397586.6	415868.9	364235.5	368689.6	390997.6	393882.4	434893.5	431149.7	الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة
54465	53742.2	56154.5	45345.1	37032.2	29480.8	27513.9	37744.6	26280	الناتج الزراعي بسعر التكلفة
13.518	13.517	13.503	12.449	10.044	7.542	7.244	6.390	6.095	نسبة الناتج الزراعي للناتج المحلي%
1.345	(4.296)	23.838	22.448	25.572	3.360	2.828	5.573	*	نسبة معدل النمو السنوي للناتج الزراعي%
9.432	(4.396)	14.176	(1.208)	(5.705)	(0.732)	(9.263)	0.683	*	معدل النمو السوي للناتج المحلي الإجمالي%
									ثانيا : الدول النفطية
262772.1	255873.4	270690.9	246870.2	26864.5	302164.3	306835.2	341834.8	341360.8	الناتج المحلي سعر التكلفة
23528.5	22316.4	23198.7	19836.1	15910.7	12027.4	11506.7	10270.5	8926	الناتج الزراعي بسعر التكلفة
8.764	8.722	8.57	8.035	5.931	3.98	3.75	3.004	2.616	نسبة الناتج الزراعي للناتج المحلي%
2.696	(5.474)	9.649	(7.975)	(11.219)	(1.522)	(10.239)	0.168	——	معدل النمو السنوي للناتج الإجمالي المحلي%
5.431	(3.803)	16.952	24.671	22.286	4.525	12.036	15.063	——	معدل النمو السنوي للناتج الزراعي%
									ثالثا : الدول الغير نفطية
173310.1	141713.2	145178	117365.3	100425.1	88833.3	87047.2	92258.9	89888.9	الناتج المحلي بسعر التكلفة
30976.5	31425.8	32955.8	25509.5	21121.5	17463.4	17025.2	17474.1	17354	الناتج الزراعي بسعر التكلفة
17.954	22.176	22.700	31.735	21.032	19.659	19.559	18.94	19.306	نسبة الناتج الزراعي للناتج المحلي%
21.593	(2.387)	23.698	16.868	13.049	2.052	(5.649)	6.637	*	معدل النمو السنوي للناتج الإجمالي المحلي%
(1.552)	(4.643)	29.190	20.775	20.947	2.574	(2.569)	0.692	*	معدل النمو السنوي للناتج الزراعي%

(المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية : الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية مجلدات من 3 إلى 10 (1981 – 1989)

*غير متوفر

ـ المطلب الثالث : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي والناتج الزراعي : (4)

تشير الإحصاءات الواردة في الجدول رقم (4) والخاصة بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي بحدوث تذبذب واضح بحيث سجل عام 1981 حوالي 6، 2536 دولار ثم إنخفض عام 1986 إلى نحو 6، 1839 دولار وإرتفع عام 1989 الى حوالي 3، 2014 دولار. وعلى العموم فقد سجل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو سالب بلغ في المتوسط نحو 2،8 % و في معظم سنوات الثمانينات .ويرجع هذا الإنخفاض الى التدني في الناتج المحلي الإجمالي في الدول النفطية ، بحيث إنخفض متوسط نصيب الفرد إنخفاضا مضطردا عام (1981) من 6964،5 دولار إلى 6، 4042 دولار عام 1989 ، فلقد كان معدل النمو السنوي لمتوسط نصيب الفرد سالبا لمعظم سنوات عقد الثمانينات ، إذ بلغ في المتوسط نحو 6،6 % أما بالنسبة للدول غير النفطية فقد سجل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ثباتا في النصف الأول لعشرية الثمانينيات ثم بدأ يرتفع بصورة واضحة في النصف الثاني من نفس الفترة ، وهذا من 678،1 دولار عام 1984 الى 1141،1 عام 1989 بمعدل نمو سنوي موجب بلغ 5 % .

والملاحظ من الجدول رقم (4) أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول غير النفطية يمثل 10،6 % من هذا المؤشر في الدول النفطية لعام 1981 ثم ارتفع الى28،3 %عام 1989. والجدير بالذكر أن هناك تفاوتا كبيرا بين مجموعة الدول النفطية وغير النفطية فيما يخص مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحيث نجده يتروواح في الدول النفطية مابين 1920 دولار في الجزائر و 163،9 دولار في قطر ، أما في الدول غير النفطية فيتراوح متوسط نصيب الفرد بين 155 دولار في الصومال و 140،8 دولار في مصر .

وفيما يخص متوسط نصيب الفرد للسكان الريفيين من الناتج الزراعي في الوطن العربي فقد سجل إرتفاعا ملحوظا خلال الثمانينات ، حيث إرتفع من 279،6 دولار عام 1981 إلى 594،2 دولار عام 1989 وهذا الإرتفاع حقق معدل نمو سنوي موجب بلغ10% .

ويرجع النمو الملحوظ في متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي للإتجاه المتصاعد في هذا المؤشر للدول النفطية وغير النفطية .

ففي الدول النفطية ارتفع نصيب الفرد من الناتج الزراعي من 425 دولار عام 1981 الى 1022،9 دولار عام 1989 ، وهذا بمعدل نمو سنوي موجب بلغ في المتوسط نحو 11،6 %.

أما عن الدول غير النفطية فقد إرتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي العربي من 241 دولار عام 1981 الى461،7 دولارعام 1989،وهذا بمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط**8.5%**.ويتضح جليا من خلال الإحصاءات الواردة الى أن نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الدول النفطية بلغ أكثر من ضعفي نظيره في الدول غير النفطية بعدما كانا متساويين تقريبا في عام 1989 وفي كلتا المجموعتين . ومن الواضح جدا أن هناك تفاوتا كبيرا بين هاتين المجموعتين من حيث هذا المؤشر الزراعي والذي يتراوح في الدول النفطية بين 80،5 دولار في قطر و90،66 دولار في الكويت ، أما في الدول غير النفطية فيتراوح بين 129 دولار في الصومال و 1167 دولار في مصر .

---

4)المنظمة العربية للتنمية الزراعية: الكتاب السنوي ، مرجع سابق مجلدات من (**1**الى **10**)صفحات متعددة

جدول رقم (4). متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و الناتج الزراعي و معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج الإجمالي و الناتج الزراعي للفترة (81 إلى1989)

1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	
									الدول العربية
2014.28	1893.26	2031.56	1839.57	1910.30	2090.89	2164.18	—	2536.17	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
598.2	502.22	534.80	436.00	322.65	286.31	475.51	304.87	279.57	متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي
39.69	26.52	26.23	23.70	19.19	13.69	31.97	—	11.023	نسبة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي
19.10	(6.08)	22.66	18.91	28.06	(39.78)	55.97	9.049		معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الزراعي سنويا
									الدول النفطية
4042.64	4061.47	4437.54	4184.23	4625.24	5395.78	5889.33	6702.62	6969.48	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
1022.95	970.26	1054.45	990.5	795.5	501.12	523.00	513.5	425.04	متوسط نصيب الفرد من الناتج الزارعي
25.30	23.88	23.86	23.87	17.19	9.28	9.03	7.66	6.10	نسبة متوسط نصيب الفرد من الناتج الزارعي للناتج المحلي
5.03	(7.98)	6.45	24.51	58.74	(4.18)	1.85	20.81	—	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الزراعي سنويا
									الدول غير النفطية
1141.4	970.63	1022.38	849.32	743.88	678.11	679.78	750.06	749.06	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
461.73	374.10	401.89	307.33	260.75	221.05	233.21	249.62	241.02	متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي
40.46	38.54	39.25	36n39	35.5	32.59	34.56	33.28	28.57	نسبة متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي للناتج المحلي
23.42	(6.91)	30.76	17.86	17.95	(5.21)	(6.57)	3.56	—	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الزراعي سنويا

المنظمة العربية للتنمية الزراعية / الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية.الخرطوم (1980-1989) مجلدات من 1 إلى 10

المبحث الثاني : القاعدة الموردية الزراعية في الوطن العربي :

تمهيـد:
تعتمد القاعدة الموردية الزراعية في الوطن العربـي علـى مسـاحات مـن الأرض الصالحـة للإستثمار الزراعي بشقيه النبـاتي والحيوانـي ، وتزخـر هـذه القـاعدة بـثروة هائلـة مـن الميـاه السـطحية والجوفية ومعدلات الأمطار كما تمتاز بتنوع كبير في المناخ مما يتيح إمكانات هائلة للتوسع والتنوع في الإنتاج الزراعي ولتوضيح ذلك سنقسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب :

المطلب الأول : الأراضي الزراعية وإستخداماتها .
المطلب الثاني : الموارد المائية .
المطلب الثالث :" المناخ .

المطلب الأول : الأراضي الزراعية واستخداماتها :

ـ 1 الأراضي الصالحة والمستغلة في الإنتاج النباتي :
تبلغ مساحة الدول العربية القابلة للزراعة حوالي 133 مليون هكتار من 1،4 مليار هكتار أي ما يعادل 10% من مساحة الوطن العربي ،إلا أن المستغل حاليا لايتجاوز55 مليـون هكتـار أي مـا يعـادل حوالـي 40،6 % من إجمالي المساحة القابلة للزراعة (5).
ويتضح من خلال الإحصاءات الواردة في الجدول رقم (5) أن المساحة المزروعـة فعليا قد شـهدت إضطرابا طفيفا إذ ارتفعت من 53،9 مليون هكتار عام 1984 الى 54،7 مليون هكتار في السنة التالية، ثم إنخفضت عام 1987 الـى 46،9 مليـون هكتـار لـترتفع مـرة آخـرى الـى 4، 48 مليـون هكتـار عـام 1988 ويرجع هذا التذبذب إلى المساحة المزروعة مطريا والتي تشكل أكثر مـن 80% مـن المسـاحة المزروعة فعليا بحيث سجلت الأراضي المزروعة مطريا إضطرابـا واضحـا ، فقد إرتفعـت مـن 44،2 مليون هكتار عام 1984 الى 46،6 مليون هكتـار عـام 1985 لتنخفض الـى 39،3 مليـون هكتـار عـام 1987 ثم ارتفعت مرة آخرى الى 40،7 مليون هكتار عام 1988 .
كما يلاحظ أيضا أن هناك تقلصا في المساحات المزروعة إروائيا إذ إنخفضت من 9،7 مليون هكتـار عام 1984 الى 8،1 مليون هكتار عام 1985 ثم 7،7 مليون هكتار عام 1988 وتجدر الإشـارة الـى أن الأراضي المروية تمثل حوالي 16% من مجموع الأراضي المزروعة فعليا عـام 1989 ويتضـح مـن خلال ذلك أن هناك تفاوتا كبيرا بين مجموعة الدول النفطية والـدول غير النفطيـة مـن حيث الأراضـي المزروعة إروئيا ومطريا .ففي معظم الدول النفطية وخاصة دول مجلس التعاون الخليج العربـي والتـي تقل فيها معدلات الأمطار وتعتمد فيها الزراعة على المياه الجوفيـة بدرجـة كبـيرة . عدا الجزائـر التـي تعتبر إحدى الدول النفطية التي تـزرع مسـاحات واسـعة إعتمـادا علـى الأمطـار وتمثـل الأراضـي التـي تزرع مطريا **في الجزائر حوالي 10 % في العالم** العربي، أما فـي الـدول غير النفطيـة فيمثـل السـودان والمغرب وسوريا حوالي20%، 15% و8% من جملة الأراضي المزروعة مطريا على التوالي .

وفيما يخـص المسـاحات التـي تـزرع إروائيا فيقـع معظمهـا فـي الـدول غير النفطيـة ،وتشـكل مصـر والسودان حوالي31 % و21 %من جملة الأراضي المزروعة إروائيا كما تمثل العـــــــراق حوالـي 17%والمملكة العربية ،السعودية 13 % من الأراضي المزروعة عام 1989 .**(6)**

وعلى العموم يبين الجدول رقم (6) والخاص بإستخدام الأراضي لعام 1988 والذي نقسم فيه الدول العربية الى مجموعات إقليمية أن :(7)

مجلس التعاون الخليجي يحتل حوالي 1،2 مليون من المساحة المزروعة مطريا و95،7 ألف هكتار مزروعة إروائيا .

أما مجلس التعاون العربي فيشمل حوالي 3،26 مليون هكتار مزروعة مطريا وحوالي4 مليون هكتار مزروعة إروائيا ويبقى إتحاد المغرب العربي يتربع على مساحة مطرية تقدر بحوالي 15،37 مليون هكتار و 865،9 ألف هكتار مساحة مزروعة إروائيا .

جدول رقم (5):الأراضي القابلة للزراعة والمستغلة في الوطن العربي عام (1984 -1988)

المساحة:(1000 هكتار)

السنوات	1984	1985	1987	1988
الأراضي القابلة للزراعة	0.1341117	0.146351	0.138819	0.133517
المساحة المزروعة كليا	0.53968	0.54744	0.46985	0.48455
نسبة المساحة المزروعة للمساحةالقابلةللزراعة %	2.40	4.37	8.33	3.36
الأراضي المزروعة إروائيا	0.9749	0.8164	0.7649	0.7747
نسبة الأراضي المروية للأراضي المزروعة %	1.18	9.14	3.16	0.16
الأراضي المزروعة مطريا	0.44186	0.46580	0.39336	0.40708
نسبة الأراضي المطرية للأراضي المزروعة %	9.81	1.85	7.83	0.84
الأراضي المتروكة	0.8189	.0.91607	0.81834	0.85062
نسبة الأراضي المتروكة للأراضي القابلة للزراعة %	8.58	6.62	2.66	7.63

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية :الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية -أعداد متفرقة من 6 إلى 10 (87 - 1990)،

5) المنظمة العربية للتنمية الزراعية: التنمية الزراعية في الوطن العربين مرجع سابق، ص 41

وفيما يخص المساحات المتروكة والتي تقدر بحوالي ضعف المساحة المزروعة تشكل رصيدا ورديا ضخما يمكن إستغلاله لتحقيق التكامل الزراعي العربي ، وسد الفجوة الغذائية العربية .

والجدير بالذكر أن السودان وحده يشمل حوالي 72 % من جملة الأراضي القابلة للزراعة والتي لم يتم إستغلالها ، كما تشمل كل من الصومال والعراق بحوالي 8 % و 6 %على التوالي من الأراضي المتروكة .

أما باقي الدول فيتم الرجوع إليها في نفس الجدول المذكور أعلاه ، ويشير الجدول رقم (7) أن متوسط نصيب الفرد في الوطن العربي من الرقعة المستغلة أو المزروعة يبلغ حوالي 0،23 هكتار وإذا ماقورنت بالنسبة الى المتوسط لنصيبه من الرقعة الجغرافية فنجدها تحتوي على 10 %من نصيبه الجغرافي والتي تبلغ حوالي 5،95 هكتار .

وتجدر الإشارة الى أن هناك تفاوتا كبيرا بين الدول العربية من حيث نصيب الفرد من الرقعة المزروعة والرقعة القابلة للزراعة ، أين نجد نصيب الفرد من الرقعة المزروعة يتراوح من 0،01 في البحرين و 0،61 في تونس . وفي هذا الشأن نجد أيضا تفاوتا قائما وبشدة فيما يخص متوسط نصيب الفرد من الرقعة المزروعة بين الدول النفطية وغير النفطية ، ففي الدول النفطية نجد فيها نصيب الفرد منخفضا جدا عن غيره في الدول غير النفطية ، خاصة السودان التي يبلغ فيها حوالي 0، 47 هكتار .

2 ـ الأراضي الحراجية (الغابـــات) :

إن مساحة الأراضي الحراجية تمثل أكثر من ضعف الأراضي المزروعة فعليا في الوطن العربي إذ يصل الى حوالي 139 مليون هكتار .

وتقع أكثر من 94 % من الأراضي الحراجية في الدول غير النفطية، وتجدر الإشارة الى أن هناك تفاوتا كبيرا في مساحات الأراضي الحراجية في الدول العربية بحيث تقل مساحات الأراضي الحراجية في كثير من الدول النفطية وتكاد تنعدم في دول مجلس التعاون الخليجي العربي . ويشمل السودان على حوالي 66 % من الأراضي الحراجية وحوالي 23 %منها في موريتانيا ، أما المغرب فيملك حوالي 6 % من هذه الأراضي ، والصومال 5 %منها . وبالتالي تشكل هذه البلدان أكبر قاعدة موردية حراجية في العالم العربي . هذا وتمتلك الدول العربية الثروة الحراجية وتشرف على إدارتها وإستغلالها ولم يتطرق القطاع الخاص مجال زراعة الغابات إلا في نطاق ضيق وتجدر الإشارة الى أن معظم الغابات في الوطن العربي طبيعية .

---

6)ـ فيما يخص إستخدام الأراضي أنظر الملحق جدول رقم 4 والخاص بإحصاءات عام 1990.

7) المنظمة العربية للتنمية الزراعية :الكتاب السنوي ،مرجع سابق، مجلدات من (1 إلى 10) صفحات متعددة

جدول رقم 6 استخدام الأرضي عام 1988

الدول	الرقعة الجغرافية	المطرية	المروية	الرقعة المتروكة	رقعة الغابات	رقعة المراعي
الارد ن	8826.2	257.4	50.6	106.0	139.6	791.0
الامارات	7770.0	------	28.8	2.8	*3.0	200.0
البحرين	68.8	------	2.9	0.9	------	4.0
تونس	16215.4	3833.3	222.1	754.9	1017.0	3350.8
الجزائر	238174.0	3133.0	336.0	------	4142.0	30400.8
جيبوتي	2200.0	------	0.3	------	6.0	200.0
السعودية	224000.0	1185.0	-----	-----	225.0	10188.4
السودان	250580.0	8500.0	1890.0	620.0	91497.0	23990.0
سوريا	18518.0	3647.0	650.0	1263.0	543.0	8231.0
الصومال	63766.0	364.6	113.9	343.5	*8750.0	28850.0
العراق	43750.0	1725.0	1325.0	2400.0	2050.0	4000.0
عمان	30000.0	-----	55.0	------	0.1	1000.0
قطر	1142.7	------	5.6	-----	0.4	50.0
الكويت	1781.8	------	3.4	0.6	2.2	134.0
لبنان	1040.0	66.0	17.0	218.0	10.0	80.0
ليبيا	177750.0	1346.9	224.1	526.0	610.0	13000.0
مصر	100200.0	------	2448.6	------	-------	-------
المغرب	71085.0	6955.0	------	1585.2	8969.6	10900.0
موريتانيا	103070.0	105.4	83.7	18.6	15000.0	39250.0
اليمن الجنوبي	32460.0	------	60.2	57.7	2470.0	39250.0
اليمن الشمالي	20000.0	1285.0	230.0	-------	1600.0	500.0
المجموع	1252397.6	32603.3	7747.2	7897.2	137034.9	184184.2
م التعاون العربي	172776.2	3267.4	4054.2	2506.0	3789.6	5291.0
م التعاون الخليجي	264763.3	1185.0	95.7	4.3	230.7	11576.4
إتحاد المغرب العربي	446294.4	15373.3	865.9	2884.7	29738.6	96900.8
باقي الدول	368564.0	12777.6	2731.4	2502.2	103276.0	70416.0

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية / الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ،مرجع سابق ، ص 7 - المجلد 10

جدول رقم (7) عدد السكان الكلي والرقعة الجغرافية والمستغلة عام (1988)

الدول	اجمالي عدد السكان (ألف نسمة)	الرقعة الجغرافية (ألف هكتار)	الرقعة المزروعة (ألف هكتار)	نصيب الفرد من الرقعة الجغرافية (هكتار)	نصيب الفرد من الرقعة المستغلة (هكتار)
الأردن	3001.0	8920.6	414.0	2.97	0.14
الا مارات	1509.0	7770.0	31.6	5.15	0.02
البحرين	475.6	68.8	3.8	0.15	0.01
تونس	7822.0	16215.4	4810.3	2.07	0.61
الجزائر	23446.0	238174.0	3469.0	10.16	0.15
جيبوتي	381.0	2200.0	0.3	5.77	(..)
السعودية	13078.0	224000.0	1185.0	17.13	0.09
السودان	23609.0	250580.0	11010.0	10.61	0.47
سوريا	11338.0	18518.0	5560.0	1.63	0.49
الصومال	7101.0	63766.0	1022.0	8.98	0.14
العراق	17250.3	43750.0	5450.0	2.54	0.32
عمان	1391.0	30000.0	55.0	21.57	0.04
قطر	340.0	1142.7	5.6	3.36	0.02
الكويت	1938.0	1781.8	4.6	0.92	(..)
لبنان	2849.0	1040.0	301.0	0.37	0.11
ليبيا	4250.0	17750.0	2097.0	4.81	0.49
مصر	52919.0	100200.0	2448.6	1.89	0.05
المغرب	23914.0	71085.0	8540.2	2.97	0.36
موريتانيا	1915.0	103070.0	207.7	53.82	0.11
اليمن الجنوبي	2340.0	32460.0	325.7	13.87	0.14
اليمن الشمالي	9702.0	20000.0	1515.0	2.06	0.16
الجملة	210472.9	1252397.6	48455.8	5.95	0.23
م التعاون الخليجي	18713.6	264763.3	1285.0	14.15	0.07
م التعاون العربي	82872.3	172776.2	9827.6	2.08	0.12
! المغرب العربي	61347.0	446294.4	19124.2	7.27	0.31
باقي الدول	47540.0	368564.0	18219.0	7.75	0.05

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية / الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية . الخرطوم 1990. ص 8

- لمعرفة أرقام و إحصاءات أحدث أنظر الملحق جدول رقم(5)

3 - أراضي المراعي :

إلى جانب الأراضي الحراجية والأراضي الزراعية يوجد في الوطن العربي حوالي 198 مليون هكتار والتي تعادل حوالي أربعة أضعاف المساحة المزروعة إروائيا ومطريا . وتشمل كل من موريطانيا ، الجزائر ، الصومال والسودان على أكثر من 68 % من أراضي المراعي في الوطن العربي موزعة كالآتي :

في موريتانيا حوالي 28،1 % و الجزائر حوالي 22،2 % أما الصومال والسودان فتبلغ مساحة أراضي المراعي حوالي 21 % ، 17،5 % على التوالي .

كما أن متوسط الكثافة الحيوانية على مستوى العالم العربي فتبلغ حوالي 0،29 وحدة حيوانية للهكتار، ويتباين هذا المقياس بحيث يبلغ حوالي 2،8 وحدة حيوانية للهكتار في الأردن وتنخفض الى 0،08 وحدة حيوانية للهكتار في موريتانيا عام 1985، وتجدر الإشارة الى أن متوسط الكثافة الحيوانية للهكتار في المراعي على المستوى العالمي فتبلغ حوالي 0،36 وحدة حيوانية . وفيما يخص سقوط الأمطار على أراضي المراعي فنجد أن 90 % منها تعتمد على الأمطار .

المطلب الثاني : المــــوارد المائيــــة :

يتمتع الوطن العربي بموارد مائية تقدر بحوالي 292 مليار (متر مكعب) سنويا **(8)** وتوجه حوالي 173 مليار متر مكعب الى أغراض زراعية وصناعية وإستهلاك بشري ، والتي منها حوالي 140 مليار متر مكعب من المياه السطحية و 23 مليار متر مكعب من المياه الجوفية بالإضافة الى حوالي 9،8 مليار متر مكعب من مصادر غير تقليديّة ، كإعادة إستخدام مياه الصرف وتحلية مياه البحر .

وتشير دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية الى أن الموارد المتاحة من المياه السطحية تقدر بحوالي 56% من المياه السطحية مستغلة كما تم ذكره آنفا بالأرقام.

كما أن كفاءة إستخدام الري في المنطقة العربية مازال متأخرة نوعا ما (9)، وبالتالي فالتحكم في عملية الري ورفع كفاءات وإستكمال بعض المنشآت في هذا الشأن للتحكم والسيطرة على الموارد المائية تمكن من زيادة المساحة المزروعة إروائيا من حوالي 8 مليون هكتار الى 17 مليون هكتار .

كما تشير الدراسات على أنه يمكن توفير كميات هائلة من المياه السطحية عن طريق تشييد مشروعات التخزين على أنهار دجلة والفرات والنيل ، بالإضافة الى مشروعات تقليل الفاقد من المياه كمشروع قناة جونقلي على النيل الأبيض ، ودائما تشير الدراسات الى أن الموارد المائية التي يمكن توفيرها مستقبلا تقدر بحوالي 269 مليار متر مكعب في السنة . وهذا يبشر بخير على الأمة العربية إن أرادت تحقيق قفزة هائلة في التنمية الزراعية إعتمادا على الري السطحي .

---

8) **المنظمة العربية للتنمية الزراعية :التنمية الزراعية في الوطن العربي ،مرجع سابق ص27**

9) إنظر :عدي قصور:مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الإ قتصادي ،مرجع سابق ،ص26

المطلب الثالث : المنـــــاخ :

تتمتع المنطقة العربية بتنوع في مناخها الذي يختلف من منطقـة الـى منطقة ، فمـن منـاخ بحـر أبيض متوسط على عدد كبير من الدول التي تطل سواحلها على البحر الأبيض المتوسط الى مناخ ساخن في أجزاء من الدول العربية (10) كالسودان والصومال و جيبوتي ثم منـاخ إستوائي كمـا هـو فـي جنـوب السودان الى جانب أجزاء كبيرة وواسعة مـن المنطقـة العربيـة ذات منـاخ صحـراوي وشـبه صحـراوي خاصة شبه الجزيرة العربيـة ويختلـف تنـوع المنـاخ وفقـا لمعدلات سقوط الأمطـار ودرجـات الحـرارة والرطوبة النسبية . فتنوع المناخ في المنطقة العربية يعطي فرصة كبيرة لإمكانية توسيع وتنويع القاعدة الإنتاجية الزراعية مما يساعد في تحقيق تكامل زراعي عربي مستقبلا .

وترتبط الزراعة العربية إرتباطا وثيقا بمعدلات الأمطـار خاصـة وأن أكـثر مـن 80 %مـن الأراضـي المزروعـة حاليـا تعتمـد علـى ميـاه الأمطـار وعليـه فـإن عـدم إسـتقرار المسـاحات المزروعـة وتذبـذب الإنتاجية يرجع أساسا الى سقوط الأمطار .

خلاصـــة الفصل .

إن المتتبع للموارد الزراعية التي تزخر بها المنطقة العربية يرى بأنه يمكن إقامة مشـاريع زراعيـة فـي المنطقة ، والحد من استيراد الغذاء ، خاصـة وأن الموارد الطبيعية و الموارد المالية التي تمتلكها العديد من الدول العربية تعتبر حافزا قويا على إقامة هذه المشـاريع و تحقيق تنميـة زراعيـة عربيـة ، إلا أن تحقيق هذا الهدف يتطلب سياسات وإستراتيجيات، ومن هنا نتسائل عن ذالك ونطرح السؤال التالي :
ما هي السياسات الإقتصادية الزراعية التي إنتهجتها الدول العربية ؟

---

(10)إنظر : Arabe organisation for agricultural devlopement : Agroclimatigicol stady in the arabe contries ، DATA bank . Khartoume ، 1397 - 1977

الفصل الثالث : السياسات الإقتصادية الزراعية في الوطن العربي :

تمهيد

تواجه إقتصاديات البلدان العربية إختلالات في بنيانها الإقتصادي العربي والتي تظهر من خلال تباين معدلات النمو في القطاعات الإقتصادية المختلفة, ومن أهمها إنخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الإقتصاد العربي, مقارنة مع القطاعات الأخرى كقطاع الخدمات مثلا ، وهذا الإنخفاض أثر سلبا على مسار التنمية الإقتصادية الشاملة وزاد من تبعية الدول العربية الى العالم الخارجي لسد حاجاتها الغذائية .

ومن أهم الإختلالات في البنيان الإقتصادي العربي نذكر ،السياسات الزراعية التي أنتهجت في الماضي وإعتمدت في معظمها منهج التخطيط لإستغلال مواردها الزراعية،

وبالإضافة الى الإختلالات في السياسات الزراعية, هناك هجرة اليد العاملة الزراعية من الأرياف الى المدن والتي عمت جميع البلدان العربية, أين بلغت أكبر نسبة في البلدات النفطية . ولايمكن إرجاع سبب هذه الظاهرة الى تدني إنتاجية القطاع الزراعي, بل بالعكس خاصة في الثمانينات حين بدأت بعض الدول العربية تكثيف إستخدام الأسمدة و المكننة .

وعملية الهجرة لم تكن الإنتقال من الأرياف الى المدن داخل البلد الواحد بل تعدت ذلك وأصبحت الدول النفطية هي مطمح الكثير من العمال الزراعيين ،. كما نتج عنها إزدياد الطلب على الغذاء كما ونوعا تبعا لتنوع الأذواق في المدن والتي لم تستطع السياسات الزراعية الإستجابة لهذه التغيرات في الأذواق والحاجات ، والتي ترجع الى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي وعدم فعالية بعض عوامل السياسات الزراعية ، مما أدى الى إنتهاج سياسة الإستيراد من الخارج لسد الفجوة الغذائية والتي وصلت عام 1989 الى 14 مليار دولار بعدما كانت 200 مليون دولار عام 1970 وهذا التوسع ليس وليد إرتفاع معدل الإستهلاك فقط ، بل أيضا نجم عن ضعف معدل الإدخار اللازم لتمويل الإستثمار الزراعي ، بالإضافة الى العجز الذي ضرب الموازين العامة لعدد من الدول العربية .

وما يمكن إستنتاجه من خلال الإختلالات التي هزت البنيان الإقتصادي العربي هو السياسات الإقتصادية التي إنتهجتها البلدان العربية في العقود الماضية والتي واكبتها ظروف مناخية قاسية إختلفت من بلد لآخر .

هذه السياسات تمثلت في الإهتمام بقطاع الصناعة و الإندفاع نحو التصنيع مباشرة بعد الحصول على الإستقلال السياسي, مبررين ذلك بتأخر النمو الزراعي عن النمو الصناعي الشئ الذي أدى الى عدم تجنيد الموارد المتاحة لدفع عجلة التنمية الزراعية .

فهذا التوجه هو من أهم أسباب الإختلالات الهيكلية السابقة الذكر وفي إطار دراسة السياسات الزراعية لهذا الفصل أردنا تقسيمه الى (خمسة) مباحث :

- **المبحث الأول : السياسات التنظيمية والهيكلية .**
- **المحث الثاني : سياسة العمالة الزراعية .**
- **المبحث الثالث : سياسة تكثيف عناصر الإنتاج .**
- **المبحث الرابع : السياسات السعرية والتسويقية .**
- **المبحث الخامس : سياسة التصنيع الزراعي .**

المبحث الأول : السياسات التنظيمية والهيكلية :

إن إحداث أي تطوير في الزراعة العربية وما يصاحبه من زيادة في الإنتاج وزيادة إستغلال الموارد لابد وأن يصاحبه تغيير في أنماط إستغلال هذه الموارد وأنماط الإستفادة من هذا الإنتاج ولذلك فإن سياسات زيادة الإنتاج لابد وأن يصاحبها سياسات إعادة توزيع للدخول والموارد (1) فسياسة زيادة الإنتاج سواء عن طريق التوسع الرأسي أو التوسع الأفقي, لابد أن يصاحبها مايسمى بسياسة تنظيم الحيازة و الملكية ,إضافة الى سياسة الضرائب والدعم وكل مايتعلق بعدالة التوزيع .حيث أن الأراضي الزراعية في الوطن العربي, وبإستثناء الأراضي الرعوية وأراضي الغابات تبلغ حوالي عشر مساحته الجغرافية ، ومن خلال هذه النسبة نجد أن نصيب الفرد يقل عن الهكتار من الرقعة المزروعة و يتناقص سنويا في جميع البلدان العربية بسبب تزايد عدد السكان أين بلغ للفرد مايقل عن عشر الهكتار في جيبوتي, وفي السودان حوالي 3،4 هكتار للفرد أما عن نصيب الفرد من العمالة الزراعية في الوطن العربي فبلغ حوالي 6 هكتارات في المتوسط عام 1987 عندما بلغ عدد العاملين في الزراعة حوالي 23 مليون لنفس السنة .

وتفيد المعلومات الواردة في الجدول رقم (8) والخاصة بدراسة تطورات أبحاث الحيازات الزراعية للعشريتين ، السبعينات و الثمانينات لإحدى عشرة دولة عربية ، أن هناك إرتفاع في عدد أصحاب الحيازات الزراعية بإستثناء سوريا والعراق والمغرب اللائي شهدت انخفاضا في نسبة الحيازات عكس البلدان العربية الأخرى التي شهدت إرتفاعا في مساحات الحيازات الزراعية كإنعكاس للإستثمار في القطاع الزراعي العربي لزيادة الرقعة المزروعة (2).

جدول رقم : (8) . توزيع الحيازات الزراعية في بعض الدول العربية خلال الفترة (80 - 1988)

الأردن	50.791 (75)	62.162 (83)	390.4 (75)	364.27 (83)
الإمارات	12.580 (83)	17.862 (86)	20.8 (73)	40.68 (86)
البحرين	771 (75)	852 (82)	2.7 (75)	3.54 (82)
تونس	353.3 (77)	376.402 (82)	4965. (71)	5118.25 (86)
الجزائر	710.5 (73)	906.353 (84)	5464.25 (73)	6889 (84)
السعودية	203.9 (79)	212.157 (82)	1477.31 (79)	2135.033 (82)
سوريا	469.49 (70)	443.896 (86)	4720.1 (70)	3941.7 (86)
العراق	591.55 (71)	7947 (79)	5625.2 (71)	6279.2 (79)
قطر	0.453 (75)	888 (86)	8.96 (75)	19.45 (86)
مصر	2852.93 (75)	3481 (86)	2513.13 (75)	2294.4 (86)
المغرب	1477.01 (73)	1392.4 (83)	7434.5 (73)	7951.9 (83)

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية : التنمية الزراعية في الوطن العربي.ص 18 الخرطوم 1992

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية :الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية - المجلد (9) لعام 1989.

ملاحظة : الرقم بين قوسين يمثل السنوات .

أما عن المعلومات المستقاة من الجدول رقم (9) فتشير الى تطور نصيب الفرد من أصحاب الحيازات من المساحات الزراعية ، وفيما يخص الحيازات الزراعية بالنسبة لحائزيها, فشهدت هي الأخرى زيادة طفيفة بين فترة السبعينات والثمانينات ، وهذه الزيادة ترجع الى الإرتفاع في متوسط الحيازة لبعض الدول النفطية ، كالعراق والسعودية وقطر ، هذا في الوقت التي تقلصت فيه نسبة الحيازة لكل من الأردن ، تونس وسوريا ، مصر, بحيث نتج عن ذلك إنخفاضا في المساحات الكلية للحيازات في الوقت الذي زاد فيه عدد الحائزين ، فهذه الظاهرة يجب الحد منها لأنها تعمل على تقليص نصيب الفرد من الرقعة المزروعة لبعض البلدان ، أين نجد مساهمة القطاع الزراعي ذات أهمية بالإقتصاد القومي .

ومن الأسباب التي أدت أيضا الى نقص مساحة الحيازات المتاحة نذكر منها :

1 ـ ظاهرة تفتت الحيازات لبعض البلدان العربية والتي أدت الى عدم نموا المساحات المزروعة .

2 ـ ظاهرة شراء الحيازات الزراعية أحد الأسباب لبعض البلدان التي تعاني من ظاهرة التضخم المالي وأحد الوسائل للحفاظ على قيمة المدخرات الفردية وتنميتها .

3 ـ إن تفتت الحيازات العربية سببه أيضا نظام الميراث الخاص لبعض الدول العربية .

4 ـ عدم مباشرة ملاك الأراضي لحيازتهم بأنفسهم حيث قاموا بتأجيرها مجزأة لغيرهم من المزارعين الى جانب بيعها في كثير من الحالات .

جدول رقم (9) نصيب الفرد الحائز من مساحة الحيازة الزراعية في بعض الدول العربية بالهكتار..

	الفترة الأولى	الفترة الثانية
الأردن	07.69	05.86
الإمارات	02.27	02.27
البحرين	04.50	04.15
تونس	14.05	13.60
الجزائر	07.69	07.60
السعودية	07.24	10.63
سوريا	10.06	08.88
العراق	09.51	13.39
قطر	19.87	21.90
مصر	0.88	0.66
المغرب	05.03	05.68

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية : التنمية الزراعية في الوطن العربي.،الخرطوم 1992 ،ص 19

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية :الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية مجلد رقم (9) ، 1989.

ملاحظة : الفترة الأولى تمثل بالتقريب فترة السبعينات في حين الفترة الثانية تغطي بالتقريب فترة الثمانينات

1) المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية العربية ، التقرير الشامل ،الخرطوم 1983، ص، ص122 ،123

2) المصدر المنظمة العربية للتنمية الزراعية : التنمية الزراعية في الوطن العربي ،مرجع سابق ، ص ص16 ،17

وبصفة عامة نجد أن تفتت الحيازات الزراعية يقف حجر عثر وعائقا من عوائق التنمية الزراعية العربية وهذا كون الحيازات الزراعية الصغيرة لايمكن أن تستخدم فيها الآلات الزراعية إستخداما أمثلا وكذا الإستفادة من التقنيات الحديثة إضافة الى ضياع وقت العاملين وتنقلهم بين القطع المختلفة للحيازة ، كما أن إستعمال بعض المساحات الأرضية كأقنية للري والصرف, قلصت هي الأخرى من المساحات المزروعة أين نجدها بلغت في سوريا مثلا حوالي 12 % من الحيازات المزروعة كفاقد من هذه الحيازات .

وبالرغم من أن عملية تفتت الحيازات وماينجر عنها من سلبيات, جعل بعض الدول تتدخل لتحد من هذه الظاهرة, بحيث قامت بتجميع المساحات الصغيرة على شكل مساحات مناسبة لإستخدام المكننة الزراعية وبعض التقنيات, ومن هذه الدول نجد مصر مثلا والتي قامت بجمع المساحات الصغيرة المبعثرة في كل قرية الى وحدات كبيرة تتراوح مابين 20 الى 200 فدان ، بحيث تزرع وفقا لنظام الدورة الزراعية مع بقاء الإحتفاظ بالملكية لكل مزارع على حيازته الصغيرة وزراعتها ، وكذا مقاومة الآفات والحشرات الضارة وتحسين الري كما تم إستخدام الآلات وإمداد المزارعين بالخدمات اللازمة .

أما في السودان فنجد الحكومة هي التي تقوم بدور تحديد مساحات الحيازات في المشاريع المروية والذي يختلف حسب مساحات الأراضي والدورات الزراعية ونوع المحاصيل وحسب المشاريع الزراعية .

أما عن المناطق المطرية فنجد مساحة الحيازة تبلغ حوالي 630 هكتار أين يمكن إستخدام الآلات والجرارات بسهولة

كما نجد نظام الجمعيات التعاونية لبعض الحيازات بنفس المساحات في المناطق المطرية .

أما عن مشكلة تفتت الحيازات الزراعية فكانت منتشرة بكثرة في الولاية الشمالية للسودان, وتم التغلب عليها في الكثير من الحالات ، وهذا بقيام مزارع واحد بالعمل في قطعة أرض مملوكة لعدة أشخاص مقابل نصيب متفق عليه مسبقا .

أما في بعض البلاد العربية فنجد مايسى بالمزارع التعاونية والتعاونيات الإنتاجية, ويتم فيها العمل وإدارة الإنتاج بطريقة تعاونية ، كما يوزع فيها الناتج تبعا للعمل الحقيقي والمبذول وكذا المساحة في الحيازة ،حيث وصل عدد الجمعيات التعاونية عام 1984 في تسع دول عربية حوالي 119 كما جاء في الجدول رقم (10) ووصل الى 13139 جمعية عام 1987، أما في مصر فقد بلغت النسبة حوالي 43 % من عدد الجمعيات و 36 % في سوريا أي حوالي 79% من المجموع الكلي لهذين البلدين .

وفيما يخص العضوية في الجمعيات فنجد أكبر نسبة في مصر حيث بلغ عدد أعضاء الجمعية حوالي 707 في المتوسط ثم تليها العراق وسوريا كما هو موضح في الجدول رقم (11) واللذان بلغا حوالي 450 و 121 عضو على التوالي .

أما عن رؤوس الأموال ، فيظهر الجدول رقم (12) أن اليمن الشمالي هو الأكبر نسبة في المتوسط إمتلاكا لرؤوس أموال مقارنة بجمعيات البلدان الآخرى, وبالرغم من الأموال المتاحة للجمعيات التعاونية ، إلا أنها لم تكن قادرة على تحقيق الأهداف المرجوة والتي إنخفضت في السنوات لأخيرة.

وما يلاحظ هو أن نظام الجمعيات لم يساهم في تنمية القطاع الزراعي كما كان مخططا في كثير من البلدان العربية وأن مساهمة القطاع الزراعي في عملية التنمية الإقتصادية تنخفض من سنة لآخرى

والى جانب الحيازات الخاصة والنظام التعاوني للحيازات عملت البلدان العربية في تنظيم القطاع الزراعي وفقا للنمط الإشتراكي بحيث إحتل هذا التنظيم مكانة هامة في الجزائر والذي مس القطاع الزراعي فيها حسب نظام التعاونيات الذي إتسم بحيازات كبيرة تتراوح بين(100الى1000هكتار)،أما في العراق فهناك المؤسسة العامة لمزارع الدولة والمنشآت الزراعية التيتشرف على مزارع الدولة والتي نجدها تشكل 4 %من المساحة الزراعية الكلية .
أما في اليمن الجنوبي وقبل الوحدة مع اليمن الشمالي عمل على توسيع القطاع العام الزراعي وهذا بإنشاء مزارع خاصة بالدولة بحيث رفع في إنتاجه الزراعي في فترة وجيزة إرتفعت حصتها من8% الى 16% من الإنتاج الكلي .
أما في سوريا فيحتل فيها القطاع الزراعي العام على حوالي 1% من المساحة المزروعة في البلد وبصفة عامة لايمكن لأي دولة أن تقوم بتنمية قطاعها الزراعي إلا إذا توفرت شروط تنميته كالإهتمام بجانب الأبحاث العلمية ، وتوفير المال اللازم وفيما يخص تمويل القطاع الزراعي سنتطرق له في الفصل القادم .
أما فيما يخص خدمات الأبحاث العلمية فيمكن القول أنه :

ومن العناصر المهمة والمكملة لتنظيم القطاع الزراعي القيام بالأبحاث العلمية لإيجاد الحلول للعقبات التي تعوق نمو القطاع الزراعي وزيادة إنتاجيته (3).
فالدول العربية لم تهمل هذا الجانب بالرغم من عدم فعالية وآداء خدمات الأبحاث العلمية في مجال الإرشاد الزراعي ، وما يمكن ملاحظته هو تعدد الجهات التي تقوم بهذا الجانب وعدم التنسيق بينها لإيصال الجديد من الأبحاث الى المزارع وإستقبال المشاكل والتساؤلات . هذا بالرغم من أن معظم البلدان العربية إهتمت بتطوير الإرشاد الزراعي والذي عانى قصورا في آدائه وكذا ضعف الوسائل المسخرة له .

3)المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التنمية الزراعية في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره ، ص 27

المبحث الثاني : سياسة العمالة الزراعية :

تعد هذه السياسة من السياسات الزراعية المهمة والتي إنتهجتها الدول العربية بحيث أثرت على نمو القوى العاملة بنسبة 44 %.وتتعلق هذه السياسة بكفاءة استخدام الموارد الحالية وسياسة عدالة توزيع الدخل للموارد ، فسياسة العمالة الزراعية ترتبط بالحوافز والأجور وتوزيع الدخول في قطاع الزراعة ، وبينه وبين القطاعات الأخرى, وتنظيم الهجرة الداخلية والخارجية والتدريب والإرشاد الزراعي (4).

فمثل هذه السياسات لها تأثير بالغ الأهمية في مجال الإنتاج والإنتاجية الزراعية .

ومايمكن ملاحظته هو أن السياسات المتعلقة بالعمالة الزراعية لها علاقة مباشرة بهيكل العمالة في الإقتصاد القومي ، إضافة الى إرتباطها بسياسة الميكنة وسياسة تطوير الإنتاج الحيواني بالدول العربية ، وهذا لأن مدى توفرها يؤثر مباشرة على القوى العاملة في الزراعة .

كما يجب عند عملية تحديث الزراعة وإدخال آلات حديثة وتقنيات جديدة أن تأخذ بعين الإعتبار تأثيرها علىالعمالة الزراعية .

ومن الواضح جدا أن غياب سياسة واضحة للعمالة الزراعية كان لها تأثير سلبي على كفاءة هذه العمالة في معظم الدول العربية .

إضافة الى التطور التكنولوجي والنمو الإقتصادي الغير المتوازن في البلاد العربية عامة ، والذي كان له إنعكاس سلبي تمثل في وجود فروق كبيرة على مستوى الأجور وخلق مناطق جذب ومناطق طرد للعمالة العربية ، فعملية هجرة العمال التي نتجت عن غياب سياسة مثلى فرضت مغادرة هذا العنصر وتنقله من الأرياف الى المدن داخل كل دولة ومابين الدول العربية،خاصة إتجاه الدول النفطية ،الشيء الذي أدى الى التخلي عن القطاع الزراعي والذهاب إلى القطاعات الأخرى بحثا عن أجور عالية ،وهكذا كله كان بسبب ،الإهتمام بقطاع الصناعة والقطاعات الأخرى دون القطاع الزراعي .

فعملية إنتقال العمالة أثر على توازن النمو في البنيان الإقتصادي لحجم العمالة في البلدان العربية ، وتوزيعها بين القطاعات حيث وصل عدد المشتغلين عام 1980 الى حوالي 42 مليون نسمة بعدما كان عام 1970 حوالي 32 مليون نسمة ، أين وصل عام 1989 الى نحو 60،5 مليون نسمة ، كما يوجد في هذا الرقم تفاوت كبير من دولة لأخرى وهذا بوجود دول مصدرة للعمالة وأخرى مستوردة لها ،وفيما يخص عدد المشتغلين بالقطاع الزراعي للبلاد العربية عام 1989, فقدر بحوالي 47 مليون نسمة كما هو موضح في الجدول (2), والتي تمثل 77 % من القوى العاملة الكلية ، وبالرغم من إرتفاعها إلا أن القطاع الزراعي العربي يبقى مشلولا وعاجزا عن سد حاجة السكان العرب الغذائية

فحجم العمالة الزراعية النسبي قد إنخفض في المجموع للدول العربية وفي كل دولة على حدة ، وبالرغم أن قطاع الزراعة وفي عام 1970 خلق فرص عمل لحوالي 58% من المجموع الكلي للمشتغلين على مستوى الوطن العربي انخفض عام 1980 الى 44%، وعلاوةعلى ذلك فهناك تفاوت في عدد المشتغلين من دولة الى أخرى ، بحيث ترتفع النسبة في الدول التي يكون فيها للقطاع الزراعي أهمية كبيرة في الإقتصاد القومي مثل موريتانيا ، الصومال والسودان واليمن الشمالي كما تنخفض هذه النسبة في الدول النفطية .

---

4) المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية العربية — التقرير الشامل، مرجع سابق، ص 133 .

والشيئ الذي يمكن إستخلاصه هو أن مشاكل القوى العاملة الزراعية تعتبر من المعوقات الرئيسية للتنميةالزراعية في البلاد العربية والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية :

1ـ هجرة اليد العاملة من الأرياف الى المدن والتي أعتبرت من أخطر الظواهر الإجتماعية والإقتصادية التي عرفتها البلاد العربية خاصة في السبعينات وبداية الثمانينات, أين نجدها إنعكست سلبا على معدلات التنمية الإقتصادية بصفة عامة .

2 ـ النقص الفادح في اليد العاملة الماهرة والكوادر الفنية وخاصة في مجال إستخدام الآلات الزراعية وصيانتها كونها تعد مستوردة من خارج الوطن العربي .

3 ـ قلة الخبرة وإنخفاض معدل الوعي لدى معظم المزارعين خاصة في مجال إستخدام الأساليب الحديثة والتقنيات الجديدة, إضافة الى أن الكثير من الفلاحين مايزالون يتمسكون بالمعتقدات والتقاليد الإجتماعية البالية وهذا قد يؤدي الى نوع من التضارب وإعاقة الجهود المبذولة في تحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية .

4 ـ وهناك ظاهرة أخرى لايأخذها الكثير في الحسبان وقد تكون لدى الكثير غير ملفتة للنظر ولها إنعكاسات سلبية مستقبلا ، وهذه الظاهرة هي إرتفاع نسبة المسنين في السلم الهرمي للعمال الزراعيين وفي نفس الوقت قد يقابلها قلة الخبرة لدى الشباب الذي يبدو جديدا في هذه المهنة ، الشئ الذي قد يؤثر سلبا على سياسة العمالة الزراعية .

المبحث الثالث : سياسة تكثيف عناصر الإنتاج وتوليفتها :

المطلب الأول : العمالة الزراعية :

إن مايمكن ملاحظته على العموم فيما يخص قوة العمل الزراعية ، هـو تبـاين معـدل كثافـة عنصـر العمل في الزراعة بين الدول العربية, والذي نجده مرتفعا نسبيا في كل من موريتانيـا والسـودان ، الصومال واليمن ، كما تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (2) في الفصل الثاني .

وفيما يخص عدد الجرارت وعدد العمال فنجد أن عدد العمال لكل جرار مرتفع في هذه الدول, الشئ الذي يؤدي الى إنخفاض إنتاجية العامل الزراعي ، كما ورد في الجدول رقم (4) والخـاص بمتوسـط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي لنفس هذه الدول مقارنة مع الدول الأخرى

المطلب الثاني : مستلزمات الإنتاج الزراعي :

إن من أهم الأسباب التي أدت الى تدهور الإنتاجيـة الزراعيـة هـو التخلـف التكنولوجي بكـل أنواعـه والمتمثل في قصور إستخدام المدخلات الزراعية والتي تخص مستلزمات الإنتاج الزراعـي وخاصـة الحديثة منها ، وهذا سواء من الناحية الكمية أو النوعيـة ، وللإشـارة فـإن مسـتلزمات الإنتـاج الهامـة والتي يوجد بها قصور في إستخدامها ,هي الأسمدة الكيمياوية والآلات الزراعية(الميكنة الزراعية) المبيدات والتي نتطرق اليها كالتالي.

1- الأسمـــدة الكمياويـــة :

إن أراضـي الزراعة العربية بحاجة ماسة الى أسمدة ، وهذا لرفع مـن درجـة خصوبتهـا وإنتاجيتهـا ، فالأسمدة لها دور هام, يتمثل في تقوية التربة وتزويدها بالعناصر الغذائية اللازمة ، خاصـة وأنـه تـم التأكد من إمكانية رفع الطاقة الإنتاجية للمزروعات بالتسميد بحوالي ضعفين الـى ثـلاث أضعـاف ،و هناك بعض التجارب أثبتت ذلك بتحقيق نجاحا باهرا عند إجرائها في بعض البلدان العربية وفيها تـم رفع إنتاجية الأرز بمعدل 235% والقمـح بمعـدل 135% والـذرة بمعـدل 165% نتيجـة إسـتعمال الأسمدة الكيمياوية لتخصيب التربة .

وبالرغم من ذلك تبقى الزراعة العربيـة نوعـا مـا فقيرة فـي إسـتخدامها للأسـمدة الكمياويـة بإسـتثناء بعض الدول التي بدأ يظهر فيها إستخدام هذه المواد مرتفعا نسبيا مثل مصر والمغرب ولبنان ، وفيما يخص نصيب الهكتار الواحد من الأسمدة فقدر بحوالي 2 كليوغرام كحد أدنـى فـي الصومـال و29 كيلوغرام كحد أعلى في المغرب .

والشئ الملاحظ في هذا الشأن, أن الدول العربية بدأت تستهلك الأسمدة مما زاد من معدل إستخدامها وهذه العملية هي تقريبا إجباريا, لأن الأراضي العربية في معظمها تشكو من نقص في النيـتروجين وبعض مخصبات التربة, ولحسن الحظ أن إنتاج هـذه المـواد هـو داخـل الوطـن العربـي خاصـة فـي الدول النفطية, كما أنه بإستطاعة الدول العربية أن تزيد من طاقتها الإنتاجية مـن هـذه المـواد, كـون أنها تملك مصانع الأسمدة النيتروجينية التي تعتمد على مشتقات الغـاز الطبيعـي والبـترول, وبـالرغم من قدرة الوطن العربي على إنتاج الأسمدة من الخارج فـي حيـن نجـد بعـض الـدول العربيـة تحقـق فائضا في بعض الأسمدة كالفوسفات في المملكة المغربية والأردن اللتان تعتـبر مـن كبـار المنتجيـن لهذه المادة في الوطن العربي .

وفـي الأخـير يمكـن القـول, أنـه إذا أرادت الـدول العربيـة أن تصـل الـى مسـتوى أعلـى مـن التنميـة الزراعيـة والإلتحـاق بمسـتوى الأقطـار المتقدمـة التـي نهضـت بقطاعهـا الزراعـي ، أن تكثـف مـن

إستخدامها للأسمدة والتي تعتبر ضرورية لأراضيها, وعلى العموم فإنه يمكن تقسيم الزراعة في الوطن العربي الى نوعين رئيسين :

الأول : يتمثل في الزراعات المروية والمضمونة المياه والتي ترتفع في بعضها معدلات إستخدام الأسمدة الكمياوية ,كما هو الحال في مصر ومنطقة الجزيرة بالسودان خاصة في زراعات القطن --
أما النوع الثاني : فيشمل الزراعة المطرية والتي تمثل أغلبية الزراعات العربية أين نجد فيها إنخفاضا في معدل إستخدام الأسمدة .
- وفيما يخص الزراعة في الفرع الأول والتي تشمل الأراضي المروية, فإن عملية تعميم وتوسيع الأسمدة من الناحية الكمية والنوعية لاتزال تواجه العديد من المشاكل ومنها :
1 - عدم تلاؤم الأسمدة من الناحية النوعية بصفة شاملة لإحتياجات المحاصيل .
2 - عدم التحكم في إستخدام الأسمدة في المواعيد التي تحتاج الأراضي إلى هذه المواد الشيئ الذي أدى إلى فقدان نسبة كبيرة من السماد .
3 - إن من العوامل التي أدت الى الحد من إستخدام الأسمدة في الوطن العربي, هو إرتفاع في درجة الملوحة لبعض الأراضي المروية مما أدى الى عدم ملائمتها للتسميد الكميائي مثل حوض الفرات في سوريا ، وبعض أراضي الجنوب في الجزائر .
4 - عدم توفر الأسمدة في بعض البلاد العربية كما ونوعا, والتي تستوردها من الخارج بالرغم من أن البعض من الدول العربية لها فائض في إنتاج الأسمدة ،إضافة الى نقص الخبرة الفنية الكافية للمزارعين في عملية إستخدام هذه الأسمدة سواء في معدلات التسميداومواعيد التسميد - وكيفة إضافتها ، فكل هذه السلبيات واكبها ضعف في محدودية برامج وخدمات الإرشاد الزراعي الذي زاد الطين بلة .
- أما عن الزراعات التي لاتحتاج للتسميد نظرا لخصوبة أراضيها أو تحتاج الى نسب قليلة, فهذا النوع من الزراعات تتمثل مشكلته في عدم الإقبال على إستخدام الأسمدة لتطوير الإنتاجية الهكتارية ، ويرجع هذا الى:
(1) - عدم القدرة على إنتاج الأسمدة بالكميات والنوعيات في المواعيد المناسبة .
(2) - إرتفاع أسعار الأسمدة المستوردة ، مضافا إليها التكاليف الأخرى التابعة لها والمتمثلة في النقل والتوزيع الداخلي, الشيئ الذي يؤدي الى إرتفاع تكاليف الحصول على الأسمدة من طرف المزارعين ومنه زيادة الأعباء عليهم, وهذا مايجعل التخلي عنها لعدم جدواها إقتصاديا في نظرهم, كما هو الحال في بعض مناطق المغرب العربي .
(3) - قلة الخبرة وإنخفاض الوعي لدى المزارعين وهذا فيما يخص إستخدام الأسمدة في الزراعات المطرية الى جانب القصور في الجهات المختصة بالبحث العلمي والتعاون مع المزارعين والإهتمام بمشاكلهم ،خاصة في إستخدام التقنيات الحديثة .

2- الميكنة الزراعيـــــة :

إن إستخدام الآلات الزراعية الحديثة تظل غير كافيـة فـي معظم البـلاد العربيـة (5) وهـذا التخلف النسبي في إستخدام هذه الوسائل يعتبر من أهم أسباب معوقات التنمية الزراعية, كمـا أن الكثير مـن المزارعين في البلاد العربيه, لا يزالون يستخدمون بعض الوسائل التقليدية كالإعتماد على الحيوانات في الحرث وقطف الثمـار والحصـاد. فإستخدام الآلات الحديثـة مـايزال محـدودا فـي بعـض الـدول العربية ، خاصة التي يعتـبر فيهـا القطـاع الزراعـي المحـور الرئيسـي مثـل ، السـودان ، المغـرب ، سوريا ، مصر .

وبالرغم من أن هناك إرتفاعا في معدل إستعمال الآلات الحديثة في الوطن العربي إلا أنه يبقى غير كاف مقارنة بالمساحة الزراعية العربية .

ومايمكن أن نستخلصه في الأخير من مسببات عدم التوسع في إستخدام الآلات يمكـن تحديدهـا فـي النقاط التالية :

1 - صغر حجم الحيازات وتفتتها, الشيئ الذي يعيق التوسع في إستخدام الآلات الزراعية ، ويبدوهذا جليا في الزراعة اليمنية (الشمالية) قبل الوحدة ، إلى جانب القطاع الزراعي التقليدي في السـودان ، وكذلك بعض المناطق الزراعية بالمملكة المغربية .

2 - تعتبر صعوبة التضاريس كعدم إستيواء سطح التربة والمناطق الجبليـة الصعبـة عائقـا فـي وجـه إستخدام الميكنة الزراعية كما هو الحال في كل من المغرب والجزائر والسعودية واليمن الشمالي .

3 - إن القدرة المالية للمزارعين خاصة الصغار منهم تبقى عائقا في إقتناء الآلات الزراعيـة الحديثـة خاصة في ظل التضخم وإرتفاع الأسـعار لبعض الـدول العربيـة, فـي الوقـت الـذي كـان فيـه الدعـم والتشجيع الحكومي غائبين للكثير من الـدول العربيـة بإستثناء البعض مثـل السـعودية والتـي قدمـت الدعم الكافي لفلاحيها في السنوات الأخيرة بحيث شجعت كل من أراد القيام بالنشـاط الفلاحـي وفيهـا كانت الحكومة حاضرة بحوالي 70 الى80% من الدعم المقدم للفلاحين.

4 - أصبحت الدول العربية سوقا مفتوحا للعديد مـن أنـواع الآلات الزراعيـة,إضافـة الـى عـدم توفـر المعلومات الفنية اللازمة مما طرح عليها مشكلا آخر وهو صيانة العتاد الفلاحي المستورد والمتنـوع إضافة ،إلى عدم تلائم بعض الالات مع الظروف المناخية السائدة في بعض المناطق العربية .

كما أن نقص قطع الغيار ومحطات الصيانة اللازمة للآلات الزراعيـة عطـل الكثير مـن المزارعيـن والحد من إنتاجيتهم, وهذه الظاهرة نجدها منتشرة بكثرة خاصة في السـودان وبعـض مـزارع الدولـة في العراق والجزابر وهذا ما يؤكد لنا نقص الكوادر الفنية اللازمة لتشغيل وصيانة العتاد الفلاحي .

5 ـ صعوبـة وتعقد شبكات الـري والصـرف التقليديـة ممـا قد يصعـب عمليـة التوسـع فـي الميكنـة الزراعية

---

5) محمد علي الفرا :- مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب ،الكويت ،1979، ص 108

3- المبيدات الحشرية ومكافحة الأمراض الضارة :

تحتاج الزراعة الحديثة الى المركبات الكيمياوية لمكافحة الحشرات والأمراض النباتية والتخلص من الأعشاب الضارة (6) .

فعدم إستعمال هذه المواد للتخلص من الآفات والتي تضر بالزراعة ، فلا جدوى من إستخدام نظام الري الحديث, وكذا إستخدام التقنيات الحديثة التي تساهم في رفع الإنتاجية مثل الأسمدة المخصبة للتربة خاصة وأن هذه المواد يمكن إنتاجها داخل البلاد العربية وتحقيق إكتفاء أو فائض فيها دون اللجوء الى العالم الخارجي ، وهذا العمل يبقى على عاتق الدول العربية النفطية .
وبالرغم من هذا فإن إستخدام المبيدات العضوية أو الحشرية, لمكافحة الأمراض النباتية الضارة ما تزال محدودة بالرغم من الخطورة التي تشكلها هذه الآفات والتي تفسد الكثير من المحاصيل سنويا, الشيئ الذي تبقى فيه الإنتاجية منخفضة في البلاد العربية, مقارنة مع الدول التي حققت تقدما كبيرا في قطاعها الزراعي .

ومن أمثلة الدول العربية التي تشكو من فاقد في الناتج الزراعي نتيجة الطيور التي تسببت في فقدان كميات كبيرة من الحبوب, هي المغرب مصر, ومن الجهود المبذولة في هذا الإطار تبقى متواضعة أو محدودة نسبيا .
وهذا مع بقاء إستخدام الأصناف الملائمة والعالية الإنتاجية ومقاومة الأمراض من أهم أسباب تدهور الإنتاجية في القطاع الزراعي .

---

6)محمد علي الفرا :مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 110

المبحث الرابع : سياســــات الأسعـــــار :

إن الوسائل المهمة والمستخدمة لتحويل الموارد من قطاع الزراعة الى قطاعات إنتاجية والى الإستهلاك في المدن, تتمثل في سياسة تسعير المنتجات الزراعية وعلى وجه الخصوص المواد الغذائية .

وفي أغلب الأحيان تتحدد الأسعار وفقا لشروط التبادل التجاري بحيث تكون أسعار السلع والخدمات المستهلكة من قبل المزارع منخفضة نسبيا, من أسعار المنتجات الزراعية, وهذا بالأخذ بعين الإعتبار تكلفة الإنتاج مضافا اليها الهامش,الذي يمثل دخل المزارع, مقابل جهده المبذول في عملية إنتاج المنتجات الزراعية .

ومن أهم الإعتبارات التي تدخل في حساب الهوامش مقدرة ذوي الدخول الدنيا الثابتة في المدن على شراء مايحتاجونه, من مواد غذائية ومما يأخذه المزارعون على طريقة حساب الاسعار هذه,أنهالاتأخذ في الحسبان تكلفة الإنتاج الثابتة بشكل وافي, وأنها تركز على التكلفة المتغيرة و تثبتها لفترات طويلة (7) ، وهذا بما لا يتوافق مع عوامل الطلب والعرض المستجدة في الأسواق بحيث اذا تدخلت الحكومة بوضع قيود شديدة سينجر عن ذلك, خلق سوق موازية للسوق الرسمية ، ويؤدي كل ذلك الى هبوط الإنتاج في المستقبل, كما يعاب على طريقة تحديد الأسعار المتبعة بعدم وجود عدالة لتكاليف الإنتاج التي تختلف من الأراضي الخصبة التي تقع على سطح الأراضي غير الخصبة, والواقعة في مناطق غير سطحية او جبلية أحيانا ، بالإضافة الى عامل آخر, وهو قرب الأراضي الخصبة الى مراكز الإستهلاك للسلع الزراعية أو الأسواق بحيث ,عامل القرب وخصوبة الأرض يجلبان ريعا إضافيا لأصحابها كمايتضررمنهاالمنتجون في الأراضي غير الخصبة والبعيدة من مراكز الإستهلاك للسلع الزراعية, وهذا كون أن الأسعار المحددة لاتغطي التاكليف كما أن تحديد الأسعار من قبل السلطات ، يرجع الى عدم قدرة سوق السلع الزراعية على تحديد الأسعار بالإضافة الى الوفورات الخارجية التي تقدمها السلطات المتمثلة في خدمات الأبحاث الزارعية والإرشاد الزراعي والتحكم في الآفات الزراعية .

وفيما يخص تحديد الأسعار في الدول العربية فالأساليب المتخذة في هذا الشأن قد تختلف من دولة الى آخرى والتي نقسمها الى مجموعتين :

- مجموعة تخضع فيها تحديد الأسعار حسب قوى الطلب والعرض كما هو سائد في بعض دول الخليج.
- أما المجموعة الثانية يتم فيها تحديد بعض أسعار السلع الزراعية وفقا لعوامل الطلب والعرض ، والبعض الآخر يتم تحديدها من طرف الحكومات ومن دول هذه المجموعة نذكر مصر ، السودان ، سوريا ,هذا في البداية ،أما مؤخرا فلقد إتخذت هذه الدول المصنعة في المجموعة الثانية الى تحرير كافة السلع الزراعية وهذا من أجل تحفيز المزارعين لزيادة الإنتاج .

وهناك بعض البلدان العربية التي تعمل على المحافظة على إستقرار الأسعار الزراعية بتوفير بعض المدخلات الزراعية لتشجيع المزراعين, مثل ما تفعله الإمارات العربية التي تلتزم بتسليم الآلات الزراعية والأسمدة بأسعار محددة, كما هوسائد في مصر وسوريا والعراق فيما يخص الأسمدة الكيمياوية والمبيدات بحيث يتم توزيعها على المزارعين بأسعار موحدة على جميع أرجاء الدولة .

7)المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، التنمية الزراعية في الوطن العربي ،مرجع سبق ذكره ،ص، ص،27 - 28

أما في المغرب فنجد عكس ذلك بحيث يتم توزيع المدخلات الزراعية بأسعار مختلفة. وهذا حسب عامل البعد عن مراكز التوزيع. وهذا العامل يعتبر مقياس غير عادل والذي يزيد من التكلفة لبعض المزارعين نظرا لبعدهم عن مراكز التوزيع . وهذا عكس تماما عن سوريا ومصر والعراق والجزائر بحيث يتم توزيع المستلزمات الزراعية عن طريق التعاونيات التي تتحكم فيها الدولة نفسها .

أما في الإمارات العربية فيتم توزيعها عن طريق مراكز الإرشاد ومن أهم معالم السياسة السعرية في بعض البلدان العربية, ضمان الحكومة لحد أدنى لأسعار بعض السلع الزراعية التي تبدي إستعدادها لشرائها بغرض تحفيز المزراع على زيادة إنتاجه دون الخوف من إنخفاض دخله إنخفاضا كبيرا .

ففي السودان تقوم الحكومة مسبقا بإعلان حد أدنى لسعر شراء المنتجات الزراعية الرئيسية والتي يتم تحديد أسعارها الحقيقية حسب المزاد العلني . أما سوريا فيتم فيها تحديد أسعار المنتجات الموسمية عن طريق الجهاز المركزي للأسعار ، وفي هذا الشأن يتم تحديد سعر القمح والقطن وبعض المحاصيل الأخرى التي تسوق إلى الخارج .

وفي المغرب تقوم الحكومة بتحديد الأسعار الدنيا لبعض المحاصيل كالحبوب والبذور الزيتية وفي أغلب الحالات نجد المزارعين يبيعون هذه المنتجات بأسعار أكثر من أسعار الحكومة المعلنة .

أما عن السعودية فتتميز فيها السياسة السعرية بتقديمها دعما كافيا لبعض المدخلات الزراعية كالآلات الزراعية والأسمدة و الأعلاف والتقاوي ، إضافة الى الأسعار التحفيزية لمحصول القمح وبعض الإعانات المالية, التي تقدم لمحاصيل أخرى كالأرز والشعير و التمور, أما في موريتانيا فنجد فيها تحديد أسعار أغلبية السلع الزراعية بإستثناء المنتجات الحيوانية التي تحدد أسعارها حسب قوى العرض والطلب في السوق .

المبحث الخامس : سياسة التصنيع الزراعي :

تمر النواتج الزراعية بعمليات صناعية تحويلية وذلك بزيادة قدرتها التخزينية من ناحية, كما هو الحال في مصانع الألبان والخضر والفواكه ، أو لإتاحتها في صورة مناسبة كما هو الحال في مطاحن الغلال ومضارب الأرز (8).

وللإشارة فإن النوع الخاص بالصناعات الزراعية مايزال يعاني من قصور على المستوى القومي في حين أن هذا القطاع وفي بعض الدول العربية قد يكون غير متواجد ، الشيئ الذي قد يؤثر على القطاع الزراعي وهذا لأن وجود سياسة تصنيع زراعي ، من شأنها أن تعتبر أحد وسائل تنشيطه وتطويره من قطاع تقليدي ينتج لسد حاجات المجتمع (الإكتفاء الذاتي) الى قطاع ينتج للدخول في الأسواق وهذا ما نلاحظه في الدول المتقدمة زراعيا ، بحيث نجد أن التصنيع الزراعي يشجع القطاع الزراعي على إنتاج السلع الزراعية .

غير أن التصنيع الزراعي في الدول العربية يواجه مشاكل عديدة عند معظم الدول ومن أهمها :

1- النقص الواضح في المواد الأولية والخامات الصناعية ، الشيئ الذي أدى إلى عدم قدرة إنشاء وحدات صناعية, تعمل على تحفيز القطاع الزراعي ، حيث أن الوحدات الموجودة تشتغل بطاقات إنتاجية متدنية كما ترتب عليها إرتفاع التكاليف الإنتاجية ،و هو ماأدى بالكثير من المؤسسات التوقف عن العمل لفترات طويلة إضافة الى تحطيم طاقات صناعية معتبرة ، كما حدث في مصانع الخضر والفواكه في مصر ومعاصر الزيتون في السودان ومصانع البنجر السكري في سوريا والعراق .

2- عدم تناسب وتوافق المواد والخامات الزراعية مع متطلبات الصناعات الزراعية ، كما هو الحال لبعض وحدات الجزائر, التي تعمل في ميدان التصنيع الزراعي أين نجد مؤسسات تنتج بعض المنتجات ذات نوعية رديئة في حين أن هناك وحدات أخرى تنتج نفس المنتوجات بجودة عالية .

3 - قلة اليد العاملة ذات المهارة الفنية في ميدان التصنيع الزراعي وفي أغلب المصانع إضافة الى قلة العمالة الشابة, كما هو الحال في سوريا الأمر الذي يحد من العمل بكفاءة وطاقة إنتاجية مرتفعة, وتشير تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى أن مشكلة نقص العمالة الفنية تؤدي في كثير من الأحيان الى فقدان حوالي 20% من الطاقة التشغيلية .

4 - القصور في البحث في مجال التصنيع الزراعي سواء على مستوى الطرق التكنولوجية المستخدمة في التصنيع الزراعي أو في مجال المواد الزراعية, الأمر الذي يحد من تطوير هذا النوع من الصناعات .

5 - صعوبات المنافسة التي تتلقاها المؤسسات العاملة في مجال التصنيع الزراعي نظرا لإرتفاع تكاليفها الإنتاجية وإنخفاض جودة منتجاتها .

وعلى العموم فإن هذه المشكلة تمثل عائقا رئيسا في وجه تطور العديد من الصناعات الغذائية في الوطن العربي, فيما عدا بعض الصناعات التي دخلت الأسواق العالمية لبعض الدول كما هو الحال في صناعة التمور العراقية قبل حرب الخليج وصناعة تعليب بعض الخضر و الفواكه المغربية والمصرية .

6 - عدم التوازن من حيث أسعار النواتج الزراعية المصنعة وتكلفة إنتاجها ، خاصة وأن العديد من هذه المواد وللكثير من الدول العربية كانت مدعمة .

---

8) المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية :السياسات الزراعية العربية ، التقرير الشامل الخرطوم - 1983 ،ص 152 .

خلاصـــة الفصل

من خلال دارستنا للسياسـات الإقتصاديـة الزراعيـة فـي الوطـن العربـي نستطيع القـول بـأن هـذه السياسات لم تكن كفيلة بتحقيق ماكانت تصبو إليه في إطـار توفـير الغـذاء الـلازم للمواطـن العربـي, خاصة وأن معظم الدول العربية هي مستوردة للغذاء ، وهذا يعني أن القطاع الزراعـي بقـي عـاجزا على تحقيق متطلبات الأمة العربية, وهو ما أدى بالعديد من العاملين في هذا القطاع الـى مغادرتـه ، واللجوء الى قطاعات أخرى تضمن لهم دخول أحسن . وفي هذا الشأن يبقـي التسـائل مطـروح عـن مدى عدم قدرة القطاع ازراعي في تلبية الأهداف المرجوة منـه, فـي حيـن نجد أن البلـدان المتقدمـة ترى بأن الإستثمار في هذا القطاع يعتبر الورقة الرابحـة بـل وحتـى سـاعدها فـي تنميتـها الصناعيـة وبالتالي تبقى الدول العربية سوقا للعديد من المنتجات الزراعية لهذه البلـدان, ومـن هنـا نتسـأئل عـن الإستثمارات الزراعية التي خصصتها المنطقة العربية وما أنتجته في هذا الإطار وهو ما نعرفـه فـي الفصل اللاحـــق .

الفصل الرابـع : الإستثمار الزراعي في الوطن العربي وإنتاجه من المحاصيل الإستراتيجية الغذائية (الحبـوب))

تمهـــيد :

يعد الإستثمار في القطاع الزراعي أحد أهم الأنشطة الإقتصادية التي تحظى بمكانة هامة ، كما يعد في كثير من الدول أحد القطاعات الرئيسة التي تجلب العملات اللازمة لتمويل قطاعات أخرى, وهذا نظرا لإرتباطه بباقي القطاعات ، خاصة أن الإهتمام بالإستثمار الزراعي يأخذ بعدا جغرافيا وإقتصاديا.
فالإستثمار الزراعي يعتبر أداة محركة لدفع عجلة التنمية الزراعية ومساهمتها بدرجة كبيرة في التنمية الإقتصادية الشاملة .
فزيادة معدلات الإستثمار الزراعي بتشجيع العاملين في القطاع الزراعي ورفع الكفاءة ، ماهي إلا السير في الطريق الذي يؤدي الى تحقيق الأمن الغذائي للأمة العربية, والحد من الواردات الغذائية إضافة الى تحسين الميزان التجاري الزراعي والميزان العام وميزان المدفوعات خاصة أن معظم الواردات لكثير من الدول العربية هي غذائية .
ولتحقيق أهداف الأمن الغذائي العربي يجب الإهتمام بالإستثمار الزراعي وإعطاء أهمية بالغة للقطاع الزراعي سواء على المستوى القطري أوالقومي ، وهذا لتضييق الفجوة بين الإنتاج والإستهلاك .
فالإلتفات إلى الإستثمار الزراعي بإقامة مشاريع جديدة ,لاتؤدي الى تحقيق الأمن الغذائي العربي فقط ، بل تؤدي الىتوظيف أعداد هائلة من العمالة التي من شأنها رفع وتنمية القدرة على الإنتاج بالقطاع الزراعي وبالتالي رفع الدخول الفردية في هذا القطاع وتحيقيق الرفاه الإقتصادي .

فبالرغم من الجهود التي تبذلها العديد من المنظمات العربية المتخصصة في مجال الإستثمار لدعم العمل العربي المشترك, وكذا التعريف بالمشاكل والمخاطرالتي تواجه الأمة العربية سواء على الصعيد الاقتصادي أو الإجتماعي أو السياسي ، لم يتوصل بعد الى حل عملي من شأنه الحد من هذه الأخطار ، خاصة أن ناقوس الخطر يدق في كل لحظة .
وبالرغم من أن الأمة العربية تتوفر على العديد من الموارد الأرضية والبشرية ، والمادية المتاحة بها إلا أن القطاع الزراعي يعاني من شلل حاد في كثير من الدول العربية ، حيث مازال يشكو من مظاهر التخلف ، وخير دليل هو وصول الفجوة الغذائية الى حوالي 13.7 مليار دولار عام 1989.
ومن صالح الأمة العربية أن تأخذ المشاكل التي يعانيها هذا القطاع في عجزه عن تحقيق الإكتفاء الذاتي بصفة عامة على المستوى القومي والقطري .
وفي هذا الشأن سنحاول معالجة الإستثمار الزراعي في إطار شامل ومتكامل والذي سنقسم فيه هذا الفصل الى مبحثين .

- **المبحث الأول : الإستثمار الزراعي في الوطن العربي .**
- **المبحث الثاني : إنتاج وإنتاجية الحبوب ومقومات تنميتها في الوطن العربي .**

المبحث الأول : الإستثمار الزراعي في الوطن العربي :

إن الثورة الصناعية في إنجلترا وأروبا بدأت بتطوير الإنتاج الزراعي, أي أنها مهدت الطريق للثورة الصناعية .أما فيما يخص الدول العربية فلم يحظ فيها القطاع الزراعي بالأهمية اللازمة كقطاع حيوي في النشاط الإقتصادي ، بل وجهت إهتماماتها بالقطاعات الآخرى كالصناعة والتجارة والسياحة والخدمات والذي لم يحل مشكلتها الغذائية, بل ظهر أمامها واقع متناقض .
فالمنطقة العربية أصبحت سوق للمنتجات الغذائية القادمة من خارج المنطقة, فأزمة الغذاء لم تطرح في هاته الآونة فقط ، بل ظهرت عام 1973 ، ومنذ ذلك الوقت لم تتخذ في هذا الشأن إجراءات عملية تهدف الى معالجة الوضع الغذائي, وبعث الإنعاش في القطاع الزراعي ، خاصة أن الموارد الزراعية التي تزخر بها المنطقة العربية بإستطاعتها, أن تجعل هذه المنطقة جيب غذائي لسكانها ، إلا أن الواقع أثبت العكس وأصبحت مستوردة للغذاء وليست منتجة له . وفي هذا الشأن أردنا أن ندرس في هذا المبحث الإطار العام للإستثمار الزراعي في الوطن العربي بتقسيمه إلى خمسة مطالب .

المطلب الأول : الأهمية النسبية للإستثمار الزراعي العربي .
المطلب الثاني : آثار تدني مستوى الإستثمار الزراعي .
المطلب الثالث : تمويل الإستثمار الزراعي العربي .
المطلب الرابع : الإطار التنظيمي للإستثمار الزراعي العربي المشترك .
المطلب الخامس : سبل تطوير وتشجيع الإستثمار الزراعي العربي .

المطلب الأول : الأهمية النسبية للإستثمار الزراعي العربي :

بالرغم من أن القطاع الزراعي يعتبر مصدر رزق لغالبية السكان العرب ، وأنه يمثل القطاعات الرئيسية في البنيان الإقتصادي العربي(1) ، إلا أن الزراعة لم تحظ بإهتمام بالغ كما هو الشأن في قطاع الصناعة ، ومايؤكد ذلك هو مدى تفاوت مساهمة الناتج المحلي الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من دولة الى آخرى, حيث بلغت هذه النسبة حوالي 44.2% في الصومال و33"% في السودان و26،5 %في موريتانيا ، أما في بعض الدول النفطية فنجدها أقل من 1% كما هو الحال في الكويت وقطر .
وتشير الإحصاءات الواردة في الجدول رقم (13): أن الدول التي يشكل فيها القطاع الزراعي أهمية بالغة ، بلغت نسبة الإستثمارات الفعلية للقطاع الزراعي نسبة ضئيلة من الناتج المحلي الإجمالي ، حيث لم تتعدى السودان 3 %والصومال 9%المغرب 10%.
في حين نجد العديد من الدول النفطية أفرزت جزءا كبيرا للناتج المحلي الإجمالي للإستثمارات الزراعية, كما هو الحال في ليبيا التي إستثمرت حوالي 22% والسعودية 11% ، وتشير نفس الإحصاءات أن الإستثمارات المخططة في القطاع الزراعي في البلدان العربية على مدى فترتين,(النصف الثاني من السبعينات والنصف الأول من الثمانينات) قد تضاعف ، بينما سجلت الإستثمارات الفعلية في القطاع الزراعي زيادة بلغت حوالي158"٪ بحيث نجد أن الإستثمارات المخططة الفعلية قد تجاوزت أو تساوت معها في بعض الدول كالأردن وليبيا ومصر وتونس.

1)المنظمة العربية للتنمية الزراعية :التنمية الزراعية في الوطن العربي،مرجع سابق ،ص 51

في حين يلاحظ في بعض الدول الزراعية كالسودان والصومال وموريتانيا أن الإستثمارات الفعلية تقل بكثير عن الإستثمارات المخططة فيها على مدى الفترتين المذكورتين ومايلاحظ في هذا الشأن أن نصيب السعودية من جملة الإستثمارات الزراعية المخططة في البلدان العربية للفترة (1981- 1989) بلغ حوالي 33% أما الإستثمار الزراعي المخطط على مستوى القطر العربي إرتفع الىحوالى 95% في الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى .

وبالرغم من هذه الزيادة ، إلا أن الإستثمار الزراعي محافظ على نصيبه في الإستثمار الإجمالي المخطط بحيث بلغت النسبة في كل من الفترتين حوالي 9%

وعلى المستوى القطرى فقد حققت الدول النفطية أعلى نسبة من الإستثمار الزراعي المخطط في الفترتين الأولى والثانية بحيث حققت حوالي 64% و72% على التوالي من جملة الإستثمارات المخططة في الوطن العربي، ومن خلال ذلك نجد أن هناك إهتمام كبير في الفترة الثانية بالإستثمار الزراعي في مجموعة الدول النفطية, وهذه الزيادة ترجع الى القفزة التي حققتها الإستثمارات الزراعية السعودية من الإستثمارات الزراعية المخططة للوطن العربي وهذا من 5% الى 33% خلال الفترة الثانية ،إضافة الى الزيادة في نسبة الإستثمار الزراعي المخطط من الإستثمار الكلي في الجزائر ، وهذا من حوالي 16% الى 22% خلال الفترة الثانية دائما .

وفيما يخص مجموعة الدول غير النفطية فنقسمها الى مجموعتين فرعيتين وهما الدول متوسطة الدخل وهي سوريا ، تونس ، المغرب ، الأردن وآخرى أقل دخلا وهي السودان الصومال ، اليمن الشمالي ، اليمن الجنوبي ، موريتانيا ،ومايمكن قوله هو أن هناك زيادة في شبه الإستثمارات الفعلية الزراعية وهذا بحوالي 14،8%وبالرغم من ذلك فإن قطاع الزراعة حافظ على نصيبه من الإستثمارات الكلية كما تمت الإشارة إليه في السابق ،وإختلفت نسبة الزيادة للإستثمارات الزراعية من دولة الى آخرى ، أين بلغت حوالي 5،7 %في سوريا و13،3 % في تونس 20،9 % في مصر, أما في المغرب والأردن فبلغت 21،5 و 42.8% على التوالي ،

أما عن الدول الأقل دخلا فقد شهدت إنخفاضا في الإستثمارات الزراعية في السودان من 5 % من الإستثمارات الفعلية للوطن العربي خلال الفترة الأولى الى أقل من 1 %خلال الفترة الثانية .

المطلب الثاني : آثـــار تدني مستوى الإستثمار الزراعي العربي :

هناك آثار سلبية عديدة ، أدت الى تدني مستوى الإستثمار الزراعي في الوطن العربي وتتضح تلك الآثار في مستوى الفجوة الغذائية العربية وانعكاساتها. وتشير الإحصاءات الى أنه على الرغم من الإتساع الكبير بالإمكانات الموردية الزراعية للدول العربية ، فإن طاقة هذه القاعدة الموردية على الإنتاج تعد ضعيفة بشكل منحوظ خاصة بمقارنتها بمثيلتها على المستوى العالمي. وكنتيجة لتخلف قطاعات الإنتاج من جانب والنمو المتسارع في إستهلاك الغذاء من جانب آخر تأثرا بالزيادة السريعة في عدد السكان وفي التحسن النسبي الذي طرأ على الدخول الحقيقية ، ظهرت مشكلة أخرى وهناك مجموعة من الحقائق أهمها(2) :

1- إرتفاع القيمة النقدية للفجوة الغذائية وهذا من حوالي 2،4 مليار دولار خلال الفترة (70- 72) الى حوالي 13،4 مليار دولار خلال الفترة (83 - 1985). كما أن جزءا كبيرا من هذه القيمة يوجه الى أخطر السلع الغذائية والأكثر إستراتيجية ,ألا وهي الحبوب خاصة القمح .

2- إن التضخم الذي حصل في حجم الفجوة الغذائية من الحبوب سواء من الناحية الكمية أو القيمة توسع أيضا الى السلع الغذائية الأخرى بل إزداد حجمه بنسب متفاوتة الى أن إنخفضت نسبة الإكتفاء الذاتي إنخفاضا حادا

3- إن المواطن العربي أصبح ينتظر غذاءه من خارج منطقته معتمدا على العالم الخارجي, وهذا لأن المنطقة العربية عجزت عن تأمين غذائها ، وفيها أصبحت الواردات الغذائية تشكل جزءا لايستهان به من سوق الغذاء العالمي .

ومن خلال تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية هوتصاعد حجم الفجوة الغذائية عام 1986 إضافة الى إنخفاض نسبة الإكتفاء الذاتي من الحبوب والتي وصلت إلى 41 % بعدما كانت 78 % خلال الفترة (70-1972) و.45.4% خلال فترة (83-1985).

أما فيما يخص نسبة الإكتفاء الذاتي من الخضر فقد إنخفضت من98،27 % خلال الفترة(83-1985) الى **96%** عام 1986, أما الفاكهة فقد إنخفضت إنخفاضا ضعيفا أيضا وهذا من 99،25 % إلى92"% خلال نفس الفترتين السابقتين، ويمكن القول أن مشاكل العجز الغذائي السابقة الذكر تمثل مشكلة خطيرة جدا والتي تهدد كل يوم المنطقة العربية سواء من الناحية السياسية أو الإقتصادية أو الإجتماعية.

فمن الناحية الإقتصادية فإن الإعتماد الكلي في تغطية العجز الغذائي من السلع الغذائية الرئيسية والضرورية, كالحبوب وغيرها من الورادات القادمة من خارج المنطقة العربية التي تشكل عبئا ماليا ضخما مما أثر سلبا على تحقيق معدلات معقولة من التنمية الإقتصادية والإجتماعية بوجه عام والزراعية بوجه خاص ،ومازاد الطين بلة هو أن الدول المصدرة للغذاء هي متقدمة إقتصاديا وماليا ، إضافة الى قلة عدد سكانها ، الشئ الذي قد يؤدي إتخاذ سياسة إحتكارية من طرف هذه الدول .

"فمثل هذه المشاكل لاتمس بالجانب الإقتصادي فقط بل تتعدى ذلك في تأثيرها لتمس أيضا بالجانب الإجتماعي الأمر الذي يشير الى أن المستقبل القريب قد يحمل بين طياته مؤشرا بأن هذه المشكلة قد تهدد حرية القرار السياسي العربي ، ومن هنا تتضح خطورة المشكلة من الناحية السياسة وأهمية الإستثمار الزراعي في دعم وإرساء الإستقرار السياسي العربي" (3)

2) أنظر :حسن فهمي جمعة : المسألة الزراعية والأمن الغذائي في الوطن العربي ،الخرطوم 1985 ،ص45

3) المنظمة العربية للتنمية الزراعية : الإستثمار الزراعي في بعض الدول العربية ـ الخرطوم 1986 ،ص 35

المطلب الثالث : تمويل الإستثمار الزراعي العربي :

يعد التمويل من أهم العوامل التي تدفع بالإستثمار الزراعي الى تحقيق معدلات هامة من التنمية الإقتصادية بصفة عامة والتنمية الزراعية بصفة خاصة بحيث أن عملية توفير المال اللازم للإستثمار هو أحد أولي العوامل ذات التأثير المباشر على حجم ونشاط الإستثمار فالتمويل هو عصب العملية الإستثمارية بحيث أن هناك عدة مشاريع ذات أهمية بالغة أصبحت مجرد دراسات وإقتراحات عند إفتقارها للأموال اللازمة لتمويلها .(4)

وفيما يخص الأموال المتاحة في البلاد العربية ، فهناك تباين واضح في المنطقة, بحيث توجد بعض الأقطار تتوفر على رؤوس أموال ضخمة لكن معظمها غير مستغل داخل المنطقة العربية .

في حين نجد بعض الأقطار تزخر بموارد زراعية بشرية هائلة لكنها تفتقر الى المال اللازم لتحريك ودفع هذه الموارد وجعلها منتجة للغذاء ، وهذا التصور في الإنتاج أثر سلبا بتفاقم الفجوة الغذائية وتراكم الديون الخارجية مما أدى الى تبعية العديد من البلدان العربية غذائيا .

أما عن عملية تمويل الإستثمارات في قطاع الزراعة فنجدها عديدة وتشمل المؤسسات الدولية والإنمائية ، بالإضافة الى المؤسسات العربية القومية والمؤسسات القطرية التي تمول إستثمارات خارج حدود بلدانها إضافة الى مؤسسات التمويل المحلية الخاصة بكل بلد عربي .

وسنتناول في هذا المطلب كل مايتعلق بتمويل الإستثمار ومصادره ، سواء كان على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي بالإضافة الى أسباب قصور التمويل اللازم للإستثمار الناتجة عن هجرة رؤوس الأموال خارج الوطن العربي وكيفية الحد من خروجها

1 ـ مصـــادر تمـويل الإستثمار :

في بداية الأمر يجب أن نعرف كل من مفهوم التمويل والإئتمان ، فالتمويل بصفة عامة هو توفير رأس المال اللازم لإنشاء المشروع الإستثماري وقيامه ، كما قد يكون مصدر رأس المال عن طريق صاحب المشروع أو مالكه, وهو مايسمى بالتمويل المحلي أو الذاتي ، كما يمكن أن يكون تمويل المشروع من طرف البنوك التجارية أو المتخصصة في تمويل القطاع الزراعي على شكل قروض محلية وهناك مصادر تمويل أجنبية تقوم بتمويل هذا المشروع وهو مايسمى بالتمويل الخارجي عن طريق القروض الخارجية كما يمكن أن يكون عن طريق الشراكة الخارجية في رأس مال المشروع .(5)

ومايمكن إستخلاصه هو أن التمويل والإئتمان وجهان لعملة واحدة بحيث يكمل كل منهما الآخر .

كما أنه في كثير من الحالات نجد مؤسسات الإئتمان المحلية تعتمد على المؤسسات المالية الأجنبية ماليا وفنيا ، و ليس بالضرورة أن يكون التمويل في شكل سيولة بل قد يأخذ طابعا آخر بحيث يتمثل في صورة آلات ومعدات زراعية ، والذي يسمى بالتمويل بالقروض السلعية ، والملاحظ هنا هو وجود عدة مصادر لتمويل الإستثمارات الزراعية العربية وهي. مؤسسات التمويل العربية وتتمثل في صناديق التمويل القطرية والقومية المشتركة .

- المنح المباشرة من قبل الدول العربية الغنية والتي تزخر بفائض مالي .
- القروض المقدمة من طرف المؤسسات الأجنبية .
- التمويل الذاتي داخل البلاد العربية والذي يتباين من دولة الى آخرى فمنها المرتفعة الدخل وفيها المتوسطة الى جانب الدول الفقيرة .

5) المنظمة العربية للتنمية الزراعية: الندوة القومية للتمويل والإئتمان الزراعي (القيمة النقدية)،المملكة الأردنية ،عمان ،ماي 1986

أ) مؤسسات التمويل العربية القومية والقطرية :

إن المؤسسات المصرفية التي تعمل في مجال تمويل الإستثمار الزراعي العربي تنقسم الى نوعين هما كالتالي (6)

أولا : المؤسسات القومية والتي تشمل ثلاث صناديق وهي -(جدول رقم 14)

* الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي.

* البنك الإسلامي للتنمية .

* صندوق الأوبك للتنمية الدولية .

وبلغ رأس مال هذه المؤسسات بمافيها المدفوع والإحتياطي حوالي 11 مليار دولار مع نهاية عام 1989 .

جدول رقم (14) الموارد المالية لصناديق التنمية العربية القومية والقطرية (1989)

القيمة :(مليون دولار)

المؤسسة	تاريخ بدء النشاط	رأس المال المصرح به	رأس المال المدفوع والإحتياطي
المؤسسات القومية			
الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي	1974	2751	5000
البنك الإسلامي للتنمية	1975	2146	2500
صندوق الأوبك	1976	4000	3500
المجموع الفرعي		8897	11000
المؤسسات القطرية			
الصندوق الكويتي	1962	6569	4000
صندوق أبو ظبي	1974	546	600
الصندوق السعودي	1975	6850	5000
الصندوق العراقي	1974	927	653
المجموع الفرعي		14892	10253
الإجمالي		23789	15000

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية: التنمية الزراعيةفي الوطن العربي ،مرجع سابق ،ص 56

ويعتبر الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي من أقدم المؤسسات بحيث أنشئ عام 1967 كما تشارك فيه تقريبا كل البلدان العربية كأعضاء, كما تم رفع رأس ماله عدة مرات الى أن بلغ في نهاية1989

(خمسة) 5 مليارات من الدولارات ، أما عن وظيفته فتقتصر على البلدان العربية وحدها والتي هي في حالة ماسة الى دعم مالي وفني, وهذا حسب الأسس والمعايير المعمول بها والمتفق عليها في الصندوق .

وفيما يخص المؤسسة الثانية التي تتمثل في البنك الإسلامي للتنمية فيأخذ الطابع القومي والدولي كمابلغ رأس ماله 2،5 مليار دولار.

أما المؤسسة الثالثة فيبلغ رأس مالها 3،5 مليار دولار كما تملك الدول العربية على أكثر من 50 % من رأسمال هاتين المؤسستن الثانية و الثالثة .

***ثانيا : المؤسسات العربية التمويلية (مؤسسات التمويل القطرية)**

تتكون هذه المؤسسات من أربعة صناديق التي بدأت نشاطها عام 1973 وهي:

- الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية.
- صندوق أبو ظبي للإنماء الإقتصادي العربي .
- الصندوق السعودي للتنمية .
- الصندوق العراقي للتنمية الخارجية .

بالإضافة الى المصرف الليبي الذي إنظم الى هذه الصناديق. كما أن وزارة المالية بدولة قطر هي الآخرى تقوم بتقديم القروض التنموية الميسرة .

وفيما يخص رؤوس أموال الصناديق الأربعة الأولى فقدرت مع نهاية عام 1989 حوالي 10مليار دولار, كما تشير البيانات الواردة في الجدول (15)، وهذه المؤسسات هي مؤسسات تتمتع بشخصية قانونية ذات مسؤولية مالية مستقلة, وتتضح هذه الصفات في كيفية تقديم القروض ، بحيث تتسم بمرونة كبيرة إزاء الدول المستفيدة ، كما تعمل بمبدأ المنافسة المفتوحة ، وما يلاحظ هنا هو الإختلاف الواضح عن معظم القروض التي تقدمها الدول الصناعية المشروطة على الدول المستفيدة وإرتفاع أسعار الفائدة, في حين نجد أن هذه الصناديق تعمل بيسر كبير في إطار العون الإنمائي العربي ودون شرط ، إضافة الى إنخفاض أسعار الفائدة والتي تتروح مابين3% و 5%الى جانب فترة السماح التي تترواح مابين 5 سنوات الى 10 سنوات أما فترة السداد فتصل الى 15 سنة

2-النشاط الإقراضي الخارجـــي :

تصنف الدول العربية وفق نشاطها الإقراضي الخارجي وحسب أنماط التدفقات المالية الخارجية الى ثلاث مجموعات :

1) الدول العربية الرئيسية (الغنية) والتـي تقدم العون الإنمائي العربي وهي السعودية والإمارات وقطر والكويت وليبيا

2) الدول المتاحة والمستقبلة للعون الإنمائي في نفس الوقت وهذه الدول كانت في تلك الفترة الجزائر و العراق

3) المجموعة الثالثة تشمل جميع الدول العربية الآخرى الأقل نموا وهي السودان الصومال ، اليمن الشمالي والجنوبي ، جيبوتي ، موريتانيا إضافة الى الدول المتوسطة الدخل وهي الأردن ، البحرين ، عمان ، سوريا ، المغرب ، مصر ، ولبنان وتونس .

وتشير المعلومات الواردة في الجدول رقم (15) أن إجمالي القروض المقدمة للدول العربية وصلت عام 1987 الى 13،3 مليار ، وفيها بلغ نصيب القطاع الزراعي 2،5 مليار دولار ويمثل هذا المبلغ 18.7% من إجمالي القروض المقدمة ، وتعد هذه النسبة ضئيلة جدا نظرا لما يشكو منه القطاع الزراعي من قصور في التمويل .

---

6) أنظر :الأمانة العامة لجامعة الدول العربية :التقرير الإقتصادي العربي الموحد 1986

جدول رقم 15 جملة القروض المقدمة للقطاع الزراعي من المؤسسات (للتنمية العربية إلى الدول (العربية خلال (1962-1987)
القيمة (مليون دولار)

القطر	الفترة الزمنية	جملة القروض 1984-62		نسبة القروض الزراعية لإجمالي القروض	جملة القروض حتى عام 1985	
		جملة القروض	القروض الزراعية		جملة القروض	القروض الزراعية
الأردن	1984-62	1331.19	102.11	7.7	1755.48	172.80
سوريا	1984-69	619.87	26.79	4.3	819.04	95.01
العراق	1984-71	261.80	94.0	35.9	331.23	161.64
لبنان	1980-66	101.49	-----	-----	101.49	-----
اليمن	1984-68	1746.08	184.26	10.6	1977.72	250.21
الإمارات	1979-78	15.13	-----	----	30.13	-----
البحرين	1984-74	244.94	-----	----	265.65	-----
عمان	1984-76	475.46	-----	----	579.49	10.43
تونس	1984-63	1117.96	267.05	23.9	1452.54	425.60
الجزائر	1984-63	701.35	19.90	2.8	1132.54	130.04
ليبيا	1980	11.02	-----	----	48.42	-----
مصر	1978-64	781.08	25.38	3.2	807.69	50.08
المغرب	1984-66	1318.72	449.13	34.1	1531.30	6049.28
جيبوتي	1984-80	124.94	6.45	5.2	154.47	8.96
السودان	1984-62	1019.95	193.67	19.0	1081.02	239.99
الصومال	1984-75	521.69	169.88	32.6	485.12	174.65
موريتانيا	1984-75	781.23	90.75	11.6	786.79	114.88
فلسطين	------	-----	-----	----	9.84	9.84
المجموع		11173.88	1629.37	14.8	13349.76	2501.41

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية : التنمية الزراعية في الوطن العربي،مرجع سابق، ص 58

وفيما يخص القروض المقدمة من قبل الصناديق القطرية الأربعة الى القطاع الزراعي بالدول العربية فوصلت الى حوالي 50% من مجموع القروض الزراعية .

** التوزيع القطاعي للقروض الإنمائية :

تشير المعلومات الواردة من الجدول رقم (15) أن مؤسسات التنمية العربية عام 1989 إهتمت بتمويل مشروعات البنية الأساسية لإقتصاديات البلاد العربية والتي إستفادت من 50% من إجمالي التمويل المقدم الى الدول العربية .

كما أن القطاعات الإنتاجية حصلت على حوالي 35،4 % من مجموع التمويل أين نجد قطاع الطاقة يحتفظ بالمكانة الأولى من بين القطاعات المستفيدة خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات (85 – 1990) أما قطاع الزراعة فيأتي في المرتبة الثالثة .

هذا وقد تم تغطية القروض المقدمة الى القطاع الزراعي الخاصة بمشاريع التنمية الريفية وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي ودعم بنوك الإقراض الزراعي من طرف الصناديق الإنمائية العربية .

كما شمل تمويل الدول العربية مشاريع إنجاز السدود الكبرى والهامة لكل من تونس والمغرب وكذا توليد الطاقة الكهربائية .

وبلغت القروض المقدمة من قبل الصناديق عام 1988 الى 490 مليون دولار لتمويل المشروعات الخاصة بمستلزمات الإنتاج الزراعي ، كالأسمدة ، كما تم تمويل 14 مشروعا في ميدان الصناعات الزراعية والغذائية بحيث إستفادت من 289 مليون دولار, إلا أن كل هذه القروض لم تكن كافية للنهوض بالقطاع الزراعي .

3-التمويل المحلي للإستثمار الزراعي (7):

بعد التخمة المالية التي شهدتها المؤسسات المالية الدولية في بداية السبعينات بدأت الكثير من هذه المؤسسات في التقليل من حجم القروض المقدمة الى الدول النامية بما فيها الدول العربية, وهذا بتشديد الإجراءات الخاصة بعملية الإقراض والتي تحمل معها شروط قاسية ، الشئ الذي جعل الكثير من مؤسسات الإقراض المحلية تبحث عن موارد محلية لدولها, وهذا لتمويل برامجها التنموية ، مما أدى الى تشجيع الإدخار من أجل تمويل برامج التنمية الزراعية والقطاعات الاخرى لبلدانهم .

وفي هذا الشأن قامت المؤسسات العربية في مجال التمويل والتنمية بتقديم قروض الى القطاع الزراعي العربي ومشروعات الأمن الغذائي به ، وهذا من خلال الأموال المتاحة للإقراض الزراعي من مدخرات الحكومات المحلية أو القطاع الريفي المحلي بحيث بلغت القروض المقدمة حتى عام 1985 حوالي 3،5 مليار دولار والتي تمثل16% من مجموع المبالغ الممنوحة من تلك المؤسسات المتخصصة بالاقراض الزراعي والتي هي الصندوق العربي والصندوق الكويتي والصندوق السعودي, وهذه الصناديق الثلاثة قدمت حوالي 84.4% من مجموع القروض الزراعية المقدمة من طرف جميع المؤسسات العربية التمويلية .

كما أنه لا ننسى دور العديد من الحكومات التي خصصت جزءا من موازناتها السنوية لدعم وإنماء برامج الإقراض الزراعي وهذا من خلال المساعدة والمساهمة في رأس مال المؤسسات المختصة في الإقراض الزراعي .

وفيما يخص البنية الأساسية للإقراض الزراعي فيمكن تقسيم البلدان العربية من حيث الإحتياج الى رأس المال الى قسمين :

- القسم الأول يضم البلدان ذات الموارد المحدودة القابلة للزراعة وفي هذه البلدان تبقى هناك حدود للتنمية الزراعية الممكن تحقيقها.

أما القسم الثاني ، يشمل البلدان التي تزخر بقاعدة موردية زراعية كبيرة ولكن لم تصل بعد الى الإستغلال الأمثل لهذه الموارد وفي هذه البلدان يبقى لرأس المال والتكنولوجيا دورا كبيرا في تحقيق طفرة كبيرة في التنمية الزراعية .

وفي إطار مساهمة الحكومات العربية في مجال النشاط الإقراضي المحلي الزراعي ، قدمت الأردن عام 1981 حوالي 20 مليون دولار, ووصل عام 1988 الى نحو 139 مليون دولار .

7) المنظمة العربية للتنمية الزراعية :الإستثمار الزراعي في الوطن العربي . مرجع سابق .ص41

أما سوريا فإرتفع أيضا من 93 مليون دولار الى 388 مليون دولار وفي المغرب إرتفع أيضا من 184 مليون دولار الى 386 مليون دولار.

كما أن هناك دول آخرى بدأت عملية تمويل قطاعها الزراعي في بداية الثمانينات كالسعودية والتي بدأت بدعم القطاع الزراعي من مصادر محلية بحوالي 1،2 مليار دولار عام 1983 وبدأ هذا المبلغ في التناقص الى أن إنخفض هذا التمويل الزراعي مابين 1985 و 1987 إلى 271 مليون دولار, كما إرتفع في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات إرتفاعا كبيرا ، وفي هذه الفترة حققت السعودية في بداية التسعينات فائضا كبيرا في محاصيل القمح بالرغم من إرتفاع تكاليفه والتي وصلت في كثير من الأحيان الى مبالغ ضخمة جدا .

أما فيما يخص ليبيا والسودان فكانت منخفضة بحيث بلغت في ليبيا حوالي 56 مليون دولار عام 1988 ولم تتعد 36 مليون دولار في السودان

***المؤسسات الدولية الإنمائية (الإقراض الخارجـــي) :**

إن المشاريع الإستثمارية الطموحة في بعض مناطق البلاد العربية والتي لم تستطع مدخراتها المحلية على الوفاء بها ، الشيئ الذي جعلها تلجأ الى الإقتراض الخارجي من الدول الصناعية المتقدمة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمؤسسات الدولية مثل هيئة التنمية الدولية ، وصندوق الإستثمار الأوروبي ومؤسسات آخرى كالصندوق الدولي للتنمية الزراعية والصندوق الإفريقي للتنمية ، والبنك الدولي .

ويجب التفرقة بين القروض الموجهة للإستثمار والقروض الموجهة لأغراض خارجية كالإستهلاك بحيث أن إجمالي القروض والمساعدات تمثل الديون الخارجية الشيئ الذي يتطلب معرفة القروض الخارجية الموجهة للإستثمار الزراعي ونسبتها من إجمالي الديون الخارجية .

المطلب الرابع : الديون الخارجية للدول العربية :

إن قضية الديون في الحقيقة هي ليست مشكلة للعديد من الدول التي تعرف كيفية الإستدانة لأن المشكل المطروح هو مشكل تسيير ، فالبلد الأكثر مديونية هو الولايات المتحدة الأمريكية ولكن لاتعتبر قضية المديونية مشكلة بالنسبة لها ، لأنها تعرف كيفية تسيير هذه الديون ، بالإضافة الى ذلك هناك نوعان من القروض ، قروض إستثمارية وقروض إستهلاكية .

وفيما يخص الدول العربية فمعظم القروض الخارجية تستخدم في توفير الغذاء, الشئ الذي يبين لنا ضعف وتدني إرتباط الإستثمار الزراعي بمشكلة الديون الخارجية والتي أصبحت من أهم المشاكل الإقتصادية للعديد من الدول العربية .

وهناك العديد من الدول العربية المقترضة ونذكر منها الأردن والسودان والجزائر ومصر وسوريا والمغرب كمجموعة أولى, والصومال وعمان وموريتانيا واليمن الشمالي والجنوبي كمجموعة ثانية .

والملاحظ من هذه الدول هو إرتفاع حجم الدين العام الخارجي والتي كانت تعتمد في تمويل عجز ميزانياتها على المنح والمساعدات الخارجية .

فتراكم الديون للدول العربية ناتج عن الإلتجاء المتزايد على القروض الأجنبية على المدى الطويل سواء لأغراض الإستثمار والتنمية أو لأغراض الإستهلاك ، هذا وأن القروض الإستهلاكية تأخذ في مجملها حصة الأسد مقارنة بالقروض الموجهة للإستثمار, وبالتالي فإرتفاع حجم الديون يعكس ضعف الموارد المحلية وعدم القدرة في كيفية تسيير القروض الموجهة للإستثمار ، إضافة الى تدهور أسعار الصرف للعملات المحلية وباستمرار تجاه العملات الرئيسية المقومة بها القروض .

وبلغ حجم الديون الخارجية للبلاد العربية 58،8 مليار دولار في عام 1984 مقابل 57،5 مليار دولار عام 1983 ، مقابل 57،5 ملياردولار عام 1983، فلقد شكل حجم الدين العام لكل من مصر الجزائر والمغرب حوالي 65% من مجموع الديون للدول العربية, بحيث وصل إجمالي الدين الخارجي للدول

العربية المقترضة تقريبا أكثر من ثلث ناتجها المحلي عام 1984, فإرتفاع حجم المديونية ناتج أيضا بالإضافة الى أسعار الصرف, على إرتفاع خدمة الدين والذي وصل عام 1984 حوالي 9،8 مليار دولار بحيث شكل 16.7% من حجم الدين العام في نهاية عام 1984, وما يلاحظ في الوطن العربي هو ليس معناه انعدام رؤوس الأموال اللازمة لتمويل مشاريع الإستثمار العربية بصفة عامة بل توجد عدة دول غنية والتي بإمكانها أن تعطي دفعا قويا لتمويل الإستثمارات العربية وهذه الدول هي الدول النفطية خاصة الخليجية ولكن الواقع أثبت العكس وهو هروب رؤوس الأموال المحلية الى الخارج لتستثمر في بنوك وبلدان أجنبية والتي نتطرق اليها في الآتي :

** هجرة رؤوس الأمـــول العربيــــة (8):

إن هروب راس المال أو هجرته الى الخارج ناتج عن عدة متغيرات والتي قد ترجع الى عدم الإستقرار السياسي والإقتصادي في داخل البلدان النامية ، كما قد يكون نتيجة لإعتماد سياسات إقتصادية ومالية خاطئة لاتضمن لإصحاب رؤوس الأموال مردودية تضمن بإستثمارها داخل بلدانهم كما قد تكون نتيجة لعدم توفر الظروف الإستثمارية الملائمة وقلة فرص الإستثمار الموجودة وظاهرة خروج رأس المال هي فرصة سامحة للمؤسسات المصرفية الدولية ، بحيث أنه في السبعينات وبداية الثمانينات وفي الوقت الذي اقترضت فيه العديد من حكومات الدول النامية من الخارج كان مواطنو هذه الدول المقترضة يمتلكون أرصدة كبيرة في هذه المؤسسات . فإذا تصورنا هذه الأموال المستثمرة في الخارج كانت موجهة لإستثمارات محلية لما كانت عليه حكومات الدول النامية بما فيها الدول العربية مثقلة بالديون وعجز موازينها, والملاحظ لهذه الظاهرة هو أن الاموال لاتعني إستثمار حقيقي, بل هي إستثمار غير مباشر تستفيد منه المؤسسات المالية الدولية؛

فإذا تناولنا كيفية هروب رأس المال نجده يتسرب بسهولة وبعدة طرق ، بحيث أن غياب ضوابط سارية بشأن سعر الصرف و رأس المال ، فإن المقمين يحولون رؤوس أموالهم بسهولة الى الخارج بسعر الصرف السائد وهناك عدة طرق تستعمل في عملية التهريب بمعناه الصريح كتهريب العملات والسلع التي تجلب عملات أجنبية ، خاصة،,أن عائدات هذه العملات تبقى في الخارج دون أن تستخدم داخل البلدان .

وفيما يخص البلدان العربية, بإستثناء الدول غير المصدرة للنفط فإن الدول العربية ذات الفوائض الرأسمالية تهاجر رؤوس أموالها الى الخارج, وبالضبط الى الدول الصناعية المتقدمة من أجل إستثمارها لآجال قصيرة وبطريقة غير مباشرة, حيث بلغت نسبتها حوالي 64 % من إجمالي إستثمارات ذات طابع غير مباشر في بداية الثمانينات ، كما أخذت رؤوس الأموال إضافة لذلك, تملك العقارات في دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية .

وقد قدرت الفوائض العربية القابلة للإستثمار بحوالي 4070 مليون دولار عام 1973 ثم أخذت في التزايد حتى بلغت (لأربعة دول هي السعودية ، الكويت الإمارات ، قطر نحو 279 مليار كمجموع تراكمي للفترة (1974- 1982), هذا وقد بلغت جملة الفوائض المالية المتراكمة في الفترة السابقة لدول الأوبك ومن ضمنها الدول العربية التي تشكل فوائضها "أكثر من 75 %" من مجموع الفوائض لدول الأوبك) حوالي 357 مليار دولار, وقد أستثمر منها حوالي 91 مليار دولار أو مايعادل 23 %" من هذه الفوائض في الولايات المتحدة الأمريكية, وإستحوذت بريطانيا على نحو 67 مليار دولار, أما الدول الصناعية الأخرى فقد إستقطبت نحو 139 مليار دولار تمثل نحو 37 %" من إجمالي الفوائض المتراكمة . ولايوجه للدول النامية سوى 58 مليار دولار تمثل نحو15% من المجموع الكلي للفوائض المتراكمة لدول الأوبك خلال الفترة(1974 - 1982) .(9).

فنوع الإستثمار هذا الذي سلكته رؤوس الأموال المهربة واجهت طبعا تقلبات مستمرة أدت الى إنخفاض القوة الثرائية لهذه الأموال إضافة الى القيود التي تفرض على الأرصدة المالية المودعةأوالمستثمرة في الدول المتقدمة عند محاولة تحويلها الى خارج هذه الدول, حيث تؤدى هذه القيود الى الحاق ضرر وخسائر بالممولين العرب, بالإضافة الى المصادرة والتأمين أحيانا والتجميد أحيانا أخرى, والواقع مملوء بهذه الإعمال .(10).

هذا وتجدر الإشارة لبعض المخاطر التي تتعرض لها الأرصدة المالية العربية المستثمرة في الخارج بعدم السماح باستثمارها في المشاريع ذات الربحية العالية. وهناك أسباب عديدة أدت الى هجرة رؤوس الأموال الى الخارج والتي نذكر منها :

- قصور في عناصر الأمان للإستثمار, الشئ الذي يؤدي الى إيداع الأموال من طرف أصحابها في مصارف الدول المتقدمة ظنا منهم أنها أكثر آمانا من الإستثمارفي الدول العربية .
- تشوهات المناخ الإستثماري العربي والذي يتمثل في تعدد القوانين والإجراءات وعدم توفر الحوافز مثل الإعفاءات الضريبية وعدم توفر وسائل النقل والطرق و وسائل الإتصال اللازمة.
- ضيق الأسواق المالية العربية .
- إرتباط إقتصاديات الدول العربية بالسوق العالمي .

1981، مارس ،رقم 1 ،مجلة ربع سنوية
8) أنظر :صندوق النقد الدولي:التمويل والتنمية ،مجلة ربع سنوية ،رقم 1 ،مارس ،1981
9) أنظر :مجلس الوحدة الإقتصادية العربية :الأمانة العامة :توطين رؤوس الأموال العربية ،الأردن ،عمان 1981 ص6
10) عبدالله يوسف أبو عباس :الفوائض المالية والواقع الإستثماري في الوطن العربي ،مجلة الوحدة الإقتصاديةالعربية، العدد الثالث ،السنة الثانية جويلية 1986 ،ص 46

المطلب الخامس : الإستثمارفي المشروعات الزراعية العربية المشتركة :

إن الهدف من الإستثمار في المشروعات الزراعية العربية المشتركة هو تعميق التعاون الإقتصادي العربي الذي يؤدي الى جلب رؤوس الأموال العربية للإستثمار في المنطقة العربية وتحقيق أهداف قومية منها تحقيق زيادة في معدلات الإكتفاء الذاتي العربي من الغذاء وتقليص (تضييق الفجوة الغذائية وتحقيق الزيادة في معدلات التنمية الإقتصادية والإجتماعية, وفي هذا المطلب نتطرق الى مفهوم المشروع العربي المشترك والمشروعات المشركة الحالية في الوطن العربي .

أولا : مفهوم المشروع العربي المشترك :

يعرف المشروع العربي المشترك على أنه المشروع القائم على قوانين سارية المفعول في الدول العربية أو في إطار ما تم الإتفاق عليه و الذي يشترك في إقامته عدة إطراف عربية تتمثل في دولتين عربيتين أو أكثر مهما كانت الطبيعة القانونية للإطراف المشتركة عمومية أو خاصة أو مختلطة فالمهم هو تحقيق منافع إقتصادية لهذه الأطراف الشيء الذي يزيد من تعميق الروابط والعلاقات والتبادل فيما بينها .

ثانيا : المشروعات الزراعية المشتركة :

بلغ عدد المشروعات المشتركة بين الدول العربية في كافة مجالات الإستثمار بالقطاعات الإقتصادية حوالي 202 مشروعا مشتركا بتكلفه كلية قدرها 17،9 مليار دولار وهذا حتى نهاية عام 1984 الى جانب المشروعات العربية ـ الدولية المشتركة والتي تتميز بشراكة عربية وأجنبية ، بحيث بلغت هذه الأخيرة حوالي 269 مشروعا كما بلغت تكاليفها حوالي 12،3 مليار دولار .(11)
أما فيما يخص توزيع هذه المشاريع المشتركة حسب القطاعات فنجد أن قطاعات التمويل والصناعات التحويلية ، والنقل والمواصلات مثلت خلال نفس الفترة مايقارب75.6% من مجموع رؤوس الأموال المخصصة للمشروعات العربية المشتركة ، أما المشروعات المشتركة في قطاع الزراعة فبلغت رؤوس أموالها حوالي 1،7 مليار دولار فقط وهذا بنسبة 9.8% من مجموع رؤوس الأموال المخصصة للمشروعات المشركة ، الشيء الذي يبين لنا ضآلة الإستثمار في القطاع الزراعي . أما فيما يخص تركز المشروعات الزراعية المشتركة جغرافيا (والتي بلغ عددها 25 مشروعا خلال نفس الفترة السابقة ، فنجد السودان إستحوذ على أكبر عدد من المشروعات الزراعية المشتركة وهذا بـ (11) إحدى عشر مشروعاإستثماريا والتي بلغت نسبتها39.3%من مجموع المشروعات الزراعية المشتركة ثم تأتي الإمارات في المرتبة الثانية بعد السودان أين أقيمت فيها ستة (6) مشروعات, وتأتي بعدها مصر بخمس (5) مشروعات, أما باقي الدول العربية وهي (لبنان موريتانيا ، سوريا ، السعودية ، العراق ، الجمهورية العربية اليمنية) فقد أقيم بها مشروعا واحدا لكل دولة على حدى

---

(11) .المنظمة العربية للتنمية الزراعية :التكامل الزراعي العربي ،الخرطوم 1992 ،ص78

ثالثا : المشروعات الزراعية العربية المشتركة المنبثقة عن مجلس الوحدة الإقتصادية :

إن مدخل المشروعات العربية المشتركة يعد من الإجراءات العملية التي إتخذتها الأمانة العامة لمجلس الوحدة الإقتصادية العربية والتي تؤدي الى التكامل الإقتصادي العربي ، وللوصول الى أهداف إتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية, ولقد صدر عن الوحدة أربعة مشاريع بلغت رؤوس أموالها حوالي 1500 مليون دولار منها ثلاث مشروعات صناعية والمشروع الرابع زراعي و يخص الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية برأسمال بلغ 60 مليون دينار كويتي ، وقام بتمويل هذه الشركة عشرة دول عربية إضافة الى الشركة العربية للإستثمار والشركة الكويتية للتجارة و المقاولات والإستثمارات الخارجية .(12)

وهذه الشركة كان لها عدة أغراض في ممارسة مختلف النشاطات الزراعية والصناعية والتجارية ، كما أنجزت عدة مشروعات خاصة بالإنتاج الحيواني في العديد من الدول العربية .

رابعا : المشروعات العربية المشتركة في مجال الأمن الغذائي :

هناك عدة منظمات وهيئات ونقابات وإتحادات عربية إقترحت حوالي 174 مشروع في مجال الأمن الغذائي وهذه المشروعات هناك من هي عبارة عن مجرد فكرة لها دراسة أولية جارية ، وهناك دراسات منتهية ومشروعات تم إنجازها .

وفيما يخص المشروعات المنجزة والمنفذة فبلغت حوالي 18 مشروع والتي تمثل 10.3% من إجمال المشروعات المقترحة كما قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتقدير مجموع المشاريع الإستثمارية القومية والقطرية والخاصة ببرامج الأمن الغذائي العربي حتى عام 2000 حوالي 33،25 مليار دولار .

---

12) أنظر :

* الأمانة العامة لمجلس الوحدة الإقتصادية العربية :المشروعات العربية المشتركة مع إشارة خاصة إلى مشروعات الأمن الغذائي ،بحث مقدم إلى إجتماع فريق العمل الخاص بالمشاريع العربية المشتركة في ميدان الأمن الغذائي ،الأردن ،عمان ،أكتوبر ، 1983

* سميح مسعود :المشروعات العربية المشتركة ، واقعهاوأهميتها .معوقاتها ومستقبلها ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد ،رقم 103 .سبتمبر ، 1987

المطلب السادس : سبل تطوير وتشجيع الإستثمار الزراعي العربي :

تناولنا في المطالب السابقة الإطار العام للإستثمار الزراعي العربي بالنسبة للأهمية الخاصة للإستثمار الزراعي ومعوقاته ، كما تناولنا الأموال المتاحة لتمويل المشاريع الزراعية في الدول العربية. وهذه هي الخلفية الأساسية لسرد بعض المقترحات الخاصة بكيفية تطوير الإستثمار الزراعي والنهوض به ، والتي تكون في شكل إطار كامل لتطوير وتشجيع الإستثمار الزراعي في المنطقة العربية مع التركيز على إستراتيجيات سبل تطويرها .

1 - ضرورات التطوير :

إن الواقع الإستثماري يتطلب النظر في معوقات الإستثمار الزراعي ، سواء كانت بيئية أو إقتصادية تشريعية أو سياسية حتى يمكن ازالتها ، وهذا مايؤي بالإستثمار بصفة عامة الى تحقيق زيادة في معدلات التنمية الإقتصادية . فالإقتناع بسبيل تطوير وتشجيع الإستثمار الزراعي هو الحل المباشر للعديد من المشاكل التي تواجه الدول العربية وخاصة مشكلة الفجوة الغذائية وتزايدها من فترة إلى أخرى .

بالرغم من الجهود القومية والقطرية التي بذلت في هذا المجال إلا أن بعضها واجه عدة مشاكل وعقبات في مرحلة الممارسات الفعلية مما أدى الى ظهور العديد من المعوقات السابقة الذكر .
وضرورة تطويرو تشجيع الإستثمار الزراعي العربي يمكن سردها في النقاط التالية :

أ) - ضعف الإعلام الإستثماري سواء في برامج الإستثمار ، والإجراءات الخاصة بالقوانين والتشريعات الإستثمارية والحوافز والمزايا (التسهيلات) الممنوحة للمستثمرين, أو فيما يخص بعض المؤشرات الإقتصادية, كالعمالة والأجور والأسعار و الإمكانيات المتاحة المشجعة على الإستثمار .

ب) - قصر التموين اللازم للإستثمار ، سواء كان على المستوى القومي أو المستوى الداخلي, الشئ الذي أثر سلبا على إقامة مشروعات ضخمة والتي من شأنها تحقيق الأمن الغذائي العربي كإستصلاح الأراضي و توسيع المساحة المزروعة .

جـ) قصور أعمال البنية الأساسية مثل توفر طرق جيدة ووسائل النقل على المستوى الداخلي والخارجي حتى يتم ربط نقاط الإنتاج بنقاط التوزيع .

د) - عدم فعالية التشريعات الخاصة بالإستثمار في بعض الدول العربية إضافة الى الصعوبات التي تواجهه في مرحلة الإنشاء والتنفيذ وعدم إستقرار القوانين والقرارات الإقتصادية .

هـ) - معوقات خاصة بالإنتاج والتي تتمثل في عدم توفر مستلزامات الإنتاج ومعوقات التسويق على المستوى الداخلي والخارجي .

و) - إضطراب العلاقات السياسية والإقتصادية العربية ، وكذا بعض النزاعات مابين الدول العربية .

2)الإستراتيجيات والأساليب المقترحة للتطوير

يتم هذا علىمستوى المنطقة العربية وفي إطار منظور شامل من شأنه أن يخدم الأهداف العربية المشتركة للإستثمار الزراعي والتي نلخصها كالآتي :

أ - الإهتمام بالجانب الإعلامي للإستثمار :

إن دور الإعلام في مجال الإستثمار له أهمية بالغة تتمثل في إيصال المعلومات الإستثمارية ، الى جميع المناطق العربية ، سواء عن طريق إصدار مجلة أو صحيفة إستثمارية ،أو التوسع في إقامة ندوات أو مؤتمرات في مجال الإستثمار بالدول العربية, إضافة الى تنشيط الإعلام على مستوى السفارات و القنصليات بالبلاد العربية وإقامة المعارض الخاصة بالمنتجات الزراعية .
وبالتالي فالإهتمام بالإعلام الذي قد يؤدي الى إظهار بعض الفرص للإستثمار في الدول العربية بحيث يمكن إستغلالها من قبل دول أخرى, الشيئ الذي قد يؤدي الى تحقيق نوع من التكامل الإقتصادي .

ب- العمل على الحد من هجرة رؤوس الأموال العربية وهروبها:

تناولنا في المطلب الرابع لهذا المبحث كيفية هجرة رؤوس الأموال العربية, و بالضبط من الدول المصدرة للبترول وذات الفائض الرأسمالي الى الدول الصناعية المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية في شكل إستثمارات، والتي غالبا ماتكون غير مباشرة, كماتناولنا أيضا أسباب ظاهرة هجرة رؤوس الأموال خارج المنطقة العربية, وبعدما عرفنا أسباب هذه الظاهرة فيمكن أن تكون هناك إجراءات من شأنها أن تحد من هذه الظاهرة وتعمل على تركيز رؤس الأموال داخل المنطقة العربية والتي نلخصها في النقاط التالية .

<u>أولا</u> : العمل عل منح المزيد من التسهيلات والإمتيازات فيما يخص الإستثمار مع وجود طابع مشترك للقوانين والتشريعات الإستثمارية العربية ، وتوحيدها على مستوى الوطن العربي .

<u>ثانيا</u> : العمل على توسيع وإقامة المشروعات العربية المشتركة بمافيها المشروعات الزراعية مع مراعات الإحتياجات الأساسية من السلع الضرورية الغذائية ، حسب معطيات كل قطر أو كل بلد مع تذليل عقبات التجارة العربية البينية للمنتجات المحلية .

<u>ثالثا</u> :دعم المؤسسات المالية العربية والتي تعمل في مجال الإستثمارات, كما يجب العمل على تشجيع وتنشيط الإتفاقيات العربية التي من شأنها أن تسهل حركة رؤوس الأموال مابين الدول العربية وهذا وفق سياسات مالية ونقدية ثابتة دون وضع قيود من شأنها أن تحد من توسيع الإستثمارات .

<u>رابعا</u> : العمل على خلق وتوسيع أسواق عربية مالية لتداول الأوراق المالية (البورصة) ، وهذه الأسواق لا تستثني أي طرف سواء كانوا أشخاص طبيعيين اومعنويين ، وهذا عن طريق إستثمار المحفظة شراء وبيع (الأسهم والسندات) المعروضة في الأسواق المالية المنشأة في المنطقة العربية, كما يجب تطوير السياسات الخاصة بأسعار الصرف للعملات المحلية ، والتي ترجع أساسا الى قصر الإنتاج وإنخفاض الصادرات .

جـ - مواجهة مشاكل المديونية الخارجيـــة :

إن إرتفاع الديون الخارجية للدول العربية إزاء الدول الأجنبية ينذر بخطر كبير إذا لم يتم البحث عن حلول لهذه المشكلة في إطار قومي عربي، وفي هذا الشأن هناك بعض المقترحات والتي نعرضها كمبادئ لحل مشكلة المديونية الخارجية العربية وهي :

* توحيد الجهود فيما يخص كيفية مواجهة أزمة المديونية والتي تعتمد على مايلي :

- العمل على وجود إتفاق عربي مشترك (موحد) آخذا الصيغة القومية العربية حول كيفية التعامل مع المؤسسات المالية الدولية فيما يخص تسديد الديون .

- شراء بعض الديون العربية الخارجية من طرف بعض الدول العربية ذات الفائض الرأسمالي ثم الإتفاق مع الدول المدينة حول كيفة تسديد هذه الإقساط أو تسديد فوائد الديون للدول العربية المدينة من قبل الدول الغينة

- و في الأخير يجب التفكير في خلق مؤسسة أو هيئة عربية تهتم بمشاكل المديونية العربية وكيفية تسديدها وتسييرها وهذه المؤسسة يجب أن تكون عبارة عن صندوق يتلقى التبرعات ومساهمات نقدية من قبل الدول العربية حسب الإمكانيات المالية لكل دولة .

د - تنسيق السياسات والخطط بين الدول العربية :

إن العمل على ضرورة تنسيق السياسات الإقتصادية الزراعية و الخطط مابين الدول العربية ، هو تقوية وتعميق التعاون فيما بينهم،وفي هذه الدراسة يتركز على التنسيق فيما يخص السياسات الزراعية التي قد تساهم في زيادة معدلات الإستثمار الزراعي والتي نقوم بسردها كالتالي :
العمل على إنشاء مصارف متخصصة في مجال الإقتراض الزراعي العربي لتذليل الصعوبات والمعوقات التي تكتنف سياسة الإقتراض الزراعي في الدول العربية وهذه المصارف هي التي تقوم بدارسة وكيفية إنشاء مشروعات إستثمارية زراعية في المناطق ذات البيئة المناسبة لنوع الإستثمار الزراعي الذي يكون مضمون النجاح كما يجب تدعيم المؤسسات المالية الأخرى لتشارك في تنسيق هذه السياسيات ووضع خطط قومية مشتركة في القطاع الزراعي كما يجب الإهتمام بالمحاصيل الإستراتيجية الغذائية التي تستورد من الخارج .

---

13) المنظمة العربية للتنمية الزراعية :الإستثمار الزراعي في الوطن العربي ،مرجع سابق ،ص،ص 90 ،91

المبحث الثاني : إنتاج وإنتاجية الحبوب في الوطن العربي ومقومات تنميته :

تمهيـــد :

تعتبر الحبوب الغذائية من أهم المحاصيل الإستراتيجية من ناحية الغذاء والدور الأساسي الذي تلعبه في التنمية الإقتصادية والإجتماعية .

وبالرغم من الأهمية التي حظي بها قطاع الحبوب إلا أن الفجوة بين الإنتاج والإحتياج تتزايد رغم توفر الموارد الزراعية (الأرضية) والتي قدرت بنحو 198 مليون هكتار بحيث توازي هذه المساحة الرقعة الصالحة للزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية .

وهذا التناقض الذي يخص توفر الموارد الزراعية من جهة وعدم تلبيتها للإحتياجات الغذائية من جهة أخرى يرجع الىعدم كفاءة السياسات الزراعية من جهة وبالجهود القطرية والقومية لتنمية الإنتاج الزراعي في الوطن العربي .

فإذا نظرنا إلى الموارد الأرضية فنجد أن المساحة المزروعة على مستوى الوطن العربي بلغت حوالي 42 مليون هكتار عام 1982 والتي تشكل 21% من الأراضي الصالحة للزراعة وإذا أظفنا الأراضي المتروكة للراحة لأصبحت المساحة حوالي 55 مليون هكتار وهو رقم لا يستهان به, وفيها بلغت مساحة الحبوب الغذائية حوالي 29،5 مليون هكتار عام 1984, وهذا بنسبة أكثر من 70%من الأراضي المزروعة بعدما كانت عام 1981 حوالي 61% و يرجع هذا التباين الىمعدلات سقوط الأمطار في المنطقة العربية ، وفيما يخص توزيع المساحات المزروعة من الحبوب على مستوى الأقطار العربية فهناك بعض الدول سجلت إنخفاظا في المساحة المزروعة وهي الجزائر الأردن تونس ، ليبيا ، مصر واليمن, أما السعودية وسوريا والعراق والصومال والمغرب فقد إتجهت المساحة المزروعة بالحبوب بالزيادة .

وتشمل محاصيل الحبوب كل من القمح والشعير والذرة الشامية والذرة والرفيعة والأرز, و للتعمق أكثر في دراسة إنتاج وإنتاجية هذه المحاصيل سنقسم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب :

- **المطلب الأول :** إنتاج الحبوب في الوطن العربي .
- **المطلب الثاني :** إنتاجية الحبوب في الوطن العربي .
- **المطلب الثالث :** محاور ومقومات تنمية إنتاج الحبوب الغذائية في الوطن العربي .

المطلب الأول : إنتاج الحبوب في الوطن العربي :

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (16) والملحق جدول رقم (06) أن إنتاج الحبوب بلغ 42،9 مليون طن كحد أعلى عام 1991 وبين 22،3 مليون طن كحد أدنى لعام 1984 خلال عقد الثمانينات, وما يلاحظ هو إزدياد الإنتاج من الحبوب خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات وهذا الإزدياد ناتج عن الإزدياد الحاصل لكل من السعودية والصومال ومصر والمغرب ، حيث بلغت معدلات النمو في هذه الأقطار حوالي 21،3 % ، 7.7% ، 2.1% ، 2.95%على الترتيب ، في حين لم تتأكد أهمية الإزياد أو الإنخفاض في إنتاج الحبوب لكل من الأردن تونس ، الجزائر ، السودان ، سوريا ، العراق ، ليبيا واليمن كما هو مبين في الجدول رقم 17 والملحق جدول رقم 06. وعلى العموم فإن ارتفاع إنتاج الحبوب في الوطن العربي يرجع إلى زيادة الإنتاجية لبعض الأقطار العربية كالسعودية ومصر ، كما ترجع أيضا الى التنمية الأفقية لبعض الأقطار الأخرى مثل المغرب الصومال وأيضا السعودية ، خاصة خلال عقد الثمانينات **(14)**.

أما بالنسبة لإنتاج محاصيل الحبوب المختلفة يتضح أن إنتاج القمح قد شهد تذبذبا خلال الفترة (1975 - 1991) بحيث بلغ حده الأعلى حوالي 21،8 مليون طن عام 1991 وبين حد أدنى بلغ حوالي 7 مليون طن عام 1977, وفيه بلغ معدل الزيادة حوالي 4،3 % وهذه الزيادة ناتجة عن ارتفاع الإنتاجية الهكتارية للقمح وليس عن التوسع الأفقي . وفيما يخص إنتاج القمح على مستوى كل قطر فنجد أن كل من مصر والسعودية والمغرب واليمن وليبيا حققت زيادة في الإنتاج في حين لم تتأكد هذه الزيادة في كل من سوريا و الأردن أما الجزائر وتونس والعراق فشهدت تذبذبا في إنتاج القمح والتي تميل في أغلبها الى الإنخفاض خاصة في الجزائر .

في حين نجد أن المغرب يأتي في مقدمة الدول العربية في إنتاج القمح والذي بلغ في المتوسط خلال الفترة (1980 - 1990) حوالي 2،6 مليون طن وهذا بنسبة 22،3 % من انتاج الوطن العربي وتأتي مصر في المرتبة الثانية وهذا بنسبة 20،3 % من الإنتاج الكلي للقمح في الوطن العربي ، تليها كل من سوريا والسعودية في المرتبة الثالثة والرابعة وهذا بنسبة 14.9% و13.6% على التوالي ، كما تأتي الجزائر في المرتبة الخامسة على مستوى الوطن العربي خلال الفترة المذكورة ، وهذا بنسبة 8.9%.

من خلال الجدول **(17)** نجد أن كل من المغرب ومصر وسوريا والسعودية تشكل حوالي 71%من الإنتاج الكلي العربي ، أما معدلات نمو إنتاج القمح فنجدها موجبة في السعودية بأعلى نسبة ثم تليها مصر والمغرب ، في حين نجد هذه المعدلات سالبة في الجزائر و الأردن وسوريا. ويلي محصول القمح الشعير كمحصول غذائي علفي ، والذي بلغ إنتاجه خلال الفترة (75 - 1990) 5،2 مليون طن في المتوسط و بلغ حوالي 8،8 مليون طن كحد أعلى عام 1988 و 2،8 مليون طن كحد أدنى لعام 1977 حيث زاد إنتاج محصول الشعير بمعدل 3.4% والذي يتروا ح إنتاجه مابين 2،2 مليون طن في المغرب كحد أعلى وبنسبة 42.5%من الإنتاج العربي ، وحد أدنى في لبنان بمقدار 9 آلاف طن والذي يعادل 18% من الإنتاج العربي .

كما تأتي كل من سوريا والجزائر بعد المغرب وهذا بطاقة إنتاجية بلغت مليون طن و680 ألف طن على الترتيب . للتذكير فإن إنتاج الشعير لكل من المغرب وسوريا والجزائر يوازي نحو ثلاث أرباع الإنتاج العربي من الشعير وما يلاحظ خلال عقد الثمانينات أن الإنتاج من هذا المحصول سجل إنخفاضا في كل من الأردن والجزائر وسوريا والمغرب واليمن وهذه الأقطار لها أهمية بالغة في إنتاج الشعير على المستوى القومي ، في حين سجل الإنتاج إرتفاعا في كل من تونس ومصر والسعودية والعراق وليبيا خلال الفترة المذكورة والمشار اليها في الجدول رقم (17) دائما.

جدول رقم(16)جملة المساحة المزروعة بالألف هكتار و الإنتاج بالالف طن لأهم محاصيل الحبوب بالوطن العربي خلال الفترة(1980 - 1991)

المحصول	الحبوب		القمح		الشعير		الذرة الشامية		الذرة الرفيعة		الأرز	
السنة	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج
1980	22570.2	26358.80	8840.10	9769	6080.10	5745	1493.10	3898	5572.70	3652	490.70	2613
1981	22569.40	24408.70	7048.70	8678	6424.90	4477	1536.10	3736	5865.20	4962	483.40	2466
1982	2322.70	27319.10	7680.90	9543	6363.70	5027	1752.70	3934	6816.70	3431	510.50	2652
1983	2437.7	23775.90	7878.60	9199	7192.70	4267	1710.20	4136	6371.50	2922	491.90	2587
1984	239558	22347.6	8169.40	8821	6785.80	3290	1337.70	4411	6501.60	2230	468.40	2377
1985	2555.60	29293.4	9165.40	12802	7431.60	6952	1732.00	4504	6419.80	4726	450.40	2250
1986	26745.0	2385.50	8595.20	13302	7505.4	7404	1410.9	4491	7612.10	4731	492.0	2654
1987	26894.9	30142.7	9032.2	13299	7474.50	4803	1548.30	4353	8028.0	6772	504.3	6591
1988	23694.21	33389.6	8250.6	14628	6799.80	8846	1687.70	5078	6128.0	5959	525.8	2371
1989	294956	34781.40	8179.90	13840	6002.0	5601	1710.00	5546	5282.00	3177	510.0	2992
1990	24734.00	34510.0	9429.90	16620	6855.0	6006	1706.00	5487	4359.00	2926	549.00	2103
1991	28460.06	42927.91	11679.99	21857.73	9681.27	8345.00	1598.42	6197.00	4725.85	2670.10	584.03	3717.48

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية /الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية اعداد متفرقة -مرجع سبق ذكره
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية /إمكانية تنمية إنتاج الحبوب والقمح في الوطن العربي /الخرطوم 1992-ص 4

أما بالنسبة لمحصول الذرة الشامية والذي بلغ إنتاجه في المتوسط خلال الفترة (75- 1991) حوالي 4،22 مليون طن اين سجل حوالي 6،27 مليون طن كأقصى حد عام 1991 و 3،3 مليون طن كأدنى حد عام 1977. فهذا المحصول سجل تزايدا عاما بلغ في المتوسط3.04%، خاصة في كل من سوريا ومصر والصومال والتي تعتبر من أهم الدول المنتجة له بحيث نجد مصر وحدها تنتج حوالي 83% من إنتاج الوطن العربي للذرة الشامية حيث بلغ إنتاجها خلال الفترة (980 ـ1990) نحو 3،75 مليون طن تليهاالمغرب والتي تقوم بإنتاج مايقارب 6.5%من متوسط الإنتاج العربي خلال نفس الفترة .

أما فيما يخص الذرة الرفعية فقد بلغ إنتاجها في الوطن العربي حوالي 3،46 مليون طن في المتوسط خلال الفترة (75 - 1990) والذي تراوح مابين 5،95 مليون طن عام 1988 كحد أعلى و2،23 مليون طن كحد أدنى عام 1984 كما هو موضح في الجدول رقم (16)، وبلغ حده الأقصى عام 1991 وهذا بكمية قدرها 4،72 مليون طن .
وساهم السودان لوحده بحوالي 61% من إنتاج الذرة الرفيعة على مستوى الوطن العربي وتليه مصر في المرتبة الثانية بإنتاج قدره 520 ألف طن بحيث تمثل 16% من متوسط الإنتاج على المستوى القومي. ثم يأتي اليمن في المرتبة الثالثة بما يعادل 460 ألف طن من الذرة الرفعيـة دائما .

في حين نجد أن كل من السودان ومصر واليمن تنتج مايقارب 89 % من إنتاج الذرة الرفيعة على مستوى الوطن العربي. وما يلاحظ في إنتاج هذا المحصول هو تسجيله معدلات سالبة وهذا ناتج عن تدهور الإنتاجية الهكتارية التي تأثرت بظروف الجفاف التي ضربت السودان والذي يعتبر من أكبر الدول العربية المنتجة للذرة الرفيعة ، أما بالنسبة للأرزفتشير البيانات الواردة في الجدول (16) دائما أن إنتاج الوطن العربي من الأرز بلغ خلال الفترة (75 ـ 1990) حوالي 2،59 مليون طن من المتوسط وهذه النسبة تمثل حوالي 9.5%من الإنتاج الكلي للحبوب في الوطن العربي . كما بقي إنتاجه مستقر تقريبا خلال فترة الدراسة والذي لم يتجاوز 3 ملايين طن كحد أعلى عام 1990.، كما وصل الى 2،25 مليون طن كحد أدنى في عام 1985, ومايلاحظ هو أن مصر وحدها تنتج مايعادل 91%من إنتاج الأرز في الوطن العربي تليها العراق بنسبة 6% بحيث نجد أن مصر و العراق يساهمان بما يعادل 97.4%من انتاج الأرز في الوطن العربي (ملحق جدول رقم 06.)

14) المنظمة العربية للتنمية الزراعية :إمكانية تنمية إنتاج الحبوب والقمح بالوطن العربي،: الخرطوم 1991 ،ص،ص9 ،10

جدول رقم 17 متوسط المساحة المزروعة و متوسط الإنتاجية الهكتارية و مستوى الإنتاج لكل من محاصيل القمح و الشعير و الذرة الشامية و الذرة الرفيعة و الأرز بالوطن العربي خلال الفترة 1980 - 1990

المحصول	القمح			الشعير			الذرة الشامية			الذرة الرفيعة			الأرز		
القطر	متوسط المساحة (ألف هكتار)	متوسط الإنتاجية (طن / هكتار)	مستوى الإنتاج (ألف طن)	متوسط المساحة (ألف هكتار)	متوسط الإنتاجية (طن / هكتار)	مستوى الإنتاج (ألف طن)	متوسط المساحة (ألف هكتار)	متوسط الإنتاجية (طن / هكتار)	مستوى الإنتاج (ألف طن)	متوسط المساحة (ألف هكتار)	متوسط الإنتاجية (طن / هكتار)	مستوى الإنتاج (ألف طن)	متوسط المساحة (ألف هكتار)	متوسط الإنتاجية (طن / هكتار)	مستوى الإنتاج (ألف طن)
الأردن	86.1		74	46.5	0.538	25	—	—	—	3.4	0.620	2	—	—	—
تونس	774.9		489.5	0.644	315		—		—	13.4	0.374	5	—	—	—
الجزائر	1527.6			979	0.698	682	2.1		2	—	—	—	—	—	—
السعودية	432.7			40.4	2.541	103	1.7		1	84.6	0.922	78	—	—	—
السودان	178.5		2.17	—	—	—	51.4		30	3988.2	0.574	2289	4.1	0.928	4
سوريا	1198.3		1724	1432.9	0.701	1005	39.7		72	1.6	1.136	2	—	—	—
الصومال	4		1	—	—	—	228.6		249	492.2	0.456	224	4.3	3.282	14
العراق	1060.10		879	1079.8	0.485	524	28.4		58	3.6	1.084	4	57.0	2.815	—
لبنان	20.3		34	6.8	1.320	9	—		—	—	—	—	—	—	—
ليبيا	258.7		202	179.9	0.719	129	—		—	—	—	—	—	—	—
مصر	583.1		2352	47.6	2.814	134	795.8	4.7	3747	149.5	4.013	600	410.3	5.846	2399
المغرب	2086.4	1.226	2579	2289.5	0.961	2200	392.2		295	29.8	0.629	19	404	3.712	16
موريتانيا	—	—	—	—	—	—	5.7		3	121.5	0.456	55	7.5	4.508	34
اليمن	77.1	1.159	97	49.3	0.904	45	43.6	1.317	58	591.9	0.775	459	—	—	—
جملة الوطن العربي	8287.8	1.455	11560	6641.2	1.121	5172	1589.3	1.4	4514	5479.8	1.004	3737	487.6	3.515	2627
مجلس التعاون الخليجي	432.7	3.635	1573	40.4	2.541	103	1.7	0.841	1	84.6	0.922	78	—	—	—
مجلس التعاون العربي	1806.4	1.745	3402	1223.2	1.185	727	867.8	2.668	3882	748.4	1.623	1065	467.3	4.331	2559
اتحاد المغرب العربي	4647.6	0.920	4440	3937.9	0.756	3328	394.3		297	43.2	0.502	24	4.4	3.712	16

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية / الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية / أعداد متفرقة مرجع سبق ذكره

ص 213

المطلب الثاني : إنتاجية الحبوب في الوطن العربي :

إن الإنتاجية الهكتارية لمحاصيل الحبوب على مستوى الوطن العربي وفي أغلب الدول العربية متدنية إذا ما قورنت بنظيراتها في الدول المتقدمة ،بل حتى على مستوى الدول النامية والعالم ككل . فبالرغم من الإرتفاع النسبي لمحصول القمح لكل من السعودية ومصر والمغرب ، إلا أنها تبقى دون المستوى السائد في الدول المتقدمة من ناحية الإنتاجية الهكتارية ونفس الشئ بالنسبة للمحاصيل الأخرى ،بحيث نجد أن الإنتاجية الهكتارية من الحبوب في الوطن العربي بلغت حوالي 1.12% طن كما هو مبين في الجدول رقم (18) ،وإذا قسمنا الفترة المذكورة في الجدول الى فترتين الأولى تمتد من(1975- 1984) أما الثانية(1985- 199)خلال الفترة الأولى نجد أن الإنتاجية الهكتارية تتراوح مابين 1،18 طن كأعلى حد لعام 1982 و 0،87 طن كأدنى حد، وفي هذه الفترة وصلت الإنتاجية الى حوالي 1،05 طن في المتوسط في حين نجدالإنتاجية الهكتارية في الفترة الثانية بلغت في المتوسط حوالي 1،25 طن وإذا ما قورنت الإنتاجية الهكتارية عما كانت عليه في السبعينات وبداية الثمانينات بالوقت الراهن نلاحظ هناك تحسن نوعا مابحيث حققت معدل نمو موجب بلغ 1.6%.

أما على مستوى كل محصول فنجد أن الإنتاجية الهكتارية لمحصول القمح منخفضة عن الإنتاجية الهكتارية في العالم بحوالي30% وأكثر من 50%عن الدول المتقدمة .

وهذا التأخر أصبح معلوما لدى الكثير من الأوساط والؤسسات العربية ، ومن الأجدر أن يتم تدارك هذا التأخر في الإنتاجية ، هذا بالرغم من أن هناك بعض الدول العربية أخذت في تنمية الإنتاجية الهكتارية وفي مقدمتها السعودية ومصر وبعض الدول الاخرى كسوريا وبعض الأقطار العربية، وتشير الإحصاءات الواردة في الجدول (18) أن الإنتاجية الهكتارية للقمح شهدت بعض التذبذبات إلا أنها في الغالب في الإتجاه الموجب بحيث تراوحت مابين 1،77 طن كحد أعلى عام 1988 و 0،76 طن كأدنى حد عام 1977 كما بلغت في المتوسط 25 ،1 طن، وما يلاحظ حول تطور الإنتاجية الهكتارية للقمح في العقد الثاني من بداية السبعينات وبداية الثمانينات الى غاية بداية التسعينات التقدم الملحوظ في معدل الإنتاجية الشئ الذي يؤكد لنا النجاح الجزئي لبرامج تنمية إنتاج القمح نتيجة لإستعمال بعض الوسائل الحديثة كالميكنة واستخدام مستلزمات الإنتاج الزراعي كالأسمدة والمبيدات, فإذا استمرت هذه الدفعة ومع أكثر إهتمام لأصبحت الإنتاجية الهكتارية تنافس نظيرتها حتى في الدول المتقدمة ، وخير دليل تجربة قاسي الطويل بصحراء الجزائر وبالتعاون مع مؤسسات أمريكية والتي أتت بمردود هائل نتيجة لإستخدام الوسائل الزراعية الحديثة, إلا أن هذا الإهتمام بمحصول القمح في الدول العربية لم يتوسع الى بقية المحاصيل الأخرى بحيث قدر معدل نمو الإنتاجية الهكتارية لمحصول القمح بالوطن العربي خلال الفترة (1975 – 1990) بنحو4.9% أما بالنسبة لكل قطر فنجد هذه الزيادة حوالي 8% و6%و3.2%/ لكل من :السعودية و الأردن والسودان على الترتيب وحوالي 3.3% بسوريا و1.76% بالعراق وكذلك 6.4% و2.1% و 3.8% ، 2.9% لكل من ليبيا ومصر والمغرب واليمن على الترتيب, في حين نجدها في بعض الأقطار الأخرى كالجزائر وتونس متدنية نوعا ما مقارنة ببعض الأقطار الأخرى .

أما بالنسبة لإنتاجية محصول الشعير فتشير المعلومات الواردة في الجدول (18) دائما أنها بلغت في المتوسط خلال الفترة (1975 - 1990) حوالي 0،8 طن عام 1988 كما بلغت 0،48 طن للهكتار كحد أدنى عام 1984 بحيث سجلت نموا سنويا بلغ 1.67%،ويشير تطور الإنتاجية الى بعض الجهود التي تبذل في الأونة الأخيرة بالوطن العربي بحيث بلغ متوسط الإنتاجية من الشعير بالوطن العربي خلال الفترة (1980- 1990) حوالي 1،12 طن وهو أعلى من عقد السبعينات ،أما على

مستوى كل قطر عربي فنجدها تتراوح مابين 1،28 طن في مصر كحد أعلى و 0،49 طن بالعراق كحد أدنى كما تأتي السعودية في المرتبة الثانية تليها لبنان ثم المغرب ثم اليمن, وما يلاحظ هو تدني مستوى الإنتاجية الهكتارية لمحصول الشعير لكل من الأردن والجزائر وسوريا ومصر والمغرب .
وللإشارة فهناك فرق بين مردودية زراعة الشعير المطرية والمروية بحيث أظهر التقدم التقني في هذا المجال أصنافا حديثة من الشعير بحيث دخلت نطاق الإنتاج التجاري وبإمكانها أن تتحمل الجفاف والملوحة نسبيا .

وفيما يتعلق بالذرة الشامية ، فبلغت الإنتاجية الهكتارية 2،29 طن كمتوسط للفترة :(1975- 1990) بحيث وصلت الى 3،3 طن للهكتار عام 1984 و 2،19 طن عام 1977 كحد أدنى وهذه البيانات تشير الى أنها مازالت بعيدة عن نظيرتها العالمية بـ : 4 طن في الهكتار, هذا بالرغم من أنها تفوق نسبيا إنتاجيتها في الدول النامية, وخلال الفترة(1980 - 1990) وصلت الإنتاجية الهكتارية للذرة الشامية في الوطن العربي حوالي 4،71 طن في مصر تليها العراق في المرتبة الثانية وهذا بحوالي 2،04 طن في الهكتار كما بلغت حدها الأدنى بالسودان بحوالي 0،577 طن في الهكتار .
أما بالنسبة لتطور إنتاجية الذرة الرفيعة بالوطن العربي ، وبالرجوع دائما الى الجدول رقم : (18) بحيث وصلت فيها الإنتاجية الهكتارية الى 0،62 طن في المتوسط كما بلغت الحد الأعلى والمقدر بـ 0،97 طن عام 1988 و 0،34 طن كحد أدنى لعام 1984, وهذه الأرقام تشير الى أن هذه المردودية منخفضة جدا عن ماهو سائد في باقي دول العالم وهذا ناتج الى إعتماد هذا المحصول على مياه الأمطار والتي تتذبذب معدلات سقوطها في الوطن العربي ، خاصة في السودان والذي يعتبر من الدول المنتجة للذرة الرفيعة،

ومن الأسباب التي أدت الى تدهورإنتاجية الذرة الرفيعة هو خروج هذا المحصول عن وظيفته الغذائية البشرية وأصبح مثل الشعير لا يحظى بإهتمام من قبل بعض الأقطار العربية بمناطق الزراعة المروية الشيئ الذي أدى الى تباين الإنتاجية الهكتارية للذرة من دولة الى آخرى بحيث وصلت الى 4 طن بمصر كأعلى حد و 37 ،0 طن بتونس كأدنى حد .

أما عن محصول الأرز في الوطن العربي وخاصة بالدول التي تتوسع في زراعته, فنجد أن الإنتاجية الهكتارية من الأرز بدأت تعرف دفعة تنموية معتبرة أين أصبحت تقترب بالإنتاجية الهكتارية بالدول المتقدمة ، كما وصلت الى ضعف أو أكثر من ضعف الإنتاجية الهكتارية على المستوى العالمي أوالدول النامية بحيث وصلت الإنتاجية الهكتارية للأرز في الدول المتقدمة الى 6 طن في المتوسط عام 1990 مقابل 5،8 طن في المتوسط بالدول العربية في حين بلغت 2،8 طن في المتوسط على مستوى الدول النامية و 3 طن على المستوى العالمي ،وتشير البيانات الواردة في الجدول (18) أن الإنتاجية الهكتارية بلغت في المتوسط خلال الفترة(75ـ1990) حوالي 5.1 طن للهكتار في الوطن العربي بحيث تراوحت مابين 5،9 طن عام 1989 كأعلى حد وبين 4،5 طن للهكتار عام 1988, ومايلاحظ في بعض الأقطار العربية هو تحقيق معدلات نمو موجبة خاصة في مصر والصومال فيما يخص الإنتاجية الهكتارية من الأرز ، أما في العراق وموريتانيا والمغرب فلم تتأكد الزيادة الهكتارية في حين إنخفضت في السودان, وفيما يخص المساحة المزروعة من الأرز على مستوى الوطن العربي فإن مصر كانت تتربع على الجزء الأكبر بحيث بلغت الإنتاجية الهكتارية 5،85 طن كأعلى حد للهكتار في مصر و 0،93 طن للهكتار بالسودان .

جدول رقم(18) الإنتاجية الهكتارية لمحاصيل الحبوب بالوطن العربي ومعدلات النمو السنوية خلال الفترة1975 - 1990

السنة	إنتاجية جملة الحبوب	إنتاجية محاصيل الحبوب				
		القمح	الشعير	الذرة الشامية	الذرة الرفعية	الأرز
1975	1.07	1.00	0.79	2.26	0.76	5.15
1976	1.12	1.02	0.96	2.45	0.65	4.77
1977	0.87	0.76	0.50	2.19	0.76	4.66
1978	1.05	0.96	0.79	2.55	0.65	4.94
1979	1.00	0.89	0.64	2.33	0.78	5.17
1980	1.17	1.11	0.96	2.61	0.66	5.67
1981	1.08	1.08	0.70	2.43	0.85	5.10
1982	1.18	1.24	0.79	2.50	0.50	5.19
1983	0.98	1.17	0.59			
1984	0.93	1.08	0.47	3.30	0.34	5.07
1985	1.15	1.40	0.94	2.60	0.74	5.00
1986	1.22	1.55	0.99	3.18	0.55	5.39
1987	1.13	1.47	0.64	2.81	0.35	5.14
1988	1.39	1.77	1.30	3.01	0.97	4.51
1989	1.18	1.69	0.93	3.24	0.60	5.87
1990	1.40	1.76	0.88	3.22	0.67	5.65
المتوسط	1.12	1.25	0.81	2.69	0.62	5.13
معدل نمو المتوسط	1.60	4.91	1.67	0.69	10.831	10.61

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية / إمكانية تنمية إنتاج الحبوب و القمح/ مرجع سابق ،ص 10
المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية / الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية - أعداد متفرقة

المطلب الثالث : أسس ومقومات تنمية إنتاج الحبوب الغذائية بالوطن العربي :

لقد اصبح واضحا في واقع الفقه التنموي المعاصر لدى جميع الأمم أن التنمية الزراعية تتحقق بإتباع إحدى الطريقتين أو كلاهما معا ، وهما التوسع الزراعي الأفقي (التنمية الزراعية الأفقية) وهذا بتوسيع المساحات المزروعة اي بإضافة أراضي جديدة إن توفرت الإمكانيات, أو التوسع الرأسي (التنمية الزراعية الرأسية) والتي تتمثل في التكثيف الزراعي وزيادة المردودية الهكتارية وهذا من خلال تطبيق الأساليب التقنية كالأسمدة والمبيدات وإدخال الميكنة .(15)

I- أسس تنمية إنتاج الحبوب.

أ - التنمية الزراعية الأفقية (التوسع الأفقي) :

لقد قدرت المساحات الصالحة للزراعة في الوطن العربي والتي يتم إستغلالها حوالي 133 مليون هكتار أغلبها من المناطق المطرية كما تتوفر بها مياه الأمطار ، والجزء الآخر بحاجة الى منشآت ري لكي تصبح صالحة للزراعة, كما أن الوطن العربي يتوفر على موارد مائية هائلة ، إلا أنه لم يتم إستغلالها بالكامل سواء كانت مياه أنهار أو أمطار أو المياه الجوفية أو مياه الصرف الصحي بعدما يتم معالجتها وتصفيتها ، في إنتظار توفر الإمكانيات المادية والتقنية لذلك ، كبناء السدود ، الجسور فكل هذا يسمح بعملية التوسع الأفقي بمعدلات كبيرة قد تساهم في إرتفاع الإنتاج من الحبوب الغذائية بصفة خاصة والزراعية بصفة عامة . وللتذكير فإن عدد السكان في الوطن العربي يقدر بحوالي 217 مليون نسمة عام 1989 أكثر من النصف يقطنون بالأرياف الشئ الذي قد يساهم في عملية التوسع الأفقي وبالرغم من توفر هذا الشرط والذي يتمثل في القوى البشرية (العمالة الزراعية) إلا أنه تنقصها الخبرة وتدني كفائتها وبحاجة الى برامج إرشاد زراعي لتأهيلها ورفع كفائتها ، أما فيما يخص الموارد المالية فهي متوفرة لدى بعض الدول العربية خاصة النفطية ، إضافة الى توفرها لدى القطاع الخاص العربي وهذا ماقد يسمح أيضا بالتوسع الأفقي , غير أن ذلك يتطلب إدخال تعديلات على السياسات الإقتصادية المختلفة،حتى تكون مشجعة على الإستثمار الزراعي من قبل الخواص.(16)

وتجدر الإشارة الى أنه بعد دراسة وفحص الأراضي العربية التي تنتج الحبوب بشكل واسع وتتوفر على عمالة مدربة ذات كفاءة لابأس بها والتي إتخذت بعض السياسات الإقتصادية وبرامج تنموية مقبولة ، إتضح أنه بإمكانها التوسع في الإنتاج الزراعي بصفة عامة والحبوب بصفة خاصة ومن هذه الأراضي العربية هي المغرب ، تونس ، مصر الجزائر، سوريا ، العراق إضافة الى السودان الذي لوحده يعتبر سلة غذاء للوطن العربي إذا تم إستغلال أراضيه، فهذه الأقطار تشمل حوالي 85%من المساحة المزروعة على مستوى الوطن العربي و في هذه المساحة تحتل حبوبها على حوالي 88%من متوسط مساحة الحبوب .

إضافة الى التوسع الأفقي المشار اليه توجد حوالي 11 مليون هكتار من الأراضي الزراعية التي تترك للراحة سنويا وتحتل منها الأقطار المذكورة سابقا حوالي 72% ،فهذه المساحات المتروكة للراحة يمكن أن تكون إمتدادا طبيعيا للتوسع الزراعي الأفقي خاصة بعدما تم التأكد من الجدوى الفنية لإلغاء أراضي البور (الأراضي المتروكة للراحة) من قبل الهيئات البحثية كما أن التوسع الأفقي لا يستثني التوسع في الجرارات والآليات والمدخلات وكل ماهو ضروري للتوسع الأفقي .

---

15) للتوسع أكثر :أنظر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية :مجلةالتنمية والزراعة في الوطن العربي ، العددين الأول والثاني ،(جانفي جوان)،الخرطوم ،1992 ، ص51

16) ، :المنظمة العربية للتنمية الزراعية :إمكانية تنمية إنتاج الحبوب والقمح ،مرجع سابق ،ص،ص 7، 8

ب ـ التنمية الزراعية الرأسية (التوسع الرأسي):

إن القسم الأكبر من الزراعة العربية يعتمد على أساليب زراعية تقليدية أين يتم الإعتماد على مستلزمات الإنتاج الزراعي المتاحة داخل المزرعة في مقابل المستلزمات المستوردة من الخارج والتي تفوق تكاليف المستلزمات المحلية, وهذا ما أدى الى تدني الإنتاجية الهكتارية عن نظيرتها في دول العالم ، والدول النامية ،وتشير الإحصاءات الواردة في الجدول أسفله عام 1989 أن الإنتاجية الهكتارية بلغت حوالي 1،2 طن حبوب في الوطن العربي في حين بلغت 2،3 طن في الدول النامية و 3،1 طن في الدول المتقدمة وفيه سجل المتوسط العالمي حوالي 2،3 طن هكتار من الحبوب ، أما فيما يخص إنتاجية الأرز فنجد أن العالم العربي يتقدم عن الدول النامية والدول المتقدمة كما هو موضح في الجدول (19) كما يتقدم على الدول النامية في الذرة الصفراء و الأرز .

جدول رقم (19) إنتاجية الهكتار من الحبوب عام 1989

(طن هكتار)

محاصيل الخبوب	العالم العربي	الدول النامية	الدول المتقدمة	المتوسطالعالمي
إجمالي الحبوب	2.1	3.2	1.3	6.5
القمح	5.1	2.2	5.2	4.2
الشعير	0.8	4.1	6.2	3.2
الأرز	9.5	4.3	8.5	5.3
الذرة الصفراء	0.3	3.2	9.5	6.3
الذرة الرفيعة	5.0	0.1	2.3	6.1

المصدر :منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ،الكتاب السنوي للأنتاج ،منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ،روما ، 1990،ص56

وتشير المعلومات الواردة من الجدول أن الإنتاجية الهكتارية في الدول النامية تقريبا ضعف نظيرتها في العالم العربي ،وترتفع نسبة الزيادة في الدول المتقدمة ب 158%،والملاحظ خلال عقد الثمانينات هو تطور الإنتاجية في الدول المتقدمة عن الدول العربية بفارق لايستهان به ،الشيئ الذي يستوجب على الدول العربية القيام بجهود كبيرة لمواكبة التقدم الذي تحرزه الدول المتقدمة في الإنتاجية وخاصة في مجال القمح والشعير والذرة الرفيعة ،وهذا لكي تتم تغطية نصف الفجوة الغذائية بين الأقطار العربية والدول النامية ،بحيث يستوجب أن تكون هناك زيادة تقدر ب 25%للقمح و38%بالنسبة للشعير ،وتقريبا 100%للذرة الرفيعة ،وهذا ما قد يسمح بتغطية حوالي 45%إلى 50% من الفجوة الحبوبية .

وهذا العمل يتطلب الإهتمام بالبحوث الزراعية كأحد أهم العوامل الرئيسية ،بحيث يستوجب تخصيص إعتمادات ضرورية لهذا العامل ،لأن الدول العربية لاتنفق سوى 0.3%من الدخل القومي على البحث العلمي ،في حين نجد الأقطار المتقدمة تخصص مابين 3و8%من دخلها القومي للبحوث العلمية ،وإذا أراد الوطن العربي أن يلحق بالدول النامية والدول المتقدمة فيما يخص رفع الإنتاجية، عليه أن يخصص موارد هامة للبحوث الزراعية

هذا ومن الأسباب التي أدت الى إنخفاض الإنتاجية عن نظيرتها بالدول المتقدمة والدول النامية هو ندرة إستخدام المدخلات الزراعية كالأسمدة والمبيدات لمكافحة الأفات و الأمراض التي تضر بالزراعة والإنتاجية الزراعية, ويرجع هذا الى إمكانيات وقدرات البحث العلمي ومدى الإهتمام به من قبل الدول العربية من حيث تربية البذور وتوفير التقاوى والسلالات, وللإشارة فإنه لا يمكن القول أن هناك قصور فيما يخص إكثار البذور وتوزيعها على المزارعين إضافة الى القصور في خدمات الإرشاد الزراعي من جهة والتخلف النسبي في عدم إستخدام الأسمدة الكيماوية والتي تعتبر الأراضي العربية بحاجة ماسة إليها للتوسع الرأسي, والى جانب القصور في الأبحاث الزراعية وإستخدام المدخلات الزراعية كالأسمدة والمبيدات فهناك أيضا قصور في خدمات الميكنة الزراعية الشيء الذي يعطل تنفيذ العمليات الزراعية كما هو مطلوب, كما يرجع ضعف إستخدام الميكنة في بعض الأحيان الى تفتت الحيازات الزراعية وصغر حجمها من جهة وعدم توفر الموارد المالية والخدمات الإئتمانية لصغار المزارعين أدت هي الأخرى الى عدم الإستفادة من الميكنة الزراعية, وفي الأخير فإنه يمكن القول بأن التوسع الرأسي أو التنمية الزراعية الرأسية تتطلب القيام بجميع الإجراءات والوسائل المذكورة بصفة متكاملة وإستخدامها جميعا بحيث لايمكن أن نقول بأن الأسمدة لوحدها قد ترفع من الإنتاجية الهكتارية إذا لم يصاحبها جميع الإجراءات الأخرى كالأبحاث العلمية والميكنة وجميع الإجراءات التقنية اللازمة لذلك من بداية العمليات الزراعية الى نهاية الحصاد, وعليه فإن التوسع الرأسي يتطلب معلومات وتوصيات مستمرة من الهيئات والمؤسسات المعنية بالبحث العلمي .

2- مقومات تنمية إنتاج الحبوب :(17)

أ- السياسات الاقتصادية :

إن الإلتفاف الى القطاع الخاص ومساهمته في التنمية الزراعية له دور أساسي أيضا في تنمية إنتاج الحبوب مستقبلا, ومنه فإن السياسة الإقتصادية تعد عاملا أساسيا لتشجيع و تحفيز المستثمرين والمنتجين الخواص في المشاركة في التنمية الزراعية أو الإنتاج الزراعي بصفة عامة وإنتاج الحبوب الإستراتجية بصفة خاصة. ومن السياسات الإقتصادية التي تشجع الإستثمار والإقبال عليه هي سياسات التسعير وسياسة الدعم والضرائب وسياسة التوريد.

***.سياسة التسعير:**

بقيت الأسعار بصفة عامة والأسعار الزراعية بصفة خاصة تحدد بأوامر إدارية لصالح المستهلكين دون مراعات مصالح المنتجين, الشئ الذي أثر سلبا على القطاع الزراعي وقطاع الحبوب كما أدى الى إنخفاض الإستثمار الزراعي. وفي الأونة الأخيرة شرعت بعض الأقطار العربية في تحرير بعض السلع الزاعية وجعلها خاضعة لعوامل العرض والطلب حتى تتماثل هذه الأسعار مع الأسعار على المستوى العالمي. وهناك حاجة ماسة لإعادة النظر في مثل هذه السياسات حتى لا يبقي القطاع الزراعي في الدول العربية غير النفطية هو الممول الرئيسي لبرامج التنمية الإقتصادية, كما يجب أن ينظر إليه بإعتباره القطاع الإستراتيجي لمعظم الدول العربية بحيث أن تنمية هذا القطاع تؤدي حتماالى تبعية الكثير من الدول العربية الى العالم الخارجي في تزويده بالغذاء ولتحفيز المنتجين من قبل الحكومات يجب القيام بما يلي:

- رفع أسعار المنتجات الزراعية بطريقة تدريجية
- تحرير أسعار المحاصيل الزراعية وتركها لعوامل العرض والطلب أو ما يسمى سياسةآليات السوق.

أنظر :

* المنظمة العربية للتنمية الزراعية: إمكانية تنمية إنتاج الحبوب والقمح بالوطن العربي، الملخص التنفيذي ،الخرطوم ،1991 ،ص9

* ....:إمكانية تنمية إنتاج الحبوب والقمح بالوطن العربي،مرجع سابق،ص ص 57 ،58

*سياسة الدعم :
إن الحكومات العربية تقوم بدعم أسعار بعض المحاصيل الزراعية و خاصة أسعار الخبز بإعتباره وجبة غذاء هامة للمستهلك العربي وفي الواقع هناك مبررات سياسية وإجتماعية لسياسة الدعم إلا أنها لايمكن أن تكون على حساب المنتجين, وأن تقوم خزينة الدولة بتغطية ذلك الدعم بإعتبار العديد من موازين الدول العربية عاجزة، وفي مقابل سياسة دعم أسعار المحاصيل الزراعية لصالح المستهلك فهناك أيضا سياسة دعم للمنتجين من طرف الحكومات العربية . وهذه السياسة الخاصة بدعم الإنتاج كانت من خلال دعم مستلزمات الإنتاج أو دعم أسعار المدخلات الزراعية, وهذا عن طريق توفير مستلزمات الإنتاج وخاصة الأسمدة الكيماوية والمبيدات والبذور المحسنة بأسعار تقل عن أسعار إستيرادها أو تكلفة إنتاجها محليا, وقد كان ذلك بقصد تشجيع المزارعين لإستعمالات هذه المستلزمات في محاصيل زراعية محددة خاصة الحبوب إلا أنها خرجت عن ما كان مخطط لها ووصلت الى إنتاج الخضر، كما قامت بعض الحكومات بشراء منتجات المزارعين بأسعار عالية عن الأسعار العالمية, وأفادت تجارة بعض الأقطار العربية بأن الشراءيشجع على رفع الكفاءة الإنتاجية ولا يعود لحسن إستخدام الموارد المتاحة, ومن الدول العربية التي تدعم الإنتاج عن طريق دعم أسعار الإنتاج بأسعار أعلى من الأسعار العالمية ,هناك السعودية وغيرها من الدول العربية النفطية كاليمن الجنوبي، وقد أدى ذلك الى عدم الكفاءة الإقتصادية في الإنتاج, بمعنى أن الموارد الإقتصادية لم تستخدم في المجال الذي يحقق أعلى مردود إقتصادي للدولة.وما يمكن إستخلاصه هو أن سياسات الدعم لم تحقق الكثير من الفوائد وبالتالي فإن إلغاء الدعم مع مراعاة الفئات الفقيرة قد يعيد لمستلزمات الإنتاج أسعارها الإقتصادية وليس الأسعار المالية .

*.سياسة الضرائب :
إتبعت بعض الأقطار العربية غير النفطية سياسات ضريبية تهدف الى إستخلاص رؤوس أموال من قطاع الزراعة لتمويل التنمية الإقتصادية والإجتماعية في هذه البلدان, وهذه السياسات الضريبية تمثلت في مبالغ ضخمةأثقلت كاهل المنتجين, ونتيجة لهذه السياسات ضعف العائد من الإنتاج وتضائل حجم الإستثمار الذي لم يتعدى10%من الإستثمارات الكلية ولهذا من الأحسن أن يتم الإبقاء على الضرائب الثابتةعلىالأراضي الزراعية وإلغاء الضرائب علىالإنتاج الزراعي التي أثرت سلبا على الإنتاج الزراعي.

* سياسة التوريد الإجباري :
قامت الكثير من حكومات الأقطار العربية بفرض ما يسمى بسياسة التوريد الإجباري والتي ألزمت الكثير من المنتجين العرب على توريد جزء من إنتاجهم في مجال الحبوب لمخازن الدولة وبأسعار محددة قد تقل على أسعار السوق, وقد أدى هذا الى نشوء بعض الممارسات من قبل المنتجين في الكثير من الأحيان منها التهريب وبالتالي فإنه يتوجب إلغاء سياسة التوريد الإجباري وفتح مجال لسياسة التوريد الإختياري حتى تخلق المنافسة ما بين المؤسسات الحكومية .

3-المؤسسات والمنظمات :

** في مجال خدمات البحث والتجارب :
إن هذا العصر هو عصر العلم والتكنولجيا ورغم هذا فهناك مجموعة قليلة من الأقطار العربية تملك مقومات البحث العلمي من حيث العمالة والإمكانات المادية من تجارب و خبرات . ومن الأقطار التي حققت نتائج لأباس بها في مجال البحوث التطبيقية, نذكر مصر والمغرب سوريا بحيث إستطاعت هذه الدول التعامل مع البيئةالزراعية لتحسين العمليات الزراعية, وما يلاحظ في الوطن العربي هو أن خدمات مراكز البحوث الزراعية ما تزال تعتمد على موارد الخزينة العامة في حين نجد أن الشركات الخاصة في الدول المتقدمة إقتحمت مجال البحوث الزراعية وخير مثال شركة روكفلر والتي لها نشاط واسع في بعض الأقطار العربية وعليه فإن دخول القطاع الخاص العربي هذا العالم ماهو إلا واجب من شأنه تأمين الغذاء للأقطار العربية .

**في مجال خدمات الإرشاد الزراعي :
إن القصور في مجال الإرشاد الزراعي ما يزال قائما في الأقطار العربية, وما يؤكده هوالفارق الحاصل بين النتائج في الحقول البحثية من جهة, وفي حقول المنتجين من جهة أخرى, فخدمات الإرشاد الزراعي إذا حضيت بإهتمام بالغ ماديا وبشريا فإنها تكون من المقومات الأساسية لإعطاء دفعة تنموية في مجال الإنتاج الزراعي وإنتاج الحبوب بصفة خاصة. وما يتم إستخلاصه في هذا الإطار,هوأن تجارب الأقطارالعربية أرجعت القصور في خدمات الإرشاد الزراعي الى ضعف العلاقة بين مراكز البحوث وإدارات الإرشاد الزراعي أو إنعدامها أحيانا,إضافةالى نقص عدد المرشدين الزراعيين والموارد المتاحة لذلك ونقص مراكز الإرشاد على مستوى كل قطر عربي, وكذا إنعدام الحوافز التي تشجع القائمين بالإرشاد الزراعي في المناطق الريفيةالمختلفة, وبالتالي يمكن القول بأن الأقطار العربية ما تزال معنية بإعادة النظر في سياسة الإرشاد الزراعي أو ما يسمى بسياسة تكثيف عناصر الإنتاج, وعليه فإنه على الدول العربية أن تعمل بالمقترحات التالية .

-إنشاء مركز تدريب قومي للإرشاد الزرا عي
- تنسيق التعاون في مجال الإرشاد الزراعي

_ في مجال الخدمات الزراعية :
عملت العديد من الأقطار العربية بتوفير الخدمات الزراعية منها مصر والسودان وسوريا والجزائر والعراق . ومن هذه الخدمات هي توفير إكثار البذور والميكنة الزراعية ووقاية النباتات, إلا أن توفير هذه الخدمات يمكن أن يشمل جميع المزارعين ولا تتوفر بالقدر المطلوب والكفاءة المرجوة .

*الميكنة الزراعية :
إن درجة إستخدام الميكنة الزراعية في الأقطار العربية تبقى ضعيفة إذاما قورنت بنظيرتها في الدول النامية, ويرجع هذا الى أن الجرارات والأليات الزراعية تصنع خارج الوطن العربي وتستورد بأسعار عالية لا تتماشي وأسعار المحاصيل الزراعية في التجارة الدولية :
في المقابل شرعت بعض الأقطار العربية وبجهود خاصة في إنشاء مصانع خاصة لصنع مثل هذه الآليات الزراعية ,ومن هذه الأقطار الجزائر ومصر وليبيا.و هذه المبادرات تستحق التشجيع حتى يتم توطين صناعة الجرارات والآليات داخل الوطن العربي حسب البيئة المميزة للمنطقة العربية .

* وقاية النباتات :
تفيد معلومات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن العائد الزراعي في الدول النامية وصل الى حوالي 30% بسبب الآفات الزراعية, وهذا ناتج عن ضعف الخدمات الوقائية .
وبالتالي فالدول العربية الأخرى تشكو من هذا العامل نظرا للقصور الذي تشهده في مجال الوقاية ومكافحة الآفات .

***في مجال خدمات التمويل :**
إن بعض الأقطار العربية النفطية لا تشكو من التمويل اللازم للإستثمار الزراعي كالسعودية مثلا، بحيث هذه الدول تتوفر على مصارف زراعية تقوم بتوفير الإئتمان الزراعي, لكن هذه الخدمات غير متوفرة أو ضئيلة في الدول غير النفطية, وهذا نظرا لضعف الموارد المالية للدول غير النفطية بالنقد المحلي ومصادر العملات الأجنبية وبالتالي يتوجب على القطاع الخاص لعب دور أساسي في المرحلة القادمة للتنمية الزراعية وهذا لإن المرحلة القادمة تقتضي توفير رؤوس أموال بالعملة المحلية والعملة الصعبة لتمويل القطاع الزراعي بصفة عامة وإنتاج الحبوب الغذائية و حتى يتم الحد من الإعتماد على العالم الخارجي, وهذه العملية تقتضي تكثيف جهود فعالة ومشتركة ما بين الأقطار العربية .

***في مجال خدمات التسويق :**
لا شك في أن قطاع الحبوب له أهمية بالغة بين القطاعات الأخرى ومنه فإن تسويق الحبوب وخصوصا محصول القمح يتم بواسطة مؤسسات حكومية لمعظم الأقطار العربية, وهذه العملية تهدف الى توفير أو تأمين الغذاء للمواطنين وتوفير الإحتياجات من العلف. وهذه المؤسسات هي التي تقوم بتحديد الأسعار في مجال التسويق والتي تعد متواضعة, وفي الواقع كانت هذه السياسة سببا من الأسباب الرئيسيسة التي جعلت الكثير من المنتجين في قطاع الحبوب الى عدم التوسع في إنتاج الحبوب خاصة في العراق والجزائر والسودان وبعض الأقطار الأخرى.
وما يمكننا ملاحظته فيما يخص مجال التسويق فإن الأقطار العربية ما زالت تشكوا من قصور في خدمات التسويق, وهذا لإن أغلب المزارعين ليس لديهم معلومات خاصة بحركة الأسعار على المستوى الداخلي والخارجي, وحجم المخزون وتوقعات الطلب, وبالتالي فلدعم سياسة إنتاج الحبوب يجب دعم خدمات التسويق حتى يتسنى للمزارعين أن يرفعوا من إنتاجهم من جراء تحسين هذه الخدمات وللإشارة فإن سياسات تحرير الأسعار التي أخذت تنتشر في الأقطار العربية لابد أن تشمل قطاع الحبوب حتى يجد المزارعون الحافز لمتابعة الإنتاج , أما عن إمكانية وجود أسواق عربية، ففي الخمسينات تم إقتراح خلق سوق عربية مشتركة من قبل مجلس الوحدة الإقتصادية ,إلا أن هذا الإقتراح ما يزال قيد الدراسة إن لم نقل بقي حبرا على ورق في ظل ضعف الإرادة السياسية ونشوب بعض النزاعات ما بين الأقطار العربية. كما أن خلق سوق عربية مشتركة قد يكون حافزا خاصة عند رفع الحواجز الجمركية ما بين الدول العربية لتوسيع التجارة العربية البينة وهو ما نتناوله في الفصل اللاحق تحت عنوان التجارة الزراعية العربية .

الفصل الخامس: التجارة الزراعية العربية

تمهيد:

ما تزال الصعوبات تعترض وضع التجارة الخارجية العربية, والتي تعاني من إضطراب في هيكل السلع المسوقة الى الخارج والتي اخذت فيها الصادرات من السلع النفطية حصة الأسد, في حين نجد معظم الواردات العربية هي سلع غذائية, هذا وتفيد البيانات الخاصة بالصادرات العربية أن حوالي 88.7% من صادرات الدول العربية خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات هي منتجات نفطية و2%من المنتجات الأولية و 2.7% مواد كيماوية, بينما قدرت الصادرات من السلع الزراعية حوالي 1.8% من إجمالي الصادرات .

وفيما يخص واردات السلع الصناعية للدول العربية خلال عقد الثمانينات فقد إزداد بمعدل نموسنوي 3.4% وهذا مايؤكد إعتمادالدول العربيةعلىالأسواق الخارجية بصفة متزايدة نتيجة إرتفاع حجم الواردات.

ويتضح مما سبق أن هناك عجزا تجاريا للدول العربية تمثل في ما يقرب حوالي 9.3 مليار دولار عام 1986،ولتوضيح ذلك سنقسم هذه الدراسة الى خمسة مباحث وهذا كالتالي :

- **المبحث الأول :الصادرات والواردات الزراعية في الوطن العربي**
- **المبحث الثاني :الميزان التجاري الزراعي**
- **المبحث الثالث :التجارة الزراعية البينية العربية**
- **المبحث الرابع :الفجوة الغذائية العربية والفجوة الحبوبية**

المبحث الأول : الصادرات والواردات الزراعية في الوطن العربي :

تفيد الإحصاءات الواردة في الجدول رقم (20) أن هناك إرتفاعا في إجمالي الصادرات العربية إبتداءا من عام 1977 الى غاية 1980, ويوازيه إرتفاعا في قيمة الصادرات الزراعية العربية, وهذا الإرتفاع في صادرات السلع الزراعية إستمر إلى غاية 1984, أين إنخفضت عام 1985 ثم إستعادت من جديد خلال (1986-1988) كما هو مبين في نفس الجدول, ويلاحظ من خلال ذلك أن نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية بلغت في الفترة (1977 -1983) ما بين 1.5%الى 3% أين شهدت إرتفاعا ملحوظا خلال الفترة (1984-1988) والتي زادت فيها من حوالي 4.1% عام 84 الى 6.3%عام 1988, بحيث بلغت قيمة الصادرات الزراعية عام 1977 حوالي 3.01 مليار دولار الى أن وصلت الى 3.8 مليار و 5.86 مليار دولار في 1983 و 1988 على الترتيب، ثم إنخفضت نسبيا عام 1989 الى 5.25 مليار دولار كما هومبين في الجدول رقم (21).

جدول رقم 20 - الصادرات و الواردات العربية الإجمالية و الميزان التجاري الزراعي خلال الفترة(1977 -1988)

السنوات	الصادرات			الواردات			العجز في الميزان التجاري الزراعي
	العربية الإجمالية	العربية الزراعية	النسبة الزراعية	العربية الإجمالية	العربية الزراعية	النسبة الزراعية	
1977	101.93	3.01	2.95	62.70	9.74	15.53	6.73
1978	101.38	3.08	3.04	79.35	12.51	15.76	9.43
1979	150.05	3.48	2.32	85.37	14.62	17.12	11.14
1980	224.50	3.76	1.67	117.11	21.25	18.14	15.48
1981	215.95	3.29	1.52	142.22	21.25	14.94	17.96
1982	162.98	3.45	2.12	140.06	23.73	16.94	20.27
1983	134.12	3.80	2.83	123.46	22.91	18.56	19.11
1984	128.13	5.21	4.07	114.69	24.91	21.72	19.70
1985	111.58	4.15	4.17	100.16	24.41	24.37	19.76
1986	84.82	4.68	5.52	89.81	21.60	24.03	18.39
1987	95.90	5.03	5.24	93.36	21.06	22.56	16.03
1988	93.17	5.86	6.29	109.24	25.15	23.02	19.29

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية : الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ،أعداد متفرقة من 1 إلى 10

وما يلاحظ من الجدول أن قيمة الصادرات الزراعية مقارنة بالصادرات الكلية على مستوى الوطن العربي ما يزال ضئيلا إن لم نقل ضعيفا وهذا ما يشير الى ضعف الجهاز الإنتاجي في القطاع الزراعي والذي لا يكفي لسد حاجات الغذاء للمواطنين العرب, أين نجد معظم الصادرات الزراعية هي من دول غير نفطية والتي يشكل فيها القطاع الزراعي القطاع الرئيسي في بنيانها الإقتصادي.

وفيما يخص الواردات الزراعية بلغت عام 1977 حوالي 9.74 مليار دولار من مجموع الواردات العربية الكلية والتي بلغت 62.7 مليار دولار, ووصلت عام 1988 حوالي25.15 مليار دولار من مجموع الواردات الكلية التي قدرت 109.24 مليار دولار, وهذا يبين لنا نمو نسبة الواردات الزراعية الى الواردات الكلية في الوطن العربي من 15.5الى23%خلال الفترة (77-1988), هذا فيما يخص الصادرات والواردات الزراعية الى الواردات الكلية. أما عن صادرات وواردات الوطن العربي من المحاصيل الإستراتيجية الغذائية المتمثلة في الحبوب فنستعرضها كالتالي .

جدول رقم 21 : الصادرات الكلية و الصادرات الزراعية للوطن العربي لعام 1989 (مليون دولار أمريكي)

مجموع الأقطار	صادرات كلية	صادرات المجموعة ٪ من إجمالي الصادرات	صادرات زراعية	صادرات المجموعة ٪من إجمالي الصادرات الزراعية
الخليج العربي				
العراق	9014.00		124.40	
الكويت	8364.70		183.78	
البحرين	2429.91		232.30	
قطر	1970.00		75.80	
الإمارات	12260.00		213.81	
عمان	3221.40		61.84	
اليمن	439.78		35.36	
إجمالي	37699.79	57.2	927.29	17.7
البحر الأحمر				
الأردن	932.97		364.40	
السودان	532.96		386.86	
السعودية	23198.60		357.00	
الصومال	104.00		95.96	
إجمالي	2476.53	3.6	1204.22	22.9
البحر الأبيض				
سوريا	1353.41		226.68	
لبنان	591.00		120.00	
مصر	4352.75		664.10	
ليبيا	6150.00		68.40	
تونس	2137.84		472.25	
الجزائر	8081.41		45.13	
إجمالي	22666.41	34.3	1596.56	30.4
المحيط الاطلسي				
المغرب	3799.55		1321.54	
موريطانيا	428.00		200.00	
إجمالي	3227.55	4.9	1521.54	29.0
إجمالي الوطن العربي	26070.26	100.0	5249.80	100.0

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية - دراسة الجدى الفنية و الإقتصادية لصناعة مسحوق السمك و المرتكزات البروتينية في الوطن العربي ،الخرطوم 1992 ،ص.7

المطلب الاول : صادرات الحبوب للوطن العربي :

تفيد الإحصاءات الواردة في الجدول رقم (22) خلال الفترة (75-89) أن إجمالي صادرات الدول العربية من الحبوب بلغت 2.980 الف طن من الحبوب عام 1988 كأعلى حد للصادرات العربية, في حين إنخفضت نسبيا عام 1989 الى 2842 ألف طن. تشمل السعودية والمغرب والسودان على حوالي 86.5% من إجمالي الصادرات العربية من الحبوب وهذا بالنسب69.4% ، 9.1% و8% على الترتيب، وفيما يخص الحد الأدنى لصادرات الحبوب فقد بلغ عام 1987 حوالي 210 الف طن، ويرجع إرتفاع صادرات الحبوب في الوطن العربي خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات الى إرتفاع صادرات السعودية, وهذا من 4.3 الف طن لعام 1979 الى حوالي2.1 مليون طن عام 1989, بالإضافة الى إرتفاع صادرات كل من السودان وسوريا في بعض السنوات. أما على المستوى القطري فقد شهدت الصادرات العربية إضطرابات شديدة أين نجد الصادرات السودانية وصلت حدا أدنى قدره 200 طن عام 1979, وتوقفت عام 1985 ثم بلغت 538 الف طن كحد أقصى عام 1987, وفي سوريا قدرت الصادرات من الحبوب 566 الف طن عام 1982 وتوقفت عام 1983 ثم إستعادت من جديد لتصل عام 1985 حوالي 300 طن ،أما في المغرب فهي الأخرى شهدت تقلبات في صادرات الحبوب أين نجدها بلغت عام 1988 حوالي 271 ألف طن كحد أقصى وحوالي2 ألف طن كحد أدني عام 1986. والملاحظ هنا هو أن معظم الدول العربية شهدت هذه التقلبات كمصر واليمن والعراق والصومال و تونس وغيرها من الدول العربية. أما على مستوى محصول القمح وخلال عقد الثمانينات فلم تكن هناك صادرات قمحية بإستثناء صادرات السعودية خلال الفترة (86-1989) والتي بلغت 2.1 مليون طن عام 1989 و شملت أكبر كمية مصدرة من القمح على مستوى القطر العربي, وإضافة الى ذلك هناك كميات مصدرة من القمح والتي لم تتجاوز 58.5الف طن في الأردن و 37.1 الف طن بسوريا عام 1987, كما لم تتعدى 4.4 الف طن بعمان عام1980.

جدول رقم 22 : صادرات و واردات الوطن العربي من الحبوب الغذائية خلال الفترة(75- 1989)

المحصول	جملة الحبوب		القمح		الشعير		الذرة الشامية		الأرز	
السنة	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
1975	227	11.69	12.4	9.35	..	242	..	877	1.0	713
1976	270	11111	9.7	8610	..	209	..	988	239.7	856
1977	314	13499	13.9	9896	..	798	..	1475	240.2	952
1978	210	16284	23.5	12369	..	1050	..	1847	214.9	1288
1979	362	21235	34.6	12196	85.3	1249	100.2	1803	215.5	1649
1980	592	19393	74.5	13369	38.6	2111	140.4	2248	285.1	1540
1981	675	23683	99.8	14676	114.4	3285	22.0	3305	247.6	1652
1982	1207	26431	130.8	15211	558.6	4974	12.6	3735	53.2	1845
1983	436	25861	97.4	16178	59.2	3303	2.5	3575	73.2	1903
1984	247	33354	131.6	18417	2.4	8277	5.2	3907	52.7	1851
1985	249	31956	183.8	19590	3.1	45.6	1.0	46.1	30.9	1975
1986	960	32100	644.8	19290	5.4	4039	0.7	5128	146.1	1975
1987	2180	34855	1487.3	20870	1.2	5954	0.2	4928	111.8	1969
1988	2980	35679	2093.4	21795	443.1	6503	6.9	4643	273.4	1965
1989	2842	38812	2135.9	22980	135.5	6341	0.7	5551	241.9	2156
المتوسط	917	25048	477.6	15625	131.2	3523	26.2	2241	155.9	1588

المصدر : حسبت و جمعت من المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ،أعداد متفرقة
المصدر : حسبت و جمعت من المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، إمكانية تنمية إنتاج القمح و الحبوب في الوطن العربي ، مرجع سابق ص 18
لمعرفة أحصاءات أحدث: أنظر قائمة الملاحق جداول زقم 7- 8- 9 - 10

-أما فيما يتعلق بصادرات محصول الشعير للوطن العربي خلال عقد الثمانينات فلم تكن هناك صادرات تذكر بإستثناء بعض الدول التي صدرت بصفة متقطعة بعض آلاف الأطنان من الشعير، كسوريا التي صدرت عام 1982حوالي 566 الف طن ثم توقفت عن التصدير عام 1984 لتستعيد صادراتها من جديد عام 1988. أما عمان فصدرت عام 1985 حوالي 2.3 الف طن, أما باقي الدول العربية فلم تكن لها صادرات من الشعير بإستثناء المغرب الذي دخل عالم التصدير لمحصول الشعير سنة 1988 أين بلغت صادراته حوالي 260 الف طن لتنخفض عام 1989 الى أقصى حد وهو حوالي 0.5 الف طن. أما صادرات الوطن العربي من الذرة الشامية خلال عقد الثمانينات فتكاد تنعدم إطلاقا بإستثناء بضعة آلاف من الأطنان المصدرة من قبل السعودية خلال النصف الأول من عقد الثمانينات والتي لم تتجاوز 5 آلاف, وكذا بعض الكميات المصدرة من قبل لبنان عام 1982, ونفس الشي بالنسبة لصادرات محصول الذرة الرفيعة خلال نفس الفترة بحيث لم تسجل هناك صادرات من هذا المحصول بإستثناء بعض الكميات التي صدرت وبصفة متقطعة من طرف السودان والتي كانت تتعلق بظروف الإنتاج وبظروف البيئة, حيث صدرهذا البلد حوالي 256 الف طن عام 1981 لتنخفض عام 1984 الى حوالي 19 الف طن وتوقفت عام 1985 لتستعيد من جديد عام 1986 بما يقرب 36 الف طن من الذرة الرفيعة لترتفع عام 1987 الى حوالي 538 الف طن ثم إنخفظت عام 1989 الى 290 الف طن.

-أما بالنسبة لصادرات الأرز العربية فإن أكثر من نصفها يصدر من قبل الدول العربية الغير متخصصة في إنتاج الأرز كالإمارات العربية التي تراوحت صادراتها ما بين 4.8 الف طن عام 1987 وحوالي203.7 الف طن عام 1989 ،ونفس الشيء بالنسبة للسعودية التي تراوحت صادراتها من 25الف وحوالي ثمانية(8) آلاف طن ،بالإضافة إلى بعض الكميات المصدرة في كل من عمان والكويت والتي تراوحت ما بين عشر(10)الاف طن وحوالي (الفين) طن كحد ادنى وحوالي 140 الف طن و20 الف طن كحد أعلى على الترتيب .أما باقي الدول العربية فلم تسجل هناك صادرات من محصول الأرز خاصة المنتجة له كمصر والسودان بحيث وصلت في مصر الى حوالي 16.6ألف طن و 92 الف طن عام 1985 و 1986 على التوالي لتنخفض عام 1989 الى حوالي 33 الف طن.

المطلب الثاني: واردات الحبوب للوطن العربي (1)

تعد المنطقة العربية من أكبر مناطق العالم إستيرادا لمختلف أنواع الحبوب, ولقد شهدت واردات الحبوب تطورات كبيرة في أعقاب أزمة الغذاء العالمي, والإرتفاع الكبير في أسعار النفط أي بداية النصف الثاني من السبعينات (2) وبلغت كميات واردات الحبوب في الوطن العربي أكثر من 17 مليون طن عام 1980 أي ما يقدر ب 3.37 مليار دولار لتصل الى 29.74 مليون طن عام 1984 والتي بلغت حوالي 5.5 مليار دولار لنفس السنة كما هو مبين في الجدول اسفله

جدول رقم (23) ملخص واردات السلع الغذائية من الحبوب والقمح (1980 1989)
ك:(الكمية بالألف الطن) ، ق:(القيمة بالمبيون دولار)

	1980		1984		1985		1986		1987		1988		1989	
	ك	ق	ك	ق	ك	ق	ك	ق	ك	ق	ك	ق	ك	ق
الحبوب	17225	3752	29740	5468	33923	6403	35161	5324	37253	5008	35655	6437	38811	7309
القمح	12467	2541	16627	3053	21136	3757	19417	3051	15944	2145	17424	3059	22980	-

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية: التنمية الزراعية في الوطن العربي مرجع سابق ،ص 95
---------------: إمكانية تنميةإنتاج الحبوب والقمح في الوطن العربي مرجع سابق ،ص23

للإشارة فإن معدل نمو الواردات خلال النصف الأول من عقد الثمانينات(80-1984) بلغ حوالي 8% في المتوسط ونفس الشيء بالنسبة للنصف الثاني من نفس العقد ،حيث إرتفعت الواردات من الحبوب من حوالي 34 مليون طن عام 1985و التي قدرت ب 6.4 مليار دولار الى أن وصلت الى 34.7 مليار عام 1989. وما يلاحظ هنا هو أن معدل نمو الكميات من الواردات من الحبوب قد إنخفض عما كان خلال(80-1984) وهذا من"14.8%الى 1.7% خلال (85-1988), غير أن ذلك لم يقابله إنخفاض في قيمة الواردات وهذا على عكس إنخفاض في أسعار الحبوب ونسبة زيادة الواردات من الحبوب هي أكثر من معدل زيادة النموالسكاني في خلال عقد الثمانينات وما ضاعف زيادة واردات الحبوب في الوطن العربي هو زيادة إستيرادالحبوب(*) في كل من الجزائر السعودية سوريا العراق مصر والمغرب بحيث إستوردت هذه الدول ما يقارب حوالي 14.84 مليون طن أي ما يعادل 71 ٪ من جملة الواردات العربية من الحبوب و وصلت عام 1989 الى ما يقرب 38.81، مليون طن أي ما يعادل 78 ٪ من الواردات على مستوى الوطن العربي, أما من حيث ترتيب الكميات المستوردة على مستوى كل بلد عربي فنجد مصر في المرتبة الأولى تليها الجزائر ثم السعودية فالعراق.

و بالرغم من هذا فإن بعض الدول قلصت نسبيا وارداتها من الحبوب خلال النصف الثاني من الثمانينات كالسعودية ومصر بعد عام 1984 مباشرة, وهذا لمحاولة تطوير جهازها الإنتاجي في مجال الحبوب, أما على مستوى المحاصيل الزراعية فقد بلغت واردات القمح 189 مليون طن عام 1989 أين تضاعف مرتين ونصف عما كان عليه عام1975..(7 مليون طن).

وتعتبر الجزائر ومصر والمغرب وتونس وسوريا واليمن والسعودية من أكبر الدول العربية إستيردا للقمح، وللإشارة فإن السعودية هي دولة منتجة ومصدرة للقمح وما تزال مستوردة له لكن بكميات منخفظة عن باقي الدول العربية .(3)

1)أنظر :قائمة الملاحق جداول رقم (11) (12) (13) و (14)
2)أنظر اهمية محصول القمح في الوطن العربي مرجع سابق،ص ص 2،3
3) ،مرجع سابق ،ص2
(*) تشمل على الدقيق المحول على أساس (25.1) دقيق إلى قمح

جدول رقم 24 واردات الشعير بالألف طن بالدول العربية خلال الفترة (1989 1980)

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الأردن	20.52	9.80	69.30	17.40	179.84	74.89	143.54	114.75	98.02	133.20
الإمارات	16.52	24.73	20.78	34.44	82.00	45.49	67.77	92.22	76.73	85.00
البحرين	1.12	0.49	2.19	2.37	3.43	3.37	3.27	2.31	3.44	1.00
تونس	18.02	138.06	41.85	3.75	26.89	23.18	114.08	24.27	519.31	176.63
الجزائر	269.07	250.00	265.42	373.09	613.52	534.92	—	54.14	562.00	557.27
جيبوتي	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
السعودية	1229.31	2275.30	3860.24	2358.20	5876.20	2848.94	2705.63	4934.76	4240.00	4400.00
السودان	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
سوريا	204.73	42.33	—	0.06	299.30	143.60	—	29.90	4.87	—
الصومال	—	7.99	0.07	—	—	—	—	—	—	—
العراق	157.35	110.00	160.00	250.00	500.00	130.00	20.00	140.00	250.00	340.00
عمان	5.22	2.84	4.32	4.61	14.40	30.20	31.10	150.04	76.50	10.00
قطر	19.21	37.62	14.33	19.69	43.30	41.89	22.20	34.53	28.96	15.00
الكويت	47.86	33.62	179.86	110.62	293.00	190.00	142.19	7.62	120.00	207.90
لبنان	25.25	26.00	15.00	16.33	46.00	20.00	16.00	37.00	20.00	15.14
ليبيا	82.31	90.13	167.92	110.00	210.00	390.00	770.00	430.00	500.00	400.00
مصر	—	31.26	—	—	—	—	—	—	—	—
المغرب	12.98	204.23	170.33	2.20	89.51	1.02	0.02	—	3.60	—
موريتانيا	—	70	0.020	—	—	—	—	—	—	—
اليمن الجنوبي	—	—	—	—	—	—	2.80	—	—	—
اليمن الشمالي	1.18	28	2.22	0.30	—	28.00	—	0.04	0.03	—

المصدر : جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعية (الكتاب السنوي الإحصاءات الزراعية أعداد متفرقة من (1983 إلى 1990)

المصدر : جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعية إمكانية تنمية إنتاج الحبوب و القمح في الوطن العربي، الخرطوم 1992 ص 168

جدول رقم 25 : واردات الأرز بالألف طن بالدول العربية خلال الفترة 1975- 1989

السنة / القطر	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الأردن	47.26	36.86	45.86	36.06	55.30	50.99	71.56	71.83	76.72	39.20
الإمارات	203.35	186.28	102.11	97.65	42.00	100.00	225.98	226.00	190.23	360.53
البحرين	35.47	1.86	17.39	24.94	29.97	24.24	21.74	32.34	30.15	10.60
تونس	5.45	0.26	4.12	0.10	5.80	11.85	6.00	7.95	14.13	3.17
الجزائر	23.00	13.00	18.08	22.79	24.91	21.37	37.11	23.18	35.00	39.68
جيبوتي	17.30	18.60	18.20	22.40	30.46	29.62	28.0	19.30	22.10	25.00
السعودية	356.13	427.08	471.04	491.20	489.52	427.16	375.38	374.74	362.69	360.00
السودان	12.66	8.91	38.00	11.33	21.73	7.85	40.00	20.00	40.00	40.00
سوريا	39.00	72.44	56.78	243.31	109.90	107.40	73.53	114.00	67.97	95.00
الصومال	105.00	17.28	90.00	61.51	90.00	110.00	102.00	110.50	70.60	70.00
العراق	400.00	350.00	360.00	440.00	487.00	500.00	525.00	524.00	603.00	742.00
عمان	20.40	50.26	115.65	62.84	83.02	69.81	80.82	83.38	102.34	67.10
قطر	23.38	18.56	12.50	14.37	26.69	10.99	24.43	22.60	26.11	25.00
الكويت	75.46	95.00	98.00	58.80	75.00	90.00	79.39	103.11	70.00	116.88
لبنان	25.00	23.00	30.00	22.00	20.00	31.00	26.00	33.00	35.00	41.00
ليبيا	44.18	49.04	53.00	54.00	42.00	35.00	40.00	30.00	45.00	70.00
مصر	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
المغرب	—	—	—	30.39	5.00	28.47	11.32	10.08	0.82	6.00
موريتانيا	50.56	57.30	40.73	81.50	75.70	70.00	80.00	80.00	66.00	100.00
اليمن الجنوبي	27.84	41.62	56.36	33.06	48.81	79.12	66.90	39.80	70.00	75.00
اليمن الشمالي	18.92	37.84	24.40	36.61	40.00	46.00	60.00	43.00	38.21	70.00
الجملة	1540.45	1505.19	1652.33	1844.86	1902.81	1850.87	1975.16	1968.81	1965.47	2156.16

المصدر : جامعة الدول العربية – المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، أعداد مختلفة

أما واردات الشعير خلال عقد الثمانينات فتشير البيانات الواردة في الجدول رقم 24 أن الكميات المستوردة بلغت عام 1980 حوالي 250 مليون طن ثم إرتفعت عام 1985 الى حوالي 4.5 مليون طن الى أن وصلت 6.34 مليون طن عام 1989، وتعتبر السعودية والجزائر وليبيا والعراق والكويت وتونس والأردن من أكبر الدول المستوردة لمحصول الشعير في الوطن العربي .

-و فيما يخص واردات الذرة الشامية للوطن العربي فتشير المعلومات الواردة في الملحق جدول رقم (14)أن واردات محصول الذرة الشامية بلغ عام 1989 حوالي 5.23 مليون طن ثم تناقص عام 1990 حتى بلغ حوالي 4.6 مليون طن الى أن وصل عام 1991 الى حوالي 4.2 مليون طن, ومن الدول الأكبر إستيردا لهذا المحصول هي الجزائر مصر والسعودية بحيث تشمل على (3/2) ثلثين من الواردات العربية تليها كل من تونس والعراق وليبيا والأردن ولبنان والبحرين وقطر وعمان واليمن لكن بكميات أقل, كما أن سبب إرتفاع واردات الذرة الشامية يرجع الى إزدياد الطلب على الأعلاف الحيوانية وعلى الزيوت المشتقة من الذرة الشامية, أما بالنسبة لواردات الأرز للوطن العربي والذي يعتبر ثاني محصول من حيث الأهمية فقد بلغت وارداته عام 1980حوالي 1.54مليون طن وتزايدت كمية الواردات الى أن وصلت الى حوالي 1.98 مليون طن و 2.2 مليون طن عام(87 و 1988) على التوالي، ومن الدول الأكثر إستيردا للأرز بإعتباره غذاء رئيسي لها هي العراق ثم السعودية والإمارات العربية ثم سوريا والكويت, بحيث وصلت وارداتها الى ما يقارب 67%من إجمالي واردات الأرز للوطن العربي.(جدول رقم 25). في حين نجد واردات الذرة الرفيعة للوطن العربي منخفضة جدا مقارنة بالمحاصيل الأخرى السابقة ولا تمثل أهمية إقتصادية كبرى بحيث بلغ إستيرادالمحاصيل العربية من الذرة الرفيعةعام (80 و 1981)حوالي 1.24 و 0.24 الف طن على التوالي، ثم قفزت خلال السنة الموالية 1982 الى 125.53 الف طن, وهذا الإرتفاع يرجع الى دخول المغرب سنة 1982 ولأول مرة كمستورد للذرة, ثم إنخفضت هذه الكمية الى 14.25 الف طن عام 1983 ثم إستمرت على نفس المنوال تقريبا الى أن وصلت عام 1989 الى 69 الف طن, وتشكل الواردات المغربية والموريتانية و التونسية وأيضا السعودية حوالي99% من الذرة الرفيعة على مستوى الوطن العربي .
أما قيمة الصادرات والواردات على مستوى الوطن العربي للحبوب وإمكانية تغطية بعضها البعض فيمكن القول بأنه من خلال دراستنا هذه تبين أن الكميات المستوردة من الحبوب وبالأخص القمح، هي كميات ضخمة خلال عقد الثمانينات وأيضا في السبعينات وهذا ما يعكس إعتماد السوق العالمي في إستيراد الغذاء والذي بلغت فاتورته أضعاف فاتورة الصادرات من الحبوب حيث بلغب الواردات حوالي 7.3 مليار دولار أمريكي للوطن العربي في حين لم تتجوز الصادرات النصف مليار دولار أي حوالي 489 مليون دولار إذ يعتبر أعلى حد سجلته الصادرات العربية من الحبوب والتي لا تمثل سوى نحو6.7%من قيمة الواردات الحبوبية أما الحد الأدنى فلا يقل عن1.4%.
وفي الواقع فهذه النسبة معظمها صادرات السعودية والإمارات في الوقت الراهن، أما بقية الأقطار فهي غير مهمة إطلاقا أو لا تذكر, وبالمقابل فإن الدول الأكثر إستيردا للحبوب هي كل من الجزائر ومصر والعراق إضافة الى السعودية والتي هي الأخرى ما زالت من بين الدول العربيــة المستوردة بالرغم من أنها مصدرة .
أما عن قيمة الصادرات والواردات لمحصول القمح في الوطن العربي وخلال النصف الثاني من عقد الثمانينات فنجد أن فاتورة إستيراد القمح لا تغطيها فاتورة التصدير لهذا المحصول ولجميع الأقطار العربية بإستثناء السعودية التي غطت قيمة صادراتها قيمة وارداتها القمحية إبتداءا من عام 1986 أين نجدها حققت فائضا في عام 1989 بلغ حوالي 252 مليون دولار.

ومن الدول الأكبر إستيردا للقمح هي مصر تليها الجزائر ثم العراق وبعدها المغرب ثم اليمن الموحد. أما عن قيمة الصادرات العربية من الشعير وإماكنية تغطية وارداتها منه فهناك فرق شاسع بحيث أن صادرات الشعير في الوطن ضعيفة إذا ما قورنت بقيمة الواردات من هذا المحصول خلال الفترة (85-1989), أين بلغت قيمة الواردات في بدايتها حوالي النصف مليار دولار ثم إستمرت في التزايد الى أن بلغت عام 1989 حوالي 846 مليار دولار وفيها تغطي السعودية حوالي60% من القيمة الإجمالية .

وفيما يخص الذرة الشامية فهي لا تختلف كثيرا عن النمط الإجتماعي لمحصول الشعير خلال نفس الفترة بحيث بلغت قيمة الواردات من الذرة الشامية للوطن العربي حوالي 801 مليون دولار في بداية الفترة ثم إنخفضت الى550 مليون دولار عام 1987 لتستعيد مرة أخرى وترتفع الى حوالي 817 مليون دولار عام 1989.

وفيها بلغت قيمة واردات الجزائر ومصر والسعودية والعراق حوالي 547 مليون دولار أي ما يعادل68% من القيمة الإجمالية للواردات العربية من الذرة الشامية عام 1985 الى أن وصلت الى 71% عام 1989 أي حوالي 579 مليون دولار أمريكي. أما قيمة الواردات العربية للذرة الرفيعة فتعتبر ضعيفة جدا مقارنة بالمحاصيل الأخرى بحيث لم تتجاوز 13 مليون دولارعام 1989 ومعظمها إستوردتها تونس ,أما عن الصادرات فلقد قام السودان لوحده بتصدير حوالي 6 مليون دولار عام 1986 ثم حوالي 89 مليون دولار 1987 لتنخفض الى حوالي 24 مليون دولار عام 1988 لترتفع وتصل الى حوالي 34 مليون دولار عام 1989 .

وفي الأخير نجد أن قيمة صادرات الأرز لم تتعد 111 مليون دولار, في حين بلغت الواردات العربية من الأرز حوالي 967 مليون دولار أي ما يقارب المليار عام 1989, بعد ما كانت حوالي 774 و 680 مليون دولار أمريكي في 1985 و1987 على التوالي وتعتبر السعودية والعراق والإمارات من أكثر الدول إستيردا للأرز تليها كل من الكويت والأردن وسوريا وعمان أما باقي الدول فتعتبر أقل إستيردا للأرز.

3) أنظر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،دراسة الجدوى الفنية والإقتصادية لصناعة مسحوق السمك والمركزات البروتينية في الوطن العربي ،مرجع سابق ،ص 5

المبحث الثاني : الميزان التجاري الزراعي:

إن الصعوبات ما تزال تعتري وضع الميزان التجاري الزراعي في الوطن العربي إذ أن العجز التجاري ما زال قائما, بحيث سجل الميزان التجاري الزراعي العربي عجزا ملحوضا خلال الفترة (87-1988) كما هو مبين في الجدول رقم (20) حيث إرتفع من حوالي**6.73** مليار دولار عام 1977 الى حوالي **15.48** مليار دولار, ثم30مليار و20 مليار دولار عام 1980 و 1982 على التوالي وبعدها إنخفض هذا العجز الى حوالي 19 مليار دولار عام 1985 لينخفض من جديد عام 1986 الى حوالي 18 مليار دولار، وفي هذه السنة كان الإتجاه في العجزواضحا في معظم الدول العربية بإستثنا ء السودان وموريتانيا إذ حققت فائضا في صادراتها على وارداتها الزراعية .(4)

-أما في سنة 1988 فوصل العجز الى 19 مليار دولارأين بلغ معدل النموالسنوي في العجزحوالي**9.5%** وهذا بسبب تزايد الواردات الزراعية للوطن العربي, في حين بلغ معدل نمو الصادرات حوالي**5.6%**.

وفيما يتعلق بالبيانات الواردة في الجدول رقم (26) والخاص بالميزان التجاري الكلي والزراعي والغذائي للوطن العربي عام 1988, فيتضح بأن هناك إنكماش في حجم الصادرات وإرتفاع الواردات وهذا ما يبينه العجز في نفس الجدول سواء كان العجز الكلي أو العجز في الميزان التجاري والزراعي, بحيث قد ر هذا العجز على جميع المستويات بحوالي **16.1** مليار دولار و **19.29** مليار دولار و**16.8** مليار دولار على الترتيب, وهذا العجز الدائم يخص جميع الأقطار العربية, والذي يرجع الى عدم تطور الإنتاج الزراعي والغذائي الشيء الذي لم يسمح بالقضاء على العجز أو التخفيض منه , بسبب قصور الإنتاج وإنخفاض الإنتاجية وما ترتب عنه من زيادة الواردات ونقص في الصادرات، ومن حيث الأداء في الميزان التجاري الزراعي للأقطار العربية فهناك تباين كبير بين الدول العربية وبالتالي يعتبر المغرب ومصر والسعودية وتونس من أهم أكبر الدول تصديرا للمنتجات الزراعية علىمستوىالوطن العربي أين نجدالمغرب لوحده يغطي28%من متوسط الصادرات الزراعيةالعربية لعام (1987 و 1988) تليها بعد ذلك مباشرة مصر والتي بلغ نصيبها في الصادرات الزراعية العربية حوالي**13%** ثم تأتي كل من السعودية وتونس إذ بلغت مساهمة كل منهما في الصادرات حوالي**9%**. في حين نجد مساهمة الدول العربية النفطية في الصادرات الزراعية العربية منخفضة بإستثناء السعودية واليمن وجيبوتي والصومال, ومن جهة آخرى فإن أهم أكبر الدول العربية المستوردة للسلع الزراعية هي مصر, وهذا بما يقرب حوالي **22%** من الواردات الزراعية العربية تليها السعودية ب **17%** ثم تأتي الجزائر في المرتبة الثالثة بحوالي **10%** ثم العراق بحوالي **8%**من الواردات الزراعية على مستوى الوطن العربي(أنظر الملحق جدول رقم 15)

جدول رقم (26) الميزان التجاري الكلي والزراعي و الغذائي للوطن العربي لعام 1988

القيمة : بالمليون

الصادرات الكلية	الواردات الكلية	الميزان التجاري الكلي	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	الميزان التجاري الزراعي	الصادرات الغذائية	الواردات الغذائية	الميزان التجاري الغذائي
93170.48	109239.67	16069.19	5861.88	25152.54	19290.66	2707.11	19551.32	16844.21

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية : الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية المجلد 10 - 1990

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية: أهمية محصول القمح في الوطن العربي،- الخرطوم ، 1991 ص8

لمعرفة أرقام جديدة و التي تخص عام 1991 - أنظر الملحق جدول رقم 15

ومن خلال ذلك فتعتبر مصر ثاني أكبر مصدر للسلع الزراعية على المستوى العربي، وفي نفس الوقت أكبر الدول المستوردة لها تليها السعودية من حيث المساهمة في التصدير والإستيراد للمنتجات الزراعية .

أما بالنسبة للمغرب الذي كان يتخبط في عجز ميزانه التجاري الزراعي مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات فقد تحول هذا العجز الى فائض في النصف الثاني من الثمانينات ونفس الشيء بالنسبة لموريتانيا .وبالنسبة للسعودية فهي الأخرى شهدت تحسنا في ميزانها التجاري الزراعي بحيث تقلص العجز من 4 مليار دولارعام 1985 الى3.5 مليار دولار عام 1988، أمامصر فقد تزايد العجز في ميزانها التجاري الزراعي أين إرتفع من 3.2 مليار دولار عام 1980 الى حوالي 5.2 مليار دولار عام 1988، على عكس السودان التي سجلت فائضا خلال عقد السبعينات وعقد الثمانينات بإستثناء عام 1985 والذي شهد فيه بعض الإضطرابات السياسية .

4)المنظمة العربية للتنمية الزراعية :التنمية الزراعية ،مرجع سابق ،ص ص 97،96

المبحث الثالث:التجارة البينية الزراعية العربية :

في إطار تشجيع وتنمية التبادل التجاري ما بين الدول العربية قامت هذه الدول بعدة إجراءات منها إنشاء مؤسسات خاصة لتشجيع التبادل التجاري بإعتبارها إجراءات أولية لقيام تكامل إقتصادي عربي والتي تمثلت في إبرام إتفاقية تسهيل عمليات التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية في عام 1953, إضافة الى تسهيل إنتقال رؤوس الأموال ما بين الدول العربية. (دول الجامعة) .(5)

وفي سنة 1964 تم العمل بإتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية والخاصة بإنشاء السوق العربية المشتركة وكذا إبرام إتفاقية تسهيل التبادلات التجارية ما بين دول الجامعة العربية وتنميتها تجاريا عام 1981, ومما جاء في الإتفاقية الخاصة بالتبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت هو إعفاء بعض المنتجات الزراعية والحيوانية والثروة الطبيعية إعفاءا كاملا من رسوم الجمركة عند تبادلها ما بين الدول العربية بإعتبارها مدخل من مداخل التكامل الزراعي الإقتصادي العربي .

وفي 1974 تم إنشاء المؤسسة العربية لضمان الإستثمار والتي تقوم بمهمة تقديم الضمان لتأمين الصادرات العربية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية هذا من جهة, ومن جهة أخرى فهناك مساهمات من قبل مؤسسات أخرى كصندوق النقد العربي والذي قام بتقديم برنامج لتمويل التجارة العربية, أين تم الإكتتاب فيه بمساهمة قدرها 250 مليون دولار وهو نصف رأس المال المصرح به بالإضافة الى هذه الإتفاقيا ت الجماعية هناك الإتفاقية الثنائية والتى تعمل أيضا بتسهيل وتشجيع التبادلات التجارية فيما بين الدول الموقعة على هذه الإتفاقيات.(6)

وما دام هناك في الوطن العربي دول منتجة ومصدرة لبعض المنتجات الزراعية بما فيها الحبوب كما أن هناك دول مستوردة لها, وبالتالي فإن توسيع التجارة الزراعية البينية بين الأقطار العربية وإزالة كافة العقبات والمعوقات يعتبر شرطا ضروريا لتنمية إنتاج الحبوب-وكذا تنمية الإنتاج الزراعي بصفة عامة ،وللإشارة فإن التبادلات التجارية فيما بين الدول العربية تكاد تكون ضئيلة بحيث تقل عن 10% من إجمالي التبادلات التجارية العربية من الخارج في النصف الثاني من السبعينات, وإرتفعت في بداية الثمانينات الى حوالي 15% أي ما يعادل 2.9مليار دولار.والملاحظ هنا هوبقاء ركود التجارة البينية الزراعية بحيث أن

حجمها في التجارة الزراعية العربية لم ينمو نموا ملحوظاو يرجع هذا الى عدة أسباب أهمها:

-هو أن الإتفاقيات المبرمة على المستوى القومي لتشجيع وتسهيل التبادلات التجارية عملت على تخفيض تكلفة الإستيراد عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية أو إزالتها في حين نجد المشكل الأساسي لضعف التجارة العربية هو ضعف القاعدة الإنتاجية, أي ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم تنوع السلع التي تدخل في التجارة الخارجية .

– ضعف الجهاز الإنتاجي في الإستجابة الى إحتياجات الأسواق العربية

وما يمكن إستخلاصه هو أن الجهود التي بذلت في إطار تشجيع التبادلات الخارجية البينية ما بين الدول العربية عن طريق إنشاء المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وغيرها من الإتفاقات كانت خطوات في طريق توسيع التجارة البينية الزراعية العربية, إلا أنها لم تكلل بنجاح هام لإنها هدفت الى الإكتفاء الذاتي لكل قطر دون الأخذ في الإعتبار التكامل التنموى على المستوى القومي.

---

5) أنظر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية:مجلة التنمية والزراعة،العددين الأول والثاني،الخرطوم 1992 ص49

6) المصدر :النظمة العربية للتنمية الزراعية: إمكانية تنمية إنتاج الحبوب والقمح في الوطن العربي، مرجع سابق ،ص12

المبحث الرابع:الفجوة الغذائية العربية والفجوة الحبوبية :

يعد الميزان الغذائي العربي جزءا من الميزان التجاري الزراعي العربي والذي يشمل على حركة الصادرات والواردات الغذائية العربية, وفي الوقت الذي لا يزال هيكل الواردات من السلع الغذائية يشير الى إعتماد الدول العربية على السوق العالمي في توفير إحتياجاتها الغذائية لتغطية الفجوة الغذائية والتي تمثل إستيرادها من السوق العالمي لسد إحتياجات الوطن العربي من الغذاء.

فإتساع الفجوة الغذائية أو ضمورها يوضح لنا درجة إعتماد الوطن العربي على العالم الخارجي في السلع ذات الجوانب الإقتصادية والسياسية، وتفيد البيانات الواردة في الجدول(27) أن الفجوة الغذائية العربية بلغت عام 1980 حوالي 15.6 مليار دولار, ثم إنخفضت الى 12.56 مليار دولار عام 1985 وهذا بمعدل نمو سنوي سالب بلغ نحو 4.3% في المتوسط, اليأن وصلت عام 1989 حوالي13.66مليار دولار أي بزيادة قدرها2.1 % في المتوسط سنويا. ويشير الجدول رقم(28) والخاص بالفجوة الغذائية حسب المجموعات الإقتصادية العربية, أن نسبة الفجوة للدول غير النفطية قد تزايدت في النصف الأول من عقد الثمانينات وهذا من 30.2% من إجمالي الفجوة الغذائية على مستوى الوطن العربي عام 1980 الى حوالي 35.3% عام 1985 ثم إنخفضت هذه النسبة قليلا عام 1989 الى حوالي 34.2%

جدول رقم 27 الفجوة الغذائية في الوطن العربي (1980-1989) بالمليون دولار

القطر	1980	1985	1989
الأردن	325.63	288.25	237.00
الامارات	0816.90	409.94	761.47
البحرين	0250.65	164.48	159.82
تونس	0310.54	148.69	275.70
الجزائر	1994.44	2153.27	2217.02
جيبوتي	0061.00	30.74	32.42
السعودية	3843.75	2198.36	2420.09
السودان	0155.24	7.82	37.16
سوريا	0451.82	492.37	156.50
الصومال	037.84+	6.12+	9.06
العراق	1956.70	1647.95	1884.12
عمان	245.00	201.23	254.77
قطر	211.28	130.80	159.60
الكويت	798.99	525.17	875.61
لبنان	385.21	186.76	311.70
ليبيا	790.43	684.04	859.71
مصر	2145.85	2724.00	3443.83
المغرب	0149.59	84.56	289.37+
موريتانيا	0033.14	103.41+	99.50+
اليمن الجنوبي	208.15	174.93	143.23
اليمن الشمالي	532.59	409.80	406.76
الوطن العربي	15629.06	12560.03	13656.00

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية / الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية أعداد مختلفة

أما بالنسبة للدول النفطية فبلغت الفجوة الغذائية أكثر من ضعف نظيرتها بالدول الغير نفطية, إذ بلغت عام 1980 حوالي 69.8%من مجموع الفجوة الغذائية العربية ثم هبطت نسبيا عام 1985 الى ما يقرب 64.7% لترتفع قليلا عام 1989 الى حوالي65.8%. وبصفة عامة فقد شهدت الفجوة الغذائية في المجموعتين النفطية والغير نفطية في النصف الأول من الثمانينات إنخفاظاملحوظا مقارنة بالسبعينات لترتفع من جديد في النصف الثاني من عقد الثمانينات أي في الوطن العربي ككل, ويرجع هذا الى نمو الصادرت الزراعية لبعض الدول العربية منها السعودية والسودان والمغرب.ويوضح الجدول رقم(29) أهم أكبرالدول إتساعا في الفجوة الغذائية وهي مصر والسعودية والجزائروالعراق, بحيث بلغت في مصر عام 1980 حوالي 13.7% على مستوى الوطن العربي ثم إرتفعت الى حوالي 22%عام 1985 لتبلغ عام1989 حوالي ربع الفجوة الغذائية الكلية العربية, أما فيما يخص السعودية والجزائر فقد إستقرت خلال النصف الثاني من فترة الثمانينات بعدما إرتفعت في الجزائرفي النصف الأول للثمانينات وهذا من 12.8% من الفجوة الغذائية الكلية الى حوالي 17.1% عام1985 .

أما في السعودية فقد شهدت إنخفاضا ملحوضا للخمس السنوات الأولى من الثمانينات وهذا من 24.6% الى حوالي17.5% من الفجوة الغذائية على مستوى الوطن العربي, كما نجدها إستقرت نسبيا في العراق وهذا بحوالي 13% خاصة في النصف الثاني للثمانينات, وكما لاحظنا في الجدول السابق أن الدول العربية الأربعة والممثلة في مصر والسعودية والجزائر والعراق شكلت حوالي 64% من الفجوة الغذائية العربية الكلية عام 1980 وإرتفعت هذه النسبة الى حوالي 70%عام 1985 ثم الى حوالي ثلاثة أرباع الفجوة الغذائية على مستوى الوطن العربي, أما في باقي الدول العربية فقد شهدت إنخفاظا معتبرا وهذا من 36.4% عام 1980 الى حوالي 26.3% عام 1989.

جدول رقم 28 الفجوة الغذائية في المجموعات الإقتصادية العربية خلال الفترة(1980 - 1989)

الفجوة الغذائية في	نسب الفجوة الغذائية			متوسط معدل النمو السنوي في قيمة الفجوة الغذائية	
	1980	1985	1989	80 - 1985	1985- 1989
مجموعة الدول غير نفطية	30.2	35.3	34.2	1.2-	1.3
مجموعة الدول النفطية	69.8	64.7	65.8	5.8-	2.5
الوطن العربي	100	100	100	4.3-	2.1

(المصدر : الجدول 26

جدول رقم 29 أهم دول الفجوة الغذائية العربية خلال الفترة 1980 – 1989

الدولة / السنوات	نسبة الفجوة الغذائية إلى الفجوة الغذائية الكلية		النسبة المئوية
	1980	1985	1989
مصر	13.7	22.0	25.2
السعودية	24.6	17.5	17.7
الجزائر	12.8	17.1	17.0
العراق	12.5	13.1	13.8
الجملة الفرعية	63.6	69.5	73.7
باقي الدول العربية	36.4	30.5	26.3
الفجوة الغذائية الكلية	100.0	100.0	100.0

المصدر : الجدول 26
لمعرفة الفجوة الغذائية للمجموعات السلعية الرئيسية للوطن العربي أنظر الملحق جدول رقم 16

وبعد معرفة الفجوة الغذائية العربية نتطرق الآن الى الفجوة الغذائية الحبوبية على المستوى القطري أين تفيد بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية حول إنتاج الحبوب في الفصل الرابع من هذه الدراسة, حيث بلغ إنتاج الحبوب في الوطن العربي عام 1975 حوالي 24.1 مليون طن ليرتفع عام 1989 الى حوالي 34.3 مليون طن, في حين إرتفعت الإحتياجات من الحبوب خلال نفس الفترة من 35 مليون طن الى نحو 67 مليون طن, اذ إرتفعت الفجوة الحبوبية من10.8 مليون طن الى 36 مليون طن والتي تشمل حوالي 22 مليون قمح بقيمة 4.3 مليون دولار أمريكي كما هوموضح في الجدول رقم (30).

ويأتي الشعير والذرة الصفراء في المرتبة الثانية يليها الأرز حسب نفس الجدول, وإذا ما قورنت الفجوة الغذائية الحبوبية بالفجوة الغذائية الكلية على مستوى الوطن العربي فنجد أن الفجوة الحبوبية بلغت في النصف الثاني من الثمانينات نصف الفجوة الغذائية الكلية, أما على مستوى القمح فبلغت مساهمتة ربع الفجوة الغذائية العربية عام 1989 وهذا بقيمة قدرها 4.3 مليون دولار مقابل 957 الف دولار كمتوسط للفترة -(70-1972)-أي أنها تضاعفت أربع مرات خلال العقدين الماضيين.

جدول رقم 30 تطور الفجوة الغذائية من الحبوب المختلفة خلال(75 - 1989)
ك : الكمية : مليون طن
ق : القيمة : مليون دولار أمريكي

الدولة	1975		1980		1985		1989	
محصول الحبوب	ك	ق	ك	ق	ك	ق	ك	ق
القمح	90	/	13.3	/	18.6	3.7	22.0	4.3
الذرة الشامية	0.9	/	2.1	/	5.1	0.8	5.5	0.8
الشعير	0.2	/	2.1	/	4.1	0.6	6.2	0.8
الأرز	0.8	/	1.3	/	1.8	0.8	0.9	0.9
المجموع	10.8	/	18.8	/	29.6	5.9	35.6	6.8

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، إمكانية تنمية إنتاج القمح في الوطن العربي . مرجع سبق ذكره . ص 6

-والواقع أن أهم الدول المشكلة للفجوة القمحية والتي تدفع معظم فاتورة القمح هي مصر الجزائر وسوريا والمغرب إذ تم دفع عام 1989 من طرف مصر وحدها ما يقارب نحو **14%** من قيمة تلك الفاتورة كما هو مبين في الملحق جدول رقم (17) .في حين بلغت الفجوة الغذائية للشعير عام 1989 حوالي 826 مليون دولار بعد ما كانت 659 مليون دولار عام 1980 بحيث شهدت إنخفاظا ملحوظا في منتصف الثمانينات كما هو موضح في الجدول رقم (31), وتحتل السعودية الجزء الأكبر من تلك الفجوة بحوالي 572 مليون دولار أي ما يوا زي**69%** من الفجوة الغذائية الكلية للشعير على مستوى العالم العربي تليها كل من الجزائر وليبيا. كما توجد الفوائض التصديرية لبعض الدول منها سوريا والمغرب خاصة في عامي 1988و1989, أما فيما يخص محصول الذرة الشامية فتشير البيانات الواردة في الملحق جدول رقم (18) بأن فجوتها الغذائية بلغت عام 1985 حوالي 800مليون دولار ثم إرتفعت لتصل عام 1989 الى حوالي 817 مليون دولاربعد ما كانت في السبعينات(70__1972) حوالي 40 مليون دولار ,
وفيما يخص محصول الأرز فيتضح من خلال الملحق جدول (18) أن الفجوة الغذائية للأرز بلغت عام 1985 حوالي **760.6**مليون دولار لتنخفض نسبيا في عامي (1986-1987) الى حوالي 649و 639 مليون دولار على الترتيب.ثم إرتفعت الى حوالي 856 مليون دولار عام 1989, وما يمكن ملاحظته في الأخير هو أن الوطن العربي يعيش قصورا حادا في مجال إنتاج الغذاء خاصة في إنتاج المحاصيل الغذائية الإستراتيجية (الحبوب)- وهذا من خلال الفجوة الغذائية الكلية والفجوة الغذائية لكل محصول على حدة, والذي يرجع الى ضعف القاعدة الإنتاجية للوطن العربي .وبالرغم من تقدم بعض الدول في إنتاج بعض المحاصيل إلا أنها ما تزال تعتمد على السوق العالمي في إستيراد غذائها.
كما أن هذه الفجوة الغذائية الكلية والمتنامية تعتبر غير مقبولة في ظل توفرالعديد من الموارد الطبيعية والبشرية والمالية للوطن العربي, والتي بإمكانها توسيع ودعم إنتاج الغذاء في ضوء المعطيات المتاحة وهذا من خلال محاور ومقومات تنمية إنتاج الحبوب الغذائية التي تعرضنا إليها في هذه الدراسة .

خلاصة الفصل

إن مايمكن إستخلاصه من خلال دراسة التجارة الزراعية في الوطن العربي ،هو أن هناك عجزا واضحا على مستوى الميزان التجاري الزراعي ،فبالرغم من إنخفاضه لدى بعض الدول العربية والتي حققت مستويات من التنمية الزراعية تستحق التشجيع ،إلا أنه في المجموع يبقى العجز الغذائي ناتجا عن ضعف الجهاز الإنتاجي على مستوى القطاع الزراعي ،خاصة ونحن في ظل معطيات دولية حديدة ،والتي تهدد السيادة العربية ليس من الناحية الإقتصادية والإجتماعية فحسب ،بل وحتى من السياسية ،ومن هنا بات من الضروري أن تفكر الدول العربية في إجراءات وإستراتيجيات على المستوى القومي والقطري ،والتي من شأنها أن تحقق لها أمنها الغذائي والسياسي معا ،وقبل التفكير في هذه الإستراتيحيات الخاصة بإنتاج الغذاء داخل المنطقةالعربية،يجب أن نعرف أولا أسباب ضعف القطاع الزراعي ،أو المعوقات التي وقفت في وجه التنمية الزراعية العربية ،ثم يتم إتخاذ الإستراتيحيات التي تؤدي إلى تحقيق ألامن الغذائي العربي ،وهو مانتناوله في الفصل اللاحق.

الفصل السادس: معوقات التنمية الزراعية العربية

تمهيد :

تواجه التنمية الزراعية في البلاد العربية العديد من المعوقات التي تقف في وجه القطاع الزراعي وتحد من المساحة المزروعة والمحصولية من جهة, كما تحد من نمو الإنتاجية الهكتارية. وتفيد البيانات العربية أن إنتاجية الهكتار من الحبوب في الدول العربية تبقى ضعيفة مقارنة بنظيرتها في الدول النامية والدول المتقدمة. . وبالرغم من التباين في درجات التنمية الإقتصادية للبلاد العربية, إلا أن هناك تشابه بين معوقات التنمية الإقتصادية العربية سواء كانت معوقات إقتصادية أو مالية أو طبيعية أو غيرها, بحيث هناك دول عربية تشكوا من بعض هذه المعوقات دون الأخرى, ومثال ذلك المعوقات المالية التي تعيق تنمية زراعة البلاد العربية كالسودان والصومال وبعض الدول الأخرى إلا أنها لا تشكو من جانب القاعدة الموردية الزراعية .

في حين نجد بعض الدول لا تشكو من المعوقات المالية كالسعودية والكويت إلا أنها تشكو من المعوقات الطبيعبية مثل مشكل التربة والذى ينتج عنه إرتفاع تكلفة الإستثمار الزراعي في هذه البلدان, وهذه الظواهر تعتبر معوقات تقف في وجه تنمية الزراعة العربية,والتي سنحاول دراستها في المبحثين التاليين :

-المبحث الأول :المعوقات القطرية للتنمية الزراعية العربية

-المبحث الثاني:المعوقات القومية للتنمية الزراعية العربية

المبحث الاول : المعوقات القطرية للتنمية الزراعية العربية

المطلب الاول : المعوقات الإقتصادية للتنمية الزراعية العربية

1 الإختلالات في الأسواق : ترجع أسبا ب إختلالات الأسواق العربية إلى بعض الأسباب الذاتية والتي تتعلق بتطور الأسواق كإحتكار الإنتاج والتوزيع, وهذا عن طريق تدخل الدولة في الأسواق بصفة مباشرة, ويتمثل هذا التدخل في تحديد الأسعار ونقل رغبات المستهلك إلى المنتج.
إلا أن مثل هذه الإختلالات وعند حدوثها في القطاع الزراعي تحد من رفع الطاقة الإنتاجية الى مستوى أعلى. وكما هو معلوم حول إقتصاديات الدول العربية فنجدها مختلفة بحيث يمكن تصنيفها الى فئة من الدول تتدخل فيها الحكومات في الأسواق. وفئة أخرى على عكس ذلك, بحيث تنتهج نهج حرية الأسواق وبالذات دول الخليج. وفيما يخص الفئة الأولى التي تسمح بتدخل حكوماتها في الأسواق وبدرجات متفاوتة بين هذه البلدان, ومهما كان نوع هذا التدخل سواء كان عن طريق تسعير المنتجات الزراعية أو المدخلات الزراعية أو أسعار الصرف أو فرض ضرائب مرتفعة, فإن مثل هذا التدخل أدى الى العديد من الصعوبات والإختلالات في أسواق الإنتاج الزراعي, منها نقص الإنتاج الزراعي بصفة عامة إضافة الى تقلص الإستثمارات في القطاع الزراعي وهجرة هذا القطاع والإتجاه الى قطاعات أخرى, ومن أهم سمات تدخل الدولة في الأسواق هو عدم واقعية العرض والطلب وقلة مرونتها الشيئ الذى أدى الى إختلال في تخصيص الموارد.
"وتتصف الأجهزة التسويقية للمنتجات الزراعية بالتخلف الشديد في معظم الدول العربية ويأخذ هذا التخلف مظاهر عدة يأتي في مقدمتها عدم قدرة هذه الأجهزة على تنظيم الأسواق بما يتوافق مع مصالح المتعاملين فيها, هذا بالإضافة الى عدم قدرة هذه الأجهزة على نقل رغبات المستهلكين الى القطاع الإنتاجي وبالتالي ضعف الصلة بين قطاعي الإنتاج والإستهلاك فضلا عن عدم قيام هذه الأجهزة بالخدمات التسويقية بدرجات عالية من الكفاءة وإرتفاع تكلفة ما يؤدى من هذه العمليات رغم قلة الأمر الذى يؤثر في النهاية بشكل فعال على أسعار كل من المنتجين والمستهلكين" .(1)
ومن أجل هذا رأت بعض البلدان أن تطوير أجهزة السوق يكون عن طريق تدخل الحكومة مباشرة في عمليات التسويق وهذا بخلق أجهزة حكومية, وبالرغم من أن هذا التوجه خلق بعض النجاح إلا أنه أضاف بعض المشاكل بالرغم من أن نطاق التدخل إقتصر في غالبية الدول على تسويق السلع الزراعية الرئيسية العربية كالحبوب والقطن كما كان سائدا في سوريا والعراق, والبذور الزيتية والقطن في السودان, إلا أنه ومن الناحية التنظيمية والمؤسسية فإن أجهزة التسويق العربية للسلع ما تزال تفتقر للمعاملات والإمكانات الفنية والإدارية اللازمة لموازنة آلية تسيير السوق في مجال الطلب والعرض الشي الذي نتج عنه عدم التحكم والمحافظة على الأسعار بما هو مشجع للمنتج.،
وإضافة الى الأسباب التي تعيق آلية سير الأسواق والتي قد ترجع الى توجهات السياسات الإقتصادية, هناك عوائق أخرى خاصة بوظائق السوق مردها طبيعة التجمع والإنتاج في المجتمعات التقليدية الزراعية خاصة أين نجد نظام الإقتصاد المعيشي وفي المناطق الرعوية, دون الوعي في المساهمة في الناتج الزراعي الوطني, فالإقتصاد المعيشي يفتقر الى التخصص الإنتاجي ووفورات الإنتاج وتفشي نظام

1-أنظر :• المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، برامج الامن الغذائي العربي، الجزء الاول، الطبعة الثانية 1986 ،الخرطوم ، ص 34
•عدي قصور :مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الإقتصادي العربي ، مرجع سابق ، ص17

المقايضة وما يحمله من عيوب, وبالتالي يكون دور الأسواق في هذه المجتمعات محدودا كما يقل فيه معرفة الأسواق داخل القطر وخارجه وأيضا حركة إنتقال عناصر الإنتاج من العناصر الأقل إنتاجا الى

المناطق الأكثر, كما تستعمل في هذه المناطق وسائل زراعية تقليدية لا تمكن من عمليات التوسع الرأسي والأفقي .
وما يمكن إستخلاصه في الأخير من أن معوقات ومشاكل الأجهزة التسويقية في البلاد العربية تؤثر مباشرة على القطاع الإنتاجي الى درجة أين يمكن القول أن صعوبة توصيل الغذاء الى المستهلكين قد يتعدى أحيانا صعوبة إنتاجه وبالتالي فإن الإهتمام بتحديث وتطوير أجهزة التسويق سوف يؤدي الى تحفيز المنتجين وإعطاء دفعة تنموية قوية للقطاعات الإنتاجية بصفة عامة والقطاع الزراعي بصفة خاصة بإعتباره محور إنتاج الغذاء.

2_إنخفاض الإدخار :

إن إنخفاض الإدخار يعد من المعوقات التي تحد من نمو الإستثمار في القطاع الزراعي وغيره من القطاعات الأخرى وتحقيق معدلات مرتفعة من التنمية بصفة خاصة والتنمية الإقتصادية بصفة عامة, فالإدخار هو مصدر تمويل الإستثمارات بحيث كلما زادت المدخرات تتزايد معها حجم الإستثمارات, وكلما قل الإدخار تخضع عمليات التمويل الى إجراءات متشددة ينخفض فيها نصيب التمويل لكل القطاعات بما فيها القطاع الزراعي .
ويبين الجدول التالي إجمالي المدخرات المحلية في الدول العربية من الناتج المحلي الإجمالي

جدول رقم (32) اجمالي المدخرات المحلية بالدول العربية منسوبة إلي الناتج المحلي الإجمالي خلال (85 1989)

السنوات	1985	1989		1985	1989
الدولة			الدولة		
الأردن	-	2	الجزائر	19	31
سوريا	10	-	ليبيا	50	-
لبنان	9	-	مصر	14	7
الإمارات	-	40	المغرب	12	19
السعودية	48	21	السودان	9	-
الكويت	60	31	الصومال	8	14
تونس	14	19	موريتانيا	27	8
			العالم	18	23
			دول التعاون والتنمية	17	22

المصدر_ المنظمة العربية للتنمية الزراعية :التنمية الزراعية في الوطن العربي مرجع سبق ذكره ص 121
-غير متوفرة

وتشير البيانات الواردة في الجدول السابق أن هناك إنخفاضا في مستوى الإدخارفي العديد من البلدان العربية كالأردن وسوريا والمغرب والسودان والصومال ولبنان وموريتانيا مقارنة بدول العالم والدول الصناعية بالرغم من أن هناك مستويات مرتفعة في بلدان عربية أخرى، فإنخفاض مستوى الإدخار ناتج عن إنخفاض في مستوى الدخل وهذا الإنخفاض بدوره يؤدي الى إنخفاض حجم الإستثمار, فعندما كانت الزيادة في الإنتاج والإنتاجية ترجع بصفة مباشرة الى إرتفاع حجم الإستثمار, فإنخفاضه راجع الى إنخفاض الدخل وهذا يؤدي حتما الى إنخفاض الإدخار, وهكذا تبقى هذه الأسباب والنتائج على شكل حلقة مفرغة قد تقدم أو تعيق البلدان الأقل نموا.

وبصفة عامة فإن تمويل القطاع الزراعي في الدول العربية ما زال يعاني من قصور, وهذا لأن معظم المزارعين في الدول العربية, خاصة في الدول الغير النفطية يعانون من مشاكل التمويل الزراعي حتى وإن كانت هذه المشكلة تختلف من دولة الى أخرى أو تقل حد تها من دولة الى أخرى,وهذه المشاكل يمكن أن نحصرها في العناصر التالية :

1- عدم وجود مصارف أو هيئات متخصصة في عدد من الدول العربية وبقاء مهمة التمويل من بنوك غير متخصصة مما أدى الى عدم التوسع في الإقتراض لمثل هذه البنوك و لعدة أسباب، منها إرتفاع معدل المخاطرة في الإقراض الزراعي , إرتفاع تكلفة متابعة القروض الزراعية وصعوبة تحصيلها على مستوى القطر.

2- ضعف شبكة أو بنوك أو مؤسسات الإقتراض الزراعي على مستوى القطر الشيء الذى يخلق بعض المشاكل والصعوبات في سبيل الحصول على القروض الزراعية وإرتفاع تكلفتها، كما تزداد حدة هذه المشاكلة عندما تكون القروض عينية وليست نقدية كما هو الحال في المغرب والصومال .

3- إرتفاع تكلفة القروض بشكل ملحوظ في بعض الدول العربية مثل اليمن .

4- صعوبة وتعقد شروط الإقتراض لبعض الهيئات المالية العربية والتي تطلب ضمانات عقارية مقابل إعطاء قروض زراعية .

5- محدودية السيولة النقدية والإعتمادات المالية لبعض الهيئات المالية خاصة في البلدان الغير نفطية الشيء الذى يؤدي إلى عدم التوسع في الإقتراض الزراعي لتمويل الإستثمارات الزراعية، خاصة وأن النهوض بالقطاع الزراعي يتطلب تقنيات حديثة كالآلات الزراعية الحديثة وبعض المدخلات الزراعية، ومثل هذه العمليات تتطلب أموالا باهضة، ومن هنا يجب أن تكون مسؤولية تمويل الإستثمارات الزراعية ضمن إستراتيجية عربية مشتركة حيث تتطلب تضافر الجهود وتنسيق السياسات الزراعية وخطط التنمية .

المطلب الثاني – معوقات العوامل المساعدة للتنمية الزراعية :

1-البحث العلمي والتقنيات الزراعية :

يرى بعض الإقتصادين أنه لايمكن تحقيق معدلات مرتفعة من التنمية الزراعية إلا بعد إحداث تغييرات في التقنيات الزراعية وهذا عن طريق قطاعات خارج القطاع الزراعي لتزوده بالوسائل التقنية لرفع الإنتاج الزراعي وإنتاجيته ورفع كفاءة اليد العاملة في القطاع الزراعي .

ومثال ذلك فإن توفير الجرارات الزراعية والأسمدة وغيرها من المدخلات الزراعية تبقى على عاتق القطاع الصناعي، وحتى يكون هناك تدفق متواصل من التقنيات الزراعية فيجب أن نربط الإستثمار بالبحث العلمي والتعليم ونقل نتائج البحث العلمي إلى المزارع مع تطوير الهيئات المرتبطة بالزراعة لتواكب التطور فيها .

ويرجع تطور التقنيات الزراعية أساسا الى البحث العلمي بحيث يعمل على حل المشاكل التي تعترض القطاع الزراعي خاصة في مجال البيولوجيا. ولإنجاح مهام البحث العلمي يجب التنسيق في هذا المجال مع الهيئات العلمية المختصة ونقل نتائجها الى الميدان، كما تنقل المشاكل الميدانية الى مراكز البحث العلمي .

ومن العوائق التي تواجه البحث العلمي : عدم توفير الأموال اللازمة له والمحفزات للعاملين فيه، وعدم كفاءة الإدارات القائمة عليه، إضافة الى تعدد الجهات التي تقوم بالبحث العلمي وضعف التنسيق فيما بينها.

2- الإرشاد الزراعي :

هناك إرتباط وثيق بين الإرشاد الزراعي والبحث العلمي في مجال التقنيات الزراعية وتطويرها وهذا نظرا للمسؤولية الملقاة على أجهزة الإرشاد الزراعي بإعتبارها وسيط بين المزارعين ومراكز البحث العلمي، بحيث يحمل إنشغالات ومشاكل المزارعين الى مراكز البحث العلمي، كما يقوم أيضا بنقل الحلول والنتائج الى المزارعين في الحقل، وللإشارة فإن الإرشاد الزراعي يعتبر ظاهرة حديثة في إطار تحسين الخدمات الزراعية وتطوير القطاع الزراعي، حيث أنشأت أجهزته في الخمسينات، ففي مصرمثلا تم خلق فرع لخدمات الإرشاد الزراعي عام 1957 لوزارة الزراعة، أما في سوريا فلم يبلغ إهتمامه حتى عام 1977أين كان هناك فرع صغير تابع لمديرية وزارة الزراعة .

–وبالرغم من الأهمية البالغة للإرشاد الزراعي في التنمية الزراعية ،إلا أنه ما زال يعاني من قصور في العالم العربي وهذ ا نظرا لضعف أجهزته، ويرجع هذا القصور الىعدم الإهتمام أو تدني الأولوية التي تمنح له، خاصة في مجال التمويل والبحث العلمي، فالبرغم من وجود مراكز متشتتة في الأقطار العربية إلا أنها تعاني من عدد العاملين فيها وقلة الوسائل المسخرة لها، كأجهزة الإعلام المختلفة إضافة الى الحقول الإرشادية في أماكن المزارعين، وكذا زيادة موظفي مراكز الإرشاد الزراعي الى الحقول وعقد مؤتمرات وندوات إرشادية ،وما يمكن إستنتاجه هو أن هناك مقاطعة بين مراكز الإرشاد والمزارعين في الحقول الناتجة عن الأسباب السابقة الذكر، وللإشارة فإن هناك بعض العو ائق التي تحد من الإستفادة من خدمات الإرشاد الزراعي المقدمة عن طريق وسائل الإعلام، وهي مشكل الأمية للكثير من المزارعين العرب، خاصة في الأرياف والتي تفتقد فيها وسائل البث التلفزيوني فيما يخص الإرشاد الزراعي إذا كان عن طريق الإذاعة، بحيث لا تكون له فاعلية كالوسائل المرئية .

المطلب الثالث المعوقات الطبيعية :

من المعوقات الطبيعية التي تؤثر على الإنتاج والإنتاجية هي كل ما يرتبط بالتربة الزراعية والموارد المائية ومعدلات الأمطار والمراعي والغابات، فكل هذه المعوقات هي من أهم عوائق التنمية الزراعية في الوطن العربي وأشدها تأثير على تنفيذ المشروعات المبذولة في سبيل تطوير الإنتاج.(2)

1- المعوقات الخاصة بالتربة الزراعية :

من العوائق التي ترتبط بالتربة الزراعية والتي تؤثر على الإنتاج الزراعي هي ملوحة التربة ومشكلة الإنجراف والتعرية وصعوبة التضاريس والفقر في بعض العناصر الغذائية .

"فالبنسبة لملوحة التربة الزراعية، تشير الدراسات الى أن نسبة عالية من التربة الزراعية في الأراضي المروية تعاني من إرتفاع الملوحة بالدرجة التي تؤدي الى تناقص الإنتاجية الهكتارية بما لا يقل عن 25٪ من مستواها الحالي ليس فحسب بل تحد بشكل كبير من التوسع في الرقعة الزراعية ومن رفع معدلات التكثيف الزراعي (3)

ففي العراق مثلا نجد أن الملوحة تنتشر في ثلاثة أرباع الأرض المروية كما تنتشر أيضا في حوض الفرات في الأراضي المروية بسوريا، أما تونس فتمسها الملوحة في المنطقة الجنوبية كما تتأثر بعض الأراضي من الملوحة بدرجات أقل، كما هو سائد في بعض مناطق السعودية واليمن الشمالي .

وبالنسة للمحاصيل ودرجة تأثرها بالملوحة فإن هناك بعض المحاصيل كالقمح والقطن التي تتأثر بهذا العائق المرتبط بالتربة في حين نجد أن الشعير والأرز يقل تأثرهما من الملوحة الشيء الذي يفرض على المزارع زراعة هذه المحاصيل دون سواها .

وفيما يخص خطورة الملوحة على الأراضي فإنها تؤثر تأثيرا سلبيا خاصة وأنها تنموا بمرور الزمن حيث تنتشر أفقيا وتزداد رأسيا وأعمق من ذلك هو انه لم يوجد لها علاج سوى إنشاء شبكات للري والصرف التي تحتاج لإستثمارات ضخمة.

أما إنجراف التربة فتعاني منه بعض الأجزاء العربية وهو ما قلص من إمكانية التوسع في الرقعة الصالحة للزراعة، وهناك بعض البلدان العربية التي تعاني من هذه الظاهرة وهي الصومال الجزائر وسوريا والعراق والسودان،أما صعوبة التضاريس والتي تعيق هي الأخرى التنمية الزراعية الشيئ الذي قد يؤدي الى بذل جهود كبيرة كما هو سائد في بعض البلدان العربية منها السعودية والمغرب واليمن.

وأخيرا فإن عامل إفتقار التربة لبعض المواد الغذائية اللازمة لإنتاج النباتات والتي تقع في اليمن والمغرب وسوريا تبقى عائقا من المعوقات الطبيعية للتنمية الزراعية لهذه البلدان.

2- المعوقات الخاصة بالموارد المائية :

تعتمد الأراضي الزراعية العربية في نحو 80% من مساحتها المزروعة على مياه الأمطار، هذا على المستوى القومي، أما على مستوى كل قطر فهناك تباين فيما يخص الإعتماد علىالأمطار بين الدول العربية، فمثلا الجزائر نجد فيها 90 % من الأراضي المزروعة تعتمد على مياه الأمطار، أما في ليبيا فبلغت 86 % في نهاية الثمانينات وفي تونس 95 % ،في حين نجدها تنعدم في كل من الكويت والإمارات وقطر والبحرين وجيبوتي كما هو مبين في الجدول رقم (33)، ومن خلال ذلك يتضح أن الإنتاج الزراعي العربي يخضع لتقلبات حسب مستويات سقوط الأمطار،وأكثر الإنتاج الزراعي تأثرا بتقلبات الأمطار، إنتاج الحبوب في البلدان العربية، وتدل الدراسات على أن مصر واليمن الشمالي يتمتعان بدرجة عالية من الإستقرار النسبي في إنتاج الحبوب ويقل ذلك الإستقرار في مجموعة من الدول التي تشمل الصومال السودان العراق ولبنان وتونس والمغرب، "ويشتد عدم الإستقرار في إنتاج الحبوب في موريتانيا واليمن الجنوبي والسعودية وسوريا وليبيا والجزائر، ويبلغ الإستقرار في الإنتاج الحبوبي أقصاه في الأردن" (4).

أما فيما يخص العوامل المؤدية إلى إستقرار إنتاج الحبوب هو إنخفاض في نسبة الأراضي المرتبطة بسقوط الأمطار إضافة إلى عدم إنتظام سقوط الأمطار خاصة في الفترات التي تكون فيها النباتات بحاجة إلى قدر كاف من الماء، أما نظام الري فيشمل خمس المساحة المزروعة في العالم العربي، وبالرغم من أن هناك بعض الدول تعتمد عليه إعتمادا كليا في زراعتها منها مصر، الكويت وقطر والبحرين وعمان، وكذلك الإمارات .وللإشارة فإن هناك بعض المعوقات فيما يخص الموارد المائية، وهي أن الأنهار الكثيرة والتي تورد بعض المناطق العربية منبعها من خارج الوطن العربي، وفي هذا الشأن أخذت الدول الأخرى في إستغلال هذه الأنهار، الشيء الذي أدى إلى تقليل كميات المياه المتدفقة على المنطقة العربية، وهناك بعض المياه الواقعة في الشرق الأوسط التي تستحوذ عليها إسرائيل كواد الأردن وجنوب لبنان، إلا أن حالة تطبيق الإتفاقيات الدولية فيما يخص توزيع حصص المياه فإنه سوف يحل العديد من مشاكل الموارد المائية لبعض الدول العربية .

ويتضح من خلال دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية أن الموارد المائية في الدول العربية متوفرة بحجم كاف لتنمية زراعتها إلا أن معدلات إستغلالها تبقي لا تتماشي ومستوى إنتاج الغذاء وتطوره.
كما أنه يمكن زيادة الموارد المائية السطحية الى أعلى ما هي عليه اليوم.

جدول رقم (33) نسبة الرقعة المزروعة والغابات والمراعي إلى إجمالي المساحة الكلية لكل بلد عربي عام 1988

البلد	المساحة الكلية	الرقعة المزروعة		نسبة المساحة الكلية الجغرافية		
		مطرية%	مروية %	الرقعة المزروعة	رقعة الغابات	رقعة المراعي
الأردن	8826.2	83.5	43.16	3.47	1.58	8.96
الإمارات	7770.0	--	100	0.37	0.04	2.27
البحرين	67.7	--	100	4.2	-	71.5
تونس	16215.4	52.94	5.48	01.25	6.27	20.66
الجزائر	238174.0	90.31	6.69	1.46	1.74	12.76
جيبوتي	2200.0	--	100	0.01	0.17	9.09
السعودية	224000.0	100	-	0.53	0.1	4.55
السودان	250580.0	81.81	18.9	4015	36.51	57.9
سوريا	18518.0	84.87	15.13	2.23	2.39	44.45
الصومال	63750.0	76.2	23.8	0.75	13.72	45.24
العراق	43750.0	56.56	43.4	6.97	69.4	9.14
عمان	30000.0	--	100	0.18	--	3.33
قطر	1142.7	--	100	0.49	04.0	4.38
الكويت	1781.2	--	100	0.19	0.12	7.52
لبنان	1040.0	52.79	20.48	7.98	0.96	7.69
ليبيا	177750.0	85.74	14.26	0.88	0.34	7.31
مصر	100200.0	--	100	2.4	--	--
المغرب	71085.0	90	10	9.78	12.62	15.33
موريتانيا	103070.0.	55074	4.26	0.18	14.55	28.08
اليمن الجنوبي	32460.0	-	100	0.18	7.61	27.93
اليمن الشمالي	20000.0	84.82	15.18	7.51	8.0	2.5

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب السنوي ،مرجع سابق ،1991،ص 7

3-المراعي والغابات :

يشمل الوطن العربي على مساحات معتبرة من أراضي الرعي، وكما سبق الإشارة لها في الفصل الثاني فلقد بلغت مساحتها حوالي 198 مليون هكتار أي ما يعادل حوالي 19% من أراضي المراعي في الدول النامية وحوالي 9 % من أراضي المراعي في العالم, وما يعاب في أراضي المراعي العربية هو وقوعها في مناطق شبه صحراوية الشيئ الذي يعيق تطورها كونها تعتبر عرضة للتذبذبات الكبيرة في الأمطار،ومثل هذه الظروف الطبيعية لا تساعد سكان المناطق الصحراوية والعاملين في حقل الري من ناحية الاستقرار في منطقة معينة مما يجعلهم يعيشون حياة الترحال كما هو سائد في العديد من الدول العربية منها الجزائر.

-أما عن تمركز أراضي المراعي في الوطن العربي فإن خمس مساحة المراعي الإجمالية يقع في موريتانيا أما في االجزائروالصومال فتبلغ نسبتهما من الأراضي المراعية حوالي12% وفي السودان 13% وفي ليبيا 7% وفي المغرب وسوريا نحو حوالي6% و4.5%على التوالي وتتمتع السودان والصومال بأجود أراضي الرعي الطبيعية على مستوى العالم العربي، وفيما يخص الجزائر فمعظم أراضي رعيها شبه صحراوية.

-أما الكثافة الحيوانية للمراعي في الوطن العربي فتعتبر غير مرتفعة مقارنة بالدول المتقدمة وهذا ما يشير الى أنه يمكن الزيادة في أعداد الحيوانات العربية إذا تحسنت الظروف الطبيعية، إلا أن في الوقت الراهن هناك تدهور في المراعي نتيجة الزحف الصحراوي بإعتباره أحد أسباب عدم التناسب في الكثافة الحيوانية .

2) أنظر :حسن فهمي :المسألة الزراعية والأمن الغذائي العربي ، مرجع سابق ، ص ص 56 ،57

3)-المصدر المنظمة العربية للتنمية الزراعية:برامج الامن الغذائي العربي، الجزء الاول، مرجع سبق ذكره الخرطوم 1986، ص 23

4)المصدر المنظمة العربية للتنمية الزراعية : السياسات الزراعية العربية ،-التقرير الشامل 1983 مرجع سبق ذكره ص 116

المبحث الثاني: المعوقات القومية للتنمية الزراعية العربية

يتمتع الوطن العربي بقاعدة موردية زراعية ضخمة منتشرة على مساحة قدرها 200مليون هكتـار، تتبع هذه القاعدة تنوعات الطقس السائدة فيها حيث يقع الوطن العربي في مناطق مدارية واخرى شبه مداريـة .وإذا ما أريد إستغلال هذه القاعدة الموردية المتاحة في المنطقة العربية فيتطلب تجميع العوامل المرتبطة بالإنتـاج والتـي تتمثـل فـي اليـد العاملـة ورأس المـال أيـن تتوفرالميـاه والأراضـــي الصالحـة للزراعـة والمضمونة الإنتاج.(5)

وترى النظرية الإقتصادية أن هذه العوامل تنتقل تلقائيا الى حيث العائد الأكبر من مسـاهمتها فـي الإنتـاج ويتوقف إنتقالها عند ما يتساوى العائد في مختلف أنواع الإنتاج وفي كل الأماكن الذى يجرى فيها (6) .

ومن خلال ذلك فإن كل ما يقف في وجه إنتقال عوامل الإنتاج وفـي إتسـاع القـاعدة الموردية الزراعية للوطن العربي يعتبر عائقا في وجه التنمية الزراعية العربية .

ويفضـل البعض أن يكـون إنتقـال هـذه العوامـل فـي إطار التكـامل الإقتصـادي العربـي بمـا فيـه التكـامل الزراعي. وتعتبر اليد العاملة ورأس المال هما العاملان الأكثر فاعلية وتأثيرا فيما يخص تنميـة المـوارد الزراعية العربية في ظل المعطيات الراهنة.وهذه العوامل نستعرضها في المطالب التالية

المطلب الأول :المعوقات المرتبطة بإنتقال عوامل الإنتاج والعوامل الفنية

المطلب الثاني:المعوقات السياسية

المطلب الثالث معوقات مرتبطة بعوامل خارجية

المطلب الأول :المعوقات المرتبطة بانتقال عوامل الإنتاج والعوامل الفنية

1-إنتقال العمالة :

إن مشكل العمالة الزراعية من أهم معوقات التنمية الزراعية من الناحية الكمية والنوعية .
وتعد ظاهرة الهجرة من القطاع الريفي إلى المدن الخاصة بالعمالة الزراعية من أخطر الظواهر الإقتصادية والإجتماعية التي تعترض البلدان العربية في الوقت الراهن وهذا نظرا للآثار السلبية التي أفرزتها معدلات التنمية الإقتصادية بصفة عامة، وتشير بعض الدراسات السورية أن ظاهرة الهجرة ألحقت خسائر معتبرة في إنتاج الغذاء بسبب نقص اليد العاملة الزراعية.

وللإشارة فإن إنتقال العمالة العربية هي ظاهرة ليست غريبة في المنطقة العربية إلا أنها إستفحلت مباشرة بعد إكتشاف النفط وإستغلاله بالذات في عهد السبعينات والعقد اللاحق له بحيث أصبحت الدول النفطية قوة جذب لليد العاملة خاصة السعودية والكويت في حين توجد بعض الدول مستقبلة ومرسلة لليد العاملة كالأردن وسوريا وعمان واليمن .ومن الصعوبات التي واجهت اليد العاملة الزراعية العربية هو منافستها من قبل اليد العاملة الآسيوية التي تتميز بقلة أجورها، وإنتقال العمالة أثر سلبا على البلدان المرسلة لها فمثلا اليمن وبالرغم من إدماج العنصر النسوي في القطاع الزراعي وإستقباله اليد العاملة الآسيوية إلا أن الآثار السلبية التي خلفتها اليد العاملة الأصلية بقيت سائدة كإنخفاض المساحة المزروعة و إرتفاع أجور العمالة الزراعية ، ونفس الشي بالنسبة لعمان كإنخفاض المساحة المزروعة والآثار السلبية التي وقعت على نظام الر ي ،أما الأردن وبالرغم من إفتقاده نسبة كبيرة من اليد العاملة الزراعية إلا أنه تم تعويضها بيد عاملة مصرية وسورية وآسيوية، وفي عام 1967 تم وضع إتفاقية عربية لتنقل اليد العاملة والتي عدلت عام 1975 وكان الهدف من وراء ذلك تسهيل وتنظيم تنقل العمالة بين الدول العربية إلا أن هذه الإتفاقية لم تكلل بالنجاح من الناحية التنظيمية بحيث كانت البلدان المنظمة فيها قليلة كما لم تظم إليها البلدان المستقبلة لأغلبية اليد العاملة العربية هذا على المستوى الداخلي، أما عن هجرة اليد العاملة الى خارج المنطقة العربية فكان له أيضا آثاره على البلاد العربية .

---

5)-:أنظر :حسن فهمي جمعة :المسألة الزراعية والأمن الغذائي العربي ، مرجع سابق ، ص55
6) -المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية:التنمية الزراعية في الوطن العربي،مرجع سبق ذكره ص 129

2-إنتقال رؤوس الأموال:

إن هجرة رؤوس الأموال العربية الى خارج المنطقة العربية كانت لها آثار سلبية على إقتصاديات البلدان العربية فعوض أن تساهم في تنمية إقتصادياتها ودفع عجلة التنمية، الا أنها ساهمت في بعض إقتصاديات دول أجنبية. ورؤوس الأموال العربية هي معظمها ذات ملكية خاصة و لهذه العمليات أسباب عديدة منها عدم إستقرار السياسات الإقتصادية العربية الشي الذي ينجر عنه إحجام المستثمرين الخواص عن الإستثمار في القطاع الزراعي وغيره من القطاعات .

"وكان من الممكن أن يجد المستثمر الخاص التشجيع على الإستثمار الزراعي لو أن الصناديق التنموية القطريةالجماعية تشارك القطاع الخاص في مثل هذا الإستثمار ولكن كل الصناديق تعزف على مثل هذه المشاركة بالرغم من آثارها الإيجابية الكبيرة"(7) .

-وبالرغم من الصعوبات والعراقيل التي تقف في وجه تدفقات رؤوس الأموال إلى الإستثمار الزراعي إلا أن هناك بعض الجهود تبذل في سبيل تذليل هذه الصعوبات من قبل الحكومات العربية كالحد من تدخل الدولة وتحرير أسعار السلع الزراعية وتخفيض عبئ الضرائب لبعض الدول وتحرير أسعار الصرف ،وهذه الجهود ما تزال مرنة وذات فعالية منخفضة كما تعتبر غامضة وغير معروفة لدى المستثمرين الخواص خاصة من ناحية الثقة وتعرض السياسات الاقتصادية العربية للتغيير.

3- النقص الواضح في الكوادر الفنية المتخصصة:

"خاصة في مجال إستخدام وصيانة الآلات الزراعية الى غير ذلك من المجالات وتبدو هذه الظاهرة بوضوح في الصومال والجمهورية العربية اليمنية إذ تشير تقارير متابعة الخطة الخماسية الاولى إلا أن العدد الذي تم تأمينه مقاسا الى المطلوب قد بلغ نحو 14% فقط من المهندسين الزراعيين ونحو 10% من الأطباء البيطريين وحوالي 32 %فقط من المساعدين الزراعيين ومساعدي مهندسي الري وغير ذلك من الوظائف."(8)

-7)-أنظر:

* المنظمة العربية للتنمية الزراعية :التنمية الزراعية في الوطن العربي ،مرجع سبق ذكره ص131

*حسن فهمي :المسألة الزراعية ، والأمن الغذائي العربي ، مرجع سابق ، ص، ص61 ، 62

-8)- المصدر / برامج الامن الغذائي العربي /الجزء الاول مرجع سبق ذكره ص29

4- إنخفاض معدل الوعي والخبرة :

إن مثل هذه الظواهر أصبحت من صفات الكثير من المزارعين العرب خاصة في مجال إستعمال الأساليب الحديثة في الإنتاج الزراعي بالإضافة إلى بعض التقاليد والمعتقدات الإجتماعية المتفشية وهو ما قد يعيق الكثير من الجهود المبذولة فيما يخص تحسين وضعية سكان الريف وتثقيفهم وترشيدهم في مجال الإرشاد الزراعي وجعلهم على علم بالأساليب الحديثة .

-وبالإضافة الى ما سبق هناك ظاهرة آخرى غير ملفتة للنظر والتي قد تؤثر سلبا على الإنتاج مستقبلا وهذه الظاهرة هي إرتفاع السن بالنسبة للعاملين في القطاع الزراعي في الوقت الذي تقل فيه الخبرة الزراعية المكتسبة لدى الشباب المبتدئين في حقل الزراعة وبالتالي يجب التفطن لهذه الظاهرة ووضع حلول مناسبة لها بالاضافة إلى إتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة للتخفيف من المعوقات التي تكتنف التنمية الزراعية وإيجاد حلول لها هي الأخرى وفي إطار عربي مشترك والذي قد يكون خطوة أولى في طريق التكامل الإقتصادي الزراعي العربي.

ـ المطلب الثاني :المعوقات السياسية :

إن المعوقات السياسية أو الهيكلية تتمثل في غياب الإرادة السياسية الحقيقية (ضعف الإرادة السياسية) للتكامل الإقتصادي العربي بصفة عامة أو الخلافات السياسية بين الدول العربية أو إختلاف الأنظمة السياسية والإقتصادية، إضافة إلىالعلاقات السياسية العربية الهشة ، والملاحظ هنا هو أن العلاقات السياسية كانت دائما من المعوقات الرئيسية التي تقف في وجه العمل العربي المشترك على مدى حقبة من الزمن والتي نوضحها في الأتي

1 – غياب إرادة سياسية قوية (ضعف الإرادة السياسية):

إن النتائج المتواضعة والمحدودة التي تحققت في إطار العمل الإقتصادي العربي المشترك "*" لدليل واضح علىغياب إرادة سياسية حقيقية وهذا منذ ميلاد الجامعة العربية عام 1944 إلى غاية اليوم ، وهذا يظهر جليا في ضعف الرغبة الحقيقية أو الصادقة لتنفيذ إلتزامات الإتفاقيات المبرمة في إطار الجامعة . ولم يبق غياب الإرادة السياسية على هذا الحد ، بل ظهرت خلافات ونزاعات سياسية بين الأقطار العربية والتي نجدها أحيانا على أمور تافهة مثل مشكل الحدود ومنها ما أدى إلى نشوب حرب مثل حرب الخليج التي زادت الطين بلة.

وبالرغم من وجود بعض الإتفاقيات التي أتت ببعض الآثار الإيجابية والتي كانت بدايتها إرادة مؤقتة ، وبمجرد مرور فترة من الزمن يتم تناسيها بسبب بعض الخلافات .

2 – تباين الأنظمة السياسية والإقتصادية:

من خلال الخريطة السياسية العربية ، يظهر لنا تباين واضح بين الدول العربية . حيث نجد هناك دول تتبع المنهج الديموقراطي بقبولها تعدد الأحزاب ، في حين نجد دول أخرى تعمل على ذلك في ظل الحزب الواحد ، كما نجد بعض الدول التي لاتسمح بقيام أي حزب.

كما أن هناك تباين أوإختلاف آخر يتمثل في المذهب الإقتصادي ، بحيث نجد دول عربية تنتهج المذهب الليبرالي (الإقصاد الحر)والذي يركز على قوى العرض والطلب ، في حين نجد دولا تأخذ بالأسلوب الإقتصادي الإشتراكي مع وجود القطاع الخاص والعام معا . وهناك دولا أخرى تقلص من القطاع الخاص دون إلغائه .
إلا أن هذه التباينات أدت إلى ضعف التجارة البينية العربية ، وعدم التنسيق والإتفاق فيما بينها .
وهناك بعض الدول أصبحت في المرحلة الأخيرة تنتج نفس المنتوجات مع بعضها والتي من شأنها أن تخلق تنافسا بينها في المستقبل ، بحيث من الأجدر التنسيق في مجالات الإنتاج هذه وحسب الظروف المتاحة والمتمثلة في تطبيق الأسلوب العلمي والإقتصادي معتمدة في ذلك على مبدإ التخصص والميزة النسبية لكل دولة ، كون هذه الخطوات هي المراحل الأولى التي يجب توافرها في التكامل .

3 – الخلافات والنزاعات في المنطقة العربية :

لقد شكل النزاع الإسرائيلي العربي منذ إنشاء دولة إسرائيل عام 1948 أثرا سلبيا على بعض الدول العربية وهذا بزيادة نفقاتها العسكرية ، مما إنعكس على التنمية الإقتصادية للبلاد العربية بتبديدها أموالا ضخمة والتي لو خصصت لتنمية الإقتصاد العربي لأعطت دفعة تنموية قوية .

وهذه النزاعات لم تكن الوحيدة للبلاد العربية بل أصبحت تدور حتى بين الدول العربية مما أدى إلى زيادة الإنفاق العسكري ، وفيها أصبحت المنطقة العربية سوقا للسلاح من الدول الأجنبية مما أدى إلى تأخر المشاريع التنموية وإستغلال الموارد المتاحة . وكما جاء في المنشور بالتقدير الإستراتيجي العربي لعام 1988 (9)" أن حجم الإنفاق العسكري (الدفاعي) للدول العربية بلغ حوالي 2.112 مليار دولار والتي غطت حوالي 27 % من مجموع الناتج القومي العربي .

ولقد كان للعراق حصة الأسد بحيث بلغت نفقاته العسكرية حوالي 75 مليار دولار أي ما يعادل 78 % من إجمالي الإنفاق العسكري العربي ، تليها دول مجلس التعاون الخليجي بحوالي 21 مليار دولار أي ما يعادل 19 % من مجموع الإنفاق الدفاعي العربي أما دول شمال إفريقيا (دول المغرب العربي) ومصر والسودان فبلغ نصيبها في الإنفاق العسكري حوالي 3.9%.

---

*– نقصد بالعمل الإقتصادي المشترك جميع الإتفاقيات سواءا كانت في شكل إتفاقيات ثنائية أو جماعية (متعددة الأطراف)
9) المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية :التكامل الزراعي العربي ،مرجع سابق ،ص 228

المطلب الثالث : معوقات مرتبطة بعوامل خارجية :(10)

إن إعتماد المنطقة العربية على السوق العالمية لسد إحتياجاتها الغذائية ما تزال قائمة لحد الآن خاصة وأن حجم التجارة الخارجية العربية مع العالم المتقدم تعادل حوالي ثلثي صادرات وواردات المنطقة العربية ، وبالتالي فإن إعتماد الدول العربية على إمكانيتها الخاصة في إطار تعاوني فيما بينها يعد مغادرة مبيعات السوق العالمية خاصة للدول المتقدمة . وبالتالي فإن الدول المتقدمة تحاول إحباط جميع المحاولات الرامية إلى تحقيق تكامل إقتصادي زراعي عربي ، حيث يريدون بقاء المنطقة العربية منطقة تابعة غذائيا بل وفي جميع الميادين الإقتصادية منها والسياسية والثقافية . والتاريخ يشهد على ذلك ، فمنذ الخلافة العثمانية شهدت المنطقة العربية عدة تدخلات أجنبية من قبل فرنسا وإنجلترا ، حيث تم إقتسام الثروات بعد سقوط الحكم العثماني، كما أن مركز تموين الشرق الأوسط كان السبب في إنهيار الولايات المتحدة الأمريكية ثم عند حصول الدول العربية على الإستقلال وإنشاء الجامعة العربية عرفت المنطقة العربية تدخلات غير مباشرة خاصة بعد إكتشاف النفط في هذه المنطقة بحيث تحولت أطماع العديد من الدول في العالم وأصبحت لها نظرة إستعمارية بهدف تقسيمها من قبل الدول المتقمة وجعلها مصدرا رئيسيا للبترول ، وبعد هذه المحاولات إرتبطت الدول العربية بالدول المتقدمة تجاريا ونقديا ، كما تم إستثمار أموال عربية طائلة في البنوك الأجنبية والتي قدرت في بداية التسعينيات بأكثر من 700 مليار دولار بحيث كان بالإمكان أن تستثمر داخل المنطقة العربية وحل أزمتها الغذائية ، حتى وأن الأمل ما زال قائما للقيام بتكامل إقتصادي عربي زراعي وبالإمكانيات المتاحة حتى يتم تجنب المخاطر المستقبلية وفي هذا الشأن سنحاول في الدراسة القادمة دراسة النظرة المستقبلية للتكامل الزراعي العربي والإستراتيجيات المقترحة لذلك..

10) المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية :التكامل الزراعي العربي ،مرجع سابق ،ص234

خلاصة الفصل

- إن ما تم إستخلاصه من خلال دراسة واقع التنمية الزراعية العربية وماوصلت إليه في ظل المعطيات التي تم تسخيرها في هذا الشأن لا يمكن أن نفسرها بضعف القاعدة الموردية الزراعية، أي الموارد المتاحة التي يمتلكها الوطن العربي سواء على مستوى الموارد الطبيعية أو المالية بل بإمكانها تحقيق طفرة تنموية معتبرة إذا تم إستغلالها إستغلالا أمثلا كما أن فشل السياسات االإقتصادية الزراعية هي الأخرى ليست ناتجة عن عدم توفر الإمكانيات اللازمة لذلك بل ترجع الى الإستراتيجيات المتخذة والتي تم فيها الإعتماد على قطاعات أخرى على حساب القطاع الزراعي وهو ما توضحه المبالغ المخصصة للإستثمار الزراعي على مستوى الوطن العربي والتي تعتبر ضئيلة جدا إذا ما قورنت بباقي القطاعات كما تمت الإشاره إليه في الفصل الرابع، الشيء الذي أدى بالدول العربية إلى إستيراد غذائها من خارج المنطقة العربية، ومما زاد من إتساع الفجوة الغذائية العربية بحيث تبين لنا درجة إعتماد الوطن العربي على العالم الخارجي في السلع الغذائية خاصة الرئيسية منها، ويرجع هذا كله الى مجموعة من المعوقات التي وقفت في وجه التنمية الزراعية والتي تم تناولها في الفصل السادس سواء على المستوى القومي أو القطري ،والسؤال الذي يبقى مطروحا هو :

ماذا تفعله الحكومات في هذا الشأن ؟

إن الإجابة على هذا السؤال تكمن في أن مفتاح الحل يبقى بين أيدي الأنظمة العربية بمختلف توجهاتها وهذا بالنظر الى معالجة العجز الغذائي بنظرة موحدة وشاملة على المستوى القومي والقطري وفي هذا الشأن قد يكون التكامل الإقتصادي الزراعي الطريق الوحيد للتنمية الزراعية العربية كإستراتيجية هامة تتولى تنفيذها جميع الأقطار العربية في إطار شامل بعيدا عن النزاعات السياسية والتي لم تؤدي سوى إلى تضاعف الأزمة من يوم الى آخر ومن هنا أردنا أن يكون القسم الثاني من هذه الدراسة حول التكامل الإقتصادي الزراعي العربي كإستراتيجية مقترحة لتنمية الزراعة العربية.

الفصل السابع :آفاق التنمية الزراعية العربية في إطار التكامل الزراعي

تمهيد

إن المتتبع لمسار التنميةالزراعية العربية ،لاينكر وجود معوقات حالت دون وصول القطاع الزراعي إلى الأهداف المرجوة ،كالحد من التبعية الغذائية والوصول إلى الإكتفاء الذاتي بعيدا عن العالم الخارجي ،وإذا ما لاحظنا واقع الأمة العربية في الوقت الراهن نجد أنها مقبلة على المزيد من الإنقسامات والتجزئة ،ومن هنا سنحاول في هذاالفصل صياغة رؤية مستقبلية من خلال معالجة مشاكل التنمية الزراعية وآفاقها داخل إطار التكامل الزراعي، كإستراتيجية مقترحة لتنمية الزراعة العربية على المستوى القومي والإقليمي ،والتي تستدعي النظر من قبل جميع الدول العربية في إطار شامل .

وفي الحقيقة فإنه من غير الممكن أن نفصل مستقبل التنمية الزراعية وآفاقها ،بحاضرها وماضيها،وهذا نظرا للإرتباط الوثيق بينهما ،والسبب يرجع إلى أن العوامل التي شكلت وساهمت في تكوين الماضي هي نفسها قد تشكل المستقبل ،وبالتالي فإن إلقاء نظرة على مستقبل التنمية الزراعية مشروط بالنظر إلى مسارها في الماضي

والحاضر إنطلاقا من محاولات التكامل الإقتصادي الزراعي العربي التي تشكلت في إطار دفع التنمية الزراعية القومية والقطرية ،وفي هذا الشأن أردنا دراسة هذاالفصل في مبحثين .

المبحث الأول : تجارب التكامل الإقتصادي الزراعي في الوطن العربي :

المبحثالثاني :آفاق ومستقبل التكامل الزراعي العربي كإستراتيجية مقترحة للتنميةالزراعية العربية

المبحث الأول : تجارب التكامل الإقتصادي الزراعي في الوطن العربي :

تمهيد

هناك العديد من المحاولات التكاملية التي تمت بعد الحرب العالمية الثانية ، وهذا من أجل جمع أجزاء الأمة العربية بعد الإستقلال ، للتصدي لأي عدوان خارجي محتمل من جهة ، كما تهدف إلى إستغلال الموارد الإقتصادية في المنطقة وخلق قوة إقتصادية،لتنمية الزراعة العربية، ومن هذه التجارب نذكر منها :

- إنشاء الجامعة العربية ومحاولة العمل العربي المشترك:

في الوقت الذي كانت تسعى فيه كل من بريطانيا وفرنسا إلى محاولة الإحتفاظ ببعض نفوذها في المنطقة العربية، كانت أمريكا تسعى هي الأخرى إلى الإستعداد لتولي هذا النفوذ بنفسها ، إجتمعت لجنة تحضيرية عربية لبعض الدول المستقلة الراغبة لبحث قيام فكرة جامعة عربية في 25 سبتمبر 1944 بالأسكندرية ، والتي تم التوقيع على ميثاقها في 22 مارس 1945 ، وجاء في هذا الميثاق تعزيز التعاون بين الأقطار العربية وتنسيق خططها السياسية حفاظا على الإستقلال وسيادتها ، ومن الشؤون التي تم الإتفاق عليها أيضا نذكر الشؤون الإقتصادية والمالية ، وفي آفريل 1964 ظهرت إتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية . كما قامت عدة إتفاقيات منها معاهدة الدفاع المشترك عام 1951، وإنشاء الإدارة العامة للشؤون الإقتصادية بالجامعة، وإتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت عام 1953 ثم إقرار الوحدة الإقتصادية عام 1957.

إلا أن هذه المحاولات لم تعمر طويلا ، وهذا لأن تلك الفترة كانت فترة عدم النضج السياسي والإقتصادي إضافة إلى تدخل العديد من الدول الكبرى كفرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة إضافة إلى ظهور إسرائيل في المنطقة العربية ، ونشوب نزاعات بينها وبين الدول العربية والتي نتجت عنها عدة حروب ومازال الصراع قائما حتى الآن مع بعض الدول العربية، ومن الإتفاقيات التي سنتطرق إليها :

المطلب الأول – الإتفاقيات الجماعية في إطار الجامعة العربية : "1"

- لقد أنشئت عدة إتفاقيات في إطار جامعة الدول العربية منها ماهو خاص بتحرير التجارة و بعضها خاص بالإستثمار وإنتقال رؤوس الأموال ، إلى جانب إتفاقيات تنظيمية ومؤسسية التي نلخصها في الآتي :

1- إتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت 1953:

وتعتبر أولى الإتفاقيات الجماعية لتحرير التجارة بين الأقطار العربية وهذا في سبتمبر 1953 والتي صادقت عليها سبعة دول هي لبنان ، الأردن ، مصر، السعودية ، سوريا ، العراق والكويت – وما جاء في هذه الإتفاقية ما يلي:

- إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية إعفاءا كاملا من الرسوم الجمركية مع إخضاع بعض المنتجات الصناعية لبعض التخفيضات قدرها 25%.

- عدم خضوع المنتجات الزراعية المنتجة في بلد أحد الأطراف المتعاقدة والمستوردة من طرف آخر إلى رسوم داخلية تفوق الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة أوعلى مواردها الأولية في البلد المستورد.

- العمل على تسيير حركة التجارة العابرة " الترانزيت " عبر الأقطار العربية حسب الأنظمة والقواعد الجمركية المعمول بها في الدولة التي تمر بها التجارة . وبصفة عامة فإن الإتفاقية لم تتطرق إلى حماية المنتجات العربية من المنافسة الخارجية " الأجنبية ، وهو ماجعل هذه الإتفاقية هشة نوعا ما إلى أن توقف عملها بعد قرار ظهور السوق العربية المشتركة .

2-إتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات التجارية وإنتقال رؤوس الأموال(1953) .

وقعت هذه الإتفاقية سنة 1953 في شهر سبتمبر ككل الإتفاقيات السابقة من قبل ستة دول هي الأردن ، مصر ، لبنان ، السعودية والعراق ،وقد نصت الإتفاقية على تمسك كل دولة بإلتزامين هما:

- تسهيل مدفوعات المعاملات التجارية إلى بقية الدول الأعضاء.
- عدم إلزام الدول الأعضاء المطبقة لنظام الرقابة على الصرف والتحويل الخارجي بإلغاء هذه الرقابة على المدفوعات .

أماعن إنتقال رؤوس الأموال فقد أتفق على حرية إنتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء المساهمة في مشاريع التنمية الإقتصادية العربية شريطة عدم فرض ضرائب أو رسوم عليها . وبالرغم من ذلك فإن هذه الإتفاقية لم تؤد دورها كما ينبغي، وهذا لأن الإتفاقية تسمح للدول الأعضاء بحرية عدم التقيد بنصوصها، لهذا بقيت الإتفاقية وحدها تنظم إنتقال المدفوعات بين الأقطار العربية.

3- إتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية "1962 "

وقعت هذه الإتفاقية في جوان 1962 من طرف خمسة دول عربية هي - مصر ، المغرب ، الكويت ، سوريا ، والأردن - وما جاء في الإتفاقية من نصوص كما يلي :

- حرية إنتقال الأفراد والسلع ورؤوس الأموال ، كما تنص على حرية الإقامة والعمل وممارسة الأعمال الإقتصادية ، والتنقل والتجارة العابرة وحقوق التملك والإرث ، وأيضا نصت على تنسيق السياسات الإقتصادية وتوحيد التعريفة الجمركية الخارجية وتنظيم عمليات التصدير والإستيراد ، كما تم إنشاء مجلس الوحدة الإقتصادية للقيام بدراسات وإتخاذ قرارات مختلفة . وقد وصل عدد الدول الأعضاء إلى 13 دولة عربية كماهومبين في.

.كماورد في هذه الإتفاقية العديد من الأعمال منها قيام مشروعات مشتركة وإتحادات وغيرها والتي سنتطرق إليها فيما بعد .

4 - السوق العربية المشتركة - "1964".

أنشئت السوق العربية المشتركة بموجب القرار الصادر من مجلس الوحدة الإقتصادية العربية رغبة في تحقيق التقدم الإقتصادي والإجتماعي للدول المتعاقدة وإرساء دعائم الوحدة الإقتصادية على أسس سليمة من التنمية الإقتصادية . ومن أهداف السوق نذكر:

- حرية إنتقال الأفراد ورؤوس الأموال
- حرية تبادل السلع والبضائع والمنتجات بما فيها المنتجات الزراعية
- حرية الإقامة والنشاط الإقتصادي والإستخدام
- حرية النقل والتجارة العابرة .

والملاحظ هنا ،هو أن إنشاء السوق العربية ما هو إلا إمتداد أو بمثابة القرار التنفيذي لإتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية، وبالتالي فإن أهداف السوق التي إقتصرت على تحرير التبادل التجاري للمنتجات ماهي إلا السير في طريق تحقيق أهداف إتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية في سبيل إنشاء إقتصاد واحد وسوق واحدة . ومما جاء في قرار السوق العربية المشتركة من قواعد لتحرير التجارة بين الدول الأعضاء من الرسوم والضرائب والقيود الإدارية والتي هي :

* – تثبيت القيود الكمية وكل الرسوم والضرائب المفروضة على صادرات وواردات كل دولة من دول السوق العربية المشتركة مباشرة بعد صدور قرار الإنشاء ، كما لايجوز لأي دولة فرض ضرائب ورسوم جديدة على المنتوجات التي تتبادل ما بين الدول الأعضاء ، حتى يتم تطبيق الرسوم الجديدة للسوق .

* – إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية(2)– المنتجة داخل الدول الأعضاء إعفاءا كليا من الرسوم والضرائب عند مبادلتها مابين الدول وهذا يخص السلع المدرجة في جداول التبادل التجاري والترانزيت،أما غير ذلك فيطبق عليها تخفيض تدريجي وعلى خمس مراحل بمعدل20 ٪ سنويا حتى يتم تحريرها كلية .

* – لكل دولة من االدول الأعضاء الحق في طلب مجلس الوحدة على إعفاء أو تخفيض الرسوم لبعض المنتجات أو بعض القيود بناءا على مبررات جدية ، وهذا حسب نص المادة *19* من قرار الإتفاقية .

*– تنظيم تسوية المدفوعات التجارية بين دول السوق إلى أن يتم خلق إتحاد " مدفوعات صندوق نقد عربي" تصبح فيه العملات قابلة للتداول .

*– عدم خروج هذه الإتفاقية إلى الدول غير الأعضاء ، كما يبقى الباب مفتوحا أمام الدول الأخرى .

* – عدم فرض رسوم وضرائب على المنتجات المتبادلة بين الدول الأعضاء تفوق الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية لكل عضو.

*– لا يمكن إعادة تصدير المنتجات الداخلية في إطار التجارة البينية بين الدول الأعضاء خارج السوق إلا بعد إستشارة الدولة المصدرة ، كما تستثنى المنتجات التي أدخل عليها تحويل صناعي .

* – لا يمكن دعم صادرات دولة عضو في السوق عندما تكون للدولة المستوردة إنتاج مماثل للسلعة المدعمة

*– عدم تحويل الإحتكارات والإمتيازات بين الدول الأعضاء دون تطبيق مبادئ السوق العربية المشتركة .

وبعدما تناولناعرض مختصر للسوق العربية المشتركة يمكن أن نستنتج عدة ملاحظات هي :

– بالرغم من تواضع أهداف السوق العربية المشتركة والتي كانت منعطفا أساسيا في إطار العمل العربي المشترك ،والإهتمام الكبير الذي حضيت به السوق من طرف الكثيرمن الباحثين العرب، إلا أن هناك عراقيل لإعاقة السوق قبل الإستغلال أو قبل ميلادها .

– وما يمكن إستخلاصه في الأخير هو أن السوق العربية المشتركة ، وبالرغم من أنها تتضمن تنظيم تحرير التجارة بين الدول الأعضاء ، كما تتضمن العديد من المزايا مقارنة بالإتفاق التجاري لعام 1953، إلا أنها غير منظمة تنظيما معينا من شأنه أن يحقق تنمية متناسقة ومستمرة للإنتاج في الدول الأعضاء ، وبالتالي فإن قرار السوق غير قادر على تسهيل توسيع التجارة بين الدول الأعضاء ، وتحقيق تكامل إقتصادي فيما بين الدول الأعضاء

وبالرغم من القرارات التي تم صدورها من طرف مجلس الوحدة الإقتصادية العربية والتي تبحث على مبدإ التنسيق بين خطط التنمية الإقتصادية في الدول العربية ومسايرتها مع مبدأ تحرير التجارة إلا أن هذه القرارات بقيت مجرد حبر على ورق ولم تكن محل إلتزام من قبل الدول الأعضاء في السوق ، ومما زاد الطين بلة هو العلاقات السياسية بين الدول العربية .

1– جامعة الدول العربية :الأمانة العامة ، مجموعة المعاهدات و الإتفاقيات الإقتصادية في نطاق الجامعة ن1974

2– محمد هشام خوايجية – التكتلات الإقتصادية الدولية – جامعة حلب سوريا. ص 48

5- إتفاقية إستثمار رؤوس الأموال العربية وإنتقالها بين الدول العربية-"1972"

بعد فشل أو قصور إنتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية والتي تم إقرارها في إتفاقية 1953 .فقد أعاد مجلس الوحدة الإقتصادية الكرة من جديد على إتفاقية الإستثمارفي أوت 1970 والتي تمت المصادقة عليها من قبل ثماني دول هي السودان ، مصر ، العراق ، سوريا ، الكويت ، الإمارات العربية ، الأردن واليمن وأصبحت الإتفاقية قابلة للتنفيذ في فيفري 1972 . كما نصت الإتفاقية على توفير الضمانات اللازمة للمستثمر العربي التي تضمنت ما يلي :

- قيام الدول الأعضاء بإعلام المستثمرين العرب " أصحاب رؤوس الأموال " بالقواعد والإجراءات التي تسير عليها إستثماراتهم
- عدم التمييز بين الإستثمارات المحلية والإستثمارات العربية الأخرى
- للمستثمر العربي الحق في تحويل رؤوس أمواله أو عائداته طبقا لأحكام الإتفاقية كما له الحق في الإقامة بأراضي الدولة المضيفة لممارسة نشاطه الإستثماري .

ومما سبق نلاحظ أن الإتفاقية قدمت توضيحات وضمانات للمستثمرين العرب وتشجيعهم على ذلك ، إلا أن هذه الإتفاقية لم تحدد بالضبط قطاعات إقتصادية معينة كالزراعة مثلا أو تحديد مشروعات خاصة بالأمن الغذائي العربي ، حيث أن المفروض أن ترتبط كل إتفاقية بإطار إقتصادي يتضمن سياسة إقتصادية متكاملة تعمل على دفع معدلات التنمية لقطاعات حيوية .

6- الإتفاقية الموحدة لإستثمار رؤوس الأموال في الدول العربية - 1980

نظرا للقصور الوارد بالإتفاقية السابقة ، ظهرت هذه الإتفاقية الموحدة عام 1980 والتي صودق عليها في نوفمبر 1981 من قبل ست دول عربية هي الأردن ، تونس ، السعودية ، العراق ، البحرين واليمن الشمالية ، ودخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 1981 ، إلا أن المصادقة عليها تمت من قبل خمس دول هي الكويت ، ليبيا ، قطر ، السودان والإمارات العربية المتحدة عام 1982، وقد عمدت الإتفاقية على تشجيع وتسهيل رؤوس الأموال لتعزيز التنمية والتكامل الإقتصادي بين الدول العربية على أساس تبادل المنافع والمصالح العامة للأقطار الأعضاء كما نصت الإتفاقية على بعض الأحكام هي :

- حرية إنتقال رؤوس الأموال وتشجيعها على الإستثمار حسب خطط وبرامج التنمية الإقتصادية لهذه البلدان وبما يعود بالنفع العام للطرفين
- توفير بقدر الإمكان الإستقرار في القوانين الإستثمارية لحماية المستثمر كما نصت عليه الإتفاقية
- عند تعارض قواعد الإتفاقية والنظام الداخلي للدولة يجب إعطاء الأولوية في تطبيق الإتفاقية في حدود الحد الأدنى لمعاملة الإستثمار ، وهذه أول مرة يتم إعطاء الأولوية للإتفاق الجماعي في الدول العربية إقتصاديا على القوانين الداخلية ، ومن الحقوق والواجبات التي حددتها الإتفاقية إزاء المستثمر هي :

* للمستثمر العربي الحق في إختيار أي دولة عضو للإستثمار في المجالات غير الممنوعة في الإقليم المختار
* عدم التمييز بين رأس المال المحلي وغير المحلي
* تحويل رؤوس الأموال من دولة عضو إلى دولة أخرى ، كما يشترط أن هذا التحويل لايمس تسرب أموال مواطنيها إلى الخارج
* حرية المستثمر العربي في التصرف بأمواله كما يشاء وداخل الإطار الداخلي لنظام الدولة المضيفة
* ضمان حماية رؤوس الأموال العربية من المخاطر غير التجارية التي تضربملكية المستثمرمن جهه، ومن جهة فقد تصادر أو تحجز أمواله عند مخالفته للقوانين الداخلية ، ويحال على القضاء الذي يفصل

في ذلك مع حق الطعن في الحكم للمحكوم عليه.
* للمستثمر العربي وأفراد أسرته والعاملين في النشاط الإستثماري الحق في التمتع بالإقامة والخروج دون قيود أو تعطيل من إقليم الدولة المضيفة .
* للمستثمر العربي الحق في الإستعانة بيد عاملة عربية وخبرات أجنبية مع الأخذ بعين الإعتبار إعطاء الأولوية في العمل لمواطني الدولة المضيفة ثم المواطنين العرب المقيمين بها ثم الأجانب . كما يتم تعويض المستثمر العربي على الأضرار التي تصيبه نتيجة إخلال الدولة المضيفة بالإلتزامات المتفق عليها في الإتفاقية ،كما يجب على المستثمر من جهته التنسيق إلى أقصى حد ممكن مع الدولة ومؤسساتها وأجهزتها وإحترام قوانينها . وإنشاء المشروع الإستثماري بما يعزز تحقيق التكامل الإقتصادي العربي .

وما يلاحظ في هذه الإتفاقية ، فإنها تعد أحسن بكثير من الإتفاقيات السابقة 1953و – 1970 ، كما تضمنت إطارا جيدا لتشجيع إنتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية ، بحيث تعد من الإتفاقيات الجماعية العربية المتكاملة ، وأنها وضعت في إطار التكامل والتنمية الإقتصادية في المنطقة العربية، أين نجدها تشجع إنتقال رؤوس الأموال من الدول المرتفعة الدخل إلى الدول المتوسطة والمنخفضة الدخل والتي هي في حاجة إلى مشروعات إستثمارية لتنمية إقتصادياتها وهذا قد يشترط على الدول المضيفة توفير جوا ملائما للإستثمار وإستقرار قوانينها وسياساتها الإقتصادية . وتعد حرية إنتقال رؤوس الأموال سواءا كانت خاصة أو عامة ما بين الدول العربية الطريق الصحيح لقيام التكامل الإقتصادي العربي في المنطقة العربية

7- إتفاقية تسهيل وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية – 1981

إعتمدت هذه الإتفاقية على أهمية التكامل الإقتصادي العربي بإعتباره الطريق الوحيد والرئيسي للتنمية الشاملة في إطار إقتصادي موحد ومحرر،وقد نصت الإتفاقية العربية على أربعة(4) أحكام نوجزها في التالي:

– تحرير التبادل التجاري بين الدول الأعضاء ، وقد تضمنتها المادة الثانية من الإتفاقية بحيث ميزت بين مجموعتين من السلع ، مجموعة تستفيد من الإعفاء الكلي من الرسوم والقيود ،ومجموعة تستفيد من تخفيض تدريجي من الرسوم إلى أن يتم إلغائها كليا .

وفيما يخص السلع التي يتم إعفائها كلية من الرسوم والضرائب الجمركية فهي خمسة (5) أنواع

* السلع الزراعية والحيوانية في شكلها الأول أو بعد تحويلها ، السلع النصف مصنعة والسلع المنتجة من قبل المشروعات العربية المشتركة

* أما عن المجموعة الثانية من السلع فتشمل باقي السلع غير المذكورة في المجموعة الأولى والتي تشمل التخفيض التدريجي

– **توفير الشروط الخاصة بحماية السلع العربية :** ويقصد بذلك حماية السلع المنتجة داخل المنطقة العربية" الأعضاء " لمنافسة السلع الأجنبية وفي هذا الشأن أوضحت الإتفاقية بعض القواعد:

* كل السلع المستوردة من خارج الدول العربية تفرض عليها ضريبة جمركية موحدة كحد أدنى ، يشترط أن تكون هذه السلعة المستوردة بديلة أو منافسة ، والملاحظ هنا هو أن هذه الضريبة محل فكرة التعريفة الجمركية الموحدة والتي تعد من مميزات السوق المشتركة

* إعطاء ميزة نسبية للسلع العربية لمواجهة السلع غير العربية المنافسة أو البديلة كما تعطى الأولوية في التطبيق للمشتريات الحكومية

- **إيجاد صيغ ومبادئ خاصة بالتطبيق: وتتمثل هذه الصيغ و المبادئ في:**

*توكل إلى صندوق النقد العربي تسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء والناجمة عن التبادل التجاري .

* حث بعض المؤسسات منها المؤسسة العربية لضمان االإستثمار والمؤسسات العربية المتخصصة على توفير الضمان اللازم للتبادل التجاري بين الدول الأعضاء

* عدم تصدير السلع المنتجة داخل الدول الأعضاء إلى أي بلد آخر إلا بإستشارة البلد المنتج ، كما تلتزم الدول العربية الأعضاء بالتعاون لتسهيل النقل والمواصلات فيما بين هذه الدول لتسيير تجارة الترانزيت المتعلقة بتبادل السلع العربية فيما بينها

* كما نصت الإتفاقية علىتعاون الدول الأعضاء فيما بينها وتدعيم علاقاتها الإقتصادية في التجارة مع التكتلات الإقتصادية والمنظمات الدولية ، كما أجازت الإتفاقية التعاون مع كل بلد عربي غير عضو في مجال التجارة.

8-إستراتيجية العمل الإقتصادي العربي المشترك:*

بالرغم من قيام العديد من المحاولات في إطار العمل العربي المشترك منذ الخمسينيات في إطار الجامعة العربية والتي لم يتحقق لها الظهور بنتائج ملموسة على المستوى الإقتصادي، كان مؤتمر عمان 1980 محاولة أخرى لتعزيز العمل العربي المشترك ، وميثاق العمل الإقتصادي القومي ، بحيث جاء في الإستراتيجية بأن هناك العديد من التحديات تقف في وجه جمع شمل المنطقة العربية إقتصاديا وهي :

- مخلفات الإستعمار التي فرضها وأورثها كالتفرقة بين الشعوب العربية إقتصاديا وإجتماعيا وكذا النزاع الدائر بين البلدان العربية وإسرائيل
- التأثر بالفكر الغربي الذي أدى إلى طمس الشخصية الحضارية العربية وكذا نمط السلوك الإقتصادي

،أما الأهداف التي تضمنتها الإستراتيجية فهي :

* إعطاء المواطن العربي حرية كاملة لقدراته المبدعة للمشاركة في عملية التنمية .
* أمن المنطقة العربية بمختلف جوانبها غذائيا وعسكريا وفكريا وتكنولوجيا .
* الإعتماد على القدرات القومية للإسراع في عملية التنمية الشاملة والتنسيق بين السياسات العربية وتقليص الفجوة التنموية بين الأقطار العربية . والعمل على إيجاد صيغة لتكامل إقتصادي زراعي عربي ، وإقامة نظام إقتصادي عربي بحيث يساهم في إقامة النظام الدولي الجديد ، ومن الأولويات التي إحتوتها الإستراتيجية خلال الفترة ("1981-2000"):

- أمن المنطقة العربية عسكريا بتعزيزها للقدرة العسكرية .
- تطوير العمالة وضمان حريتها حسب متطلبات التنمية الإقتصادية وإستغلالها داخل الوطن العربي .
-العمل على إكتساب التكنولوجيا وتجسيدها في المنطقة العربية
- تحقيق الأمن الغذائي العربي والتخلص من التبعية الغذائية عن طريق توفير الشروط اللازمة لذلك

---

*فيما يخص تنفيذ الإستراتيجية :" أنظر وثيقة إستراتيجية العمل العربي المشترك ،- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ،- عمان جويلية 1980 ".

** أهمية المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الإقتصادي العربي :

هناك دراسات عديدة في موضوع المشروعات العربية المشتركة من قبل بعض الباحثين والمفكرين الإقتصاديين كمدخل للتكامل الإقتصادي العربي والتعجيل به – وإيمانا منهم بأنه الطريق الوحيد للتنمية الإقتصادية – وفي هذا الشأن وافق مجلس الجامعة على إنشاء شركة عربية لإستغلال الأراضي الزراعية في فلسطين وشرائها ، بحيث تساهم في هذه العملية الحكومات العربية والمواطنون ، والتي كان يراد منها مواجهة المخطط الصهيوني الذي يريد التوسع في إمتلاك الأراضي العربية كما أنشئت شركة البوتاس العربية عام 1957 كأحد المشاريع العربية المشتركة لإستغلال البحر الميت في الأردن كرد فعل عربي مشترك على إستغلال الثروة المعدنية في فلسطين المحتلة من قبل إسرائيل(3)

وكل هذا ما هو إلا نتيجة لإقتناع الأقطار العربية ، بأن المشروعات العربية المشتركة تشكل الصيغة الرئيسية للتنمية العربية المتكاملة وهذا للأسباب التالية (4):

-إن المشروعات العربية المشتركة أكبر قدرة من المشروعات القطرية على إقامة مشروعات تتمتع بمستوى تكنولوجي أعلى ، وتكون بالتالي ذات إنتاجية على مستوى عالمي ، تستطيع بها المنافسة في الأسواق العربية والدولية وتستطيع تربية جيل جديد من الكفاءات البشرية وتراكم رأس المال العربي في توسيع هذه المشروعات وتكميلها وإقامة مشروعات عربية جديدة إلى جانبها.

– إن المشروعات العربية المشتركة تخلق الروابط الإقتصادية بين الأقطار العربية المختلفة حيث أنها تفرض الشروط اللازمة لإنتقال رؤوس الأموال والعمل بين الأقطار العربية ، كما أنها تخلق الإمكانيات لإنتقال مدخلات الإنتاج ومخرجاته في أسواق البلدان العربية ، الأمر الذي يخلق وحده السوق القومية ويطورها .

– إن المشروعات العربية المشتركة ، إذ توسع تشكيلة السلع العربية المنتجة وتزود حجم الناتج القطري والقومي بها ، تهيئ الأساس الموضوعي لتحقيق تبادل تجاري فعال بين الأقطار العربية بما يسمح برفع حصة التبادل التجاري العربي –الدولي

– تحقق المشروعات العربية المشتركة مصالح الأقطار العربية في المشروع العربي المشترك ،عن طريق إشتراك رأس المال والعمل والموارد ، وتحقيق عوائد مناسبة لكل من هذه العناصر والأقطار التي إنسابت منها ، وكذلك عن طريق الإستفادة من المواد الخام الأولية والمنتجات الوسيطية المتاحة لها قطريا ، وأخيرا عن طريق الهامش التجاري المتاح لتصريف منتجات المشروع العربي المشترك في الداخل والخارج ، و جميع هذه العناصر تجنب المشروع العربي المأخوذات الموجهة للمشروع الأجنبي.

– إن المشروعات العربية المشتركة تحل وإلى حد كبير مشاكل التصريف والتمويل التي تعانيها المشروعات القطرية ، وتستفيد من مزايا الإنتاج الكبير عن طريق تحقيق الوفورات القطرية والقومية والدولية ، كما أنها تحرض الآثار المضاعفة للإستثمار على المستوى القومي ، عن طريق تحريض موجات إستهلاك وإستثمار قومية السمة بالترابط مع موجات الإستهلاك والإستثمار قطرية السمة مما ينشط ميكانيكية الإستهلاك والإستثمار وتطويع التكنولوجيا الحديثة وتطوير الموارد البشرية وفقا لإحتياجات الوطن العربي ، وبالتالي رفع عملية إعادة الإنتاج الإجتماعي الموسع إلى مستوى أكثر تطورا

– إن إقامة مشروعات عربية مشتركة بعدد كاف يستتبع تطوير التبادل التجاري بين الأقطار العربية وتوسيع إنتقال رؤوس الأموال بين البلدان العربية وتطوير سوق عربية لكل من المال والعمل والمنتجات ،وهذا كله يسمح بتطوير السوق القومية العربية في مواجهة الأسواق القطرية ، وبخلق الأساس المادي لإقامة الهيئات الإقتصادية والإدارية العربية الموحدة ، بحيث تكون الوحدات

الإقتصادية العربية المشتركة أساسية وموضوعية لضرورة وحدة المنظمات والهيئات الإدارية العربية(5)

إن كل هذه النقاط تؤكد أهمية المشروعات العربية المشتركة ودورها في دعم إقامة تكتل إقتصادي عربي إذا سار تكوينها وعملها وفق أصول هادفة إلى ذلك.

** توزيع المشروعات العربية المشتركة حسب القطاعات والمناطق الجغرافية:

تفيد الإحصاءات الواردة من الملحق جدول رقم (19) أن عدد المشروعات العربية المشتركة وفي مختلف القطاعات بلغ نحو 830 مشروعا مشتركا ، وهذا العدد يضم المشروعات العربية المشتركة والمشروعات العربية الدولية والتي يمكن توزيعها كما يلي :

أ - التوزيع الجغرافي للمشروعات المشتركة : بلغ عدد المشروعات العربية المشتركة حوالي 391 مشروعا مشتركا ، في حين بلغ عدد المشروعات العربية الدولية المشتركة حوالي 439 مشروعا والتي بلغت رؤوس أموالها حوالي 3.14 مليار دولار، وبالرغم من تزايد أعدادها إلا أن رؤوس أموالها منخفضة عن الأموال العربية المشتركة والتي وصلت إلى 21.4مليار دولار كرؤوس أموال للمشروعات العربية المشتركة .

- أما عن نسبة توطين هذه المشروعات ، فنجد حوالي65% من المشروعات العربية الدولية المشتركة قائمة في المنطقة العربية ، أي ما يعادل65% من المشروعات العربية - الدولية ، وهذا برؤوس أموال قدرها 3.9 مليار دولار، وفيما يخص تركز المشروعات المشتركة ، فإن نسبة كبيرة منها تتركز في دول مجلس التعاون الخليجي ، وهذا بنسبة 6.38% من إجمالي أعداد المشروعات و59% من رؤوس الأموال ، وتأتي في المرتبة الثانية منطقة وادي النيل " مصر - السودان " والتي حضيت بنحو 1.28% من إجمالي عدد المشروعات " أنظر الملحق جدول رقم (20) .

ب - التوزيع القطاعي للمشروعات المشتركة:

إن قطاع الأموال الخاص بالمصارف الإستثمارية والتمويلية أخذ حصة الأسد من أعداد المشروعات المشتركة "عربية - عربية دولية " وهذا بنسبة 5.33% من إجمالي عدد المشروعات المشتركة ، وحوالي 7.40% من إجمالي رؤوس الأموال ، كما هو موضح في الملحق جدول رقم (19) "ويأتي في المرتبة الثانية بعد قطاع الأموال وقطاع الصناعات التحويلية وهذا بنسبة 23 % من إجمالي عدد المشروعات و 7.30% من مجموع رؤوس الأموال ، وبالتالي يكون نصيب هذين القطاعين حوالي 71 % من إجمالي رؤوس الأموال للمشروعات المشتركة . أما باقي القطاعات فأخذت نسبة قليلة بحيث بلغت حصة الخدمات حوالي 2.1% وحوالي 1.10% لقطاع النقل والمواصلات ،

3- أنظر: سميح مسعود ،المشروعات العربية المشتركة واقعها ، أهميتها ، معوقاتها ومستقبلها : ، مجلة المستقبل العربي - دراسات الوحدة العربية العدد 103 سبتمبر 1987 .

4-أنظر دراسات في التنمية والتكامل الإقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، مجموعةمن الباحثين.ص 235

5-دراسات في التنمية والتكامل الإقتصادي العربي - مرجع سبق ذكره. ص 236.

أما قطاع الزراعة والذي يعتبر من القطاعات الرئيسية الرائدة ، فنجده متخلفا مقارنة بالأهمية الإقتصادية بإعتباره مصدر رزق الإنسانية من حيث إنتاج الغذاء ، ومن المفروض أن يكون أكثر

القطاعات إهتماما في الدول العربية من المشروعات المشتركة ، وخاصة في ظل الموارد المتاحة لهذا القطاع في المنطقة العربية.
إلا أن الواقع يشير إلى أن عدد المشروعات في قطاع الزراعة قليل مقارنة بدور هذا القطاع بحيث وصل عدد المشروعات إلى 69 مشروعات وهذا بنسبة 3.8% من إجمالي المشروعات، في حين بلغت رؤوس أموال هذا القطاع في المشروعات الزراعية المشتركة حوالي3.2 مليار دولار ممثلة حوالي 5.6%من إجمالي رؤوس الأموال الكلية للمشروعات المشتركة وهو مـاأدى إلى تفاقم الفجوة الغذائية من جهة وتزايد العجز في الميزان التجاري الغذائي . وهذا ما يبين الصورة الحقيقية للدول العربية ، والتي إعتمدت الإستثمار في القطاعات الأخرى وأولت إهتماما ضئيلا بالقطاع الزراعي ، مما أثر سلبا على ذلك ، وأدى إلى هجرة اليد العاملة من هذا القطاع إلى القطاعات الأخرى ، نظرا لإنخفاض الدخل في القطاع الزراعي.

**المشروعات المشتركة في مجال تحقيق الأمن الغذائي العربي:

إن العالم ينبه إلى مشكلة الغذاء بعد الأزمة الغذائية العالمية لعام 1972 ، ومنذ ذلك التاريخ ، تم إنشاء العديد من المؤسسات كالمجلس العالمي للغذاء ، وإعداد الإتفاقية الدولية للأمن الغذائي ، وإنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وأما على المستوى العربي ومباشرة بعد الإحساس بخطورة المشكلة الغذائية إتجهت العديد من المنظمات العربية والمفكرون الإقتصاديون إلى إقامة مؤتمرات ودراسات لتوضيح خطورة هذه المشكلة والبحث عن أسبابها وإقتراح حلول مناسبة للحد منها ، ومن المؤسسات العربية التي إهتمت بذلك وإقترحت الحلول اللازمة لذلك نذكر:

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية :

تعتبر هذه المنظمة أولى المنظمات والمؤسسات إلى جانب الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي ، والأمانة العامة لمجلس الوحدة الإقتصادية العربية ، والهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي ، بالإضافة إلى العديد من الهيئات العربية المتخصصة والمؤسسات العربية الأخرى . الى جانب قمة عمان لعام 1980، التي أكدت دراستها على العمل لتحقيق الأمن الغذائي العربي بإعتباره أكثر من ضرورة ، وهذا في إطار العمل العربي المشترك ، كما أن تحقيق الأمن الغذائي القطري مرهون بتحقيق الأمن الغذائي القومي ، والسبيل إلى ذلك يكمن في تحقيق التكامل الزراعي بين الدول العربية ، حيث أن تنسيق الجهود بين القطاعات الإقتصادية بما فيها القطاع الزراعي يعتبر الطريق الصحيح لتحقيق الأمن الغذائي العربي .
وهناك العديد من الدراسات التي أجريت في إطار الأمن الغذائي ، ومن أبرزها ماقامت به المنظمة العربية للتنمية الزراعية مثل مستقبل إقتصاد الغذاء في البلاد العربية " 1979 " ، وإقتصاد الغذاء في البلاد العربية إلى جانب الدراسات الخاصة بالخطط الزراعية ، والموارد الطبيعية والأرضية والإستثمار الزراعي ، وبرامج الحبوب في الوطن العربي وغيرها من الدراسات في مجال الأمن الغذائي العربي ، بحيث بلغ عدد المشروعات العربية بصفة عامة حوالي 145 مشروعا(6)" والتي قدرت نفقاتها الإستثمارية إبتداءا من عام 1981 وعلى مراحل ، وكل مرحلة على مدى خمس سنوات إلى غاية 2000 . بنحو 6.26 مليار دولار , ومن هذه المشروعات المشتركة بين الأقطار العربية أربع مشروعات للإنتاج السمكي وثلاث مشروعات للإنتاج الحيواني ، مشروع المخزون الغذائي الإستراتيجي القومي.

6– المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية : الإستثمار الزراعي في بعض الدول العربية ، المرحلة الأولى،الخرطوم ،1978، ص138

وفيما يخص النفقات الإستثمارية فقد بلغت 4,15 مليار دولار لجميع المشروعات المقترحة في إطار برامج الأمن الغذائي العربي عام 1985 لتصل التقديرات لنفس المشروع إلى 7,7 مليار دولار عام 2000.
وبالرغم من هذه الدراسات الخاصة بالمشروعات العربية المشتركة وأهميتها في تحقيق الأمن الغذائي العربي، فإن تمويل هذه المشروعات يبقى عائقا في وجه تنفيذها ومن أجل هذا تم إنعقاد عدة إجتماعات لدراسة كيفية تمويل هذه المشروعات ، وبالتالي فإن العمل العربي المشترك ، لم يستطع تجاوز مشكلة من أخطر المشاكل التي تواجه البلاد العربية والمتمثلة في تزايد حجم الفجوة الغذائية بحيث يبقى يدور في حلقة مفرغة.
وعلى الرغم من ذلك واصلت المنظمة إقناع الدول العربية لهيئاتها ومؤسساتها للمساهمة في الصندوق العربي للتنمية الزراعية والذي تم إنشاؤه عام 1990 ، ومشكلة تمويل المشروعات لم تكن وليدة التسعينيات ،بل طرحت نفسها مع بداية الثمانينيات . وبالإضافة إلى ذلك ، فقد تم تكوين فريق عمل للأمن الغذائي عام 1983 قبل إنشاء الصندوق ، ويتكون من الهيئات المتخصصة التالية ." المنظمة العربية التنمية الزراعية ، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية "و" الصندو العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي " مجلس الوحدة الإقتصادية " إضافة إلى ممثلي الشركات العربية المشتركة الرئيسية والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية والهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي ،الشركة العربية للإستثمارات الصناعية ، الشركة العربية للإستثمار والإتحاد العام لغرف التجارة والزراعة للبلاد العربية والتي نستعرض البعض منها كالتالي:

**المشروعات الزراعية المنبثقة عن الهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي :

من المشروعات التي شملتها الخطة الإستثمارية الأولى للهيئة "1979 - 1983" من قبل مجلس المساهمين في آفريل 1980 والتي تمت الموافقة عليها نذكر :
1 - الشركة العربية السودانية للألبان برأس مال قدره 40 مليون جنيه سوداني
2 - الشركة العربية السودانية للخضر والفواكه برأس مال قدره 12 مليون جنيه سوداني
3 - الشركة العربية السودانية للدواجن برأس مال قدره 33 مليون جنيه سوداني
4 - الشركة العربية السودانية للنشاء والجلوكوز برأس مال مصرح به نحو 22 مليون جنيه سوداني
5 - الشركة العربية السودانية للزراعة بالنيل الأزرق
6 - الشركة العربية السودانية للزيوت النباتية .
فهذه المشروعات هي مشروعات قائمة فعلا في السودان ، والتي ساهمت الهيئة في رؤوس أموال هذه الشركات بنسب تتراوح مابين 46.5% إلى 51% من رأس مال كل منها(7)، إضافة إلى ذلك هناك عدة مشروعات قيد الدراسة والتي تدخل في إطار المشروعات الزراعية المشتركة.

**المشروعات الزراعية العربية المشتركة المنبثقة عن مجلس الوحدة الإقتصادية العربية :

لتحقيق أهداف الوحدة الإقتصادية العربية إعتمدت أمانة مجلس الوحدة الإقتصادية العربية للمشروعات العربية المشتركة كأحد الطرق أو المداخل (8) الرئيسية للتكامل الإقتصادي العربي ، وفي هذا الشأن فقد أقيمت أربع مشروعات عربية ، منها ثلاثة صناعية والرابع خاص بالشركة العربية للتنمية الحيوانية كمشروع زراعي والتي بلغت رؤوس أموالها 50 مليون دينار كويتي ، والذي تم تعديله إلى 60 مليون دينار، وكما شرعت في نشاطها بعقد جمعية تأسيسية في أوت من عام 1975 ، بإتخاذها دمشق كمقر لها ، أما تمويل هذه الشركة فقد كان من طرف عشر(10) " دول عربية إضافة إلى الشركة العربية للإستثمار والشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والإستثمارات الخارجية، وقد تظمنت الخطة الإستثمارية في عام 1983 دراسة وتمويل وتنفيذ 18 مشروعا وشركة قابضة ومساهمة موزعة على

10 دول . ومن أهم هذه المشروعات المشتركة نذكر ما يلي:
- مشروع إنتاج وتصنيع الأعلاف الخضراء
- مشروع العلف الحيواني
- مشروع أمهات الدواجن وإنتاج الفراخ، إضافة إلى مشروعات عديدة أخرى

**الجهود العربية المالية والإنمائية :

هناك العديد من الجهود الخاصة بمجال التكامل الإقتصادي العربي والتنمية الشاملة ، ومن هذه الجهود نذكر الإتفاقيات الخاصة بتحرير التجارة وتنسيق الخطط والسياسات الإقتصادية وإتفاقية إنتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية ، وهذا لأن عملية التنمية الإقتصادية تتطلب تمويل هذه التنمية ودفعها في جميع المجالات المختلفة سواءا الإنتاجية أو التسويقية.
وفيما يخص إنتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية ، فإن هناك عوامل سياسية وإقتصادية،إيديولوجية تحكمت في عملية الإنتقال وبالرغم من إنتقال رؤوس الأموال على شكل معونات مالية عامة ومتخصصة ، في إطار العمل الإقتصادي العربي ، إلا أن ذلك لم يكن هادفا إلى حسن نية التعاون العربي . وبصفة عامة فإن هناك مؤسسات عديدة أنشئت في مجال التمويل ، كالصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي ، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول والتي ظهرت مع نهاية الستينات وإضافة إلى ذلك فإن هناك مؤسسات أنشئت مع نهاية السبعينيات ولها علاقة بالجانب المادي المالي كالهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي ، وصناديق التمويل العربية ولقد سبق أن تناولنا المؤسسات المالية في الفصل الخاص بالإستثمار الزراعي العربي، وسنكتفي الآن بذكر مايلي :

أ -الهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي : (9)

إن ميلاد هذه المؤسسة كان عن طريق إتفاقية إثنى عشرة دولة عربية ، بحيث تهدف إلى تنمية الزراعة العربية وتحقيق الأمن الغذائي العربي أين ركزت على الإمكانيات غير المستغلة ، وكيفية إستغلالها كما ركزت أيضا على أهمية التعاون العربي في مجال الأمن الغذائي العربي .
وكانت هذه المؤسسة تتمتع بشخصية قانونية دولية ، برأس مال قدره 150 مليون دينار كويتي موزعة على خمسة عشر " 15 " ألف سهم إسمي ومن أهداف هذه المؤسسة ما يلي :
- تنمية الموارد الزراعية في الدول الأعضاء .
- توفير أقصى حد ممكن من المواد الغذائية للدول الأعضاء.
- رفع حجم التبادل للسلع الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي فيما بينها ، ومن الضمانات الممنوحة للهيئة هي :
*- عدم خضوع أموالها إلى التأميم أو الإستيلاء أو الحجز.
*- الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية ، وكذا أنظمة الإستيراد والتصدير.
*- الإعفاء من أحكام الرقابة على النقد والتحويلات الخارجية.
*- كما يتمتع العاملون في المؤسسة بالحصانة من الإجراءات التنفيذية القضائية والإقامة الخاصة بالأجانب وتسهيلات السفر . كما حددت الإتفاقية دولة السودان أول قطر عربي تمارس فيه نشاطها، إضافة إلى الشراكة أو إشراك الرأسمال الأجنبي لجلب الخبرات التقنية والإدارية ، كما يلتزم السودان بتقديم الدعم اللازم للمؤسسة وهذا عن طريق :
- تمكين الهيئة من حيازة الأراضي .
- تقديم المساعدة الضرورية لذلك.
وقد قامت هذه المؤسسة بعدة مشاريع زراعية في السودان نظرا لمميزات الإستثمار السوداني المناسب في هذا البلد ، كما تقوم ببعض الدراسات في بعض الدول العربية ، إلى جانب المنظمة العربية للتنمية الزراعية من أجل إنشاء مشروعات زراعية

ب-منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول " الأوبيك "(10):

أنشئت هذه المنظمة سنة 1968 وأدرجت ضمن باقي المؤسسات ذات الدور الإنمائي ، بإعتبارها تساهم في إنماء المشروعات المشتركة وفي قطاع الزراعة ، كما يقع مقرها في الكويت أما الهدف الرئيسي لهذه المنظمة هو التعاون المشترك في مجال النفط وعدة مجالات أخرى ، نذكر منها على سبيل المثال ، حصة القطاع الزراعي من التمويل المقدم لهذا القطاع والذي بلغ حوالي 2.3% من إجمالي القروض المقدمة لجميع القطاعات ، وحتى وإن كان الرقم غير كاف نظرا لأهمية القطاع الزراعي

*المنظمات العربية ذات العلاقة بالقطاع الزراعي" التنمية الزراعية":

هناك منظمات عربية عديدة أنشئت في ظل الجامعة العربية ، فمنها ماهو متعلق بالزراعة ومنها ماهو متعلق بالصناعة وغيرها من القطاعات الإقتصادية الأخرى ،وفي دراستنا سنحاول التطرق إلى المنظمات ذات العلاقة بالتنمية الزراعية العربية مثل المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة ، والمؤسسات العربية لضمان الإستثمار.

1 - المنظمة العربية للتنمية الزراعية " O A D A " (11)

تم خلق هذه المؤسسة في نوفمبر 1970 بقرار من جامعة الدول العربية ، وإنطلقت في نشاطها سنة 1972 ، وتضم كافة الدول العربية . كما تهدف إلى تعزيز التعاون والتنسيق مابين الدول العربية في كافة النشاطات الزراعية لتنمية الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في القطاع الزراعي ، ورفع القدرة الشرائية بمختلف أنواعها وتحقيق التكامل الزراعي ما بين البلدان العربية ، لتحقيق الإكتفاء الذاتي وتسهيل التجارة الزراعية البينية وقد تبنت المنظمة عدة مشروعات في دول عربية مختلفة خاصة السودان, ومعظمها متعلق بالقطاع الزراعي والغذاء ، كما قامت بعدة دراسات حول الزراعة ومستقبل الأمن الغذائي العربي وما ينبغي أن تقوم به الدول العربية لتخطي هذه الأزمة تم إعداد ما يلي .

- مشروعات عديدة تتعلق بالأمن الغذائي العربي .
- دراسات حول الجدوى الإقتصادية والفنية إضافة إلى الجهود الكبيرة التي تتعلق بتنسيق السياسات الزراعية العربية .
- دراسات حول الإستثمار الزراعي العربي ومشاكله إضافة إلى العديد من الدراسات وما زالت إلى حد الآن تنشط في هذا المجال.

2 - المؤسسة العربية لضمان الإستثمار :

أنشئت هذه المؤسسة بموجب إتفاقية جماعية عربية وهذا في أفريل 1974 ، كما تشمل جميع الدول العربية كأعضاء ومن مهامها تشجيع المستثمر العربي داخل البلاد العربية ، وتأمينه من المخاطر غير التجارية المحددة في الإتفاقية .

9-أنظر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،التنمية الزراعية في الوطن العربي ،مرجع سابق ،ص ص24، 25

10-الدول الأعضاء في المنظمة هي [السعودية ، الكويت ، البحرين ، قطر ، الإمارات العربية ، سوريا ، العراق ، تونس ، كما إنضمت إليها مصر مؤخرا]

11-للتفصيل أكثر أنظر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية،مجلة التنمية والزراعة في الوطن العربي ،الخرطوم 1992 ،العددين الأول والثاني ،ص 48

3 - المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة :

في إطار الجامعة العربية ، وبموجب قرار أنشئ هذا المركز في سبتمبر من عام 1968 ، وباشر نشاطه في سبتمبر 1971. وبما أن الأراضي الجافة والقاحلة تشكل ما يقارب حوالي 97 % من الأراضي العربية فإن للمركز أهمية بالغة لإفادة الدول العربية بمعلومات ودراسات قيمة في هذا المجال ، خاصة في مجال إستغلال الموارد الطبيعية من أراضي ومياه وأولوياتها بالنسبة للإستثمار الزراعي إلى جانب كيفية إستغلال الطرق للري والصرف وكل ما يتعلق بالزراعة والحفاظ على المراعي وكيفية تحسينها وتطويرها .

وفي الأخير فإنه تم التطرق في الجزء السابق من هذا الفصل إلى كافة المحاولات والتجارب التكاملية بعد الحرب العالمية الثانية وفي إطار الجامعة العربية ، كما أن هناك إتفاقيات إقليمية وثنائية حدثت في الدول العربية ، وهذا ما نحاول التطرق إليه في الجزء القادم .

المطلب الثاني : الإتفاقيات الإقليمية العربية :

لقد شهدت الأمة العربية العديد من الإتفاقيات والمحاولات الرامية إلى تكامل إقتصادي عربي وهذا قبل قيام الجامعة العربية وبعدها ، ونحن في دراستنا سنحاول تحليل وتقييم الإتفاقيات خاصة التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية وسواء كانت إتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف.

1 - الإتفاقيات الثنائية :

هناك عدة أنواع من الإتفاقيات الثنائية ، وهذا حسب الأسلوب المستعمل والمعالجة الإقتصادية وعلى العموم فإن أنواع الإتفاقيات الثنائية التي حدثت في الدول العربية يمكن تقسيمها إلى عدة مجموعات كما يلي :

أ - إتفاقية ثنائية تنص على تشجيع المبادلات التجارية ، بين طرفي الإتفاقية " الدولتين " . دون توفير الشروط لإنجاحها، بحيث أنه لا يتم تخفيض الرسوم الجمركية ولا الرقابة على النقد ونظام التراخيص ،والملاحظ هنا ، هو أن مثل هذه الإتفاقيات ما هي إلا مجاملات سياسية وليس الرغبة في تحقيق تكامل إقتصادي متين بين طرفي الإتفاقية ، بحيث أن الموقعين على الإتفاقية لا يبذلان أي جهد لإنجاح هذا التكامل ، بل يبقى جهدهم قائم على المعطيات السابقة دون التحضير لها ، وبالتالي فإن هذا لا يؤدي إلى تنشيط وتشجيع التبادل التجاري ومنه فإن مثل هذه الإتفاقيات لا يكتب لها البقاء وهو ما حدث في العديد من الدول العربية .

ب - الإتفاقية التي تتضمن إزالة بعض العراقيل والقيود المفروضة على المبادلات التجارية والتي تعتبر خطوات إيجابية من شأنها تشجيع التبادل التجاري بين طرفي الإتفاقية . وهذا النوع من الإتفاقية ينص على ما يلي :

- الرغبة في تشجيع التبادل التجاري لمنتجات الطرفين المتعاقدين كالإستيراد والتصدير بينهما .
- وجود تخفيضات فيما يخص الرسوم الجمركية وبنسب معينة . إلا أن هذا التخفيض لا يكفي لجعل منتوجات كل بلد قادرا على المنافسة ، كما أن العراقيل الإدارية لذلك تبقى عائقا في وجه هذه المعاملات .

جـ - الإتفاقيات الثنائيةالتي تتعلق بنظام الرقابة على الصرف التي تنظم تسوية المدفوعات بين دولتين عربيتين مثل الإتفاقية التي عقدت بين مصر والسعودية والتي تعتبر أول إتفاقية في الدول العربية عام 1949 ، ثم عقدت بعد ذلك إتفاقيات من هذا النوع مع كل من لبنان وليبيا وسوريا والسودان .

د - الإتفاقيات الثنائية التي تهدف إلى تحقيق تكامل إقتصادي بين دولتين ، في إطار إنتقال عناصر الإنتاج ورؤوس الأموال والعمالة بحرية بين طرفي الإتفاق ، إلى جانب حرية الإقامة والعمل في ظل ممارسة نشاط إقتصادي ، كما تتم مبادلات المنتجات المحلية والأجنبية ، وهذه الحالة في الغالب هي " منطقة تجارة حرة " ومن أمثلة ذلك الوحدة الإقتصادية بين مصر وسوريا عام 1957 والتكامل المصري السوداني عام 1982 ، كما قد يأخذ التكامل الإقتصادي شكلا آخر وهو توحيد التعريفة الجمركية ، تجاه الدول خارج الإتفاقية . وبعدما تناولنا الأنواع المختلفة لصور التكامل الثنائي أو الإتفاقية الثنائية ، فهناك تجارب واقعية جديرة بالذكر في دراستنا هذه ، نظرا للأهمية التاريخية ،علها تكون دروسا يستفاد منها مستقبلا وهذا كون أن الوصول إلى الهدف المطلوب هو تدارك الأخطاء أو أسباب فشل المشاريع السابقة ،ومن أمثلة الإتفاقيات التي سنحاول سردها في هذه الدراسة في إطار هذا النوع من الإتفاقيات الثنائية، نذكر الإتحاد الجمركي بين سوريا ولبنان وتجربة الوحدة المصرية السورية ، تجربة التكامل المصري السوداني ، إضافة إلى الإتفاقيات الحديثة والتي وقعت عام 1990 .

أولا : الوحدة الإقتصادية السورية - اللبنانية .

في عام 1943 حصل لبنان على إستقلاله ، وحتى هذا التاريخ ، شكل لبنان وسوريا وحدة إقتصادية ، وجمركية ومؤسسات مصرفية ووحدة السياسة الضريبية ، وتجول حر للأشخاص ، وتداول حر للرساميل ، وهذه الوحدة الإقتصادية الواقعية كانت موجودة قبل وأثناء التواجد العثماني وإستمرت في عهد الإنتداب الفرنسي (12) كما أن هذه الإتفاقية وقعت في أكتوبر 1943 ، بحيث أصبحت سوريا ولبنان منطقة ذات تعريفة جمركية موحدة إزاء الدول الأخرى تتمتع بحرية إنتقال السلع بين البلدين دون قيود جمركية . ونظرا لإختلاف المصالح وتضارب السياسات ، لم تفرز هذه الوحدة النتائج المرجوة، مما أدى إلى إضعاف الإرادة لكلا الطرفين والسبب في ذلك هو أن سوريا لها طابع إقتصادي لإنتاج زراعي وصناعي ، في حين تتسم لبنان بطابع التجارة " الترانزيت " والخدمات ، وقد بلغ هذا التضارب أشده في عام 1950 أين أعلنت سوريا إنسحابها من هذه الوحدة تلتها لبنان بإعلانها عن زوال الإتحاد بعد سبع سنوات من نشاط إقتصادي مشترك في إطار تكامل إقتصادي والتجارب التكاملية .

ثانيا : الوحدة الإقتصادية السورية المصرية"1958 - 1961 ".

في أكتوبر من عام 1955 وقبل توقيع حلف بغداد بحوالي سبعة أشهر ونصف ، تم توقيع إتفاق عسكري مشترك هدفه مواجهة إسرائيل بالدرجة الأولى ،و لم يمنع من توحيد البلدين في إطار الجمهورية العربية المتحدة . وهذه الوحدة كانت لها نتائج إقتصادية موجبة تمثلت في بعض الإنجازات في عهد الوحدة بين البلدين ، بحيث تركت بصماتها على الساحة الإقتصادية والإجتماعية في سوريا منذ ذلك الحين ، بحيث كان الإتفاق الخاص بخطة التنمية لخمس سنوات(1961/1960 --1964/1965) يهدف إلى مضاعفة إجمالي الناتج القومي خلال عشر سنوات وتحقيق نمو يبلغ 40 % في النصف الأول لهذه العشرية ، ولقد كانت النتائج جيدة في تنفيذ هذه الخطة ، أين ظهرت مشروعات عديدة أهمها إصلاح الأراضي الزراعية والنقل والمواصلات والصناعات الكهربائية والتنقيب عن النفط والزراعة والإسكان والتعليم كما جرت عدة تغييرات في سوريا منها ظهور قانون الإصلاح الزراعي السوري، إضافة إلى خلق منطقة حرة ظهر فيها تسهيل إنتقال السكان بين البلدين وهذه الخطوات ما يزال منها ماهو قائم حتى الآن . إلا أن هذه الإتفاقية هي الأخرى لم يكتب لها البقاء بعد فترة بلغت ثلاث سنوات ، نتيجة لظهور حركة معارضة لذلك ، أين إنتهت الوحدة عام 1961 بعد بروز هذه الحركة . والملاحظ

هنا أن هذه الوحدة بدأت بإتحاد عسكري أو سياسي ثم نتج عنها تكامل إقتصادي بشتى القطاعات . بما في ذلك القطاع الزراعي ، إلا أنها مالبثت أن مسحتها عاصفة هوجاء

ثالثا : التكامل الإقتصادي الزراعي بين مصر والسودان"1974 – 1985".

لقد أخذ هذا التكامل إهتماما بالغا خاصة فيما يتعلق بالتكامل الزراعي وقد كان واد النيل تاريخيا، وحدة من أقدم التجارب التكاملية العربية بحكم الموقع ، كما يرجع أيضا إلى عهد الإستعمار الذي شمل " مصر – إنجلترا " وبالحكم الثنائي السوداني حسب إتفاقية 1899، وفي جويلية من عام 1952 المعروف بثورة يوليو في مصر دفعت السودان لنيل إستقلاله ، ومنذ تلك الفترة، جرت عدة تجارب تكاملية للبلدين، وفي فبراير من عام 1974 .إتفق البلدان على التعاون السياسي والإقتصادي ، وتم بالفعل قيام عدة إتفاقيات أدت إلى ظهور مشروعات عديدة ضمن إستراتيجية التكامل الزراعي بين البلدين أهمها :

1 – الشركة المصرية السودانية للتكامل الزراعي ، والتي ينتج عنها تنفيذ المشروعات الزراعية في السودان، بحيث تم إستصلاح وزراعة الأراضي وإستزراعها بالعديد من المحاصيل منها الذرة الرفيعة والحبوب الزيتية والقمح والخضر والفواكه ، إلى جانب القيام بتصنيع المنتجات الزراعية المختلفة ، كما نفذت المشاريع الحيوانية ، بحيث بلغت المساحة المزروعة حوالي " 50 " ألف فدان في نهاية السبعينيات من حوالي " 150 " ألف فدان مخصصة لذلك.

2 – مشروع الرش الزراعي بالطائرات لمكافحة الحشرات وجميع الآفات الضارة والتسميد برأس مال مشترك بين الطرفين ، كما توجد مشروعات أخرى منها مشروع إنتاج اللحوم والأعلاف المركزة ومشروع إنتاج الزيوت النباتية ، خاصة الغذائية منها ، إضافة إلى المشاريع الخاصة بالري والتي تم فيها تقسيم نصيب كل بلد من المياه المستعملة من وادي النيل . ولقد أعطت هذه الوحدة إيجابيات عديدة خاصة فيما يتعلق بالمشروعات الإنتاجية المشتركة في القطاع الزراعي . ومن أهم الإنجازات الناتجة عن العمل الإقتصادي والسياسي بين البلدين هو حرية تنقل العمالة بين البلدين وهذا عن طريق تخفيض مصاريف السفر ب 40 % وإلغاء جوازات السفر والتأشيرة بحيث يتم التنقل بالبطاقة الشخصية " بطاقة التكامل " بحيث أنشئ ما سمي بالمنطقة التكاملية بين المنطقة الجنوبية لمصر " أصوان " والمحافظة الشمالية للسودان.

إلا أن هذه الوحدة لقيت إنتقادات شديدة في عام 1985 بعد تغيير الحكومة ، أين ألغيت هذه الإتفاقية وفي عام 1987 ظهرت وثيقة " الإيخاء " من طرف الحكومة السودانية تساند فيها المحاولات التكاملية بحيث تهدف إلى الإهتمام بالمشاريع الزراعية وإستغلال الموارد المتاحة في البلدين ، وتنسيق خطط التنمية ،وفي الأخير بعد عرض هذه الوحدة الإقتصادية بين مصر والسودان يمكن أن نستنتج ما يلي :

– لقد سار التكامل الزراعي بل وفي جميع المجالات الإقتصادية على منهاج جيد يستحق التشجيع ، إلا أن عدم الإستقرار السياسي أثر سلبا على ذلك مما أوقف العديد من المشاريع خاصة بعد تمرد الجنوبيين في السودان .

– لإعطاء التكامل الزراعي دفعة تنموية يجب توفير الأموال اللازمة لذلك وهو ما يفتقده السودان خاصة نظرا لإمتلاكه أراضي خصبة بإستطاعتها أن تكون جيبا غذائيا عربيا .

– بالرغم من التقلبات السياسية والنزاعات إلا أن هناك بعض المشاريع التي ماتزال قائمة وهو ما يعبر عن وحدة شعبية وأثر راسخ لإستعادة التكامل الزراعي والإقتصادي دفعة عامة

12) -عبد الهادي يموت :التعاون الإقتصادي العربي وأهمية التكامل في سبيل التنمية ، سلسلة الدراسات الإقتصادية ، معهد الإنماء العربي، .ص 155

رابعا : الإتفاقيات الثنائية الحديثة " 1990 ".

لقد ظهرت عدة إتفاقيات في عام 1990 منها الوحدة بين اليمن الشمالي والجنوبي والإتفاقية الخاصة بمصر وسوريا وتهدف إلى تشجيع التبادل التجاري وإنتقال رؤوس الأموال ، والإتفاقية المشتركة بين مصر وليبيا الخاصة بإنتقال رؤوس الأموال والعقبات الجمركية

أ - الوحدة اليمنية " شمال - جنوب " 1990 " (13).

لقد تميزت هذه الوحدة بعدم الإستقرار، بحيث تم الإتفاق على الوحدة عدة مرات كما تم أيضا توقيفها عدة مرات ، بل وصلت في العديد من المرات إلى نزاع مسلح بين الطرفين قبل عام 1990 ، بحيث أصبح الشماليون يستطيعون التنقل إلى الجنوب بالبطاقة الشخصية ، دون جوازات السفر ونفس الشيئ بالنسبة للجنوبيين ، وكان بمقدور هذه الوحدة تحقيق تكامل إقتصادي زراعي ، إلا أنها لم تصل إلى ما هو منتظر وأصبحت النزاعات قائمة إلى حد الآن والتي إنتهت بحرب أهلية بالرغم من مساعي الجامعة العربية وفي كل مرة ، إلا أن هذه المرة لم تكن ناجحة لإحلال السلام فيها.

ب - الإتفاقية المصرية الليبية " 1990 "

لقد سبق هذه الإتفاقية ، محاولات عديدة للإندماج منها في علم 1971 ، أين إتفق رؤساء مصر وليبيا وسوريا على إنشاء إتحاد الجمهوريات العربية كقاعدة أساسية لتكامل عربي موحد ، كما صدر بيان للوحدة بين مصر وليبيا سنة 1972 إنطلاقا مما جاء في إتفاقية الجمهوريات العربية الموحدة . إلا أن هذا لم يعمر طويلا بحيث هزته النزاعات بين البلدين في نهاية السبعينيات إلى نهاية الثمانينيات ، لتستعيد من جديد في نوفمبر 1990 ، أين تم توقيع إتفاقية ثنائية ترمي إلى حرية إنتقال رؤوس الأموال بين البلدين وحرية إنتقال الأشخاص وتخفيض الرسوم الجمركية ، كما تم الإتفاق على إنشاء العديد من المشروعات الزراعية المشتركة بين البلدين ، وهذه الإتفاقية إذا واصلت مشوارها ستؤدي حتما إلى تحقيق تكامل زراعي بين البلدين

جـ - الإتفاقية المصرية السورية " 1990 "

لقد جددت هذه الإتفاقية في إطار إعادة العلاقات السياسية بين البلدين بعد مقاطعة دامت حوالي (10) عشر سنوات في الثمانينيات ، ولقد نصت هذه الإتفاقية على تشجيع وتنشيط التجارة بين البلدين بإزالة العديد من معوقات التبادل بينهما ، والسماح بإنتقال رؤوس الأموال والإستثمار والإستعانة بخبرات البلدين في الميادين الإقتصادية .

2 - الإتفاقيات المتعددة الأطراف " التجمعات العربية " :

لقد ظهرت تجمعات عربية عديدة ، كانت تهدف إلى قيام تكامل إقتصادي زراعي لتلبية إحتياجات المنطقة العربية وسنقتصر في دراستنا هذه على الهيئات التالية :

---

13 -أنظر أحمد طربية: المشاريع الوحدوية في النظام المعاصر، وثائق توحيد شطري اليمن ، مجلة الشؤون العربية العدد 63 سبتمبر 1990

أ – المنظمة العربية للتنمية الزراعية :

في الواقع لقد تطرقنا إلى هذه المنظمة في دراسة سابقة لهذا الفصل ، بحيث أن هذه الهيئة ، كانت تهدف إلى جمع شمل المنطقة العربية زراعيا ومن المهام التي كانت تعمل من أجلها هي : على أن يكون للمنظمة شخصية قانونية وميزانية مستقلة وتكون أغراض هذه المنظمة ، المساهمة في تنمية الروابط بين الدول العربية في قطاع الزراعة وفي تنمية الثروات المتوفرة لديها وتحسين وسائل الإستثمار ورفع مستويات التنمية ومستويات المعيشة لشعوبها ، ورفع الكفاية الإنتاجية للإنتاج الزراعي والحيواني والعمل على تحقيق التكامل الزراعي بين الدول ، وتتخذ المنظمة جميع الوسائل الكفيلة بتحقيق أغراضها وعلى الأخص(14).

- جمع المعلومات المتعلقة بالزراعة العربية والأغذية .
- دعم الجهود المحلية والعملية في مجال الزراعة ، وخاصة فيما يتعلق بالبحوث العلمية والتكنولوجية والإقتصادية المتعلقة بالزراعة والأغذية .
- النهوض بالزراعة والصناعة .
- التعاون مع المنظمات الدولية خاصة منظمات الأغذية والزراعة .

ب – مجلس التعاون الخليجي " 1981 ".

إن فكرة إنشاء هذا المجلس ليست وليدة العصر الحديث بل ترجع إلى منتصف عقد الثمانينيات تشجيعا من بريطانيا ، أما عن الصيغة الحديثة ، فقد إنبثقت من مؤتمر وزراء خارجية السعودية ، الإمارات العربية ، الكويت ، عمان ، قطر والبحرين وكانت في البداية تضم العراق وإيران، إلا أن النزاعات السياسية بين هذين البلدين أثرت سلبيا على إنشاء هذا المجلس . لتعود من جديد عام 1981 فكرة إنشاء هذا المجلس بالدول الستة الأولى .أين أعلن رسميا عن قيام مجلس التعاون الخليجي ، بحيث عقدت القمة الثانية بالرياض في نوفمبر 1981 أين تم إقرار إتفاقية إقتصادية تهدف إلى تحقيق التنسيق وتوحيد السياسات الإقتصادية والمالية والنقدية والتشريعات التجارية والصناعية والنظم الجمركية، كما يتم تطبيق تعريفة جمركية موحدة ، متضمنة حرية إنتقال الأفراد ومزاولة النشاط الإقتصادي وإقامة المشروعات المشتركة.

وبالرغم من كل هذا فإن تطبيق هذه الإتفاقيات ما يزال غير فعال ، إلى أن جاءت أزمة الخليج عام 1990 ليسترجع التماسك من جديد تشجيعا لإتمام الخطوات السابقة حتى يصبح إتحاد جمركي ثم سوقا مشتركة

– وفيما يتعلق بالمال الزراعي فإن دول المجلس تعتمد على المياه الجوفية والمياه المحلات في البحر والأمطار الموسمية لري المحاصيل الزراعية . وفي هذا الشأن فإن بعض دول المجلس وصلت إلى درجة معتبرة من التنمية الزراعية وخير مثال على ذلك السعودية التي تحولت من مستورد إلى مصدر رئيسي للقمح ، إضافة إلى الخطوات الهامة التي حققتها في مجال الخضر والفواكه والثروة الحيوانية في زيادة منتجاتها .

وفي هذا الشأن فإن دول المجلس توصلت إلى إعتماد سياسة زراعية مشتركة لدول المجلس ، معتمدة في ذلك على إستغلال مواردها الزراعية المتاحة ، وتوفير الأمن الغذائي من مصادر داخلية وتشجيع المشروعات المشتركة في هذا القطاع بمساهمة القطاع الخاص ، وقد تضمنت السياسة الزراعية المشتركة ثلاثة محاور:

14-المصدر : عبد الهادي يموت، التعاون الإقتصادي العربي وأهمية التكامل في سبيل التنمية، مرجع سبق ذكره،ص 190 .

-[ملاحظة : تضم المنظمة جميع الدول العربية

- المحور الأول يمثل الجانب التشريعي .
- المحور الثاني يشمل المشروعات التنموية أو الخطط الوطنية الذاتية
- المحور الثالث يمثل برامج التنمية الزراعية المشتركة والبرامج التنسيقية والذي يتعلق بأربعة برامج رئيسية هي .

أ - البرنامج المشترك لتنسيق الخطط والسياسات الزراعية الذاتية .
ب - البرنامج المشترك للإنتاج الزراعي الغذائي .
جـ - البرنامج المشترك لإستغلال الموارد الطبيعية
د - البرنامج المشترك للبحوث الزراعية والتطوير التكنولوجي .

والملاحظ هنا ، أن المجلس يعد من التجمعات العربية التي سارت بخطى إيجابية على طريق التكامل الإقتصادي ، وإستغلال مواردها المالية في مشروعات إقتصادية داخلية ، إلا أن هناك بعض الإنتقادات والتي قد نوجهها إلى هذا المجلس وتتمثل في عدم قبول إدماج أعضاء جدد إلى المجلس ، بحيث يتسم بطابع مغلق إضافة إلى المفاوضات الفردية مع المنظمات الأوروبية خاصة فيما يتعلق بالمحروقات ، بحيث كان من الأفضل أن يكون لهذه المفاوضات طابع جماعي عربي ، هذا وإلى جانب بعض النزاعات التي حدثت في الخليج جعلت الإرادة تضعف للمنظمات المتخصصة والمشروعات العربية المشتركة الشيئ الذي جعل الإستثمار مستوردا من الخارج على شكل قروض ، ومساعداتها مرتبطة بشروط إقتصادية ، وسياسية، ممازاد من التبعية الإقتصادية لهذه البلدان . وإضافة إلى ذلك فإن دول المجلس أصبحت تستعين بعمالة غير عربية في الوقت الذي تعاني فيه الدول العربية من مشكلة البطالة .

جـ - إتحاد المغرب العربي " 1989 " .

إن فكرة قيام وحدة مغاربية ليست حديثة العهد بل هي وليدة الثلاثينيات " 1937 " أي إبان إستعمار دول المغرب العربي ، وتلت هذه الفترة عدة مبادرات إلى أن أعيد طرحها من جديد بعد إستقلال المغرب وتونس وبالضبط في عام 1956 ، بحيث بدأت الوحدة الإقتصادية تتبلور في أذهان القادة المغاربة آنذاك . وفي عام 1958 تم إنعقاد مؤتمر في طنجة والذي ضم الحزب الدستوري الحاكم في تونس وحزب الإستقلال الحاكم في المغرب وحزب جبهة التحرير الجزائري ، أين طرحت فكرة الوحدة بين دول المغرب ، وإستقلال الجزائر . وبإستقلال الجزائر في عام 1962 . بدأت فكرة تجسيد مبدأ التعاون الإقتصادي تظهر بين دول المنطقة ، وأول بادرة هو إنشاء شركة مشتركة لبعض المحاصيل الزراعية ، وما وقف في وجه هذا التكامل هو النزاع حول الحدود الجغرافية بين الجزائر والمغرب ، مما هز الإرادة السياسية وحال دون إكمال المشروع . وفي سبتمبر ظهرت محاولة أخرى لجمع الشمل من جديد مع دخول ليبيا وموريتانيا ، بحيث إجتمع وزراء إقتصاد كل من الجزائر، تونس ، المغرب وليبيا قبل إنضمام موريتانيا ، وناقشوا إمكانية التعاون الإقتصادي .أين تقرر تشكيل لجنة دائمة إستشارية ، وقد عملت اللجنة على تدعيم علاقات التبادل التجاري وتبادل الخبرات بين الدول المعنية بذلك ، إلى جانب توجيه الإهتمام إلى القطاع الزراعي . وفي فبرايرمن عام 1989، تم عقد القمة الثانية لدول المغرب العربي والتي ضمت خمسة أعضاء هي الجزائر، تونس ، المغرب ، ليبيا وموريتانيا وإنبثقت عن هذه القمة ثلاث وثائق رئيسية لهذا الإتحاد

- **الوثيقة الأولى** : وتخص هذه الوثيقة قيام الإتحاد المغربي، والتي تعبر عن حل وسط بين إتجاهين

- الأول يخص ليبيا وتونس ويطلب بالإتحاد الفوري ، والثاني يخص المغرب والجزائر ويدعو للتعاون الإقتصادي وقد تضمنت هذه الوثيقة إمكانية إنضمام دول أخرى عربية أو إفريقية مع الموافقة لأغلبية الأعضاء بالإجماع .

- **الوثيقة الثانية :** وتخص هيكل الإتحاد .
- **الوثيقة الثالثة :** وتخص إجراءات ومراحل التعاون الإقتصادي والإجتماعي والثقافي بين دول المنطقة التي تهدف إلى :

1 - تسهيل تنقل المواطنين المغاربة , وهذا بإلغاء التأشيرة ودون إستعمال جوازات السفر والإكتفاء بنظام البطاقة الموحدة .
2 - حرية نقل السلع ورؤوس الأموال من طرف المواطنين المغاربة ، مع إمكانية التملك والبيع والشراء دون قيود .
3 - معالجة الأمور الجمركية والضريبية بالشكل الذي يشجع على قيام سوق مشتركة "منطقة التجارة الحرة" ومنه تم الإتفاق على إنشاء بنك مشترك بين الدول المغاربة الخمسة ، بحيث يساهم في حركة التجارة كما سيتم إنشاء مؤسسة إستثمارية تعمل على تمويل المشاريع ذات الطابع الإستثماري المقامة من قبل كل دولة على حده . كما أن أهمية الإعلان عن قيام الإتحاد المغاربي أتى بعد رفض طلب إنضمام المغرب إلى دول السوق الأوروبية المشتركة ، وخاصة بعد إنضمام إسبانيا والبرتغال إلى السوق ، الأمر الذي أثر سلبا على تجارة المغرب ، بحيث بلغت واردات المغرب من السوق الأوروبية حوالي 60 % من مجموع وارداتها.

د - مجلس التعاون العربي(15):

لقد سبق وأن قامت عدة محاولات في إطار التعاون الثنائي بين دول المجلس والتي سبق وأن تطرقنا إليها ، وقد تم عقد إتفاقيات خاصة بذلك ، بين مصر والعراق في 19 جويلية 1858 . بحيث نصت الإتفاقية على تحرير تجارة المنتجات والحد من العوائق الجمركية، وخير مثال هو تجربة إنتقال العمالة المصرية إلى العراق في شكل أسر وبموجب إتفاق مبرم بين الطرفين أين تم إيفاد حوالي 500 أسرة مصرية على دفعات متتالية كتجربة أولى للمساهمة في التنمية الزراعية العراقية ، وقد تم تنقل " 100 " أسرة على فوجين الأول في مارس 1976 والثاني في أفريل من نفس السنة كما تم تسكينهم في قرية نموذجية خاصة بهذه الأسر أين تسلم مساحة من الأرض قدرت ما بين 2 إلى 5 هكتار أي ما يعادل 6,6 إلى 11.7 فدان حسب جودة الأرض وعدد أفراد الأسرة . وإلى جانب هذا فإنه تم الإتفاق على توفير كل ما يتطلب من مستلزمات الإنتاج للأسر المصرية ، سواءا فيما يتعلق بالأسمدة أو الماشية أو فيما يخص الميكنة الزراعية على أن يتم ممارسة العمل الزراعي حسب خطط التنمية الزراعية العراقية ، كما تتم إدارة هذه الوحدات الأسرية العراقية على شكل تعاونيات عن طريق جمعية تعاونية زراعية تضم الأسر . وقد بلغت مساحة المشروع المخصصة للإستصلاح في إطار إنتقال العمالة " الأسر " حوالي 22.4 ألف هكتار ، أما المساحة القابلة للزراعة فبلغت حوالي 13.5 هكتار ، وهذا يعتبر خير دليل للإرادة الشعبية الصادقة في خلق تكامل إقتصادي زراعي بين الدول العربية .
أما بالنسبة للأردن وعلاقاتها الإقتصادية والسياسية وفي إطار مجلس التعاون العربي ، فقد شهدت تطورا ملحوظا ، أين تم الإتفاق في نوفمبر 1986 على تأسيس شركة مشتركة للإستثمار والتنمية برأس مال قدره 500 مليون دولار وتعمل في إطار الأعلاف وتربية المواشي والأسماك، والمقاولات والنقل البحري

15- راجع : السيد محمد رضوان،الإمكانات الإقتصادية لمجلس التعاون العربي ، مؤتمر التنمية في مصر والبلاد العربية ، جامعة المنصورة - مارس1990.

.أما عن العلاقات الأردنية العراقية ودائما في إطار المجلس ، أين شهدت العديد من أشكال التعاون والتكامل، بحيث تعد الأردن سوقا إستهلاكيا للعراق من الخضر والفواكه . كما شهدت مصر علاقات مع اليمن وإن كانت سياسية أكثر مما هي إقتصادية ، و إتحاد مصر مع سوريا في الجمهورية العربية. إن مثل هذه العلاقات التكاملية بين الدول العربية ، قد تكون قوة أو قاعدة مشتركة للعمل العربي المشترك في جميع الميادين سواءا منها السياسية أو الإقتصادية أو الأمنية . فكل ذلك ربما يكون حافزا لقيام مجلس التعاون العربي (16)، والذي تأسس في فبراير من عام1989 في بغداد.

ومما جاء في وثيقة المجلس للتعاون والتكامل الإقتصادي في جميع القطاعات الإنتاجية ، الصناعية والزراعية والخدمية والتعليمية والبحث العلمي والشؤون الإجتماعية والصحية ، والسعي إلى إقامة سوق عربية مشتركة بين الدول الأعضاء . وصولا إلى سوق عربية موحدة، وبالتالي وحدة إقتصادية عربية ،خاصة وأن العضوية في المجلس تبقى مفتوحة لكل الدول العربية ، وهو ما جاء في المادة الثالثة من وثيقة المجلس.

المطلب الثالث:الإتفاقيات القطاعية " الهيئة العربية لإنتاج الحبوب ".

- وقع على هذه الإتفاقية في القاهرة عام 1990 ، والتي كانت تلبية لتوجيهات قادة رؤساء الدول العربية ، وهي مصر ، ليبيا ، سوريا والسودان ، كما أن إمكانيات التكامل والتعاون الزراعي بين هذه الدول ، تأتي نتيجة للإمكانيات الزراعية المعتبرة التي توفرها هذه الدول ، والتي قد تمكنها من دفع عجلة التنمية الزراعية، وتساهم في الإسراع في معدلات الإكتفاء الذاتي في مجموعة محاصيل الحبوب ، فعلى سبيل المثال نجد القمح والذي يختلف حسب الميزة النسبية لكل دولة ، بحيث أنه يمكن مضاعفة الإنتاج والإنتاجية لهذا المحصول في السودان وفي فترة وجيزة إذا تم توفير مستلزمات الإنتاج ومصادر التمويل وتطوير التقنيات المستعملة ، أما في سوريا فإنه يمكن زيادة المساحة المزروعة بحوالي 250 ألف هكتارإلى300 ألف هكتار مروي لزراعتها بالقمح والشعير

- أما فيما يخص الإجراءات التنفيذية وكيفية العمل فلقد تم الإتفاق داخل الهيئة على ما يلي :

- 1 - إنشاء مكتب خاص بتنسيق التكامل الزراعي مقره بطرابلس وله منسقون ثلاثة ومن مهام هذا المكتب:

أ - تنسيق السياسات الزراعية الخاصة بالإنتاج والتسعيرة والتسويق والتصنيع الزراعي .

ب - تشجيع التجارة الزراعية البينية .

جـ - تنسيق وتشجيع التعاون في تبادل المعلومات الزراعية وكل ما يتعلق في مجال البحوث التطبيقية والتدريبية وتبادل الخبرات والتوصيات والمقترحات .

د - التنسيق في مجال إستيراد الحبوب ، بحيث يتم أولا تبادل الفائض منه في الدول العربية ثم يتم إستيراد الباقي لسد العجز في الغذاء .

2 - وفيما يخص الإجراءا ت العاجلة أو قصيرة الأجل فإنه تم الإتفاق على تقديم ورقة عمل لمكتب التنسيق تحتوي على إحتياجات الدول الأربعة من البذورالمحسنة والتركيب المحصولي والسياسة الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي ، إلى جانب البحوث المشتركة .

3 - خلق منظمة للإنتاج الزراعي برأس مال قدره 200 مليون دولار مقرها القاهرة تتفرع إلى شركات مختلفة وموزعة على البلدان الأربعة ، كما تتميز بشخصية إعتبارية وإستقلالية مالية وإدارية ، كما تحمل برنامجا لزيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق الإكتفاء الذاتي .

16- الدول الموقعة في مجلس التعاون العربي هي: (مصر ، العراق ، الأردن واليمن الشمالية)

المبحث الثاني:آفاق ومستقبل التكامل الزراعي العربي كإستراتيجية مقترحة للتنميةالزراعية العربية

تمهيد :

إن العالم العربي وعلى مشارف التسعينيات يواجه مناخا إقتصاديا معقدا وهذا مع ظهور ثلاثة أقطاب إقتصادية كبيرة ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الموحدة ودول جنوب شرق آسيا بما فيها اليابان والتي وصلت إلى بناء قاعدة إقتصادية وتكنولوجية متقدمة للإنتاج الزراعي بحيث حققت إكتفاءا ذاتيا في معظم السلع إضافة إلى تصدير فوائضها .
وإلى جانب ذلك هناك محاولات عديدة تلوح في الأفق وتهدف إلى تحولات كبيرة لأوروبا الشرقية من الإقتصاد المخطط أو إقتصاديات الدولة ، إلى إقتصاديات السوق إضافة إلى كل من الهند والصين واللذين يمثلان محوران أساسيان في العالم بحيث بقيت معدلات النمو في الإنتاج الزراعي موجبة في السنوات الأخيرة وبالتالي فإن كل هذه التغيرات ستؤثر على النظام العالمي خاصة فيما يتعلق بإنتاج وتسويق المنتجات الزراعية وما يصحبها من إجراءات حمائية ودعمية ، مما يؤثر سلبا على ميكانيزمات السوق في إطار المنافسة ، وعلى ضوء ذلك فإن الدول النامية بما في ذلك الدول العربية ستواجه مشاكل رئيسية مثل مشكلة الغذاء ومشكلة المديونية ونقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة من جهة، وزيادة حدة البطالة وغيرها من المشاكل الإجتماعية ، وإذا ما لاحظنا واقع الأمة العربية في الوقت الراهن نجد أن الوطن العربي مقبل على المزيد من الإنقسامات والتجزئة ، إضافة إلى التبعية ، كما أن كل المجهودات المتعلقة بالتكامل الزراعي العربي تظهر لنا فارق كبير بين الأهداف التي كانت تطمح إليها هذه الإتفاقيات التكاملية والإنجازات المحققة في هذا الشأن ومن خلال ذلك سنحاول في هذه الدراسة صياغة رؤية مستقبلية من خلال إستراتيجية مقترحة مع الأخذ بعين الإعتبار الوضع الراهن للعالم العربي مع إمكانية معالجتها على المستوى القومي والقطري ، وهذا نظرا لتوفر جملة من الأسباب والمبررات الخاصة بقيام تكامل زراعي عربي ولتوضيح ذلك سنتناول هذا المبحث في مطلبين

المطلب الأول : أسباب ومبررات قيام تكامل زراعي عربي

المطلب الثاني : الإستراتيجية المقترحة للتكامل الزراعي العربي

المطلب الأول :دوافع ومبررات قيام تكامل زراعي عربي :

من خلال الدراسة السابقة والخاصة بمحاولات التكامل الإقتصادي العربي بصفة عامة فإن إنجازات التكامل الزراعي العربي تعتبر ضئيلة جدا وخير دليل هو إزدياد مشكلة الغذاء بسبب عدم تطابق معدلات النمو الإنتاجي مع معدلات نمو الإستهلاك ، الشيئ الذي أدى بالوطن العربي إلى إستيراد إحتياجاته الغذائية من السوق العالمية ، وهو ماجعل المنطقة العربية سوقا للمنتجات الغذائية للدول المتقدمة ،الشيئ الذي قد يعرض المنطقة العربية إلى مخاطر عديدة وهذا نظرا لإرتباط العوامل السياسية بالغذاء ، وبإمكانية إستخدامه كورقة ضغط أو سلاح سياسي للضغط به على الدول العربية لتبنيها إتجاهات وأفكار سياسية معينة(17)

إن التجارب والمحاولات التكاملية التي شهدتها المنطقة العربية على شكل إتفاقيات جماعية وثنائية من تحرير التجارة وإنتقال العمالة ورؤوس الأموال لم ينل منها القطاع الزراعي القدر الكافي إذا ما قورنت بباقي القطاعات ، فبالرغم من إنشاء ثلاث شركات متخصصة لإقامة مشروعات زراعية هدفها تحقيق الأمن الغذائي العربي إلا أن هذه المشروعات عملت في نشاطات إقتصادية أخرى كالصناعات الغذائية ، وبعض مستلزمات الإنتاج الزراعي والإنتاج الحيواني والخضر والفواكه ولم تركز هذه المشروعات على المحاصيل الغذائية الرئيسية ذات الإستهلاك الواسع وهي إنتاج الحبوب والذي يمثل الحجم الأكبر من قيمة الفجوة الغذائية بحيث تقدر نسبة الإكتفاء الذاتي منها أقل من النصف ، وبالتالي فإن الحاجة من الغذاء ما زالت قائمة ولتوضيح ذلك سنحاول إعطاء نظرة شاملة لمسيرة التكامل الزراعي العربي حسب عدة أسباب ومبررات التكامل والتي نحاول سردها فيما يلي(18).

1 – الحالة الغذائية المتدهورة في البلاد العربية :

إن الحالة الغذائية التي تعيشها البلاد العربية ما تزال متدهورة بل تزداد حدة في الكثير من الدول العربية ، حيث إنخفضت نسبة الإكتفاء من السلع الغذائية إلى أن بلغت مع نهاية عقد الثمانينيات حوالي 14,3 مليار دولار كما بلغت الفجوة الحبوبية وحدها حوالي 47,4 ٪ من مجموع الفجوة الغذائية الكلية العربية ، حيث ما تزال الدول العربية تعتمد على السوق العالمي في إحتياجاتها الغذائية وهو ما يعرضها إلى مخاطر جمة في المستقبل ، كما أنه من الممكن إستخدام الغذاء كسلاح مقابل النفط ، وإذا ماإستمر هذا الوضع بالزيادة في معدلات الإستهلاك (إزدياد السكان) عن الإنتاج فإن هذا يؤدي إلى إتساع الفجوة الغذائية في المستقبل مما يزيد من التبعية الخارجية .

2 – مواجهة تعاظم المديونية الخارجية :

إن المديونية لا تعتبر مشكلة بالنسبة للدول المتقدمة ، وخير دليل على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية ، بإعتبارها أكبر دولة مدينة في العالم ، في حين نجد المديونية تقف عائقا في وجه تحقيق مستويات من التنمية بالنسبة للدول النامية بحيث بلغت حوالي 136 مليار دولار بالنسبة للدول العربية في نهاية الثمانينيات، كما أن خدمات الديون بلغت حوالي 4,4 مليار دولار والتي تأخذ حوالي 75 ٪ من صادرات بعض الدول العربية (19)

3 – إرتفاع معدلات التضخم والناتج عن عوامل عدة منها ما يتعلق بالتضخم والركود نتيجة إنخفاض أداء القطاعات الإنتاجية وإنخفاض الدخول الحقيقية .

17- أنظر: التكامل الزراعي العربي ،مرجع سبق ذكره ،ص263

18- حسن فهمي جمعة: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،المسألة الزراعية و الأمن الغذائي العربي ، مرجع سابق،ص 67

19- التكامل الزراعي العربي: مرجع سابق،ص98

4 – مواجهة آثار الوحدة الإقتصادية الأوروبية لعام 1992 والتي قد تقلص من صادرات الدول العربية إلى أوروبا خاصة التي تعتمد بشكل رئيسي في تصدير منتجاتها إلى بلدان هذا التكتل الإقتصادي الأوروبي كالجزائر ومصر وتونس .

5 – حتمية إستغلال الموارد الزراعية المتاحة في الدول العربية والتي من شأنها التخفيف من حدةالمشكلة الغذائية العربية بحيث أن هناك العديد من الدراسات التي قامت بها بعض المنظمات والهيئات العربية المتخصصة في المجال ،والتي تهدف إلى إمكانية إستغلال ما هو متاح داخل المنطقة العربية للتخفيف من أزمة الغذاء تدريجيا حتى الوصول إلى الإكتفاء الذاتي

6 – مواجهة بعض الآثار السلبية كالزحف الصحراوي وتآكل التربة الزراعية ومشكل الجفاف وتلوث الأنهار والبحيرات

7 – أهمية دعم التجارة الزراعية العربية بحيث تعتبر ضرورة لتحسين معدل التبادل التجاري وتشجيع التجارة الزراعية البينية

8 – مواجهة التقدم العلمي والتقني بإستغلال الإمكانيات العربية المتمثلة في مطابقة التقنيات حسب ظروف المنطقة العربية وتشجيع البحث العلمي والتعاون في مجال البحث العلمي وتبادل الخبرات لتنمية الإنتاج الزراعي رأسيا وأفقيا وهذا لمواجهة الفروق الخاصة في معدلات التنمية والإستفادة من الدول المتقدمة في الميدان الزراعي وفي جميع المجالات الأخرى

المطلب الثاني : الإستراتيجية المقترحة للتكامل الزراعي العربي :

بعدما تناولنا مبررات وأسباب قيام تكامل زراعي عربي وهذا بعد النتائج السلبية التي حققتها التجارب العربية في هذا الميدان، فإنه من الضروري البحث عن إجراءات عملية لتحقيق أهداف وأحلام المواطنين العرب في القطاعات الزراعية ، وأهمها تحقيق نسبة مرضية من الإكتفاء الذاتي في مجال الغذاء(20)

1 – المرتكزات الأساسية للإستراتيجية :

بعدما تطرقنا إلى معوقات التكامل الزراعي العربي ومبررات قيام هذا التكامل فإن هناك إستراتيجيات مقترحة للتكامل الزراعي والتي تمثل إطارا عاما في إتجاه الإصلاح وهذا من خلال الدراسات التي قامت بها العديد من المنظمات المتصلة بالقطاع الزراعي ، في حين تبقى المسؤولية ملقاة على المسؤولين العرب في جميع الدول العربية وقواعد هذه الإستراتيجية سنحاول تلخيصها فيما يلي :

أ – إن الإستراتيجية تأخذ في الحسبان حرية المشاركة في العمل التكاملي من قبل القطاع العام والخاص وهذا بتنفيذ ماتم الإتفاق عليه في إطار المشروعات المشتركة المنبثقة عن الهيئات المكلفة بذلك مع مراعاة المرحلية والتدرج في تنفيذ الإلتزامات المتفق عليها وبناء الثقة بين الأطراف المعنية وهذا في المجالات التي تتوفر على حد أدنى من الإتفاق ، ثم التوسيع في التعاون والتنسيق في المجالات الأخرى ودائما في إطار التدرج

ب – إن التكامل الزراعي العربي له مستويان أحدهما قطري والآخر قومي وبالتالي فعلى الإستراتيجية مراعاة ذلك بحيث أن التنسيق بين هذين المستويين يعد أمرا ضروريا ، لأن تحقيق التنمية الزراعية على المستوى القطري يتطلب جهودا قطرية ،في حين يتطلب تكاثف الجهود العربية على المستوى القومي لتحقيق التنمية الزراعية عامة

جـ – تأتي الإستراتيجية كإطار شامل لمعالجة مشاكل التكامل الزراعي العربي وهذا مع الأخذ بعين الإعتبار عوامل التدرج والمرحلية بدءا ببعض المنتوجات وليس جميع المنتوجات مع إعطاء فترة زمنية كافية لذلك كما هو الحال للسوق الأوروبية المشتركة

د – تهيئة المناخ الملائم للتنمية والإستثمار من حيث السياسات والتشريعات والأطر المؤسسية والتنظيمية والإجرائية

هـ – جلب كافة الشرائح المنتجة من الإطارات الفنية والمدربة وخريجي المعاهد والجامعات وذلك للمساهمة في التنمية الزراعية

و – التوجه الرئيسي نحو تصنيع المدخلات والمعدات الزراعية

20–أنظر:
•مركز دراسات الوحدة العربية :دراسات في التنمية والتكامل الإقتصادي العربي ،مرجع سابق ،ص 189
•التكامل الزراعي العربي،مرجع سابق ،ص265

2- الأهداف الرئيسية للإستراتيجية :

إن أهداف التكامل الزراعي العربي والتي تم الإتفاق عليها من قبل العديد من الباحثين في إطار المنظمة العربية للتنمية الزراعية يمكن إيجازها إنطلاقا من المرتكزات السابقة كالتالي :

1 - الإستغلال العقلاني للموارد الزراعية والمائية والمالية والبشرية المتاحة في المنطقة العربية مع الأخذ في الحسبان عوامل التخصص والتوازن الإقليمي في التنمية وفقا للمميزات النسبية لكل إقليم وإستخدامها إستخداما متكاملا في إطار الخطة والأهداف القومية .

2 - الوصول إلى نسب مرضية من الإكتفاء الذاتي خاصة فيما يتعلق بالمحاصيل الغذائية الإستراتيجية كالحبوب مثلا ، مما يتطلب زيادة القدرة الإنتاجية ودفع قواعد التجارة البينية وإلغاء كافة ، القيود على تبادل المنتجات ومستلزمات الإنتاج الزراعي وفرض سياسة حمائية عليها من المنافسة الخارجية مع إقامة الوسائل اللازمة لتخزينها وترحيلها

3 - رفع مستوى المعيشة للعاملين في القطاعات الريفية وهذا بزيادة دخولهم المزرعية

4 - خلق مناصب شغل في الميدان الزراعي مما يساهم في تخفيض نسبة البطالة وتحسين الدخول ودفع عجلة التنمية الزراعية

3 - منهجية ووسائل تنفيذ الأهداف الرئيسية للإستراتيجية :

إن عملية تنفيذ الإستراتيجية مرهون بإرادة وإلتزام الأقطار العربية والهيئات والمؤسسات القائمة والتي تعمل في إطار التكامل العربي ، كما أن تنفيذ أهداف الإستراتيجية قد يتطلب فترة من الزمن ، وبالتالي تكون هناك وسائل يتم تطبيقها على المدى القصير وأخرى على المدى الطويل

أ - الوسائل الممكن إتخاذها في المدى القصير :

إن الوسائل التي يمكن إتخاذها في المدى القصير على المستويين القومي والقطري لا تتطلب سوى قرارات ولوائح تنفيذية مع توفر الإرادة السياسية لذلك والتي يمكن سردها فيما يلي :

أولا : زيادة فعالية الإستثمار العربي المشترك :

وسواء تعلق الأمر بالقطاع العام أو القطاع الخاص ، ويتم ذلك عن طريق الوسائل التالية(21) :

1- تقييم المشروعات الزراعية بوجه عام ومعرفة الأداء الإقتصادي ويتضمن ذلك تقييم الوضع العام في القطاع الزراعي على المستوى المالي والإقتصادي لهذه المشروعات المشتركة والنتائج التي توصلت إليها إضافة إلى مساهمتها في التنمية الزراعية بصفة عامة وإنتاج الغذاء بصفة خاصة ، وبعد عملية التقييم هذه تتم معرفة النتائج وفي نفس الوقت يمكن إتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك وهذا بتعديل مسار التنمية الزراعية وتطويرها دائما وتحسين كفائتها الإنتاجية

2 - إعطاء أهمية بالغة للمؤسسات العاملة في حقل الإستثمار الزراعي وهذا بجلب الموارد المالية , و إستثمارها داخل المنطقة العربية خاصة من قبل القطاع الخاص بإعتباره يتحمل جزءا من المسؤولية في الإستثمارات العربية الخاصة المشتركة ، ومن خلال الدراسة التي أجرتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية يتضح لنا جليا مدى إنخفاض نسبة هذه الإستثمارات من قبل القطاع الخاص والتي ننتظر الكثير منها للمساهمة في عملية التنمية كما أن زيادة فعالية هذه المؤسسات يتطلب ما يلي:

* تحسين ظروف الإستثمار في الدول العربية على مستوى الإستقرار الإقتصادي والسياسي خاصة وأن الأقطار العربية معروفة بعدم إستقرار قوانينها الإقتصادية والسياسية

* تحديد الخريطة الإستثمارية الزراعية في الأقطار العربية ،والإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، كما يتم توضيح المجالات والمشروعات الزراعية المشتركة التي يمكن الإستثمار فيها .

* إزالة العراقيل البيروقراطية فيما يتعلق بالإستثمارات لتسهيل الإجراءات الإدارية وسرعة إنهائها وتقديم التسهيلات اللازمة للمستثمرين

* إعادة النظر في اللوائح والنصوص التشريعية الخاصة بالإستثمار وجعلها مرنة ومشجعة للمستثمرين في القطاع الزراعي

* توفير الإحصاءات والبيانات الإقتصادية الدقيقة ، كأساس للتخطيط العلمي السليم والتي يمكن على أساسها توضيح الوضع الإقتصادي العام في الدولة أمام المستثمرين ، وأن يكون ذلك متاحا داخل الدول العربية عن طريق الأجهزة الدبلوماسية في الخارج .

3 – تأكيد ودعم الإئتمان الزراعي بزيادة فعالية مؤسسات التمويل العربية (القطرية والقومية) وهذا كالتالي :

* تمويل (إقراض) القطاع الخاص الزراعي مع توفر الضمانات اللازمة

* مشاركة الهيئات والمؤسسات المالية في إقامة مشروعات مع القطاع الحكومي والقطاع الخاص في الأقطار العربية

* العمل على تحقيق الإستقرار والإستيطان في المناطق الريفية ، ووضع الأسس اللازمة لتمويل مشروعات التنمية الريفية المتكاملة والتي تهدف إلى الرفع من معدلات التنمية الزراعية والإهتمام بالقضايا الإجتماعية و التعليمية والثقافية والصحية لمنع الهجرة من الأرياف إلى المدن

* تسخير الأوعية التمويلية لدعم المزارعين في الدول العربية خاصة فيما يتعلق بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي ، ودعم الأسعار بإعتبارها محفزة للمنتجين .

* التنسيق والتعاون بين المؤسسات والهيئات المالية العربية ومؤسسات التمويل القطرية في إطار الشراكة ، وهذا بإنشاء مشاريع زراعية في الدول العربية ويكون هذا التنسيق على أساس تجارب بحتة ، كما يتم التركيز في هذه العملية على المحاصيل الإستراتيجية كالحبوب.

ثانيا : تطوير السياسات المقترحة للتكامل الزراعي :

ويتعلق الأمر بالإتفاقيات المختلفة سواءا كانت ثنائية أو إقليمية أو متعددة ، ويتضح من خلال الدراسات السابقة أن الخلافات والنزاعات السياسية العربية والإضطرابات كانت من الأسباب التي حالت دون تنفيذ العديد من هذه الإستراتيجيات والسياسات المتعلقة بالإتفاقيات ، ومن المفروض أن يكون الفصل بين ماهو سياسي وما هوإقتصادي ، بحيث يتطلب ذلك تحديد العمل الإقتصادي ووضع المصلحة العليا فوق كل إعتبار كما يمكن تلخيص تلك السياسات في ما يلي

– أ – الشروع في تنفيذ تحرير التجارة داخل المنطقة العربية بصفة تدريجية ولبعض السلع الزراعية حسب الأوضاع القائمة ، حتى لايتم التأثير على التعريفة الجمركية التي تهابها العديد من الدول العربية ويتم هذا التنفيذ بتحرير سلعتين أو أكثر كتجربة .

– ب – تشجيع القطاع الخاص على عقد الصفقات بصفة متكافئة بينه وبين القطاع الحكومي ، كما يستحسن التعامل بالأسعار العالمية حتى يتم تشجيع المستثمرين الخواص .

– جـ – تهيئة بعض المؤسسات المالية العربية كالصندوق النقدي العربي ،والبنك الإسلامي للتنمية الذي تنتظر منه المنظمة العربية للتنمية الزراعية دورا كبيرا في توفير الإئتمان اللازم للتجارة البينية الزراعية ، خاصة الدول المتضررة من إلغاء القيود الجمركية على بعض منتجاتها الزراعية المعنية بالتبادل التجاري .

د- تشجيع الإتفاقيات خاصة التي تعمل في إطار المحاصيل ذات الإستهلاك الواسع كالحبوب مثلا ، مثل الهيئة العربية لإنتاج الحبوب التي تشترك فيها أربع دول عربية هي (مصر ، سوريا ، ليبيا والسودان) برأس مال مشترك وهذا بهدف إستغلال الموارد المتاحة في هذه الدول العربية حسب مبدإ التخصص والميزة النسبية .

هـ- تشجيع ودعم الإتحادات والهيئات المنتجة في المجال الزراعي كإتحاد منتجي الأسماك ،و إتحاد منتجي الأسمدة الكيميائية و إتحاد الغرف التجارية والزراعية والصناعية ، وهذا لجعلها فعالة ومساهمة في التنمية الزراعية .

و - توسيع مناطق التجارة الحرة في المنطقة العربية ، والتي من شأنها مضاعفة الإستثمارات وجلبها وتوظيفها داخل المنطقة العربية ويتم ذلك عن طريق المقترحات التالية

* خلق منطقة حرة بين ليبيا والسودان ومصر حسب ما خطط له في تجربة التكامل بين مصر السودان والتي تضمن تهيئة منطقة كاملة للإستثمارات الزراعية والتي تشمل جميع النشاطات المتعلقة بالإنتاج والتسويق والتخزين، وهذا حسب الشروط المعمول بها وحسب المناطق الحرة في جميع أنحاء العالم .

* خلق منطقة حرة داخل إتحاد المغرب العربي بهدف تشجيع الإستثمارات الزراعية بين الجزائر والمغرب وموريتانيا وتونس ، وهذا ليس معناه غلق الأبواب على الدول الأخرى بل يمكن إشراك دول أخرى ذات الموقع المناسب كليبيا ومصر والسودان ، حتى يتسنى لأي مستثمر عربي الإستثمار في أي دولة يختارها .

* خلق مناطق حرة في دول المشرق العربي وفي دول الخليج العربي ، وتجدر الإشارة إلى أن إنتشار مثل هذه المناطق الحرة يساهم بصفة كبيرة في دفع التنمية الزراعية العربية ، وحتى وإن كان ذلك يتطلب الإعداد الجيد للسياسات واللوائح وتوفير الشروط المناسبة لإقامة هذه المناطق .

ي - تشجيع المستثمرين على مبدإ حق الإمتياز والذي يتمثل في منح الدول العربية في إستغلال الموارد المتاحة على المدى الطويل ولتكن هذه الفترة مائة (100) سنة مثلا، وهذا المبدأ معمول به في دول العالم الأخرى ، كما كانت له نتائج إيجابية وهذا لأنه يأخذ في الحسبان حق توزيع المنافع والتكاليف ومثال ذلك يمكن إعطاء شركة عربية (سواء كانت عامة أو خاصة) حق الإمتياز للإستثمار في منطقة بكاملها ولإنتاج منتجات معينة وتسويقها داخل المنطقة العربية ، وهذا شريطة أن تكون لها محفزات خاصة فيما يتعلق بالسياسات الحكومية على المستوى القطري ، كالسياسات السعرية والتسويقية، كما يلتزم أصحاب الإمتياز بخضوعهم للضرائب والرسوم ، وكل ما هو منصوص عليه في عقد حق الإمتياز، كما تسلط على هذه الشركات العقوبات المناسبة عند الإخلال بالعقد .

ك- التنسيق والتعاون بين الهيئات والمؤسسات العربية في المجال الزراعي وتوزيع المهام والأدوار حسب الإختصاص (تقسيم العمل) بما يزيد من فعالية وكفاءة الأداء بحيث يتم ذلك عن طريق التنسيق بين المنظمات العربية إضافة إلى التنسيق مع الهيئات والمؤسسات القطرية إلى جانب المنظمات العالمية والإقليمية.،وفي هذا الشأن يمكن تقديم الأمثلة التالية :

* يتم التنسيق والتكامل بين بعض الهيئات كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية (صاحبة الخبرة) والصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي والهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي إلى غير ذلك من المؤسسات الأخرى :

* العمل على التنسيق والتكامل بين المنظمات العربية للتنمية الزراعية ومراكز البحث القائمة في الدول العربية ، وهذا في إطار تبادل المعلومات والخبرات فيما بينهم

* التنسيق والتعاون بين المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعتبارها دائما (بيت الخبرة والدراية) والمنظمات الإقليمية والعالمية ، كالمنظمة الدولية للأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وهذا دائما في إطار البحث العلمي .

ل – التنسيق والتعاون على المستوى البيئي .

ن – التنسيق في مجال التجارة الخارجية بين الدول العربية (ثنائيا أو إقليميا أو جماعيا) وهذا في كيفية تبادل المنتجات الزراعية والذي تراعى فيه إحتياجات الدول العربية أولا، وضمان حق الفرص المتكافئة .

ز – محاولة الإستفادة من الإتفاقيات السابقة خاصة بعد معرفة أسباب فشل هذه الإتفاقيات والإستمرار في الإيجابيات المحققة من طرفها .

ثالثا : تحسين مستوى فعالية الإعلام العربي :

إن قطاع الإعلام العربي بمختلف أنواعه يتحمل هو الآخر جزءا من المسؤولية وهذا للمساهمة في عملية التنمية والتكامل في المجالات الإقتصادية بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة وهذا كالتالي :

1 – تدعيم المؤسسات والهيئات المتخصصة في المجال الزراعي كالمنظمة العربية للتنمية الزراعية وبعض الهيئات الأخرى وهذا بالترويج وتوعية المواطنين ،إلى جانب الترويج للدوريات والنشريات والدراسات التي تقوم بها تلك الهيئات .

2 – دعم الجهود المبذولة في إطار الوضع الزراعي الغذائي في شكل عقد الندوات والمؤتمرات والدراسات ، وتقريبها إلى المواطن العربي وهذا بإقامة المعارض الزراعية بين الدول العربية ومحاولة إتمام وتشجيع القطاع الخاص بالإستثمار في القطاع الزراعي

ب : الوسائل الممكن إتخاذها في المدى الطويل :

إن نجاح التكامل الزراعي في أية منطقة مرهون بعدة عوامل منها توفر الإرادة السياسية والظروف الإقتصادية الملائمة .
فالمجتمع الذي يريد الوصول إلى التكامل، عليه المرور بمراحل متتالية وأول مرحلة هي منطقة التجارة الحرة ثم القدوم على الإتحاد الجمركي والخاص بتوحيد التعريفة الجمركية ثم إلى سوق مشتركة بعد المنطقة والإتحاد، إلى أن يصل إلى السوق الموحدة بعد نجاح المراحل الأولى :
وفي هذا الشأن سنقوم بإستعراض الوسائل والإجراءات الممكنة نهجها على المدى الطويل لتحقيق أهداف التكامل الزراعي العربي .

أولا :الإجراءات الخاصة بتحرير التجارة داخل المنطقة العربية .

ترتبط التجارة إرتباطا وثيقا بالإنتاج ومدى تحقيق الفوائض الإقتصادية وفي هذا الشأن يمكن تقديم عدة إجراءات حسب محور زمني معين .
1 – التنسيق في ميادين الإنتاج ، وهذا بالتخصص في إنتاج السلع الزراعية حسب الميزة النسبية التي تمتاز بها كل دولة وهذا يتم وفقا للتخصص وتقسيم العمل، وهذا الإجراء من شأنه أن يحد من منافسة

الدول العربية لبعضعها البعض وهذا ليس معناه أن الدولة التي تتخصص في إنتاج معين لا تقوم الدولة الأخرى بإنتاجه ، بل الدولة التي لها ميزة نسبية في محصول ما ، عليها بزيادة الطاقة الإنتاجية ونفس الشيئ بالنسبة للدول الأخرى .

2 – إن تحرير التجارة يتطلب المرحلية والتدرج بحيث يمكن البدأ بتخفيض التعريفة بنسبة 5% في المرحلة الأولى ثم 10% في المرحلة التي تليها ، إلى أن يتم إلغاؤها نهائيا كما يتطلب البدأ ببعض السلع وليس كل السلع .

ثانيا : إصلاح البنى الإنتاجية العربية :

وهذا العمل يتطلب توفير الموارد المادية والبشرية في الدول العربية التي سوف يتم إنتقالها داخل المنطقة العربية بحيث تقوم الدول العربية ذات الفوائض المالية بدعم الدول الأخرى المنخفضة الدخل خاصة التي لاتتوفر على موارد زراعية عالية كالسودان مثلا .والتي بإمكان أراضيها تغطية جزءا كبيرا من الإحتياجات الغذائية العربية ، وهذا في إطار تقاسم المنافع والأعباء .

ثالثا : إنشاء مخزون إستراتيجي عربي من الغذاء :

لقد سبق وأن تناولت هذه الفكرة، المنظمة العربية للتنمية الزراعية في العديد من دراساتها في إطار برنامج الأمن الغذائي العربي وهناك تجربة دولية ناجحة في بعض السلع ، وهي بناء مخزون إستراتيجي للنفط من قبل الدول المتقدمة تفاديا للضغوطات التي تتخذها الدول المصدرة ، أما فيما يخص بناء مخزون عربي إستراتيجي فيمكن بناء مخزون جماعي لمحصول القمح والحبوب حيث تساهم في تكاليفه جميع الدول العربية.

رابعا : زيادة فعالية القاعدة الأساسية :

ويتم ذلك عن طريق ربط الدول العربية بمختلف وسائل النقل البري والجوي والبحري ، مما يساعد على إنشاء أسواق كبيرة داخل المنطقة العربية .

خامسا : العمل على التخفيف من المديونية الخارجية :

إن العديد من الدول العربية تعترضها مشكلة الديون الخارجية ولمعالجة هذه المشكلة في إطار عربي يتطلب ذلك التفاوض بشكل جماعي ، وهذه العملية إذا تجسدت في إطار المنطقة الواحدة سيكون لها تأثير كبير على الدول التي عليها ديون خاصة فيما يتعلق بتخفيض قيمة الديون وخدماتها أو تمديد آجال الديون ، كما أنه على المؤسسات والهيئات العربية الدائنة لأقطار أخرى المساهمة بشأن معالجة مشكلة المديونية التي تعاني منها العديد من الدول العربية .

سادسا : المحافظة على البيئة الزراعية وصيانتها :

تتمثل هذه العملية في مقاومة التصحر والجفاف والمحافظة على الموارد المائية والأغذية ومقاومة التلوث والأمراض وهذا من أجل المساهمة في زيادة الإنتاج والتي تكون على شكل تعاوني بين الدول العربية .

سابعا : إرساء وتعميق فكرة التكامل بين الأقطار العربية :

وهو أمر ليس بالهين ، بل يتطلب فترة زمنية طويلة وهذا نظرا لإرتباطه بقضايا التعليم والثقافة، وفي هذا الإطار فإنه يمكن تخفيض نسبة الأمية المنتشرة في الدول العربية ، وهذا عن طريق الإنفاق على التعليم والبحث العلمي مما قد يساهم في تحسين قدرات الموارد البشرية وتكوينها ، بإعتبارها تساهم في عملية التنمية وتوفير المناخ الملائم لقبول فكرة التكامل وإنجاحها .

الخـــاتـــمـــة :

الإستنتاجات :

إن تحقيق تنمية زراعية عربية ، ما هو إلا أمن وضمان الغذاء للمواطن العربي ، بإعتبار أن الزراعة نشاط إنتاجي تعمل على دفع عجلة التنمية الإقتصادية الشاملة ، وبالتالي فالإهتمام بها أمرا ضروريا كونها مصدر رزق للبشرية.

ومن خلال تناولنا لموضوع الزراعة العربية ، فيمكن القول بأن المنطقة العربية ما زالت تعيش عجزا غذائيا كلفها الإعتماد على العالم الخارجي لسد هذا العجز الغذائي ، والذي جعل المنطقة العربية سوقا بالنسبة للسلع الغذائية للدول المتقدمة .

ولتحقيق تنمية زراعية عربية ، فإنه يتطلب تجنيد جميع الموارد الزراعية المتاحة ، وهذا ليس بعيدا ما دام أن من توصلوا لتحقيق هذا الهدف لم يكونوا أحسن وضعا من البلدان العربية عند إنطلاقهم في تحقيقها، وخير مثال على ذلك اليابان الذي حقق قفزة تنموية معتبرة والتي نود أن تكون دروسا يستفاد منها من طرف الدول العربية ، والتي تتميز بوضعية أحسن عما كانت عليه اليابان قبل تحقيق تنميتها الزراعية ، وهذا لأن البلدان العربية تتوفر على إمكانيات وموارد زراعية معتبرة بإمكانها الوصول إلى الهدف المراد بلوغه ، إلا أن ذلك يتطلب تسخير هذه الموارد لخدمة القطاع الزراعي العربي ، مع توفر الإرادة السياسية ، خاصة وأن قطاع الزراعة هو أحد القطاعات الرئيسية في البنيان الإقتصادي العربي بإعتباره مصدر رزق لأغلبية السكان في المنطقة العربية ، كما يساهم بنسبة معتبرة للعديد من الدول العربية غير النفطية ، كما يعتبر مصدر توفير العملات الأجنبية لهذه الأخيرة.

و من خلال ما تقدمنا به ، فإن هناك إهتماما معتبرا بقطاع الزراعة خاصة في النصف الثاني من الثمانينات ، سواء من قبل الدول العربية النفطية أو غير النفطية ، ويتضح ذلك من خلال إرتفاع مساهمة الزراعة في الناتج القومي العربي ، وهذا من6.5 % عام 1981 إلى حوالي 12.6 % عام 1989 ، كما أن زيادة صادرات بعض الدول العربية من السلع الزراعية في النصف الثاني من عقد الثمانينات كانت هي الأخرى مؤشرا إيجابيا في طريق تحقيق مستويات مشجعة من التنمية الزراعية من قبل جميع الدول العربية ، وبالرغم من ذلك فإن القطاع الزراعي يبقى بمساهمة منخفضة إذا ما قورن بالإمكانيات الزراعية التي تزخر بها المنطقة العربية . ويتضح ذلك من خلال السياسات الزراعية التي تناولتها الدراسة في الفصل الثالث ، بحيث حدثت إختلالات عديدة نتيجة هذه السياسات منها هجرة القطاع الزراعي والإتجاه نحو قطاعات أخرى ، خاصة الصناعة أين تم الإهتمام بقطاع المحروقات من قبل الدول النفطية ، التي بلغت فيها أكبر نسبة من الهجرة ، مما أثر سلبا على الإنتاج الزراعي خاصة في السبعينات وبداية الثمانينات ، حيث زاد الطلب على الغذاء والذي أصبح يستورد من الخارج لسد الإحتياجات الغذائية العربية ، والتي لم تستطع السياسات الزراعية تغطيتها ، وفيها بلغ حجم الفجوة الغذائية عجزا قدر بحوالي مليار دولار عام 1991 بعدما كان 200 مليون دولار عام 1970.

وهذا الإرتفاع لم يكن وليد إزدياد معدل الإستهلاك فقط ، بل أيضا نجم عن ضعف معدل الإدخار اللازم لتمويل المشروعات الزراعية.

وإلى جانب هذه الإختلالات في السياسات الزراعية نذكر أيضا ، تفتت الحيازات الزراعية الناتجة عن نظام الميراث السائد في بعض الدول العربية والذي يعتبر عائقا من عوائق التنمية الزراعية ، حيث يصعب إستخدام الآلات الزراعية في الحيازات الصغيرة . مما جعل العديد من الدول العربية تتخذ إجراءات تقضي بجمع الحيازات الصغيرة في شكل مساحات متسعة حتى تكون مناسبة لإستخدام المكننة الزراعية ، ومن هذه الدول نذكر مصر ، بحيث بلغت هذه المساحة الكبيرة التي تم جمعها ما بين 20 إلى 200 فدان مع بقاء الملكية لكل مزارع ، إلى جانب السودان والتي انتهجت نفس الطريقة.

أما فيما يتعلق بنظام الري فإن حوالي 80 إلى 90 % من الأراضي العربية تعتمد على مياه الأمطار ، والتي تعتبر غير مضمونة الإنتاج نظرا لتذبذب سقوطها من جهة إلى جهة أخرى.

وفيما يخص سياسة تكثيف مستلزمات الإنتاج الزراعي من الأسمدة والمبيدات والمكننة الزراعية ، والتي ترفع من مستويات الإنتاج ، فنجد أن الأراضي العربية بحاجة ماسة إلى هذه العناصر ، وإستعمالها أثبت نجاحا كبيرا في العديد من الدول العربية التي إهتمت بهذه العناصر منها المغرب والسعودية ولبنان ومصر، بحيث إرتفعت الإنتاجية الهكتارية إلى ثلاثة أضعاف عما كانت عليه قبل إدخال الأسمدة ، حيث وصلت في محصول الأرز إلى معدل 235 % و 135% في القمح.

وبصفة عامة تبقى الزراعة العربية نوعا ما فقيرة في إستخدامها للأسمدة الكيماوية والتي تعتبر عائقا من عوائق التنمية الزراعية ، والسبب في ذلك يرجع إلى القدرة المالية المحدودة للكثير من الفلاحين العرب.

بالتالي فإذا أرادت الدول العربية أن تولي إهتماما بالقطاع ، عليها تكثيف إستخدام هذه الأسمدة لرفع الإنتاج الزراعي العربي ، بحيث عند إستخدامها تصبح المردودية الهكتارية في الوطن العربي تنافس المردودية العالمية في الإنتاج الزراعي .

كما أن هذه الأسمدة يمكن توفيرها داخل المنطقة العربية خاصة في الدول النفطية ، ومن الدول الغنية بهذه الأسمدة نذكر المغرب والأردن والسعودية.

أما عن مدى إستخدام المكننة في الزراعة العربية ، فقد شهدت فترة السبعينات قصورا حادا إلى غاية بداية الثمانينات خاصة في الدول التي يعتبر فيها القطاع الزراعي قطاعا رئيسيا ، كمصر والسودان والمغرب ، أما في النصف الثاني من الثمانينات وبداية التسعينات فقد شهد إستخدام المكننة الزراعية تقدما ملحوظا في العديد من الدول العربية كالجزائر والأردن والمغرب ولكن بقيت المنطقة العربية مستوردة للآلات الزراعية ، والتي طرح أمامها مشكل آخر وهو مشكل الصيانة الذي يبقى مربوطا بالخارج ، كما أن هناك مشكل آخر وقف أمام إستخدام الآلات الزراعية في بعض الدول العربية كالسعودية والجزائر والمغرب واليمن الشمالي ، وهو صعوبة التضاريس خاصة المواقع الجبلية.

أما عن سياسة تسعير المنتجات ، فكانت هي الأخرى سببا في تخلي العديد من الفلاحين عن ممارسة النشاط الزراعي ، وهذا بتدخل الدولة في تحديد أسعار بعض المنتجات الزراعية لدعم المستهلك ، وسبب هذا النوع من السياسة ، الإحجام عن الإستثمار في القطاع الزراعي ، وإنخفاض الأموال المخصصة له ، والذي من المفروض أن يكون أول قطاع يمول بتخصيص مبالغ ضخمة وجعل المنطقة العربية منتجة للغذاء وليست مستوردة له ، فبالرغم من أن هناك إهتماما في السنوات الأخيرة بالقطاع الزراعي ، خاصة في السعودية والمغرب والسودان ومصر، إلا أنه وبصفة عامة تبقى الأموال الموجهة للإستثمار الزراعي ضئيلة إذا ما قورنت بالأموال الموجهة لباقي القطاعات خاصة الصناعة.

والسبب في ذلك هو عدم الإهتمام الكلي من قبل الحكومات العربية بهذا القطاع من جهة ، وهروب رؤوس الأموال العربية إلى خارج المنطقة من جهة أخرى والتي من المفروض أن تستثمر داخل المنطقة العربية ، و من بين الأسباب التي أدت إلى هروب رؤوس الأموال نذكر :

- غياب سياسات واضحة تضمن للمستثمرين حرية النشاط والإستقرار وعدم ثبات القوانين .
- عدم الإستقرار السياسي الذي كان سببا في هروب أموال عربية طائلة إلى الخارج .
- إعتماد سياسات إقتصادية ومالية لا تضمن لأصحاب رؤوس الأموال مردودية والتي لا تجعلهم يستثمرون أموالهم داخل بلدانهم.

وفي الواقع لا يمكن أن نقول أن البلدان العربية ، لا تملك موارد لتنمية القطاع الزراعي خاصة الدول الغنية كدول الخليج ، والتي بإمكانها تمويل مشروعات زراعية عربية ضخمة ، في إطار

إنتقال رؤوس الأموال ما بين الدول العربية ، أين نجد هناك دولا تملك قاعدة موردية زراعية هائلة كالسودان مثلا والتي تعتبر سلة غذاء الوطن العربي ، ودولا أخرى تملك موارد مالية معتبرة ، وكل هذا يمكن في إطار التكامل الإقتصادي الزراعي العربي.

وبصفة عامة فإن إنخفاض مستوى الإستثمار الزراعي العربي نتج عن عدة آثار سلبية منها إرتفاع قيمة الفجوة الغذائية ، والتي أخذت فيها الفجوة الحبوبية بإعتبارها المحاصيل الإستراتيجية الغذائية حصة الأسد بحيث إنخفضت نسبة الإكتفاء الذاتي من الحبوب إلى 41% عام 1986 بعدما كانت 78 % في الفترة (1970 – 1972) الأمر الذي يشير في المستقبل القريب إلى تأزم الوضع الغذائي أكثر فأكثر إذا بقي الوضع على ما هو عليه.

أما عن صادرات الوطن العربي فهي تجاوزت 90% من الموارد الأولية كالنفط والمعادن، في حين نجد معظم الواردات العربية زراعية ، وهو ما يوضحه العجز في الميزان التجاري الزراعي ، وهذا ما يؤكد ضعف الجهاز الإنتاجي والذي لم يستطع توفير الإحتياجات الغذائية للمنطقة العربية ، بحيث بلغت الصادرات الزراعية عام 1989 حوالي 6% من مجموع الصادرات الكلية ، والتي في معظمها من دول غير نفطية إلى جانب السعودية والتي حققت فائضا في إنتاج القمح في السنوات الأخيرة ، إلا أن هذه النتاج كلف السعودية مبالغ ضخمة ، نظرا لإرتفاع تكلفة الإستثمار الزراعي في أراضيها حسب نوع التربة التي تتطلب إستهلاك كميات كبيرة من الأسمدة الكيماوية ، إلى جانب صعوبة التضاريس ، وبالرغم من ذلك فهذه العملية التنموية التي حققتها السعودية تستحق التشجيع.

في حين نجد أن التنمية الزراعية العربية بصفة عامة ، وعلى غرار ما سبق ذكره ، فإنها تواجه العديد من المعوقات ، والتي ترجع إلى السياسات التنموية الخاطئة ، التي إعتمدتها أغلب الدول العربية في إعطاء أولوية متأخرة للقطاع الزراعي ، وهذا نظرا للتأثر ببعض نظريات التنمية وتجارب الدول ذات الإقتصاد الموجه (المخطط) ، والتي أعطت أولوية للتصنيع ، على حساب الزراعة بإعتبارها قطاعا حساسا.

وكل هذا ليس معناه عدم الوصول إلى الهدف المراد بلوغه ، بل بإمكان البلدان العربية الوصول بالقطاع الزراعي إلى مستوى أعلى ، بإنتاجها للغذاء داخل المنطقة ، حتى وإن تطلب ذلك وقتا معينا ، ويتم هذا بتوفر الإرادة السياسة الحقيقية ، التي تستطيع تجنيد الموارد الزراعية على المستوى القطري والقومي ، في إطار العمل العربي المشترك في مجال الأمن الغذائي على مستوى القطاع الزراعي ، وهو ما يعرف بالتكامل التدريجي ، حتى وإن كانت هناك تجارب عديدة حول التكامل سواء ثنائية أو متعددة الأطراف في جميع الميادين الإقتصادية والزراعية ، والتي لم يكتب لها النجاح فمعظمها بسبب ضعف الإرادة السياسية لأطراف الإتفاقيات ، كما أن هناك بعض الإتفاقيات الخاصة بالتكامل الزراعي لم تعمر طويلا ، وأخرى بقيت مجرد حبر على ورق ، وهذا بسبب بعض الخلافات السياسية ، والتي أثرت كثيرا على مجرى هذه الإتفاقيات ، كما سبقت الإشارة إليها ، وكل هذا ليس معناه أن أبواب التكامل الزراعي بصفة خاصة والإقتصادي بصفة عامة بقيت مغلوقة ، وبالرغم من وجود معوقات عديدة فإنه يمكن تجاوزها في إطار العمل العربي المشترك في مجال الأمن الغذائي ، والنظر لمشكلة الغذاء بنظرة موحدة وشاملة ، كما تسعى إليه المنظمة العربية للتنمية الزراعية والتي أعدت العديد من الدراسات في إطار الأمن الغذائي.

التوصيات إن التوصيات التي نخرج بها من خلال دراستنا لهذا الموضوع هي:

1. الرفع من مساهمة القطاعات الزراعية العربية في الناتج المحلي الإجمالي وهذا بالوسائل التالية:

ا- تشجيع المزيد من الإستثمارات القطرية والقومية لإعطاء دفعة تنموية قوية للقطاع الزراعي

ب- إعادة النظر في السياسات الإقتصادية والزراعية لبعض البلدان العربية خاصة في تلك التي تتمتع بموارد زراعية ضخمة وهذا فيما يخص قوانين الإستثمار وأسعار الصرف وسياسة تسعير المنتجات الزراعية دون تدخل الحكومة بفرض أسعار لا تشجع المنتجين في القطاع الزراعي .

ج- تشجيع القطاع الخاص المحلي والقومي على زيادة الإستثمارات الزراعية وهذا بتوفير الضمانات الكافية والمقنعة للخواص.

د- التركيز على تحسين هيكل القطاع الزراعي

2-رفع المقدرة التنافسية للصادرات الزراعية والتغلب على معوقات التجارة البينة الزراعية وهذا بإتخاذ الوسائل التالية :

ا- محاولة التخصص في إنتاج المحاصيل الزراعية المناسبة حسب قدرة كل إقليم وحسب المناخ

ب- توجيه الإستثمارات الزراعية على المحاصيل الإستراتيجية الرئيسيةللحبوب والإنتاج الحيواني

ج- خلق ظروف مناسبة لتشجيع التبادل التجاري الزراعي ما بين الدول العربية .

3-الإهتمام بالعاملين في القطاع الزراعي العربي:

وهذا بتحسين الظروف الإجتماعية والإقتصادية لهم،كرفع الأجور وتحسين مستوى المعيشة حتى يتم وضع حد للهجرة من الأرياف الى المدن والتي يتم فيها إعتماد الوسائل التالية .

ا- الحد من تدخل الدولة في تسعير المنتجات الزراعية وتركها لميكانيزمات السوق

ب- توفير رأس المال اللازم للقطاع الزراعي بخلق مؤسسات مختصة في ذلك وبشروط مرضية للمزارعين كما يجب توفير المدخلات الزراعية من أسمدة ومبيدات وتحسين خدمات البحث العلمي والإرشاد الزراعي وكذا الخدمات الإجتماعية والصحية والتعليمية حتى يتم تحسيس المزارع بعدم إهماله من قبل الحكومة .

4-رفع الطاقة الإنتاجية الهكتارية للمحاصيل الزراعية وهذا بالوسائل التالية:

ا- الإهتمام بالمؤسسات البحثية الزراعية والرعاية البيطرية وهذا عن طريق الدعم والتمويل وتنسيق السياسات فيما بينها على المستوى القومي والقطري كما يجب أن تتبادل الخبرات والنتائج المتوصل إليها .

ب-تحسين خدمات الإرشاد الزراعي عن طريق دعم المؤسسات التي تشرف على ذلك .
ج-تكوين وتدريب العمالة الزراعية وتحفيزها ماديا حتى يتم الرفع من إنتاجيتها كما يجب توعيتها إزاء المساهمة في الإقتصاد الوطني.
د-إعادة النظر في هياكل المؤسسات التي تعمل في حقل الإنتاج الزراعي من تعاونيات وحتى القطاع العمومي.

5-خلق مناصب شغل في القطاع الزراعي مما قد يساعد على التخفيف من حدة البطالة وهذا بالإعتماد على الوسائل التالية:

ا-تدريب وتكوين اليد العاملة على إستخدام الوسائل والتقنيات الحديثة كالآلات الزراعية وكيفية إستعمال الأسمدة والمبيدات.
كما أن الوسائل التقنية الحديثة قد تساعد اليد العاملة الزراعية الفائضة في المناطق التي تشكوا من ذلك.

6-إتخاذ إجراءات والتي بواسطتها يتم مواجهة الاختلالات البيئية الزراعية خاصة بالنسبة للعوامل الطبيعية بحيث يتم تطبيق الوسائل والاجراءات التالية :

*-إتخاذ سياسات زراعية عملية قائمة على أسس علمية سليمة آخذة في الإعتبار ما يلي:
- إجراءات عملية من شأنها أن توقف الزحف الصحراوي على الأراضي الزراعية
- توسيع المساحات المزروعة أي بإضافة مساحات جديدة مع المحافظة على الغطاء النباتي إضافة الى المحافظة على الغابات.
-التوسيع في إستخدام عمليات الري وهذا بالإستفادة من العمليات الجوفية للأغراض الزراعية .

7- العمل على التقليص من حجم الفجوة الغذائية العربية خاصة في مجال الحبوب التي تشمل اكثرمن نصف الفجوة الغذائية الكلية المزيد من الجهود لتطوير وزيادة إنتاج الغذاء في الوطن العربي ويتم ذلك من خلال اتخاذ الوسائل التالية :

أ- السياسات الإقتصادية الكلية . إن ما يتم رسمه وإتخاذه في ظل السياسات الإقتصادية هو:
* إلغاء دعم المنتجات الزراعية وتحرير أسعارها خاصة في مجال الحبوب
* العمل على توفير الأموال اللازمة لإنتاج الغذاء وبالخصوص الحبوب التي تشكل حجم كبير من الفجوة الغذائية.
* إعادة النظر في أسعار الصرف وتقريبها إلى الواقع مع الأخذ بعين الإعتبار التكلفة الحقيقية للإنتاج.

ب-السياسات الإنمائية : وتتمثل هذه السياسات في الإجراءات التالية:
* زيادة الإستثمارات في القطاع الزراعي خاصة في مجال إنتاج الغذاء
*إنشاء مؤسسات تمويلية جديدة قومية وقطرية تختص في تمويل القطاع الزراعي إلى جانب رفع رؤوس أموال المؤسسات القائمة من قبل.
*تشجيع الدراسات التي تعمل في مجال إنتاج الغذاء مع الترويج لها لدى المستثمرين الخواص.

-خلق أجهزة ومراكز بالمناطق المعنية بالتنمية الزراعية سواء على المستوى القومي أو القطري لمتابعة تنفيذ مشاريع إنتاج الغذاء ومعرفة معوقات تنفيذها وتذليلها في نفس الوقت .

ج العوامل المساندة للإنتاج : وفي هذا الشان يتم اتخاذ ما يلي:

- تطوير البحث العلمي وتوجيهه نحو إنتاج الغذاء عن طريق القيام بأبحاث في هذا المجال كتحسين أنواع السلالات المنتجة وتحسين بيئتها.

- العمل على توفير الأسمدة اللازمة التي تستعمل في إنتاج الغذاء خاصة من طرف الدول النفطية التي تنتج الاسمدة.

- العمل على تحسين كفاءة الإرشاد الزراعي وهذا بواسطة توفير الوسائل اللازمة لذلك حتى يستطيع القيام بالخدمات الموكلة له.

-العمل على توسيع الرقعة المروية و تخصيص أكبر جزء منها لإنتاج الغذاء لرفع إنتاجه .

-توسيع الطاقات التخزينية للحبوب وغيرها من الأغذية القابلة للتخزين .

-العمل على التنسيق بين كل المؤسسات المالية والقومية والقطرية في مجالات الإستثمار الزراعي .

-قيام مشاريع مشتركة فيما بين المؤسسات المالية القومية والقطرية في مجال الإستثمار الزراعي مع مشاركة القطاع الخاص وتحفيزه على الدخول بأمواله في القطاع الزراعي .

ملحق .جدول رقم 1 :عدد السكان الكلي وعدد السكان الريفيين بالألف نسمة عام 1991

الدولة	إجمالي عدد السكان	عدد السكان الريفيين
الأردن	3888.0	858.0
الإمارات	1905.8	44.1
البحرين	524.3	99.6
تونس	8222.0	3271.0
الجزائر	25324.0	12910.0
جيبوتي	421.0	187.0
السعودية	14683.0	563.0
السودان	25934.0	15314.0
سوريا	12526.0	6777.0
الصومال	7700.0	5410.0
العراق	17903.0	5307.0
عمان	1557.0	608.0
فلسطين	غ م	غ م
قطر	507.0	147.0
الكويت	* 2039.0	* 30.0
لبنان	22738.0	228.0
ليبيا	4710.0	633.0
مصر	56915.0	31317.0
المغرب	2520.0	12298.0
موريطانيا	2036.0	1126.0
اليمن	13169.0	10277.0
الجملة	**227722.2**	**112444.9**
م.ت.الخليجي	21216.1	6531.7
م.ت.العربي	91875	47759
أ.م.العربي	65312.1	2.30238
باقي الدول	1.49319	0.27916

المصدر المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ،الخرطوم 1992 ،ص 5

*-تعداد السكان عام 1990

ملحق جدول رقم 2. القوى العاملة الكلية والزراعية عام 1991.

الدولة	القوى العاملة الكلية	القوى العاملة الزراعية
الأردن	552.0	40.8
الإمارات	717.9	44.1
البحرين	215.0	9.3
تونس	2777.0	648.0
الجزائر	5950.0	1417.0
جيبوتي		
السعودية	4225.0	1612.0
السودان	8417.0	4971.0
سوريا	3215.0	757.0
الصومال	324.0	2125.0
العراق	5316.0	1053.0
عمان	418.0	163.0
قطر	172.0	+ 5.0
الكويت	** 819.0	* 9.0
لبنان	843.0	70.0
ليبيا	1168.0	157.0
مصر	14893.0	5960.0
المغرب	7960.0	2841.0
موريطانيا	1050.9	543.5
اليمن	2900.0	1595.0
الجملة	**64632.8**	**2400.1**

المصدر :الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ،مرجع سابق ،الخرطوم، 1993، ص ص ص ص، 5، 6، 7، 8

** الرقم يخص إحصاء عام 1990 بالنسبة للكويت.

* الرقم يخص إحصاء عام 1980 بالنسبة للكويت

* الرقم يخص إحصاء عام 1975 بالنسبة لقطر .

ملحق جدول (3) : الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في الوطن العربي

مليون دولار أمريكي

الدولة	الناتج المحلي الاجمالي بسعر التكلفة G.D.P.AT COSTRICE				الناتج الزراعي بسعر التكلفة AGRI PRODUCT AT COST PRICES			
	1985	1986	1987	1988	1985	1986	1987	1988
الاردن	3471.6	4007.3	4272.7	4002.4	287.0	304.1	375.5	349.9
الامارات	26753.5	21972.3	24303.0	23846.2	392.0	419.5	433.9	453.3
البحرين	4859.1	3644.7	3387.5	3585.1	53.2	57.4	55.5	55.0
تونس	7157.4	7784.9	8432.4	8756.4	1246.2	1209.0	1479.4	1186.8
الجزائر	53106.3	57173.8	60695.0	45008.3	4833.3	7019.1	7891.3	6136.0
جيبوتي	571.0	619.8	278.9	293.6	29.9	32.5	17.5	18.9
السعودية	92354.3	70513.2	72635.0	70747.0	2639.8	3832.3	4889.0	5526.0
السودان	6004.2	6270.0	10908.4	9059.2	1883.3	833.6	4440.7	3619.7
سوريا	19478.2	24218.2	31230.3	14900.2	4390.5	5971.5	8711.6	5728.7
الصومال	2150.7	1622.0	1428.4	1099.7	1239.1	916.7	876.8	680.5
العراق	47816.0	45741.4	52493.4	55716.7	6562.5	7032.5	8099.8	8203.1
عمان	9888.6	7186.7	7760.5	7591.7	285.2	249.4	274.1	283.5
قطر	6061.0	4910.0	5410.2	5545.2	63.2	60.4	65.1	79.7
الكويت	19563.1	16919.5	19341.1	19573.0	93.8	177.8	224.4	272.4
لبنان	2169.0	2676.0	2747.0	2224.0	190.1	235.5	242.0	195.7
ليبيا	25469.6	18808.6	24665.2	23803.2	956.6	987.7	1265.6	1307.4
مصر	44208.0	51658.2	62928.0	74429.0	8758.7	10977.4	12343.0	14481.0
المغرب	11146.4	13864.6	17408.1	20174.8	2186.4	3139.1	2869.4	3325.4
موريطانيا	598.2	708.0	745.1	802.2	212.4	202.5	283.3	309.7
اليمن ج	887.4	816.7	892.0	923.9	101.9	133.2	140.4	142.7
اليمن ش	2583.0	3119.6	3906.7	5047.8	596.0	1107.5	1176.2	1386.8
الجملة	386296.6	364235.5	415868.9	397130.6	3700.1.1	44898.7	56154.5	53742.2
م.ت.الخليجي	159479.6	125146.4	132937.3	130888.2	3527.2	4796.8	5942.0	6669.9
م.ت.العربي	98078.6	104526.5	123600.8	139195.9	16204.2	19421.5	21994.5	24420.8
أ.م.العربي	97477.9	98339.9	111945.8	98545.9	9434.9	12557.4	13789.0	12265.3
باقي الدول	31260.5	36222.7	47485.0	28500.6	7834.8	8123.0	14429.0	10386.2

المصدر/ لكتاب السنوي للإحصائات الزراعية: الخرطوم : مجلد رقم 10 .ص 9.

ملحق جدول رقم "4" إستخدام الأراضي عام 1990

(آلف هكتار)

الدولة	الرقعة الجغرافية	المحاصيل الموسمية: المطرية	المحاصيل الموسمية: المروية	المحاصيل الموسمية: المتروكة	رقعة الغابات	رقعة المراعى
الاردن	8929.7	121.1	35.1	164.5	139.6	791.0
الامارات	8360.0	N.A.	16.2	-	200.0	3.0
البحرين	69.3	-	3.0	1.0	-	4.0
تونس	16230.0	1712.1	151.8	875.0	1094.2	3359.9
الجزائر	238174.1	3015.8	227.2	3864.2	4061.0	34656.3
جيبوتي *	2320.0	(..)	-	-	6.0	200.0
السعودية	214969.0	1288.2**	-	-	1800.0	120000.0
السودان	250580.0	10500.0	1848.0	546.0	44840.0	110000.0
سوريا	18518.0	4138.2	574.5	160.0	722.7	7869.4
الصومال *	36766.0	988.0**	-	16.0	9060.0	43000.0
العراق	43505.0	2391.8	1492.8	2115.5	1890.0	4000.0*
عمان *	30000.0	-	16.0**	-	-	1000.0
قطر *	1142.0	-	4.3**	6.6	0.4	50.0
الكويت *	1781.8	-	2.8	0.2	2.0	134.0
لبنان *	1040.0	210.0**	-	62.0	80.0	10.0
ليبيا	175954.0	1279.0	-	526.0	690.0	13300.0
مصر	100160.0	108.4	2796.8	-	-	-
المغرب	71085.0	7189.3**	-	1699.9	8969.6	10900.0
موريتانيا	103070.0	161.4	92.0	2.4	136.8	13800.0
اليمن	52797.0	844.8	214.6	510.3	40660.0 *	16065.0*
المجموع	1402451,6	33948,1	7476,6	10549,6	77752,3	3791142,6

المصدر المنظمة العربية للتنميةالزراعية / الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية، - مرجع سابق، المجلد رقم (12)، ص.9-

ملحق جدول(5) عدد السكان الكلي والرقعةالزراعية والمستغلة علم 1990

الدولة	اجمالي عدد السكان	الرقعة الجغرافية	الرقعة المزروعة	نصيب الفرد من الجغرافية	الرقعة (هكتار) المستغلة
الاردن	3453.0	8929.7	414.2	2.6	0.12
الإمارات	1843.0	8360.0	36.7	4.5	0.02
البحرين	503.0	69.3	4.0	0.1	0.01
تونس	8073.9	16230.0	4789.5	2.0	0.59
الجزائر	24700.0	238174.1	7661.4	9.6	0.31
جيبوتي	409.0	2320.0	0.3	5.7	(..)
السعودية	14134.0	214969.0	1374.9	15.2	0.10
السودان	24950.0	250580.0	12894.0	10.0	0.52
سوريا	12116.0	18518.0	5626.0	1.5	0.46
الصومال	7497.0	63766.0	1022.0	8.5	0.14
العراق	17373.0	43500.0	6186.6	2.5	0.36
عمان	1502.0	30000.0	58.0	20.0	0.04
قطر	486.5	1142.7	12.3	2.4	0.03
الكويت	2039.0	1781.8	4.0	0.9	(..)
لبنان	2701.0	1040.0	239.0	0.4	0.09
ليبيا	4545.0	175954.0	2155.0	38.7	0.47
مصر	55571.0	100200.0	3268.9	1.8	0.06
المغرب	25208.0	71085.0	9503.2	2.8	0.38
موريتانيا	2036.1	103070.0	511.6	50.6	0.25
اليمن	11684.0	52797.0	1626.2	4.5	0.14
المجموع	220424.5	1244127.9	57387.8	184.3	4.09
مجلس. ت .خ	20507.5	256322.8	1489.9	43.1	0.2
مجلس. ت .ع	76397	152629.7	9869.7	6.9	0.54
إتحاد المغرب العربي	46563	604513.1	24620.7	103.7	2
باقي الدول					

المصدر : المنضمة العربية للتنتمية الزراعية الكتاب السنوي للا حصاءت الزراعية مجلد رقم 12 الخرطوم1990، ص 10

ملحق جدول (6) جملة المساحة المزروعة بالألف هكتاروالإنتاج بالألف طن لأ هم محاصيل الحبوب في الوطن العربي خلال فترة (75-1990)

السنة	الحبوب		القمح		الشعير		الذرة الشامية		الذرة الرفيعة		الارز	
	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج
1975	22217.2	24146.3	9479.6	9446	5200.00	4091	1541.5	3424	5433.5	4120	490.6	65290
1976	24255.3	27153.7	10217.1	0367	5991.1	5746	1563.7	3836	5779.5	3710	524.4	3506
1977	22430.1	19620.7	19185.9	695	5457.6	2753	1494.5	3274	5781.7	3608	525.6	7450
1978	23279.8	24318.1	93151.8	8897	5888.6	4780	1514.2	3860	6128.7	4011	519.4	7528
1979	23030.2	22980.3	8800.9	7823	6080.3	3820	1528.5	3568	6117.9	4799	525.4	2613
1980	22570.2	26358.8	8840.1	9769	6080.1	5845	1493.1	3898	5572.7	3652	495.7	2466
1981	22562.4	244.8.7	7048.7	8678	6424.9	4477	1536.1	3732	5865.2	4962	483.4	2652
1982	23226.7	27319.1	7680.9	9543	6363.7	5027	1572.7	3934	6817.7	3431	510.5	2587
1983	24376.7	23775.9	7878.6	9199	7192.7	4267	1710.2	4136	6381.5	2922	491.9	2377
1984	23955.8	22347.6	8169.4	8821	6785.8	3290	1337.7	4411	6501.6	2230	468.4	2250
1985	26845.0	29292.4	9165.4	1280	7431.6	6952	1732.0	4504	6419.8	4726	450.4	2654
1986	26894.9	32850.0	8595.2	1330	7505.4	7404	1410.9	4491	8612.1	4731	492.0	2591
1987	23664.2	30142.7	9032.2	1329	7474.5	4803	1548.3	4353	8027.0	2772	504.3	2371
1988	29495.2	33389.6	0250.6	1462	6799.8	8841	1687.7	5078	6128.0	5959	525.8	2992
1989	24724.0	34781.4	8179.9	1384	6002.0	5601	1710.0	5576	5282.0	3177	510.0	2589
1990	24321.5	34510.0	9429.9	1662	6855.0	6006	1707.0	5487	4359.0	2926	549.0	103
المتوسط	24321.5	27337.4	8766.9	10872	6421.4	5229	1566.3	4221	6127.4	3150.5	504.2	1589

المصدر : جمعت و حسبت من المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية ، اعداد متفرقة
---- : المنظمة العربية للتنمية الزراعية / امكانية تنمية انتاج الحبوب و القمح في الوطن العربي / ص (4)- الخرطوم 1992

ملحق جدول(5) عدد السكان الكلي والرقعةالزراعية والمستغلة عام 1990

الدولة	اجمالي عدد السكان	الرقعة الجغرافية	الرقعة المزروعة	نصيب الفرد من الجغرافية	الرقعة (هكتار) المستغلة
الاردن	3453.0	8929.7	414.2	2.6	0.12
الإمارات	1843.0	8360.0	36.7	4.5	0.02
البحرين	503.0	69.3	4.0	0.1	0.01
تونس	8073.9	16230.0	4789.5	2.0	0.59
الجزائر	24700.0	238174.1	7661.4	9.6	0.31
جيبوتي	409.0	2320.0	0.3	5.7	(..)
السعودية	14134.0	214969.0	1374.9	15.2	0.10
السودان	24950.0	250580.0	12894.0	10.0	0.52
سوريا	12116.0	18518.0	5626.0	1.5	0.46
الصومال	7497.0	63766.0	1022.0	8.5	0.14
العراق	17373.0	43500.0	6186.6	2.5	0.36
عمان	1502.0	30000.0	58.0	20.0	0.04
قطر	486.5	1142.7	12.3	2.4	0.03
الكويت	2039.0	1781.8	4.0	0.9	(..)
لبنان	2701.0	1040.0	239.0	0.4	0.09
ليبيا	4545.0	175954.0	2155.0	38.7	0.47
مصر	55571.0	100200.0	3268.9	1.8	0.06
المغرب	25208.0	71085.0	9503.2	2.8	0.38
موريتانيا	2036.1	103070.0	511.6	50.6	0.25
اليمن	11684.0	52797.0	1626.2	4.5	0.14
المجموع	220424.5	1244127.9	57387.8	184.3	4.09
مجلس. ت .خ	20507.5	256322.8	1489.9	43.1	0.2
مجلس. ت .ع	76397	152629.7	9869.7	6.9	0.54
إتحاد المغرب العربي	46563	604513.1	24620.7	103.7	2
باقي الدول					

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية مجلد رقم 12 الخرطوم1990، ص 10

ملحق جدول رقم (7) كميـــــة وقيمة الصادرات من القمح

الكمية :ألف طن

القيمة مليون دولار

السنوات	متوسط الفترة 84-1986		1989		1990		1991	
الدولة	كمية .Q	قيمة .V	كمية .Q	قيمة .V	كمية .Q	قيمة .V	كمية .Q	قيمة .V
الإمارات	—	–	0.14	0.04	0.29	0.10	0.60	12.0
السعودية	200.60	23.38	1602.50	240.50	1266.70	69.56	2000.00	275.00
سوريا	0.38	0.28	11.21	4.77	10.00	4.49	10.00	4.00
عمان	53.2	0.73	1.25	0.33	17.54	4.74	15.30	4.16
الجملة	203.51	24.39	1615.10	245.65	1294.53	178.89	2025.90	283.28
م.ت.الخليجي	203.13	24.11	1603.89	240.87	1284.53	174.40	2015.90	279.28
باقي الدول	0.38	0.28	11.21	4.77	10.00	4.49	10.00	4.00

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية -مرجع سابق ص 342

ملحق جدول رقم (8) كمية و قيمة الصادرات من الشعير

الكمية (ك) :آلف طن

القيمة (ق) :مليون دولار أمركي

السنوات / الدولة	متوسط الفترة 1986-84 كمية	متوسط الفترة 1986-84 قيمة	1989 كمية	1989 قيمة	1990 كمية	1990 قيمة	1991 كمية	1991 قيمة
الأردن	1.64	0.35	18.14	3.37	8.00	1.70	8.00	1.60
سوريا	_	_	173.33	21.45	10.38	1.24	_	_
العراق	_	_	15.00	1.50	_	_	_	_
عمان	2.01	0.57	0.93	0.19	0.02	_	0.45	0.14
مصر	_	_	0.26	0.14	_	_	_	_
المغرب	_	_	0.34	0.16	_	_	_	_
الجملة	**3.65**	**0.92**	**208.09**	**26.81**	**18.40**	**_2.94**	**8.45**	**1.74**
م ت الخليجي	3.65	0.92	19.07	3.56	8.02	1.70	8.45	1.74
م ت العربي	_	0.92	15.26	1.64	_	_	_	_
إ م العربي	_	_	0.43	0.16	_	_	_	_
بلقي الدول	_	_	173.33	21.45	10.38	1.24	_	_

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، مرجع سابق ،ص 345

– معلومات غير متوفرة

ملحق جدول رقم (09) كميـــة وقيمة الصادرات من الارز

السنوات	متوسط الفترة 84-1986		1989		1990		1991	
الدولة	كمية .Q	قيمة .V	كمية .Q	قيمة .V	كمية .Q	قيمة .V	كمية .Q	قيمة .V
الإمارات	48.98	20.41	203.39	78.95	173.54	67.25	117.07	53.11
السعودية	19.91	7.20	1.96	0.56	0.45	0.24	_	_
عمان	4.89	2.87	0.41	0.23	1.52	0.95	1.00	0.53
الكويت	3.32	1.57	4.63	1.70	_	_	_	_
مصر	13.04	12.91	32.91	8.29	91.58	28.62	214.97	71.34
الجملة	**90.14**	**44.96**	**243.30**	**90.63**	**267.09**	**97.06**	**333.04**	**124.98**
م ت الخليجي	77.10	32.05	210.39	82.34	175.51	68.44	118.07	53.64
م ت العربي	13.04	12.91	32.91	8.29	91.58	28.62	214.97	71.34

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، مرجع سابق، ص 344

ملحق جدول رقم (10) كميـــة وقيمة الصادرات من الذرا الصفراء (الشامية)

السنوات	متوسط الفترة 84-1986		1989		1990		1991	
الدولة	كمية .Q	قيمة .V	كمية .Q	قيمة .V	كمية .Q	قيمة .V	كمية .Q	قيمة .V
الإمارات	0.02	0.01	2.70	0.70	1.59	0.37	0.82	0.50
السعودية	2.92	0.38	0.10	0.02	_	_	_	_
عمان	0.01	_	_	_	_	_	_	_
لبنان	_	_	11.00	2.50	_	_	_	_
مصر	_	_	5.50	1.04	_	_	_	_
الجملة	**2.32**	**0.39**	**19.30**	**4.26**	**1.59**	**0.37**	**0.82**	**0.50**
م ت الخليجي	2.32	0.39	2.80	0.72	1.59	0.37	0.82	0.50
م ت العربي	_	_	5.50	1.04	_	_	_	_
باقي الدول	_	_	11.00	2.50	_	_	_	_

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية:الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية، المجلد رقم 12، الخرطوم 1992،ص 346

_ معلومات غير متوفرة

ملحق جدول(11) كميـــة وقيمة الواردات من القمح

الكمية(ك):الف طن / القيمة(ق) :مليون دولار امريكي

السنوات	متوسط الفترة 84-1986		1989		1990		1991	
الدولة	كمية .Q	قيمة .V	كمية .Q	قيمة .V	كمية .Q	قيمة .V	كمية .Q	قيمة .V
الاردن	360.11	70.06	172.41	29.62	610.99	110.18	795.39	86.68
الامارات	195.70	32.55	57.08	11.01	106.89	20.69	194.00*	22.00
البحرين	43.53	7.08	30.00*	4.80*	25.05	4.30	30.00*	4.50
تونس	785.83	116.07	1156.30	215.43	897.62	141.51	676.98	64.49
الجزائر	2552.83	430.78	4580.09	743.46	2611.94	421.86	2321.80	235.81
جيبوتي	–	–	10.00	2.50	9.00	1.90	17.00	2.30
السعودية	107.50	37.12	130.00	48.00	129.90	45.58	195.00	72.00
السودان	256.38	41.42	272.10	49.08	186.25	30.76	100.00E	17.00E
سوريا	793.50	127.98	1001.66	130.73	944.84	152.69	751.90*	85.12
الصومال	62.00	9.83	53.10	10.60	45.00	8.50	54.00	7.90
العراق	2393.67	370.00	3300.00	627.00	1800.00	342.00	1000.00	124.00
عمان	80.10	13.09	131.35	27.11	140.23	25.96	130.40*	19.31
قطر	27.02	4.49	38.90	8.58	45.30	8.14	29.30*	5.39
الكويت	231.32	40.36	194.10	31.90	100.00	13.00	150.00	15.00
لبنان	351.00	49.34	200.00	28.00	100.00	15.00	190.00	19.00
ليبيا	248.33	52.67	300.00	60.00	380.00	63.00	510.00	66.00
مصر	3868.42	686.10	5665.00*	1082.00	4665.50	823.10	4720.06	689.74
المغرب	1917.80	255.14	1255.29	214.23	1356.59	171.18	1481.99	145.33
موريتانيا	76.88	10.09	53.10	11.00	63.00*	11.50	177.15	22.37
اليمن	671.06	120.30	870.00*	155.00	825.61	151.26	1000.00*	116.00
الجملة	15028.98	2474.47	19470.48	3490.05	15043.71	2562.11	14479.97	1837.94
دول الخليجي	685.17	134.69	581.43	131.40	547.37	117.67	728.70	138.20
دول المغرب العربي	7299.26	1246.468	10007.41	1893.62	7902.10	1426.54	7479.45	1016.42
[illegible]	1462.88	864.75	7344.78	1244.12	5309.15	809.05	5167.92	522.00
باقي الدول	5581.67	228.57	1536.68	220.91	1285.00	208.85	1103.90	131.32

مصدر: الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية - مرجع سابق ص269

ماحق جدول (12) كميـــة وقيمة الواردات من الشعير

الكمية:ألف طن

القيمة مليون دولار

السنوات	متوسط الفترة (84-1986)		1989		1990		1991	
الدولة	كمية .Q	قيمة .V	كمية .Q	قيمة .V	كمية .Q	قيمة .V	كمية .Q	قيمة .V
الأردن	132.76	18.76	217.67	25.66	209.49	30.34	252.92	30.68
الإمارات	65.09	10.58	37.52	5.82	41.98	6.22	36.07	4.43
البحرين	3.36	0.76	1.00	0.20	3.73	0.90	3.60	0.90
تونس	54.72	5.10	176.36	25.70	127.67	19.11	4.38	009
الجزائر	282.81	54.91	557.27	62.70	283.09	52.17	44.62	8.83
السعودية *	3810.26	597.49	4400.00	572.00	4200.00	508.00	4600.00	460.00
سوريا	147.43	31.33	–	–	106.47	18.76	198.58	28.30
العراق *	216.67	37.33	340.00	51.00	210.00	35.00	50.00	6.50
عمان	25.23	3.55	39.00	6.32	23.85	5.64	91.80	9.47
قطر	35.80	7.96	35.33*	6.51*	33.18	4.31	23.41	2.67
الكويت *	208.40	35.99	207.90	32.61	90.00	13.50	100.00	1.10
لبنان *	27.33	4.93	15.14	2.40	50.00	7.00	52.00	5.50
ليبيا *	456.67	85.67	400.00	60.00	870.00	144.00	655.00	82.00
مصر	–	–	0.01	(..)	19.19	3.06	10.02	1.55
المغرب	30.18	4.17	(..)	0.03	19.51	1.85	183.24	17.21
موريتانيا	–	–	–	–	1.26	0.49	1.29	0.35
اليمن	9.33	1.50	–	–	0.06	(..)	–	–
الجملة	5506.04	900.03	6427.47	850.95	6289.48	850.35	6306.93	660.18
م.ت.الخليجي	4148.14	656.33	4720.75	623.46	4392.74	538.57	4854.88	478.57
م.ت.العربي	358.76	57.59	557.68	76.66	438.74	68.40	312.94	38.73
ا.م العربي	824.38	149.85	1133.90	148.43	1301.53	217.62	888.53	109.08
باقي الدول	174.76	36.26	15.14	2.40	156.48	25.76	250.58	33.80

المصدر المنظمة العربية للتنمية الزراعية\ الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية – مرجع سابق ص 272.

ملحق جدول رقم (13) كمية و قيمة الواردات من الارز

الكمية (ك) : ألف طن   القيمة (ق) : مليون دولار امريكي

السنوات / الدولة	متوسط الفترة 84 – 1986 كمية Q	متوسط الفترة 84 – 1986 قيمة V	1989 كمية Q	1989 قيمة V	1990 كمية Q	1990 قيمة V	1991 كمية Q	1991 قيمة V
الاردن	59.28	226.5	39.21	13.97	120.55	42.03	111.98	39.58
الإمارات	173.44	72.88	360.56	159.36	307.98	131.82	281.49	111.11
البحرين	25.32	14.19	10.60	7.00	26.95	16.86	41.30	25.83
تونس	7.88	2.00	3.18	1.28	5.14	3.02	23.5	0.94
الجزائر	27.80	7.16	39.68	15.47	5.10	1.96	26.84	8.79
جيبوتي	29.36	9.13	25.00	7.30	23.91	8.39	25.00	8.40
السعودية	430.69	216.75	250.22	147.35	280.36	152.53	280.00	140.00
السودان	23.19	7.37	40.00	14.00	40.00	13.00	40.00	13.50
سوريا	96.94	25.76	95.11	31.00	108.46	36.26	109.20	42.93
الصومال	100.67	27.00	70.00	24.00	70.00	24.50	90.00	31.00
العراق	520.67	198.00	542.00	196.00	380.00	139.00	250.00	93.00
عمان	77.88	37.66	63.88	34.29	102.17	47.35	80.94	41.27
قطر	20.70	11.52	20.23	13.29	32.66	21.32	24.59	13.65
الكويت	81.46	40.90	116.88	83.87	65.00	50.00	40.00	32.00
لبنان	25.67	8.93	41.00	17.20	37.00	13.50	46.00	19.40
ليبيا	39.67	17.17	92.00	36.00	82.00	31.00	88.00	36.00
مصر	–	–	1.49	0.39	–	–	–	–
المغرب	14.93	4.54	0.26	0.18	27.60	9.13	37.74	14.40
موريتنيا	78.57	15.65	100.00	24.00	64.36	14.02	54.03	12.58
اليمن	114.94	42.20	145.00	47.50	136.35	47.43	130.00	43.00
الجملة	1949.06	781.46	2056.30	873.45	1915.59	803.12	1759.46	727.38
م . ت الخليجي	809.49	393.90	822.37	445.16	815.12	419.88	748.32	363.86
م ت العربي	694.89	262.85	727.70	257.86	636.90	228.46	491.98	175.58
إتحاد المغرب العربي	168.85	46.52	235.12	76.93	184.20	59.13	208.96	72.71
باقي الدول	275.83	78.19	271.11	93.50	279.37	95.65	310.20	115.23

المصدر (المنظمة العربية للتنمية الزراعية / الإحصاءات الزراعية - مرجع سابق - ص 271 الخرطوم (12) 1992

ملحق جدول (14) كميـــة وقيمة الواردات من الذره الشامية

الكمية:الف طن

القيمة :مليون دولارامريكي

السنوات / الدولة	متوسط الفترة 84-1986		1989		1990		1991	
	كمية .Q	قيمة .V	كمية .Q	قيمة .V	كمية .Q	قيمة .V	كمية .Q	قيمة .V
الاردن	190.35	28.68	376.86	55.45	380.80	66.31	271.62	40.25
الإمارات	30.68	5.21	38.25	6.23	49.33	7.97	32.59	5.54
البحرين	18.01	2.28	5.00	0.65	20.76	3.64	17.00	2.60
تونس	237.02	34.49	250.73	37.08	293.26	40.61	238.03	32.79
الجزائر	700.52	103.73	1447.69	22.84	987.69	123.03	830.62	114.37
جيبوتى*	–	–	1.30	0.25	0.90	0.21	1.00	0.22
السعودية *	583.18	93.14	393.50	64.21	218.50	34.05	720.00	112.00
سوريا	188.43	53.97	126.34	24.75	249.35	60.14	262.20*	43.66
الصومال	38.33	7.90	2.90	0.43	–	–	2.00	0.30
العراق *	320.67	56.00	570.00	68.50	415.70	52.00	200.00E	25.00
عمان	10.78	1.67	8.73	1.40	59.30	8.31	31.10*	4.76
قطر	3.72	0.61	0.90	0.30	14.30	2.15	23.00	3.70
الكويت *	104.03	17.99	72.020	11.28	55.00	9.00	22.00	3.30
لبنان *	103.33	14.20	143.00	21.00	90.00	13.00	145.00	19.00
ليبيا *	134.33	31.00	280.00	70.00	285.00	45.00	70.00	12.00
مصر	1695.44	245.87	1433.20	210.00	1240.28	206.63	1102.06	160.52
المغرب	170.06	21.02	47.78	6.80	144.51	19.64	180.53	23.32
موريتانيا	–	–	0.39	0.12	0.64	0.21	1.94	0.36
اليمن	17.10	3.87	31.00	4.90*	47.86	7.74	31.10*	4.90
الجملة	4545.98	721.55	5229.77	805.69	4552.48	699.64	4181.79	608.59
م.ت.الخليجي	750.40	120.90	518.58	84.07	417.19	65.12	845.69	131.90
م.ت.العربي	2223.56	334.42	2411.06	338.85	2083.94	332.68	1604.78	230.67
ا.م العربي	1241.93	190.16	2026.59	336.34	1711.10	228.49	1321.12	182.84
باقي الدول	330.09	76.07	273.54	46.43	340.25	73.35	410.20	63.18

المصدر الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية- مرجع سابق-ص 270

ملحق جدول رقم 15 الميزان التجاري الكلي والزراعي والغذائي عام 1991

القيمة مليون دولار.

الدولة	الصادرات الكلية	الواردات الكلية	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	الصادرات الغذائية	الواردات الغذائية
الأردن	1132.20	2512.70	640.95	794.76	172.54	688.28
الإمارات	1970.00	2193.90	475.46	1642.13	418.88	1619.16
البحرين	3469.40	4069.30	5.53	250.01	3.83	255.11
تونس	3707.40	5196.10	814.38	445.65	525.71	346.59
الجزائر	12320.00	9300.00	79.38	2576.53	32.26	2381.53
جيبوتي	93.00	230.00	8.31	101.08	7.04	50.67
السعودية	48550.00	29550.00	565.60	4084.90	455.80	3745.10
السودان	460.00	1350.00	181.00	426.87	177.73	315.31
سوريا	3632.00	2500.00	422.33	756.19	362.73	625.77
الصومال	86.00	360.00	47.10	80.89	50.69	73.96
العراق	1000.00	2000.00	22.98	701.22	12.36	579.84
عمان	4800.00	3100.00	138.46	560.42	102.88	481.82
قطر	3100.00	1460.00	106.86	274.16	7.19	262.18
الكويت	500.00	3884.00	19.60	298.84	20.30	279.36
لبنان	504.80	3760.00	127.49	602.40	110.54	446.80
ليبيا	10200.00	00.6290	24.82	1331.18	0.83	1022.75
مصر	2360.00	10500.00	271.63	2824.75	246.59	2374.24
المغرب	4292.40	6875.40	1741.99	876.15	1028.98	633.69
موريطانيا	497.00	223.10	184.37	149.00	210.60	123.45
اليمن	850.00	2183.00	52.68	728.29	37.04	540.59
الجملة	**103524.20**	**97537.50**	**5930.87**	**19460.42**	**3984.52**	**16846.20**
م.ت.الخليجي	62389.40	44257.20	1311.51	7110.46	1008.88	6642.73
م.ت.العربي	5342.20	17195.70	988.19	5004.02	468.53	4182.95
أ.م.العربي	31016.80	27884.60	2884.94	5378.51	1798.38	4508.01
باقي الدول	4775.80	8200.00	786.23	1967.43	708.73	1512.51

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ،مرجع سابق،
المجلد رقم (13) ،الخرطوم 1993 ،ص397

ملحق جدول رقم (16) الفجوة الغذائية لمجموعة السلع الرئيسية من الحبوب للوطن العربي عام 1991.

القيمة: مليون دولار.أمريكي.

البيان	الإنتاج	الصادرات		الواردات		الميزانالسلعي		المتاح للإستهلاك	نسبة الإكتفاء الذاتي
		الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة		
مجموع الحبوب(جملة)	42927.91	2580.50 443.07		31415.72	4595.76	28835.22	4152.69	71763.13	59.82
القمح	21857.13	2025.90 283.28		14479.97	1837.94	1245.07	1554.66	34311.20	63.70
الذرة الشامية	6197.00	0.82	0.50	4181.79	608.59	4180.97	608.09	10377.97	59.71
الأرز	3713.48	333.04	124.98	1759.46	727.38	1426.42	602.40	5139.90	72.25
الشعير	8345.00	8.45	1.47	6306.93	660.18	6298.48	44.658	14643.48	56.99
الجملة	83040.52	4948.71	853.3	58143.87	8429.85	41986.16	7576.28	136235.68	312.47

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية،الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، مرجع سابق، الخرطوم1992، ص440

ملحق جدول رقم (17)

قيمة الصادرات و الواردات و الفجوة الغذائية للقمح شاملة الدقيق بالمليون دولار بالوطن العربي

خلال فترة (1985-1989)

السنة/القطر	85	86	87	88	89	85	86	87	88	89	85	86	87	88	89
الاردن	17.95	4.47	9.49	2.23	3.80	71.54	5.22	84.75	69.71	30.77	58.58	40.75	75.56	67.48	26.97
الامارات	0.39	6.20	5.35	0.62	–	34.97	3.71	18.58	22.09	19.80	33.58	27.61	13.23	21.49	19.80
البحرين	–	–	–	–	–	8.20	7.01	3.15	1.74	9.25	8.2	7.01	3.15	1.74	9.25
تونس		–	–	–	–	70.81	12.72	103.81	100.99	215.43	70.81	112.72	103.81	2.0099	215.43
الجزائر						830.77	552.79	354.06	666.00	880.77	835.77	552.79	254.06	666.00	880.77
جيبوتي		–	–		–	3.77	2.2	1.80	1.5	1.70	3.77	2.2	1.8	1.5	1.7
السعودية	7.57	64.11	126.85	216.11	303.35	42.00	36.05	39.70	54.98	51.70	34.43	128.061	(8.15)	(161.13)	(251.65)
سوريا	0.12	6.72	5.10	2.78	4.5	94.86	97.04	112.82	111.51	190.7	94.74	96.32	117.72	108.74	(186.2)
العراق	–	–	–	–	–	373.00	136.00	360.00	495.00	652.00	3.73	336	36.0	495	652
عمان	4.49	2.32	39ز	34ز	0.36	15.57	18.44	16.29	16.03	21.24	11.98	16.12	15.9	15.69	20.88
قطر	–	–	–	1.20	–	7.40	5.35	3.48	11.21	8.20	7.4	5.35	3.48	11.21	8.20
الكويت	20.00	1.53	0.03	–	0.02	50.40	19.42	21.46	19.25	33.91	30.4	49.07	21.43	17.65	33.89
لبنان	–	–	–	–	–	65.00	40.70	29.50	44.60	56.00	25	40.70	29.50	44.60	56
ليبيا	–	–	–	–	–	110.00	33.00	93.00	99.00	143.00	11	133	93	99.00	143.00
مصر		–	–	–	–	1393.00	988.00	1209.00	589.00	1758.00	13.13	988	120.1	1580	1750
السودان		–	–	–	–	57.09	81.00	101.00	104.00	93.00	57.09	81	1.1	104	93
الصومال	–	–	–	–	–	37.50	27.00	32.10	32.20	20.50	37.50	27	32.1	32.2	20.50
المغرب	–	–	–	–	–	252.51	13.34	173.12	17.42	209.00	256.51	130.34	173.12	172.42	2.9
موريتانيا	–	–	–	–	–	21.50	17.00	11.84	17.9	16.70	21.5	17.00	11.84	17.90	16.70
اليمن ج	–	–	–	–	–	55.70	30.32	25.3	53.00	40.40	55.7	30.12	25.30	53	40.40
اليمن ش	–	–	–	–	–	122.00	11.00	87.91	93.93	167.40	1.22	111	87.91	93.93	167.4
الاجمالي	46.52	79.15	147.18	223.67	311.98	3726.6	2707.4	2882.7	3867.1	4619.5	3680.08	2628.25	2735.52	3643.43	4307.52

المصدر: المنظمة العربية للزراعة / امكانية تنمية انتاج القمح والحبوب في الوطن العربي / مرجع سبق ذكره ص 29 / الخرطوم 1991

ملحق جدول رقم (18) قيمة الفجوة الغذائية لمحصول الذرة الشامية بالمليون دولاربأقطا الوطن العربي خلال الفترة(1980 - 1989)

القيمة (مليون دولار أمريكي):

السنة / القطر	1980	1986	1987	1988	1989
الأردن	30،68	30،71	21،40	39،56	44،84
الإمارات	10،00	6،91	5،51	3،97	6،00
البحرين	1،42	6،91	0،91	3،47	2،60
تونس	29،36	30،33	20،02	28،61	37،08
الجزائر	106،33	115،36	87،26	146،00	222،34
جيبوتي	–	–	–	–	–
السعودية	84،73-	50،64	71،27	43،53	77،98
سوريا	83،64	33،49	13،73	11،96	24،70
العراق	60،30	46،00	49،00	64،00	68،50
عمان	1،27	1،28	1،05	2،26	1،76
قطر	0،69	0،57	0،57	0،57	–
الكويت	11،5	84،48	10،18	8،80	11،28
لبنان	15،00	16،10	12،10	18،00	21،00
ليبيا	25،00	40،00	43،00	48،00	70،00
مصر	290،00	239،00	189،00	283،00	210،00
السودان	–	–	–	–	–
الصومال	10،50	5،10	2،50	4،20	4،80
المغرب	21،44	21،66	21،97	18،26	9،30
موريتانيا	–	–	–	–	–
اليمن.ج	4،60	1،80	0،34	1،30	0،51
اليمن . ش	–	0،56	–	0،52	4،50
الجملة	81	650،70	549،81	726،01	718،14

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية / الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية أعداد متفرقة الخرطوم(1985–1992)

ملحق جدول رقم (19): توزيع المشروعات العربية المشتركة و المشروعات العربية- الدولية المشتركة حسب القطاعات المشتركة (بالمليون دولار)

/ رأس المال القطاع/	مشروعات عربية مشتركة		مشروعات عربية دولية مشتركة		الإجمالي			
	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	%	رأس المال	%
صناعة استراجية	35	1681	47	523	82	9،88	2134	5،97
صناعة تحويلية	94	4758	98	6206	192	23،13	10924	30،69
زراعة	35	2001	34	326	69	8،31	2327	6،51
تمويل	123	8267	155	6275	278	33،49	14542	40،70
فناد ق و سياحة	31	549	29	494	60	7،23	1043	2،92
نقل و مواصلات	28	3419	18	186	46	5،54	3605	10،09
البناء والتشيد	25	551	32	138	57	6،87	689	1،93
الخدمات	20	223	26	200	46	5،54	423	1،18
الإجمالي	391	21379	439	14348	830	100	35727	100
التوزيع النسبي(%)	47،10	59،84	52،90	40،16	100	-	100	-

المصدر : سميح مسعود : المشروعات العربية المشتركة : واقعها ، أهميتها و معوقاتها و مستقبلها ،مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت - لبنان العدد رقم 103 سبتمبر 198

ملحق جدول رقم (20) التوزيع الجغرافي للمشروعات العربية المشتركة و المشروعات العربية- الدولية المشتركة ((%)

المشروعات العربية المشتركة		
المنطقة	% من العدد الكلي	% من رأس المال
دول مجلس التعاون الخليجي	38،6	59،5
المشرق العربي	23،3	9،5
مصر و السودان	28،1	15،4
المغرب العربي	8،8	13،5
بقية دول العالم العربي	1،2	2،1
المجموع	100	100

المشروعات العربية -- الدولية ----- المشتركة		
المنطقة	% من العدد الكلي	% من رأس المال
الوطن العربي	56،9	64،8
أسيا	5،8	8،3
إفريقيا	11،9	9،0
أمريكا اللاتنية	2،7	3،2
أمريكا الشمالية	0،9	2،3
أوربا الغربية	21،4	12،2
أوربا الشرقية	0،4	0،2
المجموع	100	100

المصدر : حكم عبادي : بعض مؤشرات العمل الإقتصادي العربي المشترك مجلة الوحدة الإقتصادية العربية ، الأردن، عمان ، السنة الخامسة، العدد التاسع ، أغسطس 1990

قائمة المراجع

اولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

ا) المراجع المؤسساتية:

1 -المنظمة العربية للتنمية الزراعية : أهمية محصول القمح في الوطن العربي ،الخرطوم.1991

2-المنظمة العربية للتنمية الزراعية: إمكانية تنمية إنتاج الحبوب و القمح في الوطن العربي-ملخص تنفيذي، الخرطوم1991

3-المنظمة العربية للتنمية الزراعية:إمكانية تنمية إنتاج الحبوب و القمح في الوطن العربي،الخرطوم1991

4 -المنظمة العربية للتنمية الزراعية:الأمن الغذائي و التكامل الزراعي العربي -ورقة مقدمة إلى ندوة التكامل الإقتصادي العربي - الخرطوم - .1989

5-المنظمة العربية للتنمية الزراعية:الإستثمار الزراعي في بعض الدول العربية،المرحلة الأولى،الخرطوم1987

6 -المنظمة العربية للتنمية الزراعية: الإستثمار الزراعي في الوطن العربي، الجزء الأول، الخرطوم.1986

7-الأمانة العامة لجامعة الدول العربية:إستراتجية العمل الإقتصادي العربي المشترك، عمان .980

8 - حالة الأغذية و الزراعة- إستعراض أوضاع الأغذية والزراعة -روما-.1986

9 -المنظمة العربية للتنمية الزراعية:آفاق التكامل الزراعي بين مصر و السودان، الخرطوم .1979

10 - صندوق النقد العربي:أثر السوق الأوروبية الموحدة عام 1992 على التجارة العربية - . 1989

11 -المنظمة العربية للتنمية الزراعية:برامج الأمن الغذائي العربي، الجزء الأول،إستراتجية الأمن الغذائي، الطبعة لثانية، الخرطوم .1986

12 -المنظمة العربية للتنمية الزراعية:دراسة الجدوى الفنية و الإقتصادية لصناعة مسحوق السمك و المرتكزات البروتينية في الوطن العربي، الخرطوم1989

13 -المنظمة العربية للتنمية الزراعية: دراسة معوقات إنتاج محاصيل الحبوب الإستراتيجية بالوطن العربي، الخرطوم.1982

14-مركز دراسات الوحدة العربية:دراسات في التنمية و التكامل الإقتصادي العربي،الطبعة لثالثة،بيروت.1985

15-منظمة الأمم المتحدة للأغذية و الزراعة: الكتاب السنوي للإنتاج -منطقة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، روما 1990

16 -المنظمة العربية للتنمية الزراعية:الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية،أعداد متفرقة،(المجلد من 1 الى12) الخرطوم 1993

17 .-الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: مؤتمر القمة العربية، قراراتها و بيانتها، تونس .1987

18-- جامعة الدول العربية:الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية ، مجموعة الاتفاقيات و المعاهدات الإقتصادية في نطاق جامعة الدول العربية، الخرطوم . 1974

19- الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي و الإجتماعي: مداولة ندوة أولويات البحوث الزراعية و الأمن الغذائي لعربي - سوريا - . 1987

20 -المنظمة العربية للتنمية الزراعية:مستقبل إقتصاد الغذاء في الدول العربية (1975 - 2000) الجزء الاول، إنتاج الغذاء - الخرطوم . 1979

21 -المنظمة العربية للتنمية الزراعية:مستقبل إقتصاد الغذاء في الدول العربية(1975-2000)، الجزءالثالث،التجارة الخارجية للغذاء، الخرطوم . 1979

22-المنظمة العربية للتنمية الزراعية:الندوة القومية للتمويل و الإئتمان الزراعي (إنجازات مؤسسات التنمية العربية الوطنية و الإقليمية في مجال التمويل الزراعي في الوطن العربي، عمان، الأردن.1986

23 - المنظمة العربية للتنمية الزراعية: السياسات الزراعية العربية - التقرير الشامل، الخرطوم- .1983

24 -المنظمة العربية للتنمية الزراعية: التكامل الزراعي العربي الخرطوم .1992

25 -المنظمة العربية للتنمية الزراعية:التنمية الزراعية في الوطن العربي-الخرطوم-.1992

26 -المنظمة العربية للتنمية الزراعية: و مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تنسيق السياسات و البرامج الزراعية لدول مجلس التعاون الخليج العربية، المجلد الثالث ،الخرطوم.1988

27 -المنظمة العربية للتنمية الزراعية: تنسيق السياسات و البرامج الزراعية لدول مجلس التعاون الخليجي، المجلد الثاني، الخرطوم .1988

28-البنك الدولي للإنشاء و التعمير: تقرير التنمية في العالم - واشنطن.1990

29 -مركز الدراسات السياسية والإستراتيجة بالأهرام: التقرير الإقتصادي العربي، القاهرة 1989

30 - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: التقرير الإقتصادي العربي الموحدن.1988

31 -الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: التقرير الإقتصادي العربي الموحد .1989

32 -منظمة الأغذية و الزراعة: الغذاء و التغذية و الزراعة،روما .1988

ب- مراجع المؤلفين.

1 - حامضي زياد:أزمة الغذاء في الوطن العربي، معهد الإنماء العربي بيروت .1976

2 -نضال كامل:الأسس النظرية للتنمية الزراعية العراقية، مطبعة الحوادث، بغداد،.1974

3 -برهان الدجاني: إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، الإتحاد العام لغرف التجارة و الصناعة و الزراعة للبلاد العربية ، بيروت .1982

4 -فتح الله ولعلو: الإقتصاد العربي و المجموعة العربية. السلسلة الإقتصادية، دار الحداثة بيروت-الطبعة الأولي.1982

5 -جمال غريب: إقتصاديات الوطن العربي مؤسسة سجل العرب. 1981

6 -عبد الوهاب حميد رشيد: الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة (الطموحات و الأداء)- مكتبة شركة كاضمة للنشر و الترجمة و التوزيع الطبعة الأولى، الكويت . 1985

7- محمد لبيب شقير:الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها و توقعاتها الجزء الأول، مركز دراسات الوحدة العربية.

8-حسن فهمي جمعة:المسألة الزراعية والأمن الغذائي العربي،المنظمة العربية للتنمية الزرعية،الخرطوم1986

9- خير الدين حسيب: مستقبل الأمة العربية التحديات و الخيارات،-مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1988

10 - محمد علي الفرا: مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي المجلس الوطني للثقافة الفنون والآداب،الكويت1979

11- عدى قصور: مشكلات التنمية و معوقات التكامل الإقتصادي العربي، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر.1983

12 -فؤاد مرسي: فصول التكامل الإقتصادي العربي للدراسات و النشر-.1986

13 - حسن فهمي جمعة: القطاع الزراعي و قضايا التنمية في الوطن العربي، ورقة مقدمة إلى ندوة التكامل الإقتصادي بين البلدان العربية و علاقته بالامن الغذائي العربي، طرابلس .1989

14-عبد المجيد التركيتي: التكامل الإقتصادي 1978-

15 -محمود هشام خوايجية: التكتلات الإقتصادية الدولية، جامعة حلب-سوريا.

16- أحمد الحامضي: التنمية الإقتصادية - الكتاب الأول، دار النهضة مصر .1970

17 - حازم الببلاوي: التنمية الزراعية مع إشارة خاصة إلى البلدان العربية،مطبعة النهضة الجديدة،القاهرة 1967

18 -يوجير و هيامي- فرنون و روتان:ترجمة ميشيل تكلا، التنمية الزراعية رؤية عالمية،مكتبة الأنجلو،مصرية .1988

19 -عمر محيو الدين: التنمية و التخطيط الإقتصادي، دار النهضة العربية بيروت.1972
20 -شوقي اسعد و نبيل رفائيل: تنمية الموارد المائية فى الوطن العربي، ندوة مصادر المياه و ترشيد إستخدامها فى الوطن العربي، الكويت. 1986
21- غانم الخالدي: تنسيق السياسات الزراعية للدول العربية، مجلس الوحدة الإقتصادية العربية، عمان-.1984
22 -عبد الهادي يموت: التعاون الإقتصادي العربي و أهمية التكامل في سبيل التنمية، دراسات إقتصادية،معهد الإنماء
23 -خالد الحامضي: التخطيط الزراعي، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية السورية ، حلب.1980
24-محمود الحميض: خطط التنمية العربية و إتجاهاتها التكاملية والتنافرية مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، .1984

I) الرسائل الجامعية:

1- بوزيدي قدور: التكامل الإقتصادي و السوق العربية المشتركة - جامعة الجزائر -معهد العلوم الإقتصادية- الجزائر-.1989

2-بن إفليس أحمد: تخطيط الإستثمارات الزراعية بالجزائر للفترة(1967-1984)، جامعة قسنطينة،معهد العلوم الإقتصادية،.1987
3 -بركات أحمد بركات الفرا: التكامل الإقتصادي ما بين دول السوق العربية المشتركة-قسم الإنتاج الزراعي-كلية الزراعة-جامعة الأزهر-.1984
4-حسين يحيوش: واقع و آفاق الإنتاج الغذائي الزراعي في الجزائر-جامعة قسنطينة-.1981

III) المجلات و الدوريات و المقالات :

أ) المجلات و الدوريات :

1- الزراعة و التنمية في الوطن العربي: المنظمة العربية للتنمية الزراعية - العددين الأول والثاني_السنةالحادي عشر1992
2- الزراعة والتنمية في الوطن العربي: المنظمة العربية للتنمية الزراعية _العدد الثالث _السنة الحادي عشر_ 1992
3- الزراعة والتنمية في الوطن العربي: المنظمة العربية للتنمية الزراعية -العدد الرابع-السنة الحادي عشر .1992
4- الزراعة والتنمية في الوطن العربي: المنظمة العربية للتنمية الزراعية -العدد الأول السنة السابعة -1988 .

5- مجلة المستقبل العربي – العدد (41) جوان 1982

6- مجلة المستقبل العربي – العدد (12) (1989)

7- مجلة المستقبل العربي المشروعات العربية المشتركة – واقعها و أهميتها – معوقاتها و مستقبلها دراسات الوحدة العربية – العدد 103 – سبتمبر 1987

8- مجلة الشؤون العربية العدد 61 مارس 1990 .

ب) المقالات : .

1-- جمال مطر : الجامعة العربية و التكامل الإقليمي و تحديات– مجلة المستقبل العربي – العدد (41) – جويلية 1982 .

2- محمد محمود يوسف : الزراعة تهدد التنمية و الإستثمار " الأهرام الإقتصادي" العدد (770)، القاهرة أكتوبر 1983

3- حسن فهمي جمعة: لكي يكون السودان سلة غذاء للوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية– الزراعة و التنمية في الوطن العربي العدد الأول – السنة السابعة 1988 الخرطوم .

4- حمدي سالم محمد: محددات تطور التكنولوجيا و الإنتاجية الزراعية في البلدان العربية – الزراعة و التنمية في الوطن العربي – العدد الأول – السنة الأولى – المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الخرطوم 1982

5- أحمد جامع: مجلس المساعدة الإقتصادية و مجلس الوحدة الاقتصادية العربية – دراسة مقارنة – مجلة الوحدة الاقتصادية العربية – افريل 1975 .

6- محمد محمود الإمام: العمل الإقتصادي العربي المشترك ، مراجعة نقدية – مجلة الوحدة الإقتصادية العربية – السنة الخامسة – العدد (9)، أوت 1990 .

7- سمير رضوان: القوى العاملة العربية (الواقع و آفاق المستقبل) المستقبل العربي – العدد 109 – مارس 1988.

8- أقاسم سعد: تحسين الجدارة الإنتاجية للمحاصيل بالوطن العربي،الزراعة و التنمية في الوطن العربي – العدد الثالث – المنظمة العربية للتنمية الزراعية – السنة الأولى – الخرطوم 1982

9- حسن عبد القادر صالح: التصحر في الوطن العربي و مكافحته – مجلة الشؤون العربية العدد (61) – مارس 1990 .

IV) **المراجع باللغة الفرنسية :**

1)- Abdelhamid BRAHIMI , Dimensions et perspectives du monde arabe (Paris : Economica , 1977);

2)-Abdelhamid BRAHIMI .-Strategie de développement pour L'Algerie.- Paris, Economica,1992

3)-ABRAHAM- FROIS (Gilbert).-Economie Politique.-5è éd.- Paris,Economica,1992

4)-Andre MARTENS , L'economie des pays arabes , Ed economica; Paris 1983

5)-AIT -AMARA (Hamid).-L'Agriculture mediterranéenne dans les rapports Nord-Sud.-Paris,éd.de l'Harmattan,1992

6)-AYARI (Chedly).-Enjeux mediterranéens. pour une coopération euro-arabe. -Paris ,Presses du CNRS.,1992

7)- BENISSAD Med EL HOCINE / l'agriculture Algérienne depuis 1966, étatisation ou privatisation O.P.U ALGER 1981.

8)- centre d'économie et de finances internationales : la mediterrannée économique , premier rapport général sur la situation des riverains au début des années 90 - paris ,ECONOMICA ,1992.

9)-centre de l'organisation de coopération et de developement economique - (O.C.D.E)- KHENRET -intégration économique entre pays en voie de developement - paris 1962 .

10)- ECONOMIE DU MONDE ARABE ET MUSULMAN 4éme ed,1992 arcueil

11)-L'économie des pays arabes , Présentation thématique des travaux de periode (1979-1984) sous la direction de Chantal BERNARD , Ed CNRS 1988

12)-Samir AMIN , L'accumulation à l'échelle mondiale : Critique de la theorie du sous developpement (Paris :Anthropos , 1972);

المراجع باللغة الإنجليزية :

1)-arabe republic <<Economic management in a period of transition >>,report n° 1851,volume 1

2)- arabe organisation for agricultural developement: agroclimaticol stady in the arabe contries ,data bank,khartoume,khartoume,(1397-1977).

3- FAO/ A policy and action plan for strengthening national food security in the SUDAN,ROME,january-1982.

4- FAO/Food and agriculture organisation of the united nation-Trade year book,1988.

5)-G,AMIN,<<IN come distrubution and economic development in the Arabe world>>,l'egypte contoporaine,vol 64,N° 352;(April1973)

6)- UNTAD/ Economic cooperation and integration among developing contries, GENEVA -1976.

7)-YUSIFA.sayigh ,the economies of the Arab world: development since 1945 (london:CROOM HELM ,1977)

موضوعات الجداول